- ﷺ الجزء السادس من ﷺ-

<u>*************************</u>

المنظمة المنطقة المنط

وكتب ظاهر الرواية أتت ﴿ سَتَا وَبِالاَّ صُولَ أَيْضَاسُمِيتَ

صنفها محمد الشيباني ، حرر فيها المذهب النماني

الجامع الصغير والـكبير ، والسير الـكبير والصغير

والمراق مع المبسوط و تواترت بالسند المضبوط

ويجمع الست كتاب الكافى ، للحاكم الشهيد فهو الكافى

أقوى شروحه الذي كالشمس * مبسوط شمس الإمة السرخسي

﴿ تنبيه ﴾ قدباشر جعمن حضرات أفاضل العاماء تصصيح هذا الكتاب بمساعدة جاعة من ذوى الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

حارالمعرفة

التنال الخالين

- الطلاق المالاق الكاس المالات المالا

﴿قَالَ ﴾ الشييخ الأمام الأجل الزاهد شمس الأثمة وغر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمــه الله تمالي املاء الطلاق في اللغة عبارة عن ازالة القيــد وهو مأخوذ من الاطلاق يقول الرجل أطلقت ابلى وأطلقت أسيري وطلقت امرأنى فالكل من الاطلاق وانما اختلف اللفظ لاختلاف المعنى فني المرأة يشكرر الطلاق واذاتم رفع القيد سَكرو الطلاق لابتأتى تقييده ثانياً في الحال فني التفعيل معنى المبالغة فلهذا يقال في المرأة طلقت وهو كـ قولهم حَصان وحصان لـكن يقال في الفرس حصان أي بين التحصن وفي المرأة حَصان أي بينة الحصن وكذا بقال عدل وعديل وكلاهما مشتق من العدالة والمادلة ولكن يختص أحــد اللفظين بالآدي لمنى اختص به وموجب الطلاق في الشريمة رفع الحل الذي به صارت المرأة علا للنكاح اذاتم العدد ثلاثًا كما قال الله تعالى فلا تحل له من بعــد حتى تنكح زوجا غيره ويوجب زوال الملك باعتبار سقوط اليد عند انقضاء العدة في المدخول بها والمدام العدة عند عدم الدخول والاعتياض عند الخلع فالاسم شرعى فيه ممني اللغة وايقاع الطلاق مباح وان كان مبغضاً في الاصل عند عامة العلماء ومن الناس من يقول لابباح ايقاع الطلاق الا عند الضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم لِمن الله كل ذواق مطلاق وقال صلى الله عليه وسلم أيما امرأة اختلمت من زوجها من نشوز فعليها لعنة الله والملائكة والناس أجمين وتد روى مثله في الرجل يخلع امرأته ولان فيه كفران النعمة فان النكاح نعمة من الله تمالى على عباده قال الله تعالى ومن آياته ان خلق لكم من أنفسكم أزواجا وقال الله تمالى زين للناس حب الشهوات من النساء الآية وكفران النعمة حرام وهو رفع النكاح المسنون فلا محل الا عنــد الضرورة وذلك إما كبر السن لما روي ان سودة لما طمنت في السن طلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإما لريبة لما روى أن رجلا جاء الى

النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان امرأتي لا ترديد لامس فقال صلوات الله عليه طلقها فقال اني أحبها فقال صلى الله عليه وســلم أمسكها اذن واما قوله تعالى لاجناح عليكم ان طلقتم النساء وقوله تمالى فطلقوهن لعدتهن وذلك كله يقتضي كله اباحة الايقاع وطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حفصة رضى الله عنها حتى نزل عليه الوحى يأمره ان يراجعها فأنها صوامة قوامة ولم يكن هناك كبر سن ولا ربية وكذلك الصحابة رضوان الله عليهم فان عمر رضى الله عنه طلق أم عاصم رضى الله عنها وعبدالرحمن بن عوف رضى الله عنه طلق تماضر رضى الله عنها والمفيرة بن شعبة رضى الله عنــ كان له أربع نسوة فأقامهن بـين يديه صفا وقال انتن حسان الاخلاق ناعمات الارداف طويلات الاعناق اذهبن فانتن طلاق وان الحسن بن على رضي الله عنهما استكثر من النكاح والطلاق بالكوفة حتى قال على رضى الله عنه على المنبرُ إن ابني هذا مطلاق فلا تزوجوه فقالوا انا نزوجه ثم نزوجه ولان هـذا ازالة الملك بطريق الاستقاط فيكون مباحا فى الاصل كالاعتاق وفيه معنى كفران النعمة من وجمه ومعنى ازالة الرق من وجه فالنكاح رق قال صلى الله عليه وسلم النكاح رق فلينظر أحدكم أين يضع كريمته وروى بم يرق كريمته ولهــذا صان الشرع القرابة القريبة عن هذا الرق حيث حرم نكاح الامهات والبنات والاخوات والى هذا المعنى أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله وان أبغض المباحات عند الله تمالى الطلاق فقد نص على أنه مباح لما فيــه من ازالة الرق ومبغض لما فيه من معـنى كـفران النعمة ثم معنى النعمة اعــا يتحقق عنــد موافقة الاخلاق فأما عنــد عدم موافقة الاخلاق فاستدامة النكاح سبب لامتداد المنازعات فكان الطلاق مشروعا مباحا للتفصى عن عهدة النكاح عند عدم موافقة الاخلاق * ثم هو نوعان طلاق سنة وطلاق مدعة والسنة في الطلاق نوعان سنة من حيث المدد وسنة من حيث الوقت فالسنة من حيث العـدد ما بدأ ببيانه الكتاب وهو نوعان حسن وأحسن فالاحسن أن يطلقها واحــدة في وقت السـنة وبدعها حتى تنقضي عدتها هكذا نقل عن ابراهيم رحمه الله تمالى ان أصحاب رسول الله صلى الله عايه وسلم ورضى الله عنهم كانوا يستحسنون أن لا نزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة وأن هــذا أفضل عندهم من أن يطلق الرجل ثلاثا عند كل طهر واحدة ولانه مبغض شرعا لكنه مباح لمقصود التفصىءن عهدة النكاح وذلك يحصل بالواحدة ولايرتفع بها الحل الذي هو

نهــمة فالاقتصارعليها أحسن والحسن أن يطلقها ثلاثًا في ثلاثة أطهارعند كل طهر واحــدة وقال مالك رحمه الله تعالى لا أعرف المباح من الطلاق الا واحدة والدليل على صحة ما قلنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عمر رضي الله عنه أنما السنة أن تستقبل الطهر استقبالا فتطلقها لكل طهر تطليقة فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطاق لها النساء رمد به الاشارة الى قوله تمالى فطلقوهن لعدتهن ولما قابل الله تمالى الطلاق بالعدة والطلاق ذو عدد والعدة ذات عدد تنقسم آحاد أحدها على الآخر كفول الفائل اعط هؤلاء الرجال الثملائة ثلاثة دراهم ولان ءرم موافقة الاخلاق أمر باطن لا يوقف على حقيقته فأقام الشرع السبب الظاهر الدال عليه وهو الطهر الذي لم يجامعها فيه مقام حقيقة الحاجة لعـدم موافقة الاخلاق لانه زمان الرغبـة فيها طبعاً وشرعاً فلا يختار فراقها الاللحاجـة ومتى قام السبب الظاهر مقام المدنى الباطن دار الحسكم معه وجوداً وعدما وهذا السبب الظاهر متكرر فنتكرر اباحة الطلاق بتكرره ويجمل ذلك قائم مقام تجدد الحاجة حكما واليمه أشار ابن مسمود رضي الله عنــه فقال اذا أراد الرجل أن يطلق امرأته للسنة طلقها تطليقــة وهي طاهرة من غير جماع فاذا أراد أن يطلقها ثلاثًا طلقها بعد ما تحيض وتطهر ثم يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها أخرى فكانت قد بانت منه بثلاث تطليقات وبتي عليها من عدتها حيضة وعلى هذا الأصل قال علماؤما رحمهم الله القاع الشيلاث جملة بدعية وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا أعرف في الجمع بدعة ولا في التفريق سنة بل الكل مباح وربما يقول ايقاع الثلاث جمـلة سنة حتى اذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا للسـنة وقع الـكل في الحال عنده قال وبالاتفاق لو نوى وقوع الثلاث جملة بقع جملة ولولم يكن سنة لما عملت نيته لان النية بخلاف الملفوظ باطل واستدل في ذلك بحديث المجلاني فأنه لما لاعن امرأته قال كذبت عليها يارسول الله ان أمسكتها فهي طألق ثلاثًا ولم ينسكر عليه رسول الله صلى الله عليــه وسلم ابقاع الثلاث جلة وقالت فاطمة بنت قيس رضى الله عنها طلقني زوجي ثلاناا لحديث الى ان قالت فلم يجعل لى رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه طلق امرأته تماضر رضى الله عنها ثلاثًا في مرض موته والحسن بن على رضى الله عنهما طلق امرأته شهباء رضي الله عنها ثلاثًا حين هنته بالخلافة بعــد موت على رضي الله عنه والمعني فيه أن ازالة المــلك بطريق الاستماط فيكون مباحا مطافماً جمع أو

فرق كالعنق والدليل عليه أنه لوطلق أربع نسوة له جملة كان مباحا بمنزلة مالو فرق فكذلك في حق الواحدة بل أولى لان هذا يزيل الملك عن امرأة واحدةوهناك الانقاع يزبل الملك عن أربع نسوة ولان الطلاق تصرف مملوك بالنكاح فيكون مباحا في الأصل والتحريم فبه لمعنى عارض كالظهار الذى انضم اليه وصف كونه منكراً من القول وزوراً والا يلا الذى انضم اليه معنى قطع الامساك بالمروف على وجه الاضرار والتعنت فكذلك الطلاق مباح ألايقاع الا اذا انضم اليه معني محرم وهو الاضرار بها يتطويل العدة عليها اذا طافها في حالة لحيض وتلبيس أمر العدة عليها اذا طلقها في طهر قدجامعها فيهلامها لاندري أنها حاسل متمند وضم الحل أو حائل فتمتد بالافراء وذلك منهـدم اذا طلقها في طهر لم يجامعها فبـ سواء أوقم الثلاث أوالواحدة وهومعني فولهم هذا طلاق صادف زمان الاحتساب معزوا الاربياب وحجتنا في ذلك قوله تمالي الطلاق مرنان معناه دفعتان كفوله أعطيته مرتبن وضربتــه مرتين والالف والسلام للجنس فيقتضي ان يكون كل الطلاق المباح في دفعت بن ودفعـــ في ثالثة في قوله تمالى فان طلقها أو في قوله عز وجـل أو تسريح باحسان على حسب ما اختلف فيه أهل التفسير وفي حديث محمود بن لبيــد رحمـه الله تعالى ان رجـــلا طلق امر أنه ثلانا بين يدىرسول الله صلى الله عليه وسلم فقام النبي صلى الله عليه وسلم مفضباً فقال أتلمبون بكتاب الله دالي وأما بين أظهركم واللعب بكتاب الله ترك العمل به فعدل ان موقع الثلاث جلة مخالف للعمل عافى الكتاب وأن المراد من قوله فطلقوهن لعدمهن تفريق الطلقات على عدد افراء المدة الاترى انه خاطب الزوج بالامر باحصاء المدة وفائدته النفريق فانه قال لاتدرى لمل الله محدث بمد ذلك أمرآأي ببدو له فيراجمها وذلك عند النفريق لاعند الجمع وفي حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه ان قوما جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أن أماناطلق امرأته ألفا فقال صلى الله عليه وسلم بانت امرأته بثلاث في معصية الله تعالى وبقي تسمائة وسبعة وتسمين وزراً في عنقه الى يوم الفيامة وان ابن عمر رضى اللة تمالى عنه لماطلق امرأته في حالة الحيض أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجمها فقال أرأيت لوطلقتها ثلاثًا أكانت تحل لى فقال صلى الله عليه وسلم لابانت منك وهي معصية ومهذهالا ثار تببن انهانما ترك الانكارعلىالعجلاني فيذلك الوقت شفقةعليه لعلمه أنه لشدة الغضب ربما لايقبل قوله فيكفر فأخر الانكار الى وقت آخر وأنكر عليه في قوله اذهب

فلا سبيل لك عليها أوكراهة القاع الثلاث لما فيه من سد باب التلافى من غير حاجةوذلك غير موجود في حق العجلاني لأن باب التلافي بين المتلاعنين منســد ماداما مصر بن على اللمان والمجلاني كان مصراً على اللمان ولنا اجماع الصحابة رضي الله تمالي عنهم فقد روى عن على وعمر وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبي هررة وعمران بن حصين رضي الله تمالى عنهم كراهة القاع الطلاق الثلاث بألفاظ مختلفة وعن أبي قتادة الانصاري رضي الله عنه قال لو أن الناس طلقوا نساءهم كما أمروا لمـا فارق الرجـل امرأته وله اليها حاجـة ان أحدكم بذهب فيطلق امرأته ثلاثا ثم يقعد فيعصر عينيه مهلا مهلا بارك الله عليكم فيكم كتاب الله وسنة رسوله فماذا بمدكتاب الله وسنة رسوله الاالضلال ورب الكعبة وقال الكرخي لاأعرف بين أهل العلم خلافا ان القاع الثلاث جملة مكروه الا قول ابن سيرين وان قوله ليس بحجة ويتبين بهذا أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله تمالى عنه انمــا طلق امرأته ثلاثًا في ثلاثة أطهار وأن الحسن رضي الله تعالى عنه انماقال لشهباء أنت طالق ثلاثًا للسنة وعندنا لا بأس به والمعنى فيه أنه تحريم البضع بمجرد قوله من غير حاجة فيكون مكروها كالظهار بل أولى فان الظهار تحريم البضم بمجرد قوله من غيير ازالة الملك وفي ايقاع الثلاث تحريم البضع مع ازالة الملك والفقه فيه مابينا أن اباحـة الابقاع للحاجـة الى التفصى عن عهدة النكاح عند عدم موافقة الاخلاق وذلك يحصل بالواحدة ولا يحصل بها تحريم البضم فلا تحقق الحاجة الى مايكون محرما للبضع فكان منبغي أن لايباح أصلا ولكن أبيح عنمه اختمالف الاطهار لتجمده الحاجمة حكما على ماقمررنا ولان في ايقاع الثلاث قطع باب التلافى وتفويت الندارك عندالندم وفيه معنى معارضة الشرع فالاسقاطات في الاصل لاتتمدد كالعتاق وغيره وانما جمل الشرع الطلاق متمدداً لمنى التدارك عنـــد الندم فلا يحل له تفويت هـ ذا المعنى في نفسه بعد مانظر الشرع له كما لا بباح له الايقاع في حالة الحيض لانه حالة نفرة الطبع عنها وكونه ممنوعا شرعا فالظاهر أنه يندم اذا جاء زمان الطهر فيكره ايقاع الطلاق لممني خوف الندم فهذا مثله والدليل عليه أنه لو طلقها واحدة في الطهر ثم أخرى في الحيض يكون مكروها وليس في القام الثانية في الحيض معنى تطويل المدة ولا ممنى اشتباه أمر المدة عليها فدل أن معنى كراهة الانقاع لمعنى خوف الندم اذا جاء زمان الطهر وهذا في ايقاع الثلاث أظهر فكان مكروها ويستوى في هذا المدخول بها

وغير المدخول بها لان معنى تحريم البضع بإيقاع الثلاث يحصـل في الحالتين بصفة واحدة وكذلك يستوى في الكراهة ايقاع الثلاث جملة وايقاع الثنتين لان الكراهة لمني عدم الحاجة حقيقة وحكما وهو موجود في الثانية كوجوده في الثالثة ولان القاع الثنتين وان كان لا يحصل به تحريم البضع فانه يقرب منه وهــذا القرب مُعتبرُ في الحكم ألا ترى أن المرأة اذا قالت لزوجها طلقني ثلاثا بألف وطلقها واحدة يجب ثلث الالف ولو طلقها انذين يجب ثلثا الالف وكما أن سد باب التلافي حرام من غير حاجة فكذلك مايقرب منه يكون حرامًا * وأما السينة من حيث الوقت معتبر في حق المدخول بهـا وذلك أن يطلقها اذا طهرت من الحيض قبل أن مجامعها فيه قال في الكتاب بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد منه حديث ابن عمر رضي الله تمالى عنه فانه لما طلق امرأته في حالة الحيض قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم مكذا أمرك الله يابن عمر انما السنة أن تستقبل الطهر استقبالا الحديث وفي رواية قال لعمر رضى الله تمالى عنــه ان ابنك أخطأ الســنة مره فليراجعها فأذا حاضت وطهرت فليطلقها أن شاء طاهرة من غير جماع أو حاملا قد استبان حملها فتلك المدة التي أمر الله تمالي أن تطلق لها النساء وجاء عن ابن مسـمود وابن عباس وابن عمر رضي الله تمالى عنهم في تفسير قوله تمالى فطلقوهن لعدتهن أي يطلقها طاهرة من غير جماع والمعنى فيــه أن اباحة الايقاع للتفصى عن عهدة النــكاح عنــد عدم موافقة الاخلاق وذلك لا يظهر بالايقاع حالة الحيض لانهما حال نفرة الطبع عنها وكونه ممنوعا عنها شرعا فريما يحمله ذلك على الطلاق وكذلك في الطهر الذي جامعها فيه لانه قد حصل مقصوده منها فتقل رغبته فيها فلا يكون الانقاع دليل عدم موافقة الاخلاق فأما في الطهر الذي لم يجامعها فيه تعظم رغبته فيها فلا يقدم على الطلاق الالمدم موافقة الاخلاق فلهـذا اختصت اباحــة الانقاع به ولهــذا الممني قال زفر رحمــه الله تمالى إنه يكره القاع الطلاق في حالة الحيض من غير المدخول بها لان معنى نفرة الطبع والمنع شرعاً لا يختلف بين كونها مدخولا بها أو غيير مدخول مها ومعنى آخر فيه أن في الايقاع في حالة الحيض اضراراً بها من حيث تطويل العدة علمها لان هـنه الحيضة لا تكون محسوبة من العدة وتطويل العدة من إلاضرار بها قال الله تمالي ولا تمسكوهن ضراراً لتمتدوا وفي الايقاع في طهر قد جامعها فيه اضرار بها من حيث اشتباه العدة عليها ولهذا قلنا لا بأس بإيقاع الطلاق في الحيض على غرير المدخول مها لانه ليس فيه معنى تطويل العدة علمها ولأن رغبته فيها كانت بالنكاح فلا بقـل ذلك محيضها ما لم محصـل مقصوده منها فكان الايقاع دليل عدم موافقة الاخلاق بخلاف المدخول مها فان مقصوده بالنكاح قد حصل منها وأنما رغبته فيها في الطهر بعد ذلك لتمسكه فيه من غشيانها وينعدم ذلك بالحيض توضيحه ان اباحة الايقاع بشرط ان يأمن الندم كما قال الله تمالي لاتدرى لعل الله يحدث و. د ذلك أمراً وفي الايقاع في حلة الحيض على المدخول ما لايأمن الندم اذا جاء زمان الطهر والرغبة فيها وكذلك في الايقاع في طهر تد جامعها فيه لايامن الندم لأنه رعما يظهر بها حبل فتحمله شفقته على الولد على تحمل سوءخلفها والى نحوه أشار ابن مسمو درضي الله عنه فقال لمل شفقة الولد تندمه فلهذا كره الابقاع في هـذين الوقتين واذا أراد ان يطلقها ثلاثًا طلقها واحدة اذا طهرت من الحيض واختار بمض مشايخنا رحمهــم الله تمالى تأخــير الانقاع الى آخر الطهر ليكون أبعد عن تطويل العدة وظاهر ما نقول في الـكتاب بدل على أنه يطلقه احين تطهر من الحيض لانه لو أخر الايقاع ربيا يجاممها ومن قصده أنه يطلقها فيبتلي بالايقاع عقيب الجماع وذلك مكروه فلمذا طلقها حين تطهر من حيضها فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى واحتسب بهذه الحيضة من عدتها فاذا حاضت الثالثة وطهرت طلقها أخرى وند بقي عايها من عدتها حيضة وللشافعي رحمه الله تدالى قول أن اشــداء العدة من آخِر التطليقات اذا تكرر الايقاع لان الطلاق بمد الدخول موجب للمدة كالحدث بعد الطهارة موجب للوضوء فكماأنه اذا أحدث بعد غسل بمض الاعضاء يلزمه استثناف الوضوء فكذلك اذا تكرر وقوع الطلاق علمها يلزمها استشاف العدة ولكنا نقول السبب الموجب للمدة الدخول وأنما تصير شارعة في المدة حين يصير الزوج غير مريد لها وقد حصل ذلك بالتطليقة الأولى ثم الثانية والثالثة تقرر ذلك المدى ولا تبطله مخلاف ما لو راجمها ثم طلقها لان بالرجعة ينعدم ذلك المعنى فانه يصير مربداً لها توضيحه أن المقصود تبـين فراغ الرحم وذلك لا يتغير شكرر الطلاق وعدم التكرر فلهذا كانت عدتها من التطليقة الاولى وعلى هذا اتفق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنهم ﴿قَالَ ﴾ ولا تحل له المرآة بعد ما وقع عليها ثلاث تطليقات حتى تذكح زوجا غيره يدخل بها والطلاق محصور بعدد الثلاث ولاخلاف بين الداء أن بيانالتطليقتين في قوله تمالى الطلاق مربّان وانما اختلفوا

فى الهُ لهُـة فقيل هي فى قوله أو تسريح باحسان وهكذا روى أن أبا رزين الدقيلي رضى الله عنه سأل رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وقال عرفنا التطليقتين في القرآن فأين الثالثة فقال صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى أوتسريح باحسان وأكثر هم على أن بيان الثالثة في قوله تمالى فان طلقها فلا تحل لهمن بمدحتي تنكح زوجا غيره لانه عندذ كرها ذكر ما هو حكم الثالثة وهو حرمة المحل الى غاية وممناه فان طلقها الثالثة ولاخلاف بين العاماء أن النكاح الصحيح شرط الحل للزوج الاول بمد وقوع الثلاث عليها والمذهب عنــد جمهور العلماء أن الدخول مها شرط أيضا وقال سميد بن المسيب رضي الله تعالى عنه ليس بشرط لان في الفرآن شرط العقد فقط ولا زيادة بالرأى ولكن هذا قول غير معتبر ولو قضي به قاض لا نفذ قضاؤه فان شرط الدخول ثابت بالآثار المشهورة فمن ذلك حمديث ابن عمر رضي الله تمالى عنــه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا فتزوجت بزوج آخر لم تحـل للأول حتى تذوق من عسـيلنه وبذوق من عسـيلها ومنـه حـديث عائشة رضى الله عنها ان رفاعة القرظي رضى الله عنه طلق امرأته فأبت طلاقها فتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير رضي الله عنــه ثم جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما وجدت معه الا مثل هذه وأشارت الى هــدبة ثوبها فتبسم رسول الله صلى الله عليه وســلم ثم ضبط نفسه فقال أتربدين ان ترجعي الى رفاعة فقالت نع فقال لاحتى يذوق من عسيلتك وتذوق من عسيلته وعن عائشة رضي الله عنها ان عمرو بن حزم رضي الله عنه طلق امرأته العميصاء رضي الله عنها ثلاثا فتزوجت بآخر الما خلابها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكو ضعف حاله في باب النساء فقال صلى الله عليه وسلم هـل أصابك فقالت لا فقال صلوات الله عليــ لا تحلين لعمرو حتى تذوقي من عسيلته ويذوق من عسيلتك وقبل في القرآن ذكر الدخول اشارة فانه أضاف فعـل النـكاح الى الزوج واليهــا فيقضى ذلك فعل النكاح بعد الزوجيـة وذلك الوطء ولان المقصود منع الازواج من الاستكثار من الطلاق وذلك لايحصل بمجرد العقد انما محصل بالدخول ففيه مغايظة الزوج الاول ودخول الثاني بها بالنكاح مباح مبغض عند الزوج الاول كما ان الاستكثار من الطلاق مبغض شرعاً ليكون الجزاء بحسب العمل ﴿ قال ﴾ فان تزوج بها الثاني على قصد أن يحللها للزوج الاول من غير ان يشترط ذلك في العقدصح النكاح ويثبت الحل للاول اذا دخل بها الثاني وفارقها

فان شرط ان بحللها للاول فمند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الجواب كذلك ويكره هــذا الشرط وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى النكاح جائز ولكن لأتحل به للاول وعند محمد رحمه الله تعالى النكاح فاسمد لفوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحملل والمحملل له وعقد النكاح سنة ونعمة فما يستحق به المرء اللمن لايكون نكاحا صحيحاً ولان هــذا في معني شرط النوقيت وشرط التوقيت مبطل للنكاح ولكن أبو يوسف رحمه الله تعالي يقول هــذا ليس بتوقيت في النــكاح ولكنه استعجال لما هو مؤخر شرعافيماقب بالحرمان كمن قتل مورثه يحرم من الميراث وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول هذا الشرط وراء مايتم مه العقد فأكثر مافيه أنه شرط فاسه والنكاح لابطل بالشروط الفاسدة ثم النهي عن هـذا الشرط لمعني في غـير النـكاح فان هذا النـكاح شرعا موجب حلها للأول فعرفنا أن النهي لمني في غير المنهي عنه وذلك لايؤثر في النكاح فلهذا ثبت الحل للأول اذا دخل مها الثاني بحكم هـذا النكاح الصحيح ﴿قال﴾ واذا أراد أن يطلق امرأنه وهي حامـل طلقها واحدة متى شاءحتى از الابأس بأن يطلقها عقيب الجماع لان كراهة الابقاع عقيب الجماع لاشتباه أمر المدة عليها وخوف الندم اذا ظهر مها حبل وذلك غير موجود هنا ولان الحبل يزيدفي رغبته فيها فيكون ايقاع الطلاق بعد ظهوره دليل عدم موافقة الاخلاق ﴿ قَالَ ﴾ فان كان جامعها ثم أراد أن يطلفها ثلانًا فله ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تمالى وبفصل بين التطليقتين بشهر وعند محمد وزفر رحمها الله تعالى لاتطلق الحامل للسنة أكثر من واحدة وفي الكتاب قال بلغنا ذلك عن ابن مسعود وجابر رضي الله تعالى عنهما والحسن البصرى وقول الصحابي اذا كان فقيها مقدم على القياس والمني فيه أن الأصل في طلاق السنة أن يفصل بين النطلية تين بفصل محسوب من فصول العدة كما في حق ذوات الاقراء والآيسة والشهر في حق الحامل ليس نفصل محسوب من فصول العدة فلا نفصل به بين طلاقي السينة وهذا لان الطلاق مقابل بفصول الميدة ألا ترى أن عدة الامة لما تقدرت بحيضتين ملك عليها تطليقتين وان بسبب عدم الدخول لما انمدمت فصول المدة انمدم ملك التفريق الا أن النكاح يعقدللدخول فلا يؤثر في ملك أصل الطلاق لهذا فعرفنا أنالتفريق باعتبار فصول العدة ومدة الحبل طالت أو قصرت عنزلة فصل واحد ألا ترى أن الاستبراء يتقدر بها وفي الفصل الواحــد لا يملك تفريق الطلقات على الوجه المسنون

ولان هذا شهرفي حق ذوات الافراء فلا يصلح للفصــل بين طلاقي الســنة كما في الممتدة طهرها تخلاف الآيسة والصغيرة وحجتنا في ذلك أن هذا نوع عدة فيكون محلا لنفريق الطلقات الملوكة على وجه السنة كالاقراء والاشهر وهـذا لان الله تعالى جعل محل القاع الطلقات العدة يقوله تمالى فطلقوهن لمدتهن وعدة الحامل نوع من أنواع المدة بل هي الاصل فيما هوالمقصودلان المقصود بالعدة تبين فراغ الرحم وذلك يحصل بوضع الحمل على أكمل الوجوه فيستحيل أن قال لا يملك تفريق الطلاق على ما هو الاصــل في المــدة وفي حق ذوات الاقراء فصول العدة انما تقم انفاقا لا قصداً فأما المهني الممتبر تجدد زمان الرغبة وذلك لا يحصل الاعضى حيضة وفي حق الآيسة والصغيرة لا يوجد هذا المني لان الاوقات في حقها سواء ولا يد من اباحـة التفريق في عـدتها فأقمنا الشهر في حقها مقام حق الحامل فلا بدمن اباحة التفريق في عدتها فاقنا الشهر في حق الآيسة باعتبار انه شهر في عدة لاحيض فها والدليل على أنه لامعتبر نفصول المدة أنه لوقال لامرأته الصغيرة أنت طالق ثلاثًا للسنة يقم علمها للحال واحدة فاذا مضى شهر وقعت أخري واذا مضي شهر وقعت أخري ثم اذا حاضت يلزمها استثناف العدة والنطليقات الثلاثوقعت على وجه السنة فعرفنا أنه لامعتبر بفصول العدة ثم الحاءل لاتحيض والشهر في حق من لاتحيض فصل من فصول المدة في حق انقضاء المدة وتفريق الطلاق ولكن هنا في حق انقضاءالمدة وجدنا ماهو أقوى من الشهر وهو وضع الحمل وفي حق التفريق بالطلاق لم نجد ماهو أقوى من الشهر فبقي الشهر فصلا من فصول العدة في حق تفريق الطلاق وان لم يبق في حق انقضاء المدة كما في الصغيرة اذا حاضت يقرره ان الحبل يؤثر في اباحة القاع كان محرما قبله وهو الطلاق عقيب الجماع فيستحيل ان يؤثر في المنع مماكان مباحا قبله ولا يدخل على ما قلنا اذا بتي من مدة حملها يوملان التعليل لمدة الحمل ولا يتصور ان يكون ذلك نوما الا أن التفريط جاء من قبله حين أخر الايقاع حتى لم يبق من المدة فلا يخرج به من ان يكون أصـــل المدة قابلالنفريق الثلاث كالكافراذا أسلم وقد بتي منالوقت مقدارمالا يمكنه اذيصلي فيه تلزمه الصلاة لان التفريطجاء من قبله حين أخرالاسلام ولا معنى لما قال ان مدة الحبل كحيضة واحدة بلهي عنزلة ثلاث حيض حتى تنقضي بها المدة ولكن الاستبراء أنما لايقدر ببعض

مدة الحبللان المقصود تبين فراغ الرحم وذلك لايحصل قبل اوضع فزيد في مدة الاستبراء اذا كانت حاملًا لهذا المني لا أن تجمل مدة الحبل كحيضة واحدة ولا نسلم أن الحامل من ذوات الافراء على الاطلاق فأنه لزمها صفة منافية للحيض حتى أنها وان رأت الدم لايكون حيضًا بخــ لاف الممتدة طهرها ﴿ قال ﴾ واذا أراد أن بطلقها وهي لا تحيض من كبر أو صفر طلقها واحدة متى شاء عندنا وقال زفر رحمه الله تمالي ايس له أن يطلقها عقيب الجماع حتى بمضى الشهر لانه يفصل بين الطلاق والجماع بما يفصل به بين الطلافين في عدة هي ذات فصول كما في حق ذوات الاقراء ثم هنا نفصل بين طلاة ها بشهر فـ كمذلك نفصل بين طلافها وجماعها بشهر ولكنا نقول انها بمنزلة الحامل في أنها لا حيض في عدتها فيباح ايقاع الطلاق عليها عقيب الجماع كما يباح الايقاع على الحامل وكأن المهني فيمه أن في حق ذوات الاقراء انماكره ايقاع الطلاق عقيب الجماع لنوهم الحبل وهذا لا يوجد هنا فكان القاع الطلاق عليها عقيب الجماع مباحا فاذا أراد أن يطلقها ثلاثا طلقها بمد شهر آخر ثم بعد شهر آخر وعدتها ثلاثة أشهر من التطليقة الاولى وذلك يتلي في الفرآن قال الله تمالي واللائي ينسن من المحيض من نسائكم أن ارتبتم فمدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن والمراد الصغيرة ولا خلاف أن الانقاع اذا كان في أول الشهر تعتبر الشهور بالأهلة نافصة أو كاملة فان كان الايقاع في وسط الشهر فني حق تفريق الطلاق بمتبر كل شـهر بالايام وذلك ثلاثون نوما بالاتفاق وكذلك في حق انقضاء المدة عنسد أبي حنيفة تمتبر ثلائة أشهر بالأيام وعندهما يمتبر شــهرواحد بالايام وشــهران بالأهلة لان الأهلة هي الاصل قال الله تمالي يسألونك عن الأهـلة قل هي موافيت للناس والأيام بدل عنها فني الشـهر الواحد تمذر اعتبار ماهو الاصل فاعتبر البدل وفي الشهرين لم تعذر اعتبارماهو الاصل ولكن أبو حنيفة نقول مالم يتم الشهر الأول لا يدخل الشهر الثاني فدخول الشهر الثاني في وسط الشهر الثاني أيضاً وكذلك في الشهر الثالث فيتعــذر اءتبار الكل بالاهــلة فوجب اعتبارها بالايام ولايحكم بانقضاء عدتها الا بتمام تسمين يوما من حين طلقها وقدظن بمض مشابخنا أن الشهر في حق التي لأتحيض بمنزلة الحيض والطهر في حق التي تحيض وليس كـذلك بل الشـهر في حقما إيمنزلة الحيض في حق التي تحيض حتى يتقدر به الاستبراء ويفصل به بين طلاق السنة وهذا لان الممتبر في حق ذوات القرء الحيض ولكن لايتصور الحيض الا يتخلل الطهر وفي

الشهور ينعدم هذا المعنى فكان الشهر قائمًا مقام ما هو المعتبر واذا طلقها واحدة أو ثنتين فهو يملك الرجعة مالم تنقض العدة وهذاحكم ثبت بخلاف القياس بالنص فان ازالة الملك بالطلاق اسقاط والاسقاط يتم بنفسه كالعتق ولكن الشرع أثبت للزوج حق الرجعة في العدة بعـــد التطليقية والتطليقة بن التدارك عند الندم قال الله تمالي واذا طاقتم النساء فبلفن أجلهن فامسكوهن بممروف ممناه قرب انقضاء عدتهن فامسكوهن بالمراجمة وقال الله تدالي الطلاق مريان فامساك بمروف والمراد بالامساك المراجعة بعد النطليقتين مادامت في العدة ثبت ذلك بقوله تمالى وبمولتهن أحق بردهن في ذلك وعدة التي تحيض ثلاث حيض كما قال الله تمالى فى كتابه ثلاثة قروء وهو حكم مقطوع به ثابت بالنص ثم عطف عليه ماهو مجبهد فيه فقال القرء هي الحيض وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله تمالي هي الاطهار حتى ان على مذهبه كما طمنت في الحيضة الثالثة يحكم بالقضاء عدتها وعندنا مالم تطهر من الحيضة الثالثة لابحكم بانقضاء الددة وأصل الخلاف بين الصحابة رضي الله عنهم فقد روى الشمي رضي الله عنه عن بضمة عشر من الصحابة الحبر فالحبر منهم أبو بكر وممروعلي والإمسمود وأبوالدرداء وعبادة بن الصامت وعبد الله بن قيس رضى الله تعالى عنهم قال الزوج أحق برجم مها مالم تحل لها الصلاة وعن ابن عمر وعائشة وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم قالوا الاقراء الاطهار وعن ابن عباس رضي الله عنه كما طمنت في الحيضة الثالثة تبين من زوجها ولايحل لها ان تتزوج حتى تطهر وكـذلك أهـل اللهــة يطلقون إسم القرء على الطهر والحيض جميماً قال القائل

> يارب ذى ضغن وصب فارض له قروء كـقروء الحائض وقال الاعشي

مورثة مال وفي الحيّ رفعة للماضاع فيها من قرو و نسائكا

والمراد الاطهار لاززمان الحيض يضيع وان كان حاضراً وأصله في اللغة الوقت قال الفائل * اذا هبت لفارتها الرياح * فنهم من يقول وقت الطهر به أشبه لانه عبارة عن الاجتماع يقال ما قرأت النافة سلاقط أى ما جمت في رحمها ولداً قط واجتماع الدم في الرحم في حالة الطهر ومنهم من يقول وقت الحيض به أشبه لان هذا الوصف عارض للنساء فوقت الطهر أصل ووقت الحيض عارض مع أن اجتماع الدم في حالة الطهر لا يعلم حقيقة ولو ثبت ذلك

فانما يسمى ذلك الوقت قرة باعتبار الدم المجتمع ثم ان عند اختلاف أهل اللغة يجب المصير الى لغةرسول الله صلى الله عليه وسلم فان الصحابة رضوان الله عليهم لمااختلفوا في التابوت والتابوه رجحوا لغةرسول اللهصلي الله عليه وسلم وقالوا اكتبوا بالتاء والقرء في لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحيض قال صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس اذا أماك قر،ك فدعي الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم المستحاضة تدع الصلاة أيام اقرائها والفرء والافراء كلاهما جمع كما يقال فلس وفلوس ونزل وانزال ثم الشافعي رحمه الله تمالي رجح الاطهار باعتبار حرف الهـا، المذكور في قوله ثلاثة قروء فقال جم المذكريؤنث والطهرهو المذكر ولكنانقول الاعراب يتبع اللفظ دون المعني يقال ثلاثة افراس وثلاث دواب وقال أيضاً الفراعبارة عن الانتقال يقال قرأ النجم اذا انتقل وكما طعنت في الحيضة الثالثة فقــد وجد ثلاث انتقالات من الطهر ولكن هذا لا معني له فالانتقال من الحيض الى الطهر أيضاً قر، فكان ينبغي على هذا أن تنقضي العدة اذا طمنت في الحيضة الثالثة واحد لم قل بهذا ولكن الصحيح ماقاله علماؤنا رحمهم الله تمالي أن الله تمالي لمها ذكر جما مقرونا بالعدد افتضي الكوامل منه والطلاق هو المباح في حالة الطهر فلو جملنا القرءالاطهار لكان انقضاء المدة بقرأ بن وبمض الثالث وهذا يستقيم في جمع غير مقرون بالمدد كـقوله تعالى الحج أشهر معلومات فأما في جمع مقرون بالمدد فلابد من الكوامل وأنما يحصل ذلك اذا حمل الفرء على الحيض فيكون انقصاء المدة بثلاث حيض كوامل واستدل الشافعي رحمه الله تعالى بقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن معناه فيعدتهن والطلاق المباح فيحالة الطهر فمرفنا أنالعدة بالطهر وقد فسره رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لابن عمر رضى الله تعالى عنه انما السنة أن تستقبل الطهر استقبالا فتطلقها لكل قر، تطليقة فتلك المدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء واستدل علماؤنا تقوله تمالي ولا يحل لهن أن يكتمن ماخلق الله في أرحامهن قال ابن عباس رضي الله تمالي عنه من الحيض والحبل فهو بيان المراد بالقروء قال الله تعالى واللافي بنسن من المحيض من نسائكم الآية وأنما نقل الى الاشهر عند عدم الحيض والنقل الى البدل يكون عنــد عــدم الاصل فهو تنصيص على أن المراد بالفرء الحيض وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي قبل عدتهن كما يقال زينت الدار لقدوم الحاج وتوضأت للصلاة أي قبلها وفي قراءة ابن مسعود رضى الله تمالى عنه لقبل عدتهن مع أن المراد عدة الايقاع ونحن نقول أن عدة الايقاع

ا بالاطهار فأما عــدة الاعتداد بالحيض بيانه في خديث عائشة رضي الله تمالى عنهاوابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامة ثننان وعدتها حيضتان ومن حيث الممنى هويقول الطلاق السني يستعقب جزء محسوبا من العدة كما في الايسة والصغيرة وانما يكون ذلك اذا كان الاعتداد بالاطهار ونحن نقول المفصود من هذه المدة تببن فراغ الرحم ولهذالاتجب الاعند توهم اشتغال الرحم ولهذا يعتبر بوضع الحمل اذا كانت حاملا والحيض هي التي تدل على تبيين فراغ الرحم دون الطهر فكان الاعتبار بالحيض أولى ثم الاصل في العبادات التي تشنمل على أركان ينفصل بمضرًا عن بعض ان الاداء لايتصل بالشروع فيها كما في الحج وفيما يكون متصل الاركان تصل الاداء بالشروع كالصلاة والعدة بالاشهر متصلة الاركان فيتصل الاداء بالشروع فها والعدة بالاقراء منفصلة الاركان بعضها عن بعض فلا يجب أن يتصل الاداء بالشروع فيها والدايل على ماقلنا الاستبراء فأنه معتبر بالحيض بالنص والمقصود تبين فراغ الرحم فكذلك المدة ﴿ قَالَ ﴾ وعدة الحامل أن تضم حملها ولو وضمت حملها بعد الطلاق بيوم لقوله تمالي وأولات الاحمال أجلهن ان يضمن حملهن ولان وضع الحمل أدل على ماهوالمقصود وهوممر فة براءة الرحم من الأقراء وعدة الآيسة والصغيرة ثلاثة أشهر بالنص وتكلموا في معنى قوله تمالى ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر قال مالك رضي الله عنه المراد ارتيابها في حال نفسها أنها هل تحيض بمدهذا أولا حتى قال اذا ارتابت تربصت سنة ثم اعتدت بثلاثة أشهر ولكنا نقول لما نزل فوله تمالى ثلاثة قروء قالت الصحابة رضي الله عنهم فيما بينهــم فان كانت ممن لا تحيض من صـفر أو كبر وارتابوا في ذلك فنزل قوله تعالى واللائي ينسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم وفي قول الصحابة رضوان الله عليهم فان كانت بمن لا تحيض دليل على أنهم فهموامن الفرء الحيض وقال، والكتابية تحت المسلم في الطلاق والمدة بمنزلة المسلمة لان المخاطب بمراعاة وقت السنة الزوج وهو مسلم وفي المدة الواجب عليها حق الزوج وهومسلم ﴿ قال ﴾ والامة عنزلة الحرة في وقت السنة لان المخاطب بمراعاة وقت السنة الزوج وذلك لا يختلف بكونها حرة أو أمة وعدتها حيضتان اذا كانت من ذوات الافراء للحديث الذي روينا ولفول عمر رضي الله تمالي عنه عدة الامة حيضتان ولو استطمت لجملتها حيضة ونصفا بين أن التنصيف بسبب الرق يثبت في المدة ولكن بقدر الممكن والحيضة الواحدة لاتحتمل التنصيف وانكانت آيسة أو صفيرة فعدتها شهر ونصم لقول عمر رضى الله تعالى عنه ولان الشهر محتمل للتنصيف وعلى قول مالك عدتها بالشهور ثلاثة أشهر لظاهر الآية ولكنا نقول الرق ينصف ذوات الاعداد عنزلة الجلدات فى الحدود وعدتها اذا كانت ماملا بوضع الحمـل بالانفاق لان تبين فراغ الرحم لايحصــل قبل ذلك ﴿ قال ﴾ واذا كان الرجل غائباً عن امرأ ته فأراد أن يطلقها للسنة كتب اليها اذاجاءك كتابي هذا ثم حضت فطهرت فأنت طالق لجواز أن يكون قد امتد طهرها الذي جامعها فيه فلو كتب اذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق يقع الطلاق عليها في طهر جامعها فيه وهو خلاف السنة فلهذا قيد بهذه الصفة وفي الرقيات زاد محمد رحمه الله تمالي فقال وعامت مافيه لجواز اللاتقرأ كناب زوجها فيقع الطلاق عليها وهي لاتشعر بذلك ولكن في ظاهم الرواية لم بذكر هذه الزيادة لان المنيبة لاتكون أحرص على شئ منها على قراءة كتاب زوجها والظاهر انها لاتؤخر ذلك ﴿ قال ﴾ فان أراد ان يطلفها ثلاثًا كتب ثم اذا حضت وطهرت فانت طالق وانشاء أوجز فكتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثلاثا للسنة فيقع مهذه الصفة لازالكتاب من نأى عنزلة الخطاب من دنا وان كانت من لاتحيض كتب اذا جاءك كتابي هذا ثم أهل شهر فأنت طالق وانشاء كتب اذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق ثلاثا للسنة لما بينا ان له ان يطلقها للسينة اذاكانت بمن لاتحيض في أي وقت شاء ﴿قال﴾ وان كان لم يدخل بامرأته ولم يخل بها فله ان يطانها متى شاء خلاماً لزفر وقد بينا ذلك وليس عليها عدة لقوله تمالي وانطلفتموهن منقبل أن تمسوهن فمالكم عليهن منعدة تعتدونها قال مشايخنا رحميم الله تمالى وفي كتاب الله تمالى المتلوثلا بهذه الصفة بل المتلوياً بها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية ولكن هذا غلط وقعمن الكاتب وترك كذلك وان كان قد خلابهافطلافها وعدتها مثل التي دخل بها لان الخلوة الصحيحة في حكم المدة عنزلة الدخولومراعاة وقت السنة فيالطلاق لاجل المدة فتقام الخلوة فيه أيضا مقام الدخول ﴿ قَالَ ﴾ واذا طلق امرأته وهي حائض فقد أخطأ السنة والطلاق وافع عليها وعلى فول الروافض لا يقع وفي الكتاب ذكر بابار داعليهم فيؤخر الكلام فيه الى ذلك الموضع والفدر الذي نذكره هنا حديث ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضى الله عنهمرابنك فليراجعهاوالمراجعة تكوز بمدوقوع الطلاق ولكنهم يدعوزان المروى فليرجعها وقد كان اخرجها من بيته فانما أمره أن يردها الى بيته وهذا باطل من الـكلام فقــد قيل

لان عمر رضي الله عنه هل احتسبت بتلك الطلقة فقال ومالي لا أحتسب ماوان استحمقت أو استجهات أكان لايقع طلاقي ولما ذكر لعمر رضي الله عنــه في الشوري انــه فقال سبحان الله أقلد أمور المسامين ممن لم يحسن طلاق امرأته فطلقها في حالة الحيض فهو اشارة الىأن ذلك الطلاق كان واقعا وأنه ينبغي للمرء أن يصون نفسه عن ذلك ﴿ قَالَ ﴾ ثم منبغي له أن براجمها كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه لو راجعها لم تبن منه بطلاق محظور ويندفع عنها ضرر تطويل العدة فاذا لم يراجعها بانت منه بطلاق محظور وتحتمق مهنى تطويل المدة فابذا يذبني له أن يراجعها ﴿قال﴾ فاذا طبرت من حيضة أخرى طاقها ان شاء وهذا اشارة الى أنها اذا طهرت من هذه الحيضة لايباح القاع الطلاق عليها وذكر الطحاوى رحمه الله أنه اذا طلقها في الحيض ثم طهرت من تلك الحيضة بباح ايقاع الطلاق عليها وقيل ماذكره الطحاوى قول أبى حنيفة رحمه الله تمالى لان وقت السنة الطهر الذي لا جماع فيه وقد وجد وما ذكر في الكتاب قولهم لان الفصل بين الطلافين بحيضة كاملة وذلك لا يكون اذا طهرت من هذه الحيضة وحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنــه روى بروايين من طريق شـمبة من ابنـك فليراجمها حتى تطهر ثم محيض وتطهر ثم ليطلقها ان شا، فهو دلیل قولها ومن طریق آخر مر اننا فلیراجمهافاذاحاضت وطهرت فلیطلقها ان شا، وهذا محتمل نقية هذه الحيضة كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك ان طلقها في حالة الحيض ﴿ قال ﴾ ولو طلقها في طهـر لم يجامعها فيــه واحــدة ثم راجعها بالقول فأراد أن يطلقها أخرى في ذلك الطهر للسنة فله ذلك عند أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تمالى وليس له ذلك عند أبي يوسف رحمه الله تمالى وعن محمد رضى الله تمالى عنه فيــه رواتنان فأبو بوسف رحمه الله تمالي نقول شرط الفصل بين طلاقي السنة الحيضة الكاملة كما قال صلى الله عليه وسلم فليطلقها في كل قرءُ تطليقة ولان ايقاع تطليقة في ظهر في المنع من تطليقة أخرى في ذلك الطهر كالجماع فكما لابجوز له أن يطلقها بعد الجماع في طهر واحد الكذلك بعد الطلاق وأبو حنيفة رحمه الله تمالي يقول الفصل بالحيضة انما يمتبر اذا كانت الثانية تقم في العدة وبالمراجعة قد ارتفعت العدة فكانت الثانية بمنزلة اشدا، الانقاع وقد حصل في طهر لاجماع فيه ثم الرجعة تسقط جميع العدة ولو تخال بين التطليقةين مايسقط بمض المدة كانت الثانية واقمة على وجه السنة فاذا تخلل مايسقط جميع المدة أولى وكذلك

لو راجعها بالتقبيـل أو المس عن شـهوة حتى روى عن أبي حنيفـة رحمه الله تعالى أنه اذا كان أخذ بيد امرأته عن شهوة فقال لها أنت طالق ثلاثًا لاسنة يقم عليها ثلاث تطليقات فى الحال يتبع بمضها بمضا لأن كلما وقع عليها تطليقة صار مراجعاً لها فتقع أخرى فأما اذا راجمها بالجماع فان لم تحبيل فليس له أن يطلقها أخرى في هذا الطهر بالاجماع لأنه طهر قد جامعها فيه وان راجعها بالجاع فحبلت فعند أبي يوسف رحمـه الله تعالى ليس له أن يطلقها أخرى أيضا لانه قد طلقها في هذا الطهر واحدة والطهر الواحد لايكون محلا لأكثر من تطليقة واحدة على وجه السنة وعنه أبي حنيفة ومحمه وزفر رحمهما الله تمالي له أن بطلقها أخرى لأن العدة الأولى قد سقطت والطلاق عقيب الجماع في الطهر انما لايحل لاشتباه أمر العدة علمها وذلك لا توجد اذا حبلت وظهر الحبل مها ﴿ قال ﴾ واذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة فقد أخطأ السنة والطلاق واقع عليها وفي زيادات الزيادات قال التطليقة البائنة تقع بصفة السنة كالرجعية لان ابن ركانة رضى الله تمالى عنه طلق امرأته البتة ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ايقاع الطلاق بهذا اللفظ فلوكان خلاف السنة لأ نكر عليــه كما أ نكر على ابن عمر رضى الله تمالى عنــه والواقع بهذا اللفظ يكون بائناً والدليل عليه الطلاق قبل الدخول والخلع فانه يقع بائناً ولا يكون مكروها فأما وجه ظاهر الرواية أن اباحة الايقاع للحاجة الى النفصي عن عهدة النكاح ولا حاجـة به الى زيادة صفة البينونة فكانت زيادة هذه الصفة كزيادة العدد ثم لامقصود له في ذلك سوى ردنظر الشرع له بقطع خيار الرجعة وسد باب التلافى على نفسه عنمد الندم وهمذا بخلاف الخلم فأنه يحتاج الى ذلك لاسترداد ماساق لها من الصداق اذا كان النشوز منها مع ان الخلع لايكون الا عند تحقق الحاجة ولهذا روى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالىانه لايكره في حالة الحيض والطلاق قبل الدخول لايكون الا بائنا والتي لم يدخل بها ليست نظير التي دخل بها مدليل الانقاع في حالة الحيض وتأويل حديث ابن ركانة رضي الله عنــه انه طلقها قبل الدخول بها وقبل الدخول بأي لفظ أوقع يكون بأنّاً ويحتمــل ان يكون أخرالانكار الى وقت آخر لعلمه أنه لفرط الغيظ لايقبـل في ذلك الوقت والله أعـلم بالصواب واليـه المرجع والمآب

-ه ﴿ باب الرجمة ﴿

﴿ قَالَ ﴾ واذا طلقها واحدة في الطهر أو في الحيض أو بعد الجماع فهو علك الرجعة مادامت في العدة لان النبي صلى الله عليه وســـلم طلق سودة رضي الله تعالى عنها بقوله اعتـــدي ثم راجمها وطلق حفصة رضي الله عنها ثم راجمها بالوطء ويستوى ان طالت مدة العــدة أو قصرت لأن النكاح بيهما باق ما بقيت العدة وقد روى ان علقمة رضي الله عنه طلق امرأته فارتفع حيضها سبعة عشر شهرآثم مأتت فورثه ابن مسعود رضي الله عنه منها وقال ان الله تمالى حبس ميرائها عليك فاذا انقضت المدة قبل الرجمة فقد بطل حق الرجمة وبانت المرأة منه وهو خاطب من الخطاب يمتزوجها برضاها ان انفقا على ذلك واذا أراد أن يراجعها قبل انقضاء العدة فاحسن ذلك ان لاينشاها حتى يشهد شاهدين على رجعتها والاشهاد على الرجمة مستحب عندنا وفي أحد قولي الشافعي رحمه الله تمالي شرط لاتصح الرجمة الانه وهوقول مالكرحمه الله تعالى وهذا عجيب من مذهبه فانه لا يجمل الاشهاد على النكاح شرطا وبجمل الاشهاد على الرجمة شرطا لظاهر قوله تمالى وأشهدوا ذوى عدل منكم والامرعلي الوجوب ومذهبنا مروى عن ابن مسعود وعماربن ياسر رضي الله عنهما ولانالرجعة استدامة للنكاح والاشهاد ليس بشرط في استدامة النكاح ويانه أن الله تعالى سمى الرجعة امساكاوهو منع للمزيل من أن يعمل عمله بعدانقضاء المدة فلا يكون الاشهاد عليه شرطا كالني ، في الايلاء والمراد بالآية الاستحباب ألاترى أنه جمع بين الرجمة والفرقة وأمر بالاشهاد عليهما ثم الاشهاد على الفرقة مستحب لا واجب فكذلك علىالرجمة وهو نظير قوله تعالى وأشهدوا اذا تبايمتم ثم البيع صحيح من غير اشهاد وليس في الرجعة عوض لا قليل ولا كثير لانه استدامة للملك فلا يستدعى عوضا ولهذا لا يعتبر فيــه رضاها ولا رضى المولى لان الله تمالى جمل الزوج أحق بذلك بقوله تمالى وبمولتهن أحق بردهن في ذلك وأنما يكون أحق اذا استبد به والبعل هو الزوج وفي تسميته بملابعد الطلاق الرجمي علماً منا أن الطلاق الرجمي لا يحرم الوط، ولكن لا يستحب له أن يطأها قبل الاشهاد على المراجعة لأنه يصير مراجعًا لها من غير شهود وعنه الشافعي رحمه الله تعالى يحرم عليه

وطأها مالم يراجعها ولهذا شرط الاشهاد على الرجعة لانه سبب لاستباحة الوط، واستدل بقوله تمالى ان أرادوا اصلاحا والاصلاح يكون بعد تمكن الفساد ولم يتمكن الفسادهنا إيزوال أصل الملك عرفنا اله تمكن الفساد بحرمة الوطء ويجوز ان تثبت حرمة الوطء مع فيام أصل الملك كمن كاتب أمته يحرم عليه وطأها وان بتي الملك بد الكتابة ولهــذا لايلزمه مهر جديد بالوط ، كما في المسكاتبة ولان هـ ذا طلاق واقع فيحرم الوط ، كالواقع بتوله أنت بائن وتفريره أن الافراء يحتسب بها من المدة بمدد الطلاق ومع بقاء ملك النكاح مطلفاً لايحتسب بالافراء من العدة لان العدة لصيانة الما، وصون الما، بالنكاح أبلغ منه بالعدة ولان المدة لتبين فراغ الرحم فيستحيل أن تكون هي مشغولة بما يببن فراغرحما ويكون الزوج مسلطاً على شغل رحمها والدليل عليـه الها اذا جاءت بالولدالي سنتين يجمل هـذامن علوق قبل الطلاق ولو بقي الحل بينهما لكان يستند البلوق الى أفرب الاوقات وهي سستة أشهر وحجننا في ذلك ان الله تمالي سمى الرجعة امساكا وذلك استدامة للملك فدل ان الملك باق على الاطلاق وملك النكاح ليس الا ملك الحل فانه لاعلك عينها ولا منافعها فبقاءملك النكاح مطلقاً يكون دليل بقاء حل الوطء الا بمارض يحرم به الوط، في ملك اليمين كالحيض والظهار واختلاف الدين وبكونها مطلقةلا يحرم لوطء علك اليمين لانها لوكانت أمة فاشتراها بمد الطلاق كان له أن يطأها فكذلك لايحرم الوطعى ملك النكاح والدايل على بقاء الملك مطلقا أنه يملك التصرفات كالظهار والايلاء واللمازوانهما يتوارثان وآنه يملك الاعتياض بالخام وملك الاعتياض لا يكون الامع بقاء أصل الملك وآنه بعد الرجمة يحل له وطأها والزجمة ليست بسبب لحمل الوطء مقصوداً حتى لا يعتبر فيها المهر ولا رضاها والدليل عليه أن الطلاق بعد الطلاق وافع فلو كان حكم الطلاق زوال الملك به لم يقم الطلاق بمــد الطلاق لان المـزال لا يزال وكما أن الطلاق الثاني واقع من غـير أن يزول الملك به فكذلك الاول لان الحكم الاصلى للطلاق رفع الحل عن المحل اذا تم ثلاثًا فأما زوال الملك به مملق ا بانقضاء العــدة قبــل الرجعة والمعلق بالشرط عدم قبله وانما سمى الله تعالى الرجعــة رداً واصلاحا لانه يميدها بالرجمة الى الحالة الاولى حتى لا تبين بانقضاء المدة لا لأنه يميدها الى الملك وملك النكاح ليس نظير ملك اليمين فان صفة الحل هناك تنفيصل عن أصل الملك ابتداء وبقاء كالاخت من الرضاعة والامة المجوسية وهنا صفة الحل تنفصل عن أصل

الملك ابتــدا، وبقاء مع أن المـكاتبة صارت أحق ينفسه ابما التزمت من العوض وهنا الزوج أحق بها ووزان هــذاً من المكاتبة أن لو طلقها بموض وكون الطلاق وافعا لا يكون دليل حرمة الوطء مع قيام الملك كما بمد الرجمة فان الطلاق يبقى واقعا والوطء حــــلال وهذا لان هذه الازالة بطريق الاسقاط والمسقط يكون متلاشيا لا تصور اعادته والاحتساب بالافراء من المدة لانه صار غير مربد لها بالطلاق كمن وطئ أمته ثم أراد سعها يستبرثهامم قيام الملك والحل واستناد الملوق الى أيمد الاوقات للتحرز عن آئبات الرجمة بالشك فانا لو أسندنا الملوق الى أقرب الاوقات جملناه مراجعاً لها بالشك وهو بناء على مذهبنا نجماءه اياها في المدة رجمة منه وعند الشافعي رحمه الله تمالي لايكون رجمة واعتبر الرجعة بأصل النكاح فكما لايثبت أصل النكاح بالفمل فكذلك لاتثبت الرجمة وفي الحقيقة هذا بناء على ماتقدمفان عنده الرجمة سبب لاستباحة الوط، ورفع الخلل الوافع في الملك فلا يكون الا بالفول والجماع قبل الرجمة حرام فلايكون سببا للحلوءندنا الرجمة استدامة للملك والفعل المختص به يكون أدل على استدامة الملك من الفول وهو نظير الفي و في الايلاء فأنه منع للمزيل من أن يممل بعدانقضاءالمدة وذلك يحصل بالجاع ونقول أكثر مافي الباب أن يثبت له أن الطلاق مزيل للملك ولكن المزيل متى ظهر وأعقب خيار الاستبقاء في مدة معلومة يكون مستبقياً لاملك بانوط كن باع أمته على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وطئها صار بالوط مستبقيا للملك بل أولى لأن هناك يحتاج الى فسديخ السبب المزيل وهنا لايحتاج الى رفع الطلاق الوافع وكذلك لو قبلها بشهوة أو لمسها بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة لأن هذه الافعال تختص بالملك الموجب للحل كالوطء فتكون مباشرته دليل استبقاء الملك ألا ترى في ثبوت حرمة المصاهرة جملت هذه الافعال بمنزلة الوطء فكذلك في حكم الرجمة والاحسن له أن يشهد شاهدىن بعد ذلك هكذا قال ان مسعود رضى الله تعالى عنه حين ســـئل عمن طلق امرأته ولم يعلمها حتى غشبها فقال طلقها لغير السنة وراجعها على غير السنة وليشهد على ذلك شاهد بن ﴿ قَالَ ﴾ ولا يكون النظرالي شي من جسدها سوى الفرج رجمة لاز ذلك لا يختص بالملك ولانه لا شبت به حرمة المصاهرة ولان النظر الى الفرج نوع استمتاع فان النظر الى الفرج اما لحسنه أو للاستمتاع وايس في الفرج معنى الحسن فكان النظر اليه استمتاعا بخلاف سائر الاعضاء والنظرالي الفرج بغير شهوة لا يكون رجمة لانه غيرمختص بالملكفانالقابلة تنظر

والحافضة كذلك فأما اذا قبلته بشهوة أو لمسته بشهوة أو نظرتالي فرجه بشهوة تثبت مه الرجمة عندأبي حنيفةومحمد رحمهما الله تعالى ولاتثنت عندأبي بوسف رحمه الله تعالىلان هذا الفعل من الزوج دليل استبقاء الملك وليس لهاولا بة استبقاء الملك فلا يكون فعلما رجمة وأبو حنيفة ومحمدر حمهما الله تمالى قالافعلها به كفعله بها فانالحل مشترك بينهما وفعاما مه في حرمة المصاهرة كفعله بها فكذلك في الرجعة ثم فرق أبو توسف رحمه الله تعالى في ظاهم لرواية بين هذا وبين الخيار فقال الامة اذا فعلت ذلك بالبائم في مدة الخيار يكون فسخا للبيم وهذا لا يكون رجمة منها لان اسقاط الخيار قد يحصل يفعلها وهو ما اذا جنت على نفسها أو قتلت نفسها والرجمة لا تكون نفعلها قط وقد روى يشر عن أبي توسف رحمهما الله تعالى التسوية بين الفصلين فقال لا يسقط هناك الخيار بفعلها ومحمد رحمه الله تعالى نفرق فيقول هناك يسقط الخيار بفعاماً لما فيه من فسيخ البيم ان كان الخيار للبائع والبات الملك ان كان الخيار للمشترى وليس اليها ذلك وهنا ليس في الرجمة فسخ السبب ولا اثبات الملك ولكن انهـا تثبت الرجمة نفعلها اذا أقر الزوج أنها فعلت ذلك بشـهوة فأما اذا ادعت هي وأنكر الزوج لا تثبت الرجمة وكذلك ان شهد شاهدان أنها فعلت ذلك بشهوة لان الشهود لا يمرفون ذلك الا تقولها وقولها غير مقبول اذا أنكره الزوج ﴿ قَالَ ﴾ وتعليق الرجمة بالشرط باطـل وكـذلك الاضافة الى وقت حتى اذا قال راجعتك غداً أواذا جاء غـد فهو باطل لانه استدامة الملك فلا محتمل التعليق بالشرط كأصل النكاح وانما محتمل التعليق بالشرط ما مجوز أن محلف به ولا محاف بالرجمة بخلاف الطلاق وهو نظير الاذن للعبد والتوكيل يحتمل التعليق بالشرط لانه اطلاق ورفع للقيد والحجر على العبد وعزل الوكيل لا محتمل التعليق بالشرط لانه تقييد ﴿قال ﴾ وان قال كنت راجعتك أمس صدق ان كانت في العدة بعد لانه أخبر عــا علك استثنافه فلا يكون متهما في الاخبار ولم يصــدق اذا قال ذلك بمد انقضاء المدة لانه أخبر عما لا علك استئافه وهذا لان الاقرار خبر متردد بين الصدق والكذب فاذا كان علك مباشرته في الحال تنتفي تهمة الكذب عن خبره واذا كان لا علك مباشرته تمكن تهمة الكذب في خـبره وهو كالوكيل بالبيم اذا قال قبـل العزل كنت بمته من فلان يصدق بخلاف ما لو قال بمد العزل فان صدقه المرأة في إخباره بمد انقضاء المدة كان مصدقاً لان الحق لا يعــدوهما وتصادقهما على الرجعــة

كتصادقهما على أصل النكاح ﴿ قال ﴾ واذا طهرت من الحيضة الثالثة غير انها لم تفتسل فالرجمة باقية له عليها وهذا اذا كانت أيامها دون العشرة فاما اذاكانت أيامها عشرة فقـــد تيقنا بخروجها من الحيض بنفس انقطاع الدم واذا كانت أيامها دون العشرة لم نتيقن بذلك لجوازان يماودها الدم فيكون ذلك حيضاً اذا لم يجاوز العشرة وتسد قالت الصحابة رضوان الله عليهم الزوج أحق برجمتها ما لم تفتسل أو مالم تحـل لها الصلاة وحل الصـلاة يكون بالاغتسال واذا أخرت الفسل حتى ذهب وقت أدنى الصلاة اليها انقطع حق الرجعة عندنا ولا ينقطع عند زفر رحمه الله تماني عملا يقول الصحابة رضي الله عنهم مالم تحل لهاالصلاة ولبقاء توهممعاودة الدم وكون ذلك حيضاً ولكنا نقول بذهاب الوقت صارت الصلاة دينافي ذمتها وذلك من خواص أحكام الطاهرات فاذا انضم ذلك الى الانقطاع تقوي به كالاغتسال ولا يمتـبر توهم مماودة الدم بعـده كما لايعتبر بعد الاغتسال وقيل في معنى قول الصحابة رضى الله عنهم حتى تحل لها الصلاة أي تحــل عليها الصلاة بأن تلزمها بذهابالوقت وهو نظير قوله تمالى أولئك لهم اللعنة أي عليهـم اللعنة أرأيت لو أخرت الاغتسال شهراً طمماً فى أن يراجعها الزوج أكان تبتى الرجعة الى هذه المدة هذا قبيح فاذا انقضت عدتها ثم أقام الزوج البينة إنه قال في عدتها قد راجعتها أو انه قال قد جامعتها كان ذلك رجمــة لانالثابت ُ بالبينة كالثابت بالمعاينة وهــذا من أعجب المسائل فانه يثبت اقرار نفسه بالبينة بمــا لو أقر به للحال لم يكن مقبولًا منه وإن لم تكن له بينة وكذبته المرأة فأراد ان يستحلفها فلا عـين له عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحم_ما الله تعالى عليها اليمين لان هذا استحلاف في الرجعة وأبو حنيفة رحمه الله تمالي لابري ذلك على مابيناه في النكاح فان قيل أليس انها لو ادعت انقضاء عدتها تستحلف في ذلك ثم لو نكات كان للزوج أن يراجمها قلنا ذلك استحلاف في العدة فاذا نكات بقيت العدة وهي محل الرجعة وهذا استحلاف في نفس الرجمة والخلوة بالممتدة ليست برجمة لانها لاتختص بالملك فانه يحل للرجل ان يخـلو بذوات محارمه فلا يكون دليل اسـتدامة الملك ﴿ قال ﴾ ولوكـتمها الطلاق ثم راجعها وكتمها الرجعة فهي امرأته لانه في ايقاع الطلاق هو مستبد به وكذلك فى الرجعة فأنه استدامة لملكه ولا يازمها به شيئاً فلامعتبر بعلمها فيه ولكنه أساء فيما صنع حين ترك الاشهاد على الرجعة وهومستحب قال بلغنا عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذاأراد

أن يراجع امرأته لم يدخل عليها حتى يشهد ﴿ قَالَ ﴾ واذا قال زوج المعتدة لها قدراجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي فالفول قولها عندأبي حنيفة رحمه الله تمالي ولانثبت الرجمة وعندهما القول قول الزوج والرجمة صحيحة لانها صادفت المدة فان عدتها بافية مالم تخبر بالانقضاء وقد سبقت الرجمة خبرها بالانفضاء نصحت الرجمة وسقطت المدة فأنها أخبرت بالانهضاء بعد سقوط العدة وليس لها ولاية الاخبار بعد سقوط العدة لو سكنت ساعة نم أخبرت ولانها صارت متهمة في الاخبار بالانقضاء بمد رجمة الزوج فلا يقبل خبره كما لو قال الموكل للوكيل عزلتك فقال الوكيل كنت بعته وأبوح يفة رحمه الله ترالي يقول الرجمة صادفت حال انقضاء المدة فلا تصح لان انقضاء المدة ليس بمدة مطلفاً وشرط الرجمة أن تكون في عدة مطلقة وبيانه أنها أمينة في الاخبار ولا يمكنها أن تخبر الا بعد الانقضاء فاذا أخـبرت مجيبة للزوج عرفنا ضرورة أن الانقضاء سابق وأقرب أحواله حال قول الزوج راجعتك بخلاف ما اذا سكنت ساعة فان أقرب الاحوال للانقضاء هناك حال سكوتها ولا يقال مصادنة الرجمة حال انقضاء المدة نادر لان انقضاء المدة لابد من أن بوافق حالة فتارة بوافق كلها وتارة يومها وتارة قول الزوج راجمتك وإن تمكن ما هو نادر وهو رجمة الزوج في هذه الحالة وانما تصير متهمة اذا فرطت في الاخبار بالتأخير ولا تفريط منها هنا لانها لا تقدر على الاخبار الا بمد الانقضاء مخلاف الوكيل فأنه مفرط في الاخبار لان بيمه كان قبل العزل لا مع العزل ولم يذكر في الكتاب ما اذا قال لها قد طلقتك فقالت مجببة له قد انقضت عدتى قيل هو على هذاالخلاف ولايقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي كما لو قال لها أنت طالق مع انقضاء عدتك والاصح أنه يقع لافرار الزوج بالوقوع كما لو قال بمد انقضاء العدة كنت طلفتك في المدة كان مصدقا في ذلك بخلاف الرجمة ﴿قَالَ ﴾ والتوارث قائم بين الرجل والمعتدة من طلاق رجمي لان الزوجبة بينهما قائمة وأنما انتهت بالموت وهو سبب النوارث ويستوى فيه النطليقـة والتطليقتان وعلك مراجعة المـرأة الكتابـة والملوكة في عدتها مثل ماعلكه على الحرة المسلمة لانها استدامة للملك كما قلنا والمكاتبة والمديرة وأم الولد عنزلة الأمة في الطلاق والمدة لبقاء الرق المنصف للحل فيهن والمستسماة كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها كالمكاتبة ﴿قال ﴾ واذا قال زوج الامة بمــد انقضاء عمدتها قدكنت راجعتها في العدة وصدقه المولى وكذبته الأمة فالقول تولهافي قول

أبي حنيفة رحمه الله تمالي وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي القول قول الزوج لان بضمها مملوك للمولى وينزل المولى فيها منزلة الحرة من نفسها حتى يصمح تزويجه اياها واقراره بالنكاح عليها فكذلك اقراره بالرجعة عنزلة اقرار الحرة على نفسها به وأبوحنيفة رحمه الله تمالي يقول الرجمة ننبني على سبب لاقول للمولى فيه وهو قيام العدة فان القول في المدة قولها في البقاء والانقضاء دون المولى فكذلك فيما منبني عليمه توضيحه ان صحـة الرجمة حال قيام المدة ولا ملك للمولى عند ذلك في ألبضم ولا تصرف فكان القول فيــه قولها بخلاف التزويج والاقراريه عليها ولوكانت هي التي صدقت الزوج وكذبه المولى لم نثبت الرجمة اما عندهما فظاهر واما عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي فلان يضمها في الحال خالص حق المولى فان عدتها منقضية فلهذا لايقيل قولها في ذلك ﴿ قال ﴾ والمعتدة من طلاق رجمي تتشوف وتتزين له لان الزوجية باقية بينهما وهو منسدوب على أن براجعها وتشوفهاله يرغبه في ذلك فان كان من شأنه ان لا يراجعها فاحسن ذلك ان يعلمها بدخوله عليها بالتنحنيح وخفق النال كي نتأهب لدخوله لا لان الدخول عليها بنسير الاستئذان حرام ولكن المرأة في بيتها في ثياب مهنتها فربما يقع بصره على فرجها وتقترن به الشهوة فيصير مراجماً لها بغير شهود وذلك مكروه واذا صار مراجعا وليس من قصده امساكها احتاج الى ان يطلقها وتستأنف المدة فيكون اضرارا بها من حيث تطويل المدة ولهذاقال اكره ان يراهام تجردة اذا كان لا يربد رجمتها وان رآها لم يكن عليه شئ لان مافوق الرؤبة وهو النشيان حلالله ﴿ قَالَ ﴾ واذا كانت معتدة من تطليقة بأنة أو فرقة بخلع أو إبلاء أولمان أو اختيارها أص نفسها أوبالأمر باليد أوما أشبه ذلك فلارجعة لهعليها لان حكم الرجعة عرف بالنص بخلاف القياس والنص ورد عطلق الطلاق فبقي الطلاق المقيد بصفة البينونة على أصل الفياس وهذا لان كونها مطلقة حكم مطلق الطلاق وهـذا لا ينافى ملك النكاح كما بعــد الرجمة وكونهـا مبانة أو مالكة أمر نفسـها ينافى ملك النكاح والمتنافيان لا يجتمعان فاذا تبتت البينونة انتنى النكاح ولا رجمة له عليها وفي الخلع انما التزمت العوض لنتخلص من الزوج وذلك لا يحصل مع قيام الملك وحق الرجمة ﴿ قَالَ ﴾ واذا كان الطلاق بعد الخــلوة وهو يقول لم أدخل بها فلا رجمة له عليها لانه مقر بالبينونة وسقوط حقه في الرجمة واقراره على نفسه صحيح ولان الخلوة انمــا جملت تسليما فى حق المهر لدفع الضرر عنها وذلك المهني

لا يوجد في الرجمة لانها حق الزوج وهو متمكن من غشيانها ﴿ قَالَ ﴾ وان كانت حـين خلابها حائضا أوصائمة في رمضان أو محرمة أو رتفاء فلا رجمة له علمها لان الخــلوة فاسدة في هذه الاحوال فاذاكان حق الرجمة لايثبت بالخلوة الصحيحة فبالفا سدة أولى وعليــه نصف المهر الاعلى قول ان أبي ليلي رحمه الله فانه يقول جميع اللمر لان عليها العدة بالاتفاق ولكنانقول في العدة معنى حق الشرع وهمامتم مان في ذلك فاما المهر حقها فيفصّ ل فيه بين الخلوة الصحيحة والفاسدة وقد بينا فصول الخلوة في كتاب النكاح ﴿قَالَ ﴾ واذاكان عنينا أو مجبوبا أو خصياً فخـلى بها ولم يدخل بها فلا رجمة له عليما لانه لوكان فحلا ولم يدخل بها لم يكن له حق المراجمة في العدة فاذا كان المانع من الدخول ظاهراً فيمه أولى أن لايكون له حق المراجعة في الما ق ﴿ قال ﴾ واذا ادعى الزوج الدخول بها وقد خلابها وأنكرته المرأة فله الرجمة لان الظاهر شاهـ له لان الظاهر من حال الفحل انه متى خلى بالانهي التي تحل لهنزا عليها فانقيل الظاهر حجة لدفع الاستحقاق والزوج أنما يربد استحقاق الرجعة بقوله قلنا لا كذلك بل الزوج أيما يستبق ملكه بما يقول ويدفع استحقاقها نفسها والظاهر يكفي لذلك ﴿قَالَ﴾ وان لم يخل بها حتى طلقها وادعى الدخول فلا رجمة لهعلمها لانه مدعى عارضاً لايمرف سببه ولأنه لاعدة له عليها في هذه الحالة فان انكارها سبب المدة كانكارها أصل المدة والرجمة لاتكون الا في المدة ﴿قَالَ ﴾ واذا قالتان عدى قد انقضت وذلك في وقت لا يحيض فيه ثلاث حيض لم تصدق على ذلك لان الامين أعما يقبل خبره اذا لم يكن مستحيلاً أو مستنكراً فاذا أخبرت عا هو مستحيل أو مستنكر لم تصدق في خبرها ثم بين أدنى المـدة التي تصدق فيها وهو شهران في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى وتسمة وثلاثون يوما في قولهما وقد بينا هـ ذه المسألة بفروعها في آخر كتاب الحيض ﴿قال﴾ فان قالت قد أسقطت سقطا مستبين الخلق أو يعض الخلق صدقت على ذلك لانها مسلطة أمينة في الاخبار بما في رحمها قال الله تمالي ولا بحل لهن ان يكتمن ماخلق الله في أرحامهن والنهي عن السكمان أمر بالاظهار وقال أبي بن كمب رضى الله تعالى عنه ان من الامائة ان تؤمن المرأة على مافى رحمها فاذا أخبرت بذلك وكان محتملا وجب قبول خبرها من غير بينة وان أنهمها الزوج حلفها ﴿قال﴾ وكل سقط لم يستبن شيُّ من خلفه لا تنقضي به العدة لا نه ليس له حكم الولد بل هو كالدم المتجمد وعند الشافعي رحمه الله تمالي يمتحن بالماء الحار فأذا ذاب فيه

فهو دموان لميذب فهو ولد ولكن هذا من باب الطب لا من باب الفقه وقد بيناه في كتاب الحيض ﴿ قالَ ﴾ وأذا قالت بعد مضى شهر من قد أنقضت عـدتى وقال الزوج قد أخبرتني أمس أنها لم تحض شيئا فان كذبته المرأة فالفول قولها مع يمينها لأنه يدعى عليها مالا يمرف سببه وهي تنكر ذلك وقد ظهر انقضاء العدة بخبرها وان صدقته في ذلك اله ان يراجعها لان الثابت بالتصادق كالثابت بالماينة وبعد مأخبرت أمس انها لم تحض شيئا فاخبارها في اليوم بانقضاء العدة مستحيل ولان الحق لهما لايمدوهما وقد تصادقا على قيام الزوجية بينهما وقال، فإن كانت تمتدبالشهورلصغر أوإياس فحاضت انتقض مامضي من عدتها بالشهوروكان علمهاثلاث حيض أما في الآيسة فظاهر لانها لماحاضت تبين أنهالم تكن آيسة والماكانت ممتدأ طهرها وأما في الصغيرة اذاحاضت فلانها قدرت على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل والقدرة على الاصل تمنع اعتبار البدلولا يكمل مع الاصل لانهما لايلتقيان فلابد من الاستثناف وعلى هذا قالوا لوطلقها تطليقة فحاضت وطهرت قبل مضى الشهرله أن يطلقها أخرى لان الفصل بالشهر بين الطلاقين كان قبل ظهور الحيض ﴿قَالَ ﴾ وكـذلك لو حاضت حيضة ثم أيست من الحيض اعتدت بالشهور ثلاثة أشهر بعد الحيضة لان اكال الاصل بالبدل غيرممكن فلابد من الاستئناف واياسها أن تبلغ من السن مالا يحيض فيه مثلها لأنه معنى في باطنها لابوقف على حقيقته فلابد من اعتبار السبب الظاهر فيه واذا بلغت من السن مالايحيض فيه مثلها وهي لاتري الدم فالظاهر أنها آيسة ولم يقدر السن في الكتاب وقد روىءن محمد رحمه الله تمالى التقدير بخمسين سنةوفى روايةستين سنة وفصل في رواية بين الروميات والخراسانيات فني الروميات التقدير بخمسين سنة لان الهرم يسرع البهن وفي الخراسانيات التقدير بستين سنة وأكثر مشايخنا على التقدير بالزيادة على خمسين سنة فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها اذا جاوزت المرأة خمسين سنة لم تر في بطنها قرة عين ﴿ وَاذَا طَلَقَ الرَّجِلُ امْرَأَتُهُ وَاحْدَةً ثُمُّ رَاجِمُ الْفِيضَةُ الثَّانِيَّةُ ثُمَّ طَلَقَهَا بِعَدْ الطَّهْر وتركها حتى حاضت الثالثة ثم راجعها ثم طلقها بعد الطهر فعلمها العدة بعد النطليقة الثالثة اثلاث حيض لان الرجمة قد صحت لمصادفتها المدة فاذا طلفهاكان علمها عدة مستقبلة وقد أساء فيما صنع لانه طول العدة عليها وجاء عن ابن عباس رضى الله عنه في تأويل قوله تمالى ولا تمسكوهن ضراراً لتمتـدوا انه نزل فها ذكرنا وأما قوله تمالي فـلا تمضـلوهن ان

ينكحن أزواجهن انما نزلت فيما اذا خطبها الزوج بعد انقضاء عدتها وأبى أولياؤها ان يتركوها ﴿قال﴾ واذا اغتسلت المعتدة من الحيضة الثالثةغير أنه بتي منها عضولم يصبه الماء فالزوج يملك الرجمة ولو بقي مادون العضو لم يكن للزوج عليها رجمـة قال هـذا والأول سواء غير أني أستحسن ولم يذكر في الـكتاب نصا موضع الفياس والاستحسان وقيل عند أبي نوسف رحمه الله تمالي القياس والاستحسان في العضو الكامل في القياس ينقطم لأنها منتسلة وقد غسلت أكثر البدن والاكثر حكم الكل وفي الاستحسان لاينقطع لان العضو الكامل ورد الخطاب بتطهيره شرعا فبقاؤه كبقاء جميع البدن ولان العضو الكامل لايقع الانتقال عنه عادة فلا يسرع اليه الجفاف عادة بخلاف مادونه وعند محمدر حمه الله تمالي القياس والاستحسان فيادون المضوفي القياس يبقى حكم الرجمة لبقاء حكم الحدث كاقال صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جنابة ولانه لم تحل لها الصلاة فكان هذا وبقاء عضو كامل سواء وفي الاستحسان تنقطع الرجمة لان مادون العضو لقلته يسرع اليه الجفاف فلا يتيةن بعدم اصابة الماء فالهذا يؤخذ فيه بالاحتياط فتنقطع الرجعة ولكن لايحل لها ان تتزوج حتى تفسل ذلك الموضع احتياطاً لان الماء لم يصل الى ذلك الموضع من حيث الظاهر ﴿قَالَ ﴾ ولو تركت المضمضة والاستنشاق في الاغتسال لاتنقطع الرجمة عند أبي يوسف رحمه الله تمالى لبقاء عضوكامل وتنقطع عند محمد رحمه الله احتباطاً لشبهة اختلاف العلماء رحمهم الله تمالي فان من الناس من نقول المضمضة والاستنشاق في الاغتسال سنة فكان الاحتياط في قطع الرجمة ﴿ قال ﴾ واذا لم تقدر على الماء بعد ماطهرت وأيامها دون العشرة فتيممت وصلت مكتو بة أو تطوعاً فقد انقطعت الرجمة لانا حكمنا بطهارتها حـين جوزنا صلاتها بالتيم فهو بمنزلة مالو مضى عليها وقت صلاة وهناك تنقطع الرجمة فهنا كذلك فان وجدت الماً. بعد هذا اغتسلت ولم يعد حق الرجعة لان صلاتها تلك بقيت مجزئة وهذا يخلاف ما اذا عاودها الدم لان بمعاودة الدم تبين أن الانقطاع لم يكن طهراً وبوجود الماء لايتبين ذلك فاما اذا تيممت ولم تصل فللزوج عليها حق الرجعة في قول أبي حنيفة وأبي نوسف رحمهما الله استحسانا وفي قول محمد رحمه الله تعالى قد انقطمت الرجمة وهو الفياس لان التيم عند عدم الماء ينزل منزلة الاغتسال عند وجود الماء فيما يبني أمره على الاحتياط بدليل حل أداء الصلاة لها وحل دخول المسجد وقراءة القرآن ومس المصحف والحكم

بسقوط الرجمة يؤخذ فيه بالاحتياط لا ري أنها لو اغتسلت وبقي على بدنها لمعة تنقطم الرجعة عنها احتياطا وان لم يحل لها أداء الصلاة فهنا أولى وكذلك لو اغتسات بسؤر الحمار ولم تجد غيره تنقطع الرجمة احتياطاً ولم يحل لها أداء الصلاة في هذين الموضمين فهذا أولى أن تنقطع الرجمة وقدحل لها أداء الصلاة وهذا لان النيم طرارة عند عدم الماء قال الله تمالي ولكن بريد ليطهركم فاذا أتت به لم تبق مخاطبة بالنطهير فتنقطم الرجمية كالنصرابية تحت مسلم اذا انقطع دمها من الحيضة الثالثة انقطعت الرجمة بنفس الانقطاع لأنها غير مخاطبة بالتطهير وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تمالي قالا النيم طهارة ضميفة فلا تنقطع به الرجمة كنفس الانقطاع وبيانه أنه لايرفع الحدث بيقين حتى أن المتيم اذا وجد الماءكان عدثًا بالحدث السابق ولانه في الحقيقة تلويث وتغيير وهذا ضد التطهير وانما جعل طهارة حكما لضرورة الحاجة الى أداء الصلاة لانها مؤقتة والثابت بالضرورة لايعدو موضم الضرورة فـكان طهارة في حكم الصلاة وفيا هو من توابع الصلاة خاصة كدخول المسجد وقراءة الفرآن ومس المصحف ولاضرورة في حكم الرجمة فكان التيمم في حكم الرجمة عند عدم الماء كهو عند وجود الماء توضيحه أن التيم مشروع لقصود وهو أداء الصلاة لارفع الحدثبه ولهذا لايؤمر به قبل دخول الوقت وفي الوقت أيضا ينتظر آخر الوقت وماكان مشروعاً لمقصود فقب ل انضام ذلك المقصود اليـه كان ضعيفاً فلا يزول به الملك كشهادة الشاهدين على الطلاق لما كان المقصود هو قضاء القاضي به فما لم ينضم اليه القضاء لا يكون مزبلا للملك وهــذا بخلاف ما إذا بق على بذنها لمعة لان قطع الرجمة هناك لتوهم وصول الماء الى ذلك الموضع وسرعة الجفاف فكانت طهارة قوية فى نفسها والاغتسال بسؤر الحمار كذلك فأنها طهارة قوية لكونها اغتسالا بالماء والكنها تؤمر بضم التيم الى ذلك في حكم حل الصلاة احتياطاً لأشتباه الادلة في طهارة الماءوقد كان الاصل فيه الطهارة ولهذا لو اغتسلت به مع وجود ما. آخر ننقطع الرجمة أيضا لكونها طهارة قوية واذا ثبت أن الطهارة قوية جاء موضع الاحتياط فقلنا بأنه تنقطع الرجمة احتياطا ولاتحل للأزواج حتي تفتسل بماء آخر أو تتيم وتصلي لاحتمال نجاسة ذلك الماء احتياطاً وهـذا بخلاف النصر آنية فأنه ليس عليها اغتسال أصلا فكان نفس الانقطاع كطهارة قوية فى نفسها وهنا الاغتسال واجب عليها بعد التيم وانما تمذر للمجز ولميذكر فيالكتاب مااذا تيمتوشرءت في الصلاة والصحيح عند أبى حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تمالى أن الرجعة لاتنقطع مالم تفرغ من الصلاة لأن الحال بعد شروعها في الصلاة كالحال قبله ألاترى أنها آذا رأت الماء لا يبق لنبهمها أثر بخلاف مابعد الفراغ فانها وان رأت الماء تبقي صلاتها مجزئة وتأويل قول ابن مسمود رضي الله تعالى عنه الزوج أحق برجعتها مالم تحل الصلاة لها وحل الصلاة بالاغتسال فانه صح من مذهبه أنه كان لا يرى التيم للجنب والحائض وان لم يجد الماء شهراً والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماآب

۔ ﷺ باب العدة وخروج المرأة من بيتما ﷺ⊸

قد بينا عدة ذات القروء والآيسة والصغيرة اذا كانت حرة أو أمة فاماعدة الوفاة فانها لاتجب الا عن نكاح صحيح ويستوى فيه المدخول بهاوغير المدخول ما صغيرة كانت أو كبيرة حتى اذا كانت حرة مسلمة أوكتابية تحت مسلم فعلمها ماقال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسسهن أربعة أشسهر وعشرا وقوله ويذرون أزواجا بيان انهأ لأتجب الابنكاح صحيح لان اسم الزوجية مطلقا لايكون الا بمـد صحة النـكاح ويستوى في هـذا الاسم المدخول بها وغير المدخول بها وهـذا لان العدة محض حق النسكاح لان النكاح بالموت ينتهي فأنه يمقد للعمر ومضى مدة العمر ينهيه فتجب العدة حقاً من حقوقه وبين السلف رحمهم الله فيه خلاف في أربهة فصول (أحدها) أن منهم من يقول لها عدمان الأطول وهو الحول والأقصر وهو أربعة أشهر وعشرا كما قال الله تمالي وصية لازواجهم متاعاً الى الحول غير اخراج فان خرجن أي بمد أربعة أشهر وعشرا فلا جناح عليكم فني هذا بيان ان العدة الـكاملة هو الحول وان الاكتفاء بأربعة أشهر وعشرا رخصة لها ولكنا نقول هـذه الآية منسوخة وهـذا حكم كان في الابتـداء ان على الزوج أن يوصي لها بالنفقة والسكني الى الحول وقعد انتسخ ذلك بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربمة أشهر وعشرا والدليل عليه ماروى ان المتـوفى عنها زوجها لما جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تستأذنه في الاكتحال قال صلى الله عليه وسلم كانت احداكن في الجاهلية اذا توفي عنها زوجها قعدت فىشر أحلاسها حولائم خرجت فرمت كلبة ببعرة أفلا أربعة أشهر وعشرا (والثاني) أن المعتبر عشرة أيام وعشر ليال من الشهر الخامس عندنا وعن عبد الله بن عمروبن

العاصرضي الله عنهما أنه كان يقول عشر ليال وتسعة أيام حتى بجوز لها أن تتزوج في اليوم العاشر لظاهر قوله تعالى وعشراً فان جمع المؤنث يذكر وجمع المذكريؤنث فيقال عشرة أيام وعشر ليــال فلما قال هنــا وعشرا عرفنا أن المــراد الليالي ولـكنا نقول هو كـذلك الا أن ذكر أحد المددين من الايام والليالي بعبارة الجمع يقتضي دخول ما بازائه من المددالآخر وقد بينا هذا في باب الاعتكاف، (واله لث) أن المتوفي عنها زوجها اذا كانت حاملا فمدتها أن تضع حملها عندنا وهو قول ابن عمر وابن مسمود رضي الله عنهما وكان على رضي الله عنه يقول تعتد بأبعد الاجلين اما يوضع الحل أو بأربعة أشهر وعشراً لان قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن يوجب عليها العدة بوضع الحمل وقوله تعالى يتربصن بأنفسهن يوجب عليها الاعتداد بأربعة أشهر وعشرآ فيجمع بينهما احتياطا ولو وضعت قبل أربعة أشهر وعشراً فليس لهـا أن تتزوج لان أمر العـدة مبنى على الاحتياط ولـكن قد صح عن ابن عمر وابن مسمو درضي الله عنهما أن قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن قاضية على قوله تعالى يتربصن بأنفسمن حتى قال ابن مسعود رضى الله عنــه من شاء باهلنــه ان سورة النساء القصوى واولات الاحمال أجلين نزلت بعد قوله أربعة أشهر وعشرا التي في سورة البقرة وقال عمر رضي الله تعالى عنــه لو وضــمت مافي بطنها وزوجها على سريره لا نقضت عدتها والدليل عليــه حديث سبيعة بنت الحارثالاسلمية رضي الله تعالى عنها فانها وضعت مافي بطنها بعد موت الزوج بتسعة أيام فسألت أبا السنابل بن بمكك هل لهـا أن تتزوج فقال لاحتى يبلغ الـكـاب أجـله فجاءت الى رسول اللهصلي الله عليه وسـلم وأخبرته بما قال أبو السنابل فقال صلى الله عليه وسلم كذب أبو السنابل فقد بلغ الكتاب أجله اذا أردت النكاح فادأبي وأعااشتبه على رضى تعالى عنه لان بوضع الحمل يتبين براءة الرحم وفىالتربص بأربعة أشهر وعشرا لاعبرة بشغل الرحم حتى تستوى فيها الصغيرة والكبيرة بخلاف عدة الطلاق ولكنا نقول أصل المدة مشروع ابراءة الرحم وتمام ذلك بوضع الحمل ففي حق الحامل لايعتبر شيُّ آخر بأى سبب وجبت عليها العــدة (والرابــع) ان عدة الوفاة معتبرة من وقت موت الزوج عندنا وهوقول ابن مسمود وابن عباسرضي الله عنهماوكان على رضى الله عنه يقول من حين تعلم بموته حتى اذا مات الزوج في السفر فآتاها الخبر بعد مضى مدة العدة عند على رضى تعالى الله عنه يلزمها عدة مستأنفة لان عليها الحداد

في عدة الوفاة ولا يمكنها اقامة سنة الحداد الا بعد العلم بموته ولان هذه العدة بجب بطريق العبادة فلا بد من علمها بالسبب لتكون مؤدية للعبادة ولكنا نقول العدة مجرد . ضي المدة وذلك يتحقق بدون علمها فهو وعدة الطلاق سواء وأكثرمافي الباب أنها لم تقم سنة الحداد ولكن ذلك لا يمنع من انقضاء العدة كما لوكانت عالمة بموت الزوج ومعنى العبادة في المدة تبع لامقصود الا تري انها تجب على الـكنابــة تحت المســلم وهي لا تخاطب بالعبادات ﴿ قال ﴾ والمتوفى عنها زوجها اذاكانت أمـة أو مكاتبة أو مديرة أو أم ولد فان كانت حائلا فعـدتها شـهران وخمسة أيام لان الرق منصف للعدة كما بينا وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها لان مدة الحبل لاتحتمل التنصيف فان شيئامن المقصود وهو براءة الرحم لا يحصل قبل وضع الحمل ﴿ قال ﴾ ولا ينبغي للمطلقة ثلاثًا أو واحدة بائنة أو رجمية ان تخرج من منزلها ليلا ولا نهاراً حتى تنقضي عدتها لقوله تعالى ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة قال ابراهيم رضي الله عنه الفاحشة خروجهامن بيتها وبه أخذأ بو حنيفة رحمه الله تمالي وقال ابن مسمود رضي الله عنه الفاحشة أن تزنى فتخرج لاقامـة الحد وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله تمالي وقال ابن عباس رضي الله عنمه الفاحشة نشوزها وأن تكون بذيئة اللسان تبذو على احماء زوجها وما قاله ابن مسعودرضي الله عنه هو الاصح فأنه جمل الفاحشة غاية والشبئ لا يجمل غاية لنفسه وما ذكره ابراهيم محتمل أيضاً والمدنى أن يكون خروجها فاحشة كما يقال لا يسب النبي صلى الله عليه وسلم الا أن يكون كافراً ولا يزنى الا أن يكون فاسقا وعلى هذا لا تخرج لسفر الحج ولا لغيره لان الامتناع من الخروج مونت بالعدة يفوت بمضيها والخروج للحج لا يفوتها فتقدم ما يفوت على ما لا يفوت وأما المتوفى عنها زوجها فلما أن تخرج بالنهار لحوائجها ولكنها لا تبيت في غير منزلها لما روى أن فريعة بنت مالك بن أبي سنان أخت أبي سعيد الخدري رضي الله عنه جاءت الى رسول الله صلى الله عليـه وســلم بعد وفاة زوجها تستأذنه أن تمتد في نبى خدرة فقال صــلى الله عليه وســلم امكثي في بيتك حتى تنقضي عدتك ولم ينـكر عليها خروجها للاستفتاء وعن علقمة رضي الله تمالي عنه أن اللاتي توفي عنهن أزواجهن شكون الى ابن مسمود رضي الله تمالي عنه الوحشـة فرخص لهن أن يتزاورن بالنهار ولا يبتن في غير منازلهن والمعني فيــه أنه لا نفقة في هــذه العــدة على زوجها فهي تحتاج الى الخروج لحوائجها في النهار وتحصيل

ما تنفق على نفسها بخلاف المطلقة فانها مكفية المؤنة ونفقتها على زوجها على أى وجه وقعت الفرقة بالطلاق فلاحاجة بها الى الخروج وان كانت أبرأت زوجها فى الحلم فهي التي أضرت بنفسها فلا يمتبر ذلك وذكر ابن سماعة عن مخمد رحمهما الله تعالي أن للمتوفى عنها زوجها أن تبيت في غير منزلها أقل من نصف الليل وهذا صحيح لان المحرم عليها البيتوتة في غــير منزلها والبيتونة في جميمها أو أكثرها وقال، وانكانت مديرة أو أم ولد أو أمة أو مكاتبة فلها أن تخرج في عدة الطلاق والوفاة جيما لانها ما كانت ممنوعة عن الخروج في حال النكاح والمنع في المدة على ذلك بنبني وهذا لان خدمتها حق مولاها والمنع عن الخروج اما لحق الشرع أو لحق الزوج وحق المولى في الخدمة مقدم على ذلك كله والمكاتبة انما تخرج للاكتساب وفي كسبها حق المولى اما أن يستوفى منه بدل الكتابة أو يخلص له اذا عجزت والمستسماة كالمكاتبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الكتابية تحت مسلم اما في الطلاق الرجمي للزوج أن يمنعها من الخروج لفيام النكاح بينهما وأما في الطلاق البائن فان منعما الزوج عن الخروج اله ذلك تحصيناً لمائه والكيلاتلحق به نسباً ليس منه وهومهني قوله تمالى لاتدرى لمل الله يحدث بمد ذلك أمراً أي ولداً وأما اذا كان لا يمنعها الزوج فلها أن تخرج وكذلك في عــدة الوفاة لها أن تبيت في غير منزلها لان المنع لحق الشرع وهي لاتخاطب بذلك واليـه أشار فقال لان مافيها من الشرك أعظم من الخروج في العـدة وان كانتصبية فالهاأن تخرج لانها لاتخاطب بما هو أعظمن هذا منحقوق الشرع كالصلوات والحدود وليس للزوج أن يمنعها في الطلاق البائن لانه لم يبق له عليها ملك ولا يتوهم الحبل قالوا الا أن تكون مراهقة يتوهم أن تحبل فحينثذ هي كالكتابية فاما في الطلاق الرجمي هي لآتخرج الا باذن الزوج لبقاء ملك النكاح له عليها ﴿قال ﴾ واذا كانت المرأة مع زوجها في منزل مكرا فطلقها فيه فالكراء على زوجها حتى تنقضي عدتها لان السكني عليه والكراء مؤنة السكني فتكون عليه كما في حال قيام النكاح فان أخرجها أهل المنزل فهي في سمة من التحول لان الحق لهم في منزلهم وهي لاتقدر على المقام مع الاخراج فيكون ذلك عذرا لها في التحول كما اذا انهدم المنزل فاما في عدة الوفاة أجر المنزل عليها لانها لاتستوجب على زوجها السكني كالاتستوجب النفقة فاز مكنها أهل المنزل من المقام بكراء وهي تقدرعلي ذلك فمليها ان تسكن وان كانت لاتجد ذلك فهي في سعة من التحول لان سكناها في ذلك

المنزل حق الشرع فاذا قدرت عليه بموضارمها كالمسافر اذا وجدالماء بثمن مثله فان كان عنده الثمن فليس له ان يتيمم وان لم يكنءنده الثمن فله ان يتيمم وكـذلك انكان زوج المطلقة غائبًا فاخذها أهل المنزل بكراء فعليها ان تعطى الأجر وتسكن اذا كانت تقدر على ذلك وان كانت في مدنزل زوجها فمات الزوج ان كان نصيبها من ذلك يكفيها فعليها ان تسكن في نصيبها في العدة ولا يخلوبها من ليس بمحرم لها من ورثة الزوج وان كان نصيبها لا يكفيها فان رضى ورثة الزوج ان تسكن فيــه سكنت وان أبوا كانت في ســمة من التحول للمذر وان كانت في منزل مخوف على نفسها أو مالها وليس معها رجل كانت في سعة مرن الرحلة لان المقام مع الخوف لا يمكن وفي المقام ضرر عليها في نفسها ومالها وذلك عــذر في اسقاط حق الشرع كمالوكان بينه وبمين الماء سبع أو عدو ولو كانت بالسواد فدخــل عليها الخوف من سلطان أو غيره كانت في سمة من النحول الى المصر لانها تم مكن من ازالة الخوف هنا بالنحول الى المصر ولوكان زوال الخوف بالتحول من منزل الى مسنزل كان لها ان تُعول فكذلك اذاكان بالتحول من السواد الى المصر، قال، واذا طلقها وهي في بيت أهلها أو غيرهم زائرة كانعليها ان تمود الى منذل زوجها حتى تعتد فيه سواء كان زوجها ممها أولم يكن لان الواجب عليها المقام في منزل مضاف اليها قال الله تمالي لأتخرجوهن من بيوتهن والاضافة المها بكونها ساكنة فيه فعرفنا أن المستحق علمها المقام في منزل كانت ساكنة فيه الى وقت الفرقة وهـذا لانالمـنزل الدى هي فيه زائرة ليس بمضاف المها فعايها أن تعود الى المنزل الذي كانت ساكنة فيه لتتمكن من اقامة حق الشرع ﴿قَالَ ﴾ ولو سافر بها ثم طلقها فان كان الطلاق رجميا فهي لاتفارق زوجها لان الطلاق الرجمي لا يقطع النكاح فأما اذا طلقها طلاقاً رجمياً في منظما فليس له أن يسافر بها قبل الرجعة عنــدنا وله ذلك عند زفر رحمه الله تمالى قيل هذا بناء على أن السفر بها رجعة عند زفر رحمه الله تعالى لأنه دليل استدامة الملك كالتقبيل والمس بشهوة وعندنا لا يكون السفر بها رجعة لانه غير مختص بالملك كالخلوة وقيل هي مسئلة مبتــدأة فهو يقول الحــل والنكاح بينهما قائم فله أن يسافر بها ولكنا نقول هي معتــدة والمعتــة ممنوعــة من انشاء السفر مع زوجها كما تمنع من انشاء السفر مع المحرم وربما تنقضي عدتها في الطريق فتبقى بغير محرم ولا زوج وأما في الطلاق البائن فان كان بينها وبين مقصدها دون مسيرة سفروبينها

وبين منزلها كذلك فعليها أن ترجع الى منزلها لانهاكما رجعت تصير مقيمة واذا مضت تكون مسافرة مالم تصل الى المقصد فاذا قدرت على الامتناع من استدامة السفر في العدة تمين عليها ذلك وان كان بينها وبين مقصدها دون مسيرة سفر وبينها وبين منزلها مسيرة سفر مضت الى مقصدها ولم ترجع لانها اذا مضت لاتكون منشئة سفراً ولا سائرة في المدة مسيرة سفر واذا رجعت تكون منشئة سفراً فلهذا مضت الى مقصودها وان كان كل واحد من الجانبين مسيرة سفر فان كان الطلاق أو موت الزوج في موضع لا تقدر على المقام فيمه كالمفازة توجهت الى أى الجانب بين شاءت سواء كان معها محرم أو لم يكن وينبني لها أن تختار أقرب الجانبين وهي في هذه المسألة كالتي أسلمت في دار الحرب لها أن تهاجر الى دارنا من غير محرم لانها خائفة على نفسها ودينها فهذه في المفازة كذلك فأما اذا كانت في مصر أو قرية تقدر على المقام فيه فليس لها أن تخرج عند أبي حنيفة رحمـه الله تمالى حتى تنقضي عدتها وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالى ان لم يكن معها محرم فكذلك وان كان معها محرم فلها أن تخرج الى أى الجانبين شاءت لانها غريبة في هذا الموضع والغريب يؤذى ويقصد بالجفاء ومن يصبر على الاذي فكانت مضطرة الى الخروج فلها أن تخرج الى أى الجانبين شاءت كما لوكانت في المفازة الا أن هذا من وجه إنشاء سفر فيمتبر فيه المحرم بخلاف تلك المسألة ولأ بي حنيفة رحمه الله تمالي طريقان (أحدهما) أنها الى الآن كانت تابعة للزوج في السفر ألا ترى أن المعتبر لية الزوج في السفر والاقامة لا يتمها وقد زال ذلك فتكون هي منشئة سفراً من موضع أمن وغياث والعدة تمنعها من ذلك كما لوكانت في منزلهـ المخلاف المفازة فانها ليسبت بموضع الاقامـة فلا تـكمون هي في التحول منشئة سفراً وقالواعلى هـذا الطريق اذا كانت سافرت مع المحرم بفـير زوج فأتاها خبر موت الزوج أو الطلاق لا يكون عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى المقام فيه لانها ماضية على سفرها لامنشئة (والطريق الآخر) ان تأثيرالعدة في المنع من الخروج أكثر من عدم الحرم ألا ترى ان المرأة أن تخرج من غير الحرم مادون مسيرة السفر وايس لها ان تخرج من منظا في عدتها دون مدة السفر ثم فقد المحرم هنا يمنعها من الخروج بالانفاق فلان تمنعها المدة من الخروج وانها ليست في موضع مخوف أولى بخلاف اذا كانت في المفازة فان فقد المحرم هناك لا يمنعها من الخروج لانها ليست في موضع القرار فكذلك العدة حتى

لو وصلت الى مصر أو قرية لم يكن لها إن تخرج بعد ذلك عند أبي حنيفة رحمــه الله تعالى ﴿ قَالَ ﴾ ولامعتدة ان تخرج من بيتها الى الدار وتبيت في أي بيوت الدار شاءت لان جميم الدار منزل واحــد وعليها ان تبيت في مــنزلها وذلك موجود في أي بيت باتت وبالخروج الى صحن الدار لاتصير خارجة من منزلها الاترى أنها في حال بقاء النكاح ليس للزوج أن عنمها من ذلك الا ان يكون في الدار منازل غيرهم فحينئذ لأتخرج الى تلك المنازل لان صحن الدار هنا بمنزلة السكة وبالوصول اليه تصيرخارجة من منزلها وهي ممنوعة من ذلك في المدة ﴿ قَالَ ﴾ واذا طلقها طلاقا بالنَّا وليس له الا بيت واحــد فينبغي ان يجمل بينه وبينها ستراً وحجابا لانه ممنوع من الخلوة مهابعد ارتفاع النكاح فيتخذ بينمه وبينها سترة حتى يكون في حكم بيتين وكـذلك في الوفاة اذا كان له أولاد رجال من غـيرها فاذا هم وسموا عليها وخرجوا عنها أو ستروا بينهم وبينها حجابا فلتقم حتى تنقضى عدتها وان أبوا ان يفعلوا ذلك فلتنتقــل معناه اذا أخرجوها وكان نصيبها لا يكفيها أوكانت تخاف على نفسها منهم فاذالم يكن بهذه الصفة فلا بأس بان تقيم معهم لان أولاده محرم لها الا ان يكون من ورثته من ايس بمحرمها ﴿قال ﴾ بانمنا أن على بن أبي طالب رضى الله تد الى عنه نقل أم كاشوم حين قتل عمر رضي الله تمالي عنه لانها كانت في دار الامارة وروى ان عائشة رضي الله تعالى عنها نقلت اختما أم كاثوم حين قتل طلحة بن عبيد الله رضي الله تعالى عنه ﴿ قَالَ ﴾ واذا أنهدم منزل المطلقة أو المتوفى عنها زوجهانهي في سمة من التحول الى أي موضع شاءت لان المقام في المنزل المهدوم غـير ممكن فـكان.ذلك عذرا فيالتحول والتدبير في اختيارالمنزل اليها بمد زوال الملك عنها الا في الطلاق الرجمي فان الندبير الى الزوج في اختيار المنزل فله أن منقلها حيث أحب وكذلك في الطلاق البائن اذا كان الزوج حاضراً وأراد أن ينقلها الى منزل آخر عند المذر فالخيار في ذلك اليه لان ملك اليد له علمها باق مادامت في العدة والسكني والنفيقة عليه فكان له أن يحصنها حتى لاتلحق به مايكره وأعا الاختيار اليها اذا كان الزوج ميتاً أوغائباً عند تحقق العذر ﴿ قال ﴾ ولا ينبغي للمعتدة أن تحج ولا تسافر مع محرم وغير محرم على مامر وفي الكتاب قال بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالي عنه أنه رد المتوفى عنها زوجها من ذي الحليفة وعن ابن مسمود رضي الله تعالى عنه أنه ردهن من قصر النجف وكن قد خرجن حاجات فدل ان المعتدة تمنع من ذلك ﴿قال ﴾ واذا طلقت الامة

تطليقة رجمية ثم أعتقت صارت عدتها عدة الحرة وان كان الطلاق باثنا لم تنتقل عدتها من عدة الاماء الى عَدة الحرائر وعند مالك لا تنتقل عدتها الى عدة الحرائر في الوجهين جميهاً وهو أحــد قولى الشافعي وفي القول الآخر قال تنتقل عدتها في الوجهين وجه قول مالك ان ما يختلف بالرق والحربة يكون الممتبر فيه حال تفرر الوجوب كالحدود وهكذا يقول الشافعي رحمه الله تمالى في أحد القولين بناء على أصله أن الطلاق الرجمي يرفع الحل فالعتق يمده لايؤثر في الحل فلا تتغير العدة كما يعــد البينونة وحجتنا في ذلك أن ملك النكاح يختلف بالحرية والرق لتنصف الحل بسبب الرق وقمه بيناه في كتاب النكاح ثم الطلاق الرجمي لانزيل ملك النكاح فاذا أعتقت كمل ملك النكاح عليها بكمال حالها بمد العتق والعدة في الملك الكامل تتقدر شلاث حيض فأما يمد البينونة فقد زال الملك فلا سكامل بالعتق الملك الزائل عن الحل توضيحه أن العدة بعد الطلاق الرجعي بمرض التغير حتى تتغير بموت الزوج من الاقراء الى الشهور بعــد موته فكذلك بعتقها تتغير الى ثلاث حيض فأما بمــد ما بانت في الصحة فلا تتغير من الاقراء الى الاشهر بعد موته فكذلك لا تتغير بعتقها توضيحه أن زوال الملك بعد الطلاق الرجمي بانقضاء المدة فلا نزول الملك عن الحرة الا شلاث حيض مخلاف مابعد البينونة ومخلاف الحدود فأنها مبنية على الدرء والاستقاط والعدة مأخوذ فيها بالاحتياط وسائر وجوه الفرقة كالطلاق في هذا وكذلك في عدة الوفاة لان الملك هناك يزول بالموت ومذهبنا في الفصلين مروى عن النخمي والشمى رحمهما الله تمالي ﴿ قال ﴾ واذا مات زوج أم الولد عنها ومولاها ولا يسلم أيهما مات أولاً وبين موتيهما أفل من شهرين وخمسة أيام فعلمها أربعة أشهر وعشراً من آخرهما موتا احتياطاً ولا معتــبر بالحيض فمها لآنا تيقنا أنه له ليس عليها العدة بالحيض فان المولى او مات أولا فقد مات وهي منكوحة الغير فلا عدة علمها منه لان وجوب العدة من المولى بزوال فراشــه عنها ولا فراش للمولى علمها هنا فان مات المولى آخرا فقه مات وهي معتدة من الزوج فلم تكن فراشا للمولى أيضا ولكن من وجه عليها شهران وخمسة أيام وهو ما اذا مات الزوج أولا ومن وجــه علمها أربعــة أشهر وعشرا وهو ما اذا مات الزوج آخراً فقلنا تمتد بأربعة أشهر وعشراً احتياطا وان علم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعدتها أربعة أشهر وعشرا تستكمل فيها ثلاث حيض لانه ان مات الزوج أولا فقمه انقضت عمدتها

بشهرين وخمسة أيام ثم مات المولى فعليها العدة بثلاثحيض لأنه مات بعد ما صارت فراشا وان مات المولى أولا ففعد عتقت بموته ثم عليها بموت الزوج أربعة أشهر وعشرا والعدة يؤخذ فيها بالاحتياط فلهذا جمنا بين المدتين فأما اذالم يملم مابين موتيهما ولا أيهما مات أولا فمند أبى حنيفة رحمه الله تعالى عليها أربعة أشهر وعشرا لاحيض فيها وعنمدهما تستكمل فيها ثلاث حيض لانه يحتمل أن يكون الزوج مات أولا ثم مات المولى بمد ما مات الزوج بعد شهرينوخمسة أيام وفي العدة معنى العبادة فالوجه الواحد يكني لوجومها للاحتياط وهو نظير مسائل المقد اذا تزوج أربعاً في عقـدة وثلاثًا في عقدة واثنتين في عقدة ثم مات قبل البيان وجب على كل واحدة منهن عدة الوفاة احتياطا وأبو حنيفة رحمه الله تمالى يقول سبب وجوب المدة بالحيض لم يوجــد وهو زوال فراش المولى عنها والاحتياط انميا يكون بعيد ظهور السبب وبيانه آنه اذا مات المولي أولا فقيد مات وهي منكوحة الزوج وان مات آخراً فقــد مات وهي معتدة من الزوج وأما قولهما ان مضي الشهرين وخمسة أيام بين الموتين محتمل قلنا نم ولكن مضي هذه المدة بين الموتين ليس بمدة حتى يؤخذ فيها بالاحتياط ولا سبب لوجوب العدة فلا يقدر به عند التردد مم أن كل أمرين ظهرا ولا يعرف التاريخ بينهسما بجعل كأنهما حصلا ممافيجعل كانهما ماتامعا كالغرق والحرق والهـ دي لا يرث بمضهم بعضاً ولان هنا أحوالا ثلائة ان مات المولى أولا فهناك نكاح يمنع وجوبالعدة بالحيضوان مات الزوج أولا ثم مات المولى بعده قبل شهرين وخمسة أيام فهناك عدة تمنع وجوب المدة بالحيض وانكان بعد شهرين وخمسة أيام فينثذ تجب المدة بالحيض والحالة الواحدة لاتمارض الحالتين وهذا بخلاف العقد لان هناك في حق كل امرأة حالتان إما حال صحـة النكاح أوحال فساده والتمارض يقع بين الحالتين فلهذا يؤخذ بالاحتياط هناك وكذلك اذا علم أن بين الموتين شهرين وخمسة أيام فهنا حالتان اما العدة بالاشمر من الزوج أو بالحيض من المولى فلتعارض الحالدين أخــذنا بالاحتياط ﴿قَالَ ﴾ وكذلك لوكان الزوج طلقها تطليقة رجعية في هذه الوجوه لان الطلاق الرجعي لايزيل ملك النكاح فهو وما تقدم سوا، ولا ميراث لها من الزوج لانه ان مات الزوج أولا فقد مات وهي أمة والامة لاترث من الحر شيئاً وانمات المولى أولاترث والارث بالشك لايثبت وشرط ارثها منه ان تكون حرة عند موته فما لم يتيقن بذلك

الشرط لاترثمنه وقال، واذاطلق الرجل امرأته طلاق الرجمة ثم مات عنها بطلت عدة الطلاق عنها وازمها عدة الوفاة لان النكاح قائم بينهما بعد الطلاق الرجمي فكان منتهيا بالموت وانتهاء النكاح بالموت يلزمها عدة الوفاة ولان العدة بعد الطلاق الرجمي بالحيض ليزول الملك بها وقد زال بالموت فعليها العـدة التي هي من حقوق النكاح وهي عدة الوفاة وان كانت بأنة عنه في الصعة بوجه من الوجوملم تنتقل عدتها الى عددة الوفاة لان النكاح ما انتهى بالوفاة هنا وهو السبب الموجب لعدة الوفاة لان الله تمالي قال ويذرون أزواجا وهذه ليست بزوجة له عند وفاته حتى لاترث منه بالزوجية شيئا فلا يلزمها عدة الوفاة أيضا ﴿ قَالَ ﴾ واذا الى المرأة خبروفاة زوجها بمدمامضت مدة العدة فقد انقضت العدة لما قلنا ان المتبروقت موته لاوقت علما به وانشكت في وقت وفاته اعتدت من الوقت الذي تستيقن فيــه عوته لان المدة يؤخــذ قيها بالاحتياط والاحتياط في ان يؤخــذ باليقين وفي الوقت المشكوك فيه لانقين فلهذا لاتمتد الامن الوقت المتيقن ﴿ قَالَ ﴾ وطلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان تحت حركانت أوتحت عبد وطلاق الحرة ثلاث تطليقات وعدتها ثلاث حيض تحت حركانت أو تحت عبد وفي المدة اتفاق ان المبرة محالها لامحال الزوج لانها هي الممتدة الاترى انها تختلف بصغرها وكبرها وكونها حاملا أو حائلافكذلك برقها وحرسها فأما الطلاق بالنساء أيضا عندنا وهو قول على وابن مسمود رضى الله عنهما وعند الشأفى رحمه الله تمالي عدد الطلاق متبر بحال الرجل في الرق والحرية وهو مذهب عمر وزيد رضي الله عنهما وان عمر رضي الله عنه يعتبر بمن رق منهما حتى لا يملك عليها ثلاث تطليقات الا اذاكانا حرين وحجتهم فيذلك توله صلى الله عليه وسلم الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وفي روانة يطلق العبد تطليقتين وتعتد الامة محيضتين والمعنى فيمه ان الزوج هو المالك للطلاق المتصرف فيه وثبوت الملك باعتبار حال المالك كملك اليمين الاترى ان مايمنع ابقاع الطلاق وهو الصغر والجنون يعتـبر وجوده في الرجـل دون المرأة فـكذلك ماعنع ملك الطلاق ولان في اعتبار عدد الطلاق اعتبار عدد النكاح لان من عملك على امرأته ثلاث تطليقات يملك عليها ثلاث عقد ومن بملك عليها تطليقتين يملك عليها عقدتين والمعتبر حال الزوج في ملك العقد ألا ترىأن الحريتزوج أربع نسوة والعبد لايتزوج الا اثنتين وأصحابنار حمهم الله استدلوابقوله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان فقدجم بين الطلاق

والمدة وما روى أن الطلاق بالرجال قيل إنه كلام زيد رضى الله تعالى عنه لايثبت مرفوعا الى رسول الله صــلى الله عليه وســلم وقيــل معناه ايقاع الطــلاق بالرجال وما روى يطلق العبد الذين فليس فيه أنه لا يطلق الثالثة أو ممناه اذا كانت تحتهأمة وانما قاله نناءعلى ظاهر الحال واعتبار الكفاءة في النكاح ولانه صلى الله عليه وسلم قابل الطلاق بالعدة والمفابلة تقتضي التسوية وبالاتفاق في العدة المعتبر حالها فكذلك في الطلاق ومن ملك على امرأته عدداً من الطلاق بملك القاعه في أول أوقات السنة وبهذا أفح عيسي بن ابان الشافعي رضي الله عنه فقال أساالفقيه اذا ملك الحرعلى امرأته الامة ثلاث تطليقات كيف يطلقها في أوقات السنة فقال يوقع عليها واحدة فاذا حاضت وطهرت أوقع عليها أخرى فلما ان أراد أن يقول فاذا حاضت وطورت قال حسيك فان عدتها قد انقضت فلما تحير رجع فقال ليس في الجمع بدعة ولافي النفريق سنة ولان الطلاق تصرف مملوك في النكاح فيستوى فيه العبد والحر كالظهار والايلاء وهذا لان العبد يستبد بإلقاع الطلاق من غير أن يحتاج فيه الى رضا المولى فيكون فيه مبقى على أصل الحرية كالاقرار بالقصاص ومايؤثر فيه الرق يخرج الرقيق من أن يكون أهلا لملكه كالمال ولما يق أهلالملك الطلاق عرفنا أن الرق لا يؤثر فيه ولايدخل عليه النكاح لانالرق يؤثر فيه ولكن ملك النكاح باعتبار الحل والحل يتنصف برقه فلهذا لا يتزوج الا اثنتين وهذا لان الحل نعمة وكرامة فيكون في حق الحر أزيد منه في حق العبد ألا ترى أن حل رسول صلى الله عليه وسلم كان يتسع لتسم نسوة كرامة له بسبب النبوة فأما اعتبار عدد النكاح فلامعنى فيه لأن الانسان عملك على امرأته من العقد ما لا محصى حتى لو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق مراراً كان له أن يتزوجها مرة بعد أخرى ما لم تحرم عليه ولوكان معتوها فهذا دليلنا لان جميم ايملكه الحرعلي النساء اثنتي عشرة عقدة فأنه يتزوج أربع نسوة ويملك على كل واحدة ثلاث عقدفينبغي أن يملك العبد نصف ذلك وذلك ست عقد بأن يتزوج حرتين فيملك على كل واحدة منهما ثلاث عقد كما هو مذهبنا فأما الصفر والجنون لا يؤثر في ملك الطلاق وانما يؤثر في المتصرف والمتصرف هو الزوج ثم هو مقابل بصفة البدعة والسنة في الطلاق فان المعتبر فيه حالها في الحيض والطهر لاحال الرجل ﴿ قَالَ ﴾ واذاطلق الرجل امرأته فيحالة الحيض لم يعتد بتلك الحيضة من عدتها هكذا قال ابن عباس رضى الله تمالى عنه وشريح وابراهيم رحمهما الله تمالى وهذا لان الحيضة الواحدة لاتنجزي

وما سبق الطلاق منها لم يكن محسوبا من العدة فيمنع ذلك الاحتساب بما بتي ولو احتسب بما بتى وجب اكمالها بالحيضة الرابعة لان الاعتداد يثلاث حيض كوامل فاذا وجب جزء من الحيضة الرابعة وجب كلها ﴿ قال ﴾ ولو اعتدت المرأة يحيضتين ثم أيست فعلها استثناف المدة بالشهور وقد بينا هذا وفيه اشكال فان بناء البدل على الأصل بجوز كالمصلى اذا سـبقه الحـدث فلم يجـد ما عنيم ويبني واذا عجز عن الركوع والسحود يومي ويبني ولكنا نقول الصلاة بالتيم ليست ببدل عن الصلاة بالوضوء انما البدلية في الطهارة ولا تكمل احداهما بالأخرى نط وكذلك الصلاة بالايماء ليست ببدل عن الصلاة بالركوع والسجود فاما العدة بالاشهر فهي بدل عن العدة بالحيض وا كال البدل بالاصل غير ممكن ثم قال اذا أيست من الحيض فاعتدت شهرا أو شهرين ثم حاضت اعتدت بالحيض وهــذا يجوز في العبادة فانها بعد ما أيست لاتحيض وانماكان ذلك معجزة لنبي من الانبياء عليهم السلام ولكنها حين حاضت تبين انها لم تكن آيسة وانما كان ممتدة طهرها فلها تمتبر مامضى من الحيض قبل أيامها اذا حاضت ﴿قال﴾ واذا ولدت المعتدة وفي بطنها ولد آخر لم تنقض عدتها حتى تلد الآخر هكذا نقل عن على وابن عباس والشمي رضي الله عنهم وهــذا لان الله تمالى قال ان يضمن حملهن وذلك اسم لجميع مافى بطنها ولان المقصود هو العلم بفراغ الرحم ولا يحصل ذلك مالم تضع جميع مافى بطنها ﴿ قال ﴾ واذا تزوجت المرأة المعتدة من الطلاق برجل ودخل بها ففرق بينهما فعليها عدة واحـدة من الاول والآخر ثلاث حيض وهو مذهبنا لان المدتين اذا وجبتا يتداخلان وينقضيان بمضى مدة واحدة اذا كانتا من جنس واحد وهو قول معاذ بن جبـل رضي الله عنه وعند الشافعي رحمـه الله تعالى لابتداخلان ولكنها تعتمد بثلاث حيض من الاول ثم بثلاث حيض من الثاني فان كانت العمدتان من واحد بأن وطئ ممتدته بمد البينونة بالشهة فلا شك عندنا أنهما ينقضيان عمدة واحدة وهو أحد قولى الشافعي رحمه الله تعالى وفي القول الآخر يقول لأتجب العدة بسبب الثاني أصلا وحجته في ذلك أنهما حقان وحبا لمستحقين فلا يتداخلان كالمهرين ولان المدة فرض كف ازمها في المدة ولا يجتمع الكفان في مدة واحدة كصومين في يوم واحد وهذا هوالحرف الذي يدور عليه الكلام فان المقدير عنده معنى العبادة في العدة لانه كف عن الازواج والخروج فتكون عبادة كالكف عن انتضاء الشهوات في الصوم وأداء العبادتين في وقت

واحد لايتصور ولوجاز الفول بالنداخل في العدة لكان الاولى أقراء عدة واحدة فينبغي أن يكنني بقرء واحد لان المقصود يحصل وهو العلم بفراغ الرحم وحجتنا فى ذلك ان العـدة مجرد أجل والآجال تنقضي بمدة واحدة في حق اواحد والجماعة كآجال الديون وبيانه ان الله ســبحانه وتعالى سمى العدة أجلا فقال عز وجل أجلهن أن بضعن حملهن وسماه تربصاً والتريص هو الانتظار والانتظار يكون سبب الاجل كالانتظار في المطالبة بالدين الى انقضاء الاجل ومن حيث المقصود في الاجل محصل مقصود كل واحد من الفريين بمدة واحدة وهنا مقصود كل واحد من صاحى العدة يحصل بثلاث حيض وهو العلم بفراغ رحمها من مائه تم معنى المبادة في العدة تبع لامقصود وأنما ركن العدة حرمة الخروج والنزوج ألا ترى ان الله تمالي ذكر ركن المدة بمبارة النهبي فقال تمالي ولا يخرجن وقال عز وجل ولا تعزموا عقدة النكاح وموجب النهى التحريم والحرمات تجتمع فان الصيد حرام على الحرم في الحرم لحرمة الاحرام والحرم والخر حرام على الصائم لصومه ولكونه خمرا وليمينه اذا حلف لايشربها بخــلاف ركن الصوم فانه مذكور بعبارة الامر قال الله تمالى ثم أنموا الصيام الى الليل فعرفنا أن الركن فيه الفعل ثم عدتها تنقضي وان لم تعلم وتنقضي وان لم تكف نفسها عن الخروج والبروز ولا يتصور أداء العبادة بدون ركنها ولان يوطء الثني افد لزمها العمدة والشروع في العدة لا يتآخر عن حال تقررعن سبب الوجوب وهذا لانه لو امتنع شروعها فيـ انما يمتنع بسبب المدة الاولى والمـدة الاولى أثر النكاح وأصـل النكاح لا يمنع شروعها في العدة اذا تترر سبب وجوبها كالمنكوحة اذا وطئت بشبهة فأثرها أولى ان لايمنع ولان هذه العدة لنبين فراغ الرحم وبمضى العدة الاولى يتيقن بفراغ الرحم فيستحيل أن يكون شروعها في العدة موقوفاعلى التيقن بفراغ الرحم ولامعني لما ذكره من اقراء العدة الواحدة فان الشهور في الاجل الواحد لا تتداخل والجلدات في الحد الواحد لا تتداخل ويتداخل الحدان وهذا لان الحيضة الواحدة لتعريف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح والثالثة لفضيلة الحربة فاذا قانا بالنداخل في أقراء عدة واحدة نفوت هذا المقصود وفي الكُتَابِ قال ألا تري أنها لوكانت حاملا فوضعت حملها انقضت عدتها منهما أما اذا كانت حاملا من الاول فقدوجب علمها كل واحدة من العدتين وهي حامل وعدة الحامل تنقضي بوضع الحمل وان حبلت من الثاني فلابد من الفول بسقوط الاقراء اذا حبلت والعدة بعد

ما سقطت لا تمود فان كانت حاضت من الاول حيضة ثم دخـل بها الثاني فعليها ثلاث حيض حيضتان تمام العدة من الاول والتداء العدة من الثاني والحيضة الثالثة لا كمال عدة الثاني حق لو تزوجها الثاني في هذه الحيضة جازلان عدتها منه لا تمنع نكاحها ولابجوز أن يتزوجها غيره حتى تمضى هذه الحيضة وان كان الاول طلقها تطليقة رجمية فله أن براجمها في الحيضتين الاوليسين لان الرجمة الستدامة النكاح وعدة الغير لا تمنمه من استدامة النكاح ولكن لايقربها حتى تنقضي عدتها من الآخر وليس له أن براجعها في الحيضة الثالثة لانها بإنت منه بانقضاء عدمها في حقه وليس له أن يتزوجها لانها معتدة من غيره وكذلك ان طلقها تطليقــة بأنة فليس له أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها من الآخر كما ليس للآخر أن يتزوجها حتى تنقضي عـدتها من الأول وعلى هـذا لوكانت العدتان بالشهور ﴿قَالَ ﴾ ولو تزوجت في عدة الوفاة ودخل الثاني بها ثم فرق بينهــما فعليها بقية عدتها من الميت عمام أربعة أشهر وعشرا وعليها ثلاث حيض من الآخر ثم تحتسب بما حاضت بعد التفريق في الاربعة الأشهر وعشرمن عدة الآخر ولا منافاة بين الشهور والحيض فتكون شارعة في المدتين تحتسب بالمدة من المدة الأولى وعما بوجد فها من الحيض من المدة الثانية ﴿قَالَ﴾ واذا مات الرجل وله امرأنان وقد طلق احداهما طلاقا باننا ولا يعلم أيتهما هى فعلى كل واحدة منهما أربعة أشهر وعشرا فيها ثلاث حيض احتياطاً لان كل واحدة منهما يحتمل أن تكون مطلقة وعليها العدة بالحيض ويحتمل أن تكون منكوحة وعليها عدة الوفاة وهذا بخلاف ما اذا قال لامرأته ان لم أدخل الدار اليوم فانتطالق ثلاثا ثم مات بدـ د مضى اليوم ولا يدرى أدخل أم لم يدخل فعليها عدة الوفاة وليس عليها العـدة المليض لأن سبب وجوب العدة بالحيض الطلاق ووقوع الطلاق بوجود الشرط غيير مملوم ولا معنى للاحتياط قبل ظهور السبب وهنا وقوع الطلاق معلوم أنما الجهالة فى محله فالهذا ألزمنا كل واحدة منهما العدة بالحيض احتياطا ﴿ قَالَ ﴾ واذا طلق الرجل أمرآنه في مرضه ثلاثًا أو واحـدة بأنَّة ثم مات قبل انقضاء العدة ورثته بالفرار على ماسين في بابه ان شا، الله تعالى وعليها من العدة أربعة أشهر وعشرا تستكمل فمها ثلاث حيض في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى وقال أبو يوسيف رضي الله عنيه ليس عليها عدة الوفاة لانا حكمنا بأنقطاع النكاح بينهما بالطلاق وسبب وجوب عدة الوفاة أنتهاء النكاح بالموت فاذا

لم يوجد لايلزمها عدة الوفاة كما لوكان الطلاق في صحته وأنمـا أخذت الميراث بحكم الفرار وذلك لايلزم اعدة الوفاة ألا ترى أن المرتد إذا مات أو قتــل على ردته ترثه زوجته المسلمة وليس عليها عـدة الوفاة لان زوال النكاح كان بردته لاعوته وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى قالا أخذت ميراث الزوجات بالوفاة فيازمها عــدة الوفاة كما لو طلقها تطليقة رجميــة | وهـ ذا لأنا انما أعطيناها الميراث باعتبار أن النـكاح بمنزلة الفائم بينهما حكما الى وقت موته أوباعتباراقامة المدة مقام أصل النكاح حكما اذ لابد من قيام السبب عند الموت لاستحقاق المهراث والميراث لاينبت بالشك والمدة تجب بالشك فاذا جمل في حكم الميراث الذكاح كالمنتهي بالموت حكما فني حكم المدة أولى وسبب وجوب المدة عليها بالحيض متقرر حكما فألزمناها الجمع بينهـما وأما امرأة المرتد فقد أشار الكرخي في كـتابه الى أنه لا يازمها عدة الوفاة ولئن سلمنا فنقول هناك ما استحقت الميراث بالوفاة لأن عند الوفاة هي مسلمة والمسلمة لآترت من الكافر ولكن يستند استحقاق الميراث الى وقت الردة وبذلك السبب لزمها المدة بالحيض ولا يازمها عدة الوفاة وهنا استحقاق الميراث عند الموت لاعند الطلاق فعرفنا أن النكاح قائم بينهـما الى وقت الوفاة ﴿ قال ﴾ وإذا ولدت المرأة في طلاق بائن لا كثر من سنتين من يوم طلقها لم يكن الولد للزوج اذا أنـكره وهذه المسئلة تنبني على معرفة أقل مدة الحبل وأكثرها فأقل مدة الحبل سنة أشهر لما روى ان رجلا تزوّج امرأة فولدت ولدا لسية أشهر فهم عثمان بن عفان رضي الله تمالى عنه ان يرجمها فقال ابن عباس رضي الله عنه اما انها لو خاصمة ـ كم بكـتاب الله تمالى لخصمة ـ كم قال الله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهراً وقال عز وجـل وفصاله في عامين فاذا ذهب للفصال عامان لم يبق للحيل الاستة أشهر فدرأ عثمان رضي الله عنه الحدوأ ثبت النسب من الزوج وهكذا روى عن على رضى الله عنه ولانه ثبت بالنص ان الولد تنفخ فيه الروح بمد أربعة أشهركما ذكره في حديث ابن مسمود رضي الله عنه يجمع خلق احد كم في بطن أمه الحديث النح وبمد ماتنفخ فيه الروح يتم خلقه بشهرين فيتحقق الفصال لستة أشهر مستوى الخلق فاما أكثر مدة الحبل سنتان عندنا وقال الشافعي رحمه الله تمالي أربع سنين لما روى ان رجـــلا غاب عن امرأته سنتين ثم قدم وهي حامل فهم عمر رضى الله عنــه برجمها فقال معاذ رضى الله عنه ان يك لك عليها سبيل فلا سبيل لك على مافى بطنها فتركها حتى ولدت ولداً قد نبتت

للبيتاه يشبه اباه فلما رآه الرجل قال انبي ورب الكعبة فقال عمر رضى الله عنه أتمجز النساء ان يلدن مثل ممأذ لولا مماذ لهلك عمر رضي الله عنه فقد وضمت هذا الولد لا كثر من سمنتين ثم أثبت نسمبه من الزوج وقيسل ان الضحاك ولدته أمه لاردم سنين وولدته بمله ما نبتت ثنيتاه وهو يضحاك فسمى ضحاكا وعبد العزيز الماجشوني رضي الله عنه ولدته أمه لاربع سنين وهــذه عادة معروفة في نساء ماجشون رضي الله عنهــم أنهن يلدن لاربع سنين ولنا حديث عائشــة رضي الله عنها قالت لايبقي الولد في رحم أمــه أكثر من سنتين ولو يفلكة مغزل ومثل هـ ذا لايمرف بالرأى فانما قالته سماعاً من رسول الله صلى الله عليـه وسـلم ولان الاحكام تنبني على العادة الظاهرة وبقاء الولد في بطن أمه أكثر من سنتين في غاية الندرة فلا يجوز بناء الحكم عليه مع أنه لا أصل لما يحكي في هذا الباب فان الضحاك وعبد المزيز ما كانا يعرفان ذلك من أنفسهما وكذلك غــيرهما كان لايمرف ذلك لان مافي الرحم لايملمه الا الله تمالي ولا حجـة في حديث عمر رضي الله تعالى عنه لانه انما أثبت النسب بالفراش القائم بينهما في الحال أو باقرار الزوج وبه نقول ويحتمل أن معنى قوله أنه غاب عن امرأته سنتين أي قريبا من سنتين اذا عرفنا هـذا فنقول متى كان الحل قائمًا بين الزوجين يستند الملوق الى أقرب الاوقات وهو سيتة أشهر الا أن يكون فيه اثبات الرجمة بالشك أو القاع الطلاق بالشك فحينئذ يستند العلوق الى أبعد الاوقات فان الطلاق والرجمة لايحكم بهما بالشك ومتى لم يكن الحل قائمًا بينهما يستند العلوق الى أبعــد الاوقات للحاجـة الى أنبات النسب وهو مبنى على الاحتياط ﴿ قَالَ ﴾ واذا تزوج الرجـل امرأة فجاءت بولد لسنة أشهر فصاعداً من وقت النكاح يثبت نسبه من الزوج لانها ولدته على فراشــه لمدة حبل تام من وقت النكاح ﴿ قال ﴾ واذا طلق الرجل امرأته بعد مادخل بها أثم جا،ت بولد فان كان الطلاق رجمياً فجاءت بولد لاقل من سنتين من وقت الطلاق بثبت النسب منه ولا يصير مراجعًا لها بل يحكم بانقضاء عدتها لانا نسند العلوق الى أيمد الاوقات وهو مافبل الطلاق فانا لو أسندناه الى أقرب الاوقات صار مراجعا لها والرجعة لاتثبت بالشك وان جاءت به لا كثر من سنتين ولم تقر بانقضاء العدة ثبت النسب منه ويصير مراجما لهما لان حمل أمرها على الصلاح واجب ما امكن فلو جملنا كأن الزوج وطئها في المدة فحبلت كان فيــه حمل أمرها على الصلاح ولو جعلنا كان غيره وطئها كان فيه حمل

أمرها على الفساد فأما اذا كان الطلاق بأننا فان جاءت بولد لأقل من سنتين من وقت الطلاق ثبت نسبه منه باعتبار اسناد العلوق الى ما قبل الطلاق لان ذلك ممكن وفيه حمل أمرها على الصلاح وان جاءت به لأكثر من سنتين لا يثبت النسب من الزوج لانا تيقنا أن العلوق كان بعد الطلاق وسواء جملاه من الزوج أو من غيره ففيه حمل أمرها على الفساد فيجمل من غييره لانًا اذا جملناه من الزوج كان فيه حمـل أمر الزوج على الفساد وهو أنه أقدم على الوطء الحرام وذلك لا يجوز من غيير دليل وُسُبُوت فراشـــه القائم بسبب العدة لا نثبت نسب الولد كفراش الصيعلى امرأنه ثم يلزمها أن تردنفقة ستة أشهر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالي وهو روانة بشر عن أبي بوسف رحمــه الله تمالي والظاهر من قول أبي توسف رحمه الله تمالي أنه لا يلزمها رد شي من النفقة وجه قول أبي وسف رحمه الله تمالي أنه لم يظهر انقضاء عدتها قبل اولادة فلا يلزمها رد شيّ من النفقة كما لو ولدت لأقل من سنتين وهذا لانها ما دامت معتدة فهي مستحقة للنفقة وما لم يظهر سبب الانقضاء فهي معتدة ولم يظهر للانقضاءهنا سبب سوى الولادة ولو جعلناها كأنها وطئت بشبهة فى المدة لم تسقط نفقتها وان جملناها كأنها تزوجت بعد انقضاء العدة نزوج آخركان فيــه حمل أمرها على الفساد من وجه وهو أنها أخذت مالاً بغير حق من زوجها مع ان فيه حكما بنكاح لم يعرف سببه وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قالا حمل أسها على الصلاح واجب ما أمكن فلو جعلنا هـ ذا الولد من علوق في العدة كان فيه حمل أمرها على الزنا ولو جملنا كأن عدتها قدانقضت وتزوجت بزوج آخر وعلقت منه كان فيه حمل أمرها على الصـلاح فتمين هـذا الجانب ثم تزويجها نفسها عنزلة اقرارها بانقضاء عدتهاأو أُقوى فتبين أنها أخذت النفقة بعد انقضاء عدتها فعلمها ردها وهذا اليقين في مقدار ستة أشهر أدنى مدة الحمل ولا يلزمها الرد الا باليقين ولا معنى لما قال ان في ذلك حمل أمرها على الفساد وهو أخذ المال بفير حق لان حرمة المال دون الزنا فان المال مذله باح بالاذن ولا يسقط احصابها بالأخذ بنمير حق وبالزنا يسقط احصانها ومن ابتلي سليتين يختار أهونهما وائن جعلناها كأنها وطئت بالشهة في العدة فكذلك تسقط نفقتها أيضا لانه يمني النشوز منها حين جعلت رحمها مشغولا بماء غمير الزوج ومقصود الزوج من العدة صيانة رحمها فاذا فوتت ذلك كان أعظم من نشوزها وهروبها من بيت العدة فاذا سقطت نفقتها

تبين أنها أخذت بغير حق فلزمها الرد ﴿ قال ﴾ رجــل قال لامرأته كلما ولدت ولداً فانت طالق فولدت ولدين في بطن واحد كانت طالقاً بالولد الاول لوجود شرط الطلاق وهو ولادة الولد ثم تصرير معتدة فلما وضعت الولد الثاني حكمنا بانقضاء عدتها لانها معتدة وضمت جميع مافى بطنها والولد الذي تنقضي به المددة لايقع به طلاق لان أوان وقوع الطلاق مابعــ وجود الشرط وبعد وضع الولد الثاني هي ليست في نكاحه ولا في عدته ولو ولدت ثلاثة أولاد في نطن واحمد وقعت عليها تطليقتان لان كلة كلما تقتضي تبكرر نزول الجزء شكرر الشرط ويولادة الولد الثاني تكرر الشرط ولا تنقضي به العدة لان فى بطنها ولدا آخر فيقع عليها تطليقة أخرى ثم بوضيع الولد الثالث تنقضي عدتها ولا يقع شئ ولو كان كل ولد في بطن على حدة فان كان بين كل ولدين ســـتة أشهر حتى يملم أنهما لبسا شوءمين تطلق ثلاثا وعلمها ثلاث حيض لأن بولادة الولد الأول وقعت عليها تطليقة فلما ولدت الولد الثاني لسمة أشهر فصاعدا عرفنا انه من علوق حادث ويجمل ذلك من الزوج حملا لا مرها على الصلاح فصار مراجماً لهما ثم وقع عليها تطليقة ثانية لوجود الشرط وهو ولادة الولد الثاني وكذلك حين وضعت الولد الثالث وقعت عليها تطليقة ثالثة لوجود الشرط بعد ماصار مراجهاً لها فصارت مطلقة ثلاثا وعليها العدة شلاث حيض ﴿ قال ﴾ ولو أن رجــ الا مات عن أمرأته فجاءت بولد الأقل من سنتين فان كانت أقرت بانقضاء عدتها بمضى أربعة أشهر وعشراثم جاءت بولد بعد ذلك لستة أشهر فصاعدا لم يثبت نسبه من الزوج لانه من علوق حادث بعد افرارها بانقضاء العدة وحمل كلامها على الصحة واجب ما أمكن وان كانت ادءت حبلا وولدت لأ قل من سنتين يثبت النسب من الزوج لان اسناد العلوق الى حالة حياته ممكن وفيه حمل أمرها على الصلاح والصحة ولولم تدع حبلا ولم تقر بأنقضاء المدة حتى جاءت بالولد لأقل من سنتين عندنا شبت النسب منه وعلى قول زفر اذا جاءت به لتمام عشرة أشهر وعشرة أيام من حين مات الزوج لم يثبت النسب منه لأنه لما لم يكن الحبيل ظاهرا فقيد حكمنا بانقضاء عبدتها عضي أربعية أشهر وعشرا بالنص وذلك أفوى من اقرارها بانقضاء العدة ولوأقرت بذلك ثمجاءت بولد لمدة حبل نام لم يثبت النسب منه فكذلك هنا ولكنا نقول انفضاء عدتها عضي أربعة أشهر وعشرا معلق بشرط وهو أن لا تبكون حاملا فان آنة الحبيل قاضية على آنة التربص على ما بينا

وهذا الشرط لا يوقف عليه الا من جهتها فما لم تقر بانقضاء العدة لا يحكم بانقضائها وانما جاءت بالولد لمدة يتوهم أن يكون العلوق قبـل موت الزوج فيثبت نسبه منه كما لو ادعت، حبلا ثم انما يثبت النسب منه اذا كانت ولادتها معاينة أوأقر بها الورثة فأما اذا جحدوا ذلك لم يثبت النسب منه الا بشرادة رجلين أورجل وامرأتين في قول أبي حنيفة رحمــه الله تمالي وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يثبت النسب بشهادة امرأة واحدة وهي القابلة وحجتهما في ذلك أن الولادة مما لا يطلع عليها الرجال وشهادة المرأة الواحدة فيما لا يطلع عليه الرجال حجة نامة فكانت شهاد الفابلة فيه حجة نامة ألا ترى أنه لوكان هناك حبل ظاهر أو فراش قائم أو افرار من الزوج بالحبل تثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة فكذلك هنا وهدا لان النسب والميراث لا يثبت بهده الشهادة وأنما تثبت ولادتها هــذا الولد ثم شبوت النسب والميراث باعتبار أن العلوق به كان في حال قيام النكاح ولأبي حنيفة رحمه الله تمالي طريقان (أحـدهما) ماأشار اليه في الكتاب فقال من قبـل أنه برث ومهنى هـذا الـكلام أن ثبوت الميراث مملق بالنسب والموت والحـكم المعلق بعلة ذات وصفین یحال به علی آخر الوصفین وجودا ولهذا لو رجع شهود النسب وقد شَهدوا به بعد الموت ضمنوا الميراث وآخر الوصفين هنا النسب فكانت هذه الشهادة قائمة على تمام علة الارث والميراث لا يثبت بشهادة امرأة واحدة ولانها أجنبية للحال لانا نتيةن بانقضاء عدتها ونسب ولد الاجنبية لايثبت من الاجنبي بشهادة امرأة واحدة كما لولم يكن النكاح بينهما ظاهرا بخلاف ما اذاكان الفراش قائمًا فان ثبوت النسب هناك باعتبار الفراش وأنما تظهر الولادة بالشهادة وكذلك ان أقر الزوج بالحبل فثبوت النسب هناك بافراره وكذلك ان كان هناك حبـل ظاهر فثبوت النسب بظهور الحبل في حال قيام الفراش واءـا تظهر الولادة بالشهادة فقط ولذلك اذا أقر الزوج بالحبـل فثبوت النسب هناك بافراره وهنا لاسبب للنسب سوى الشهادة ولا يثبت النسب بشهادة امرأة واحدة توضيحه ان شهادة المرأة الواحدة حجة ضعيفة لأن شهادة المرأة الواحدة ليست بشهادة أصلا ولهذا لوشهد رجـ لان وامرأة واحـدة بالمـال ثم رجموا لم تضـمن الرأة شيئاً وانمـا جعلت حجـة في الولادة للضرورة فكانت ضعيفة في نفسها والضعيف مالم يتأيد عؤيد لايجوز فصل الحكم مه كشهادة النساء في المال والمؤيد الفراش أوالحبل الظاهر أو افرار الزوج بالحبل فان تأيدت

شهادتها ببعض هذه الاسباب وجب الحكم بها والافلا ولو أقرت بانقضاء المدة ثم ولدت لا قل من سنة أشهر ثبت النسب منه لانائيقنا انها أبطلت فهاقالت فانها أقرت بانقضاء المدة بالشهور وقد تبين انهاكانت حاملا تومئذ فكان اقرارها باطلا ﴿ قَالَ ﴾ ولو ان رجلا طلق امرأنه ثلاثًا أو تطليقة بأنة ثم جاءت بالولد بعد الطلاق لسنتين أو أقل وشهدت امرأة على الولادة والزوج ينكر الولادة والحبل لم يلزمه النسب في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي مالم يشهد به رجلان أو رجل وامرأتان ويلزمه النسب في قولهما بشهادة امرأة واحدة وهذا والاول سواء لانها للحال أجنبية منه في الوجهين ويستوى انكانت هذه المعتدة مسلمة أو كافرة أو أمة في هذا الحكم لان بقاء الولد في البطن لا يختلف بهذه الاوصاف ﴿ قَالَ ﴾ ولو كانت المرأة عنمه زوجها لم يطلقها فجاءت بولد وأنكر الزوج الحبل قبلت شهادة امرأة واحدة حرة مسلمة على الولادة ويثبت النسب عندنا وعند الشافعي رحمه الله تمالي لايقبل الا شهادة أربع نسوة لان الأصل في الشهادة ان الحجة لاتم الا بشهادة رجلين والمرأنان تقومان مقام رجل واحدفى باب الشهادة بالنص حتى ان المال لا شبت الاشهادة رجل وامرأتين وقد تمذر اعتبار صفة الذكورة فيمالا يطلع عليه الرجال فسقط للضرورة وبتي ماسواه على الأصل فيشترط شهادة الاربم ليكون ذلك في معنى شهادة رجلين ودليل كونه شهادة اعتبار الحرية ولفظ الشهادة فيها ولامعنى لقول من يقول اباحة النظر لاجل الضرورة فاذا ارتفعت الضرورةبالمرأة الواحدة لايحل للثانية النظر لانكم وانقلتم أنهيكتني بالواحدة تقولون المثنى أحوط وعلى أول ان أبي ليلي رحمه الله تعالى لا مد من شهادة امر أتين لان المعتبر في الشهادة المدد والذكورة وقد سقط اعتبار صفة الذكورة للتعذر هنا فيبق العدد على ظاهره وأصحابنا رحمهم الله تعالى استدلوا بحديث حذيفة رضى الله عنهان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة الفابلة على الولادة وفي حديث آخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شــهادة النساء جائزة فيما لايستطيع الرجال النظر اليه والنساء اسم جنس يتناول الواحدة وما زاد والمعني فيــه أن هذا خبر لايعتبر فيه صفة الذكورة فلا يمتبر فيه العدد كرواية الاخبار وهــذا لان النظر الى الفرج حرام فلا يحل الا عند تحقق الضرورة وعند الضرورة نظر الجنس أهون من نظر الذكور ولما سقطت صفة الذكورة لهذا المعنى سقط أيضا اعتبار العدد لان نظر الواحد أهون من نظر الجماعة ولهذا لايسـقط اعتبار الحرية لأن نظر الامة والحرة سواء

والذي يقول ان المثني أحوط فذلك لايوجب حـل نظر الثانيـة ولكن ان انفق ذلك كان أ دوط فأما من يشترط المدد يوجب نظر الجاءة ونظر الواحـدة أهون ثم هـذا خبر من وجه شهادة من وجه لاختصاصها بمجلس الحكم وما تردد بين أصلين يوفر حظـه عليهما فلاعتباره بالشهادة تمتبر فيه الحرية ولفظة الشهادة ولاعتباره بالخبر لايمتبر فيــه الذكورة والمدد فاذا ثبت ماقلنا فاعا بثبت بشهادتها الولادة وما هو من ضرورة الولادة وهو عين الولد ثم النسب انما يثبت باعتبار الفراش القائم بمنزلة مالو أفر الزوج بولادتها وقال ليس الولد منى يثبت النسب بالفراش القائم ولا ينتني الا باللمان ﴿ قال ﴾ واذا أفرت المطلقـة بانقضاء عدتها بالحيض في مدة يحيض فيه مثارا ثلاث حيض ثم جاءت بالولد فاذا جاءت به لأقل من ستة أشهر ثبت النسب لتيقننا بكذبها فيا قالت وان جاءت به لا كثر من ستة أشهر من وقت اقرارها لم يثبت النسب عندنا وقال الشافعي رحمــه الله تمالي يثبت النسب منه مالم تَنزوج ثم تأتى به استة أشهر لان ثبوت النسب لحق الولد وقولها في إبطال حقه غير مقبول فكان وجود اقرارها كمدمه يخلاف ما اذا تزوجت لان الحق في النسب ه اك أنبت لازوج الثاني فينتني من الأول ضرورة وحجتنا في ذلك أنها أمينة في الاخبار عافي رحمها فاذا أخبرت بانقضاء عدتها وهو تمكن وجب قبول خسبرها ثم اذا جاءت بالولد بعد ظهور انقضاء عدتها بمدة حبل تام فلا يثبت النسب منه كما لو تزوجت وهذا لان حمل كلامها على الصحة واجب ما أمكن ﴿ قال ﴾ ولو طاق امرأنه ولم يدخل بها ولم يخل بها ثم جاءت بولد لاقل من سنة أشهر لزمه لانا تيقنا إن العلوق به كان قبل الطلاق وحمل أمرها على الصحة واجب ماأمكن فيجمل هذا العلوق من الزوج ويتبين لنا أنه طلقها بعد الدخول وأن جاءت به لا كشرمن سنة أشهر لم يلزمه لان النكاح بالطلاق ارتفع لا الى عدة وانما جاءت بالولد لمدة حبل تام بعده وان كان الطلاق بعد الخلوة لزمه الولداني سنتين لان النكاح بالطلاق قدارتفع الى عدة ولما جمانا الخلوة عنزلة الدخول في انجاب المدة فكذلك فيما ينبني عليه وهو ثبوت نسب الولد ﴿قَالَ ﴾ واذا طاقيا وعدتها بالشهور لاياسها من الحيض فاعتدت بشلائة أشهر ثم جاءت بولد لسنتين أو أقل من وقت الطلاق فان النسب يثبت من الزوج سواء أقرت إبانقضاءالعدة أولم تقر لانها انما أقرت بانقضاء العدة بالشهور ولما ولدت فقدتبين انها غلطت فيما قالت لان الآيسة لاتلد وانماكانت هي ممتدة طهر هالا آيسة فلاتكون عدتها منقضية

بالشهور فلهذا ثبت النسب منه ﴿ قال ﴾ وان كانت صغيرة فطاقها زوجها بمد مادخل بها فان ادعت حبـ لا فذلك اقرار منها بأنها بالغة وقولها في ذلك مقبول فـ كانت هي كالـ كبيرة في نسب ولدها وان أقرت بانقضاء العدة بعد ثلاثة أشهر ثم جاءت بولد استة أشهراً وأكثر لم شبت النسب منه لانا حكمنا بانقضاء عدتها فالهاان كانت صفيرة تنقضي عدتها بشلانة أشهر بالنص وانكانت كبيرة تنفضي عدتها باقرارها وانجاءت بالولد لمدة حبل تام بعده فأما اذا لم تقر بانقضاء العدة ولم تدع حبلا ففي قول أبي حنيفة ومحمدر حمهما الله تمالى ان جاءت به لأ قل من تسمة أشهرمنذ طلقها يثبت النسب والا فلا وعند أبي يوسف رحمه الله تمالي ان جاءت به لأقل من سنتين منذ طلقها ثبت النسب منه في الطلاق البائن وفي الطلاق الرجمي ان جاءت به لأقل من سبعة وعشرين شهراً ثبت النسب منه وان كانت جاءت به لأ كثر من ذلك لا يثبت النسب وحجته في ذلك أن الحبل في المراهقــة موهوم والحـكم بانقضاء عدتها بالشهور شرطه أن لا تكون حاله وذلك لا يعلم الا بقولها كما قررناه في عدة الوفاة في حق الكبيرة واذا جاءت بالولد لأقل من سنتين ولم تقر بانقضاء العدة فيحتمل أن يكون هذامن علوق قبل الطلاق وهذا الاحتمال يكفى للنسب وفى الطلاق الرجمي اذا جاءت به لأقل من سبمة وعشر من شـهراً فيحتمل أن يكون هذا من عـلوق كان في العدة وهو مثبت للنسب من الزوج وموجب للحكم بأنه كان مراجعا لها وهما يقولان عرفناها صغيرة وما عرف ثبوته بيقسين لا يحكم بزواله بالاحتمال وصفة الصغر منافيــة للحبل فاذا بقي فيها صفة الصغر حكم بانقضاء عدتها بشلائة أشهر بالنص فكان ذلك أنوى من اقرارها بانفضاء المدة فاذا جاءت بالولد لمدة حبل تام بعده لايثبت النسب بخلاف المرأة الكبيرة فانه ليس فيها ماينافي الحبل فلا يحكم بانقضاء عدتها بمضى المدة الااذالم تكن حاملا ولايقال الاصل عدم الحبل لان هذافي غير المنكوحة فأما النكاح لايعقدالا للاحبال وعلى هذا الصغيرة اذا توفى عنها زوجها فان أفرت بانقضاء العدة بعد أربعة أشهر وعشر ثم جاءت بولد لستة أشهر فصاعداً لم يثبت النسب منه فان ادعت حبلا ثم جاءت بالولد لاقل من سنتين يثبت النسب فان لم تقر بانقضاء العدة ولم تدع حبلا فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى اذا جاءت بالولد لاقل من عشرة أشهر وعشرة أيام يثبت النسب منه والا فلا وعند أبي يوسف رحمه الله تمالي ان جاءت بولد لاقل من سنتين منذ مات الزوج يثبت النسب منه وهذا والاول

سوا، ﴿ قال ﴾ واذا تزوجت المرأة في عدتها من طلاق بائن ودخل بها الزوج فجاءت بولد لأقل من سنتين من يوم طلقها الاول واستة أشهر أوأ كثرمنذ تزوجها الثاني فالولد للاول لان نكاح الثاني فاسد والفاسد من الفراش لايمارض الصحيح في حكم النسب فكان الولد لصاحب الفراش الصحيح فاذا جاءت به لا كثرمن سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة أشهر منذ نزوجها الآخرلم نازمه الاول ولا الآخر لاناتيقنا أن الملوق به كان بعد الطلاق من الاول فلا يثبت النسب منه وتيقنا أنه كان قبل عقد الثاني لان أدنى مدة الحبل ستة أشهر وان جاءت به لا كثر من سنتين منذ طلقها الاول ولستة أشهر منذ تزوجها الآخر ودخل بافهوللآ خرفانه لامزاحمة للاول هنا في النسب لانا تيقنا أن الملوق به كان بمدطلاقه فبقي الحكم للآخر وقد جاءت به لمدة حبـل نام بعد ما دخل بها الثاني بالعقد الفاسد فثبت النسب منه ﴿قَالَ ﴾ واذا مات الصي عن امرأته فظهر بها حبل بعد موته فان عــدتها أربعة أشهر وعشر ولا ينظر الى الحبل لانه من زنا حادث بعد موته فلا يغير حكم العدة الواجبة وقد وجب عليهاالتربص بأربعة أشهر وعشر عند الموت وزعم بعض المتأخرين من مشايخنا رحميهالله انفيامرأة الكبير اذا حدث الولد بعد الموت يكون انقضاء العدة بالوضع وليس كذلك بل الجواب في الفصلين واحد ومتى كان الحبل حادثًا بعــد الموت كان من زنًا فلا يتغير به حكم العدة وأيما الفرق في امرأة الكبير اذا جاءت بالواد لأقل من سنتين تنقضي عدتها به لانه يستند العلوق الى ما قبل الموت حتى يحكم بثبوت النسب فيتبين به ان الحبل ايس محادث بمد الموت وفي امرأة الصغير لايستند الملوق الى ماقبل الموت وانما يستند الى أقرب الأوقات لأن النسب لايثبت منه وإذا لم بكن الحبل ظاهراً وقت الموت وانحا ظهر بعد الموت بجعل هذا حبلا حادثًا فاما اذا كانت حبلي عند موت الصي فعدتها أن تضع حملها استحسانا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تمالى ان عدتها بالشهور وهو القياس وهو قول زفر والشافعي رحمهما الله تمالى ووجهه انا نتيقن ان هـذا الحبل من زنا فلا يتقـدر انقضاء العدة به كما لوظهر بعد موته وهذا لان اعتبار وضع الحمل في العدة لحرمة المــا، وصــيانته ولاحرمة لمــا، الزاني ولانا نتيقن بفراغ رحمها من ماء الزوج عنمه موته فعليها العمدة بالشهور حقا لنكاحمه كما لولم يكن بها حبال ولكنا استجسـنا لظاهر قوله تمالى وأولات الاحمالأجلمن أن يضعن عملمن وقد ذكرنا انها

قام ين على آية التربص لانها نزلت بمدها وعموم هـ ذه الآية يوجب ان لاتجب المدة على الحامل الا يوضع الحمل وهو المعنى آنه قد لزمتها العدة وهي حامل فينقدر أنقضاء المدة بالوضع كامرأة الكبير وهذا لان العدة في الأصل مشروعة لتعرف براءة الرحم وحقيقـة ذلك بوضع الحمل وذلك موجود في جانبها هنا وانمأ انعدم اشتغال رحمها بماء الزوج وليس الشرط فيما تنقضي به العدة ان يكون من الزوج كالشهور والحيض وكما لو نفي حبل امرأته وفرق القاضي بينهما باللمان وحكم ان الولد ليس منه تنقضي عدتها بوضعه والدليل الحكمي كالدليل المتيقن به بخلاف مااذا لم يكن الحبل ظاهراً عند الموت لانا حكمنا بفراغ رحما عند ذلك حملا لامرها على الصلاح وألزمناها العدة بالشهور حقا للنكاح فلا يتغير ذلك بحدوث الحبل منزنا بمده ﴿قال ﴾ والخصى كالصحيح في الولدوالمدة لان فراشه كفراش الصحيح وهو يصابح ان يكون والدآ والوطء منه يتأتى مع انه لامعتبر بالوطء في حكم النسب حتى لايشة ترط التمكن من الوط ، لا ثبات النسب بخلاف الصي فانه لا يصلح ان يكون والدآ وبدون الصلاحية لاتممل الملة ﴿ قالَ ﴿ وَكَذَلْكَ الْحِبُوبِ اذَا كَانْ يَنْزُلُ لَانُهُ يُصلِّحُ انْ يكون والدأ والاعلاق بالسحق نهم متوهم وزادفي رواية أبى حفص رحمه الله تمالى وانكان لاينزل لم يلزمه الولد لانه اذا جف ماؤه فهو بمنزلة الصبي أو دونه لان في حق الصبي بنعدم الماء في الحال الى توهم ظهوره في الثاني عادة وفي حق هذا ينعدم الماء لا الي توهم الظهور في الثاني فاذاكان هذاك تنعدم الصلاحية فهنا أولي ﴿ قال ﴾ ولا يكون طلاق الصي طلاقا حتى يباغ لقول على وابن مسمود وابن عمر رضوان الله تمالى عليهم كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمعتوه وقدروي ذلك مرفوعا ثم بلوغه إما أن يكون بالعلامة أو بالسن والعلامة في ذلك الانزال بالاحتلام والاحبال وفي حق الجارية بالاحتلام والحبل والحيض قالوا وأدنى المدة في حق الغلام أننا عشر سنة وفي حق الجارية تسع سنين وقد بينا هذا في كـــتاب الحيض وأما بلوغهما بالسن فقدر أبو حنيفة رحمه الله تمالى في الجارية بسبع عشرة سنة وفي الغلام لتسم عشرة سنة وفي كتاب الوكالة ذكر في الغلام ثمان عشرة سنة في موضع وفي موضع تسم عشرة سنة من أصحابنا من وفق فقال المرادأن يتم له عمان عشرة سنة ويطمن في التاسم عشرة ولكن ذكر في نسخ أبي سليمان في كتاب الوكالة حتى بستكمل تسع عشرة سنة ففيه روايتان اذن وعلى تول أبى يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تمالى فى الفلام والجارية يتقدر

بخمس عشرة سنة لحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنه قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردى ثم عرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فاجازني ولماسمع عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه هذا الحديث قال هذاهوالفصل بين البالغ وغير البالغ وكتب به الى امراء الاجناد والمعنى فيه ان المادة الظاهرة ان البلوغ لايتاً خر عن هذه المدة وقد بينا ان الحكم يبني على الظاهر دون النادر وأبو حنيفة يقول صـفة الصغر فيهما معلومة بيقين فلا يحكم بزوالهـا الا بيةين مثله ولايقين في موضع الاختلاف ثم أدنى المدة لبلوغ الغلام اثنا عشر سنة وقد وجب زيادة المدة على ذلك فانمــا يزاد سبع سنين اعتباراً بأول أمره كما أشار اليه صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلاة اذا بلغوا سبما وبين أهل التفسير اختلاف في تفسير الأشدولم يقل أحــد بأقل من ثمان عشرة سنة في قوله تمالى ولما بلغ أشده آتيناه حكما وعلما فوجب تقدير مدة البلوغ به ولكن الانثى أسرع نشواعادة فينقص فيحقه اسنة فنكون التقدير بسبع عشرة سنة ولاحجة في حديث ابن عمر رضى الله عنه لانهما أجازه باعتبار أنه حكم ببلوغه بللانه رآه قويا صالحا للقتال وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيز من الصبيان من كان صالحا للقتال على ما روى أنه صلى الله عليه وسلم عرض عليه صبى فرده فقيل انه رام فأجازه وعرض عليه صبيان فأجاز أحدهما ورد الآخر فقال الردوديارسول الله أجزته ورددتني ولو صارعتــه لصرعته فصارعه فأجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ قَالَ ﴾ ولا يجوز طلاق المجنون وانمات عن امرأته كان في حكم المدة والولد عنزلة الصحيح لان المجنون يجامع ويحبل وقد ثبت الفراش له بحكم النكاح وهو يصلح أن يكون والدا ﴿ قال ﴾ واذا مات عن أم ولده أو أعتقها فسدتها ثلاث حيض فان كانت لا تحيض من إياس فعدتها ثلاثة أشهر وقد بينا هذا في كتاب النكاح وكذلك لوكانت حرمت عليه قبل موته بوجـه من الوجوه فعليها منه العدة لانها فراشه بمد ماحرمت عليه حتى لوادعى نسب ولدها ثبت منه وانما لا يثبت بدون الدعوة لمافيه من اساءة الظن به والحكم باقدامه على الوطء الحرام فيتحقق زوال الفراش اليها بالمتقوهذا بخلاف ما اذا زوجها من غيره ثممات المولى أو أعتقها لان هناك قداعترض على فراشه فراش الزوج وفراش النكاح أقوى من فراش الملك فينعدم الضميف بالقوى واذا انمدم لم يتقرر بالمتق سبب وجوب المدةوهو زوال فراشه اليها وكذلك لو كانت فى عدة من زوج ألا ترى أن النسب لا يثبت من المولى وان ادعاه فعر فنا أنها لم تبق فراشاً له أصلا ﴿ قَالَ ﴾ ولو مات عن أم ولده أو أعتقها فجاءت بولد مابينها وبين سنتين لزمه لتوهم أن يكون العلوق به قبل الموت وهذا لان الفراش زال بالمتق الى عدة وهو نظير فراش النكاح في أنه يستند العلوق الى أبعد الاوقات ولكن لو نفاه المولى لاينني بخلاف ماقبل المتق لان الفراش بالعتق يتقوى حـتى لاعلك نقـله الى غيره بالنزويج فيلزمه نسب الولد على وجـه لايملك نفيه وقبـل العتق كان يملك نقل فراشها الى غيره بالنزويج فكذلك يملك نفي نسب الولدلان بوت الحكم بحسب السبب فانجاءت به لا كثر من سنتين منه أعتقها لم يلزمه الا أن يدعيه لأنا تيقنا أن العلوق كان بعد العتق فان ادعاه ثبت النسب منه لانهما تصادقا على أن الولد منه والحق لهما وماتصادقا عليه محتمل لجواز أن تكون زوجت نفسها منه في عدتها ﴿ قَالَ ﴾ رجل توفي عن امرأته وهي مملوكة فأقرت بانقضاء عدتها بعد شهرين وخمسة أيام ثم جاءت بولد لا كثر من ستة أشهدر منـ فد يوم أقرت لم يلزم الزوج لان الشهرين وخمســة أيام في حقمًا كأربعــة أشهر وعشر في حق الحرة واقرارها بانقضاء العدة بعد ذلك معتبر ما لم يتبين كـذبها فكذلك هنا وان لم تقر بانقضاء العدة لزمه الولدالي سنتين لانا نسند العلوق الى أيمد أوقات الامكان في حقها لاثبات نسب ولدها من الزوج كمافي الحرة ﴿قَالَ ﴾ وان أعتق أم ولده وهي حامل أو مات عنها فعدتها بوضع الحمل لما بينا ان العدة لزمتها وهي حامل فيتقدر القضاؤها بوضع الحمل كما في عدة النكاح بل أولى لأثن مهني تبين فراغ الرحم هو المعتبر هنا لاغير ﴿ قال ﴾ ولو مات عن أمة كان يطأها أوعن مدرة كان يطأها فلا عدة علما وكذلك ان أعتقها لان الفراش لا ثبت الا بالوط ، في ملك اليمين وهو معروف في كتاب الدعوى وبدون الفراش لاتجب العـدة وفي الكتاب تقول ألا ترى أنه لو باعها بعد ما وطنها لم تلزمها العدة والاستبراء الواجب على المشترى ليس بعدة لأن العدة تجب علمها والاستبراء يجب على المشترى ﴿ قَالَ ﴾ ولوزوجها المشترى قبل أن يستبرئها جاز ووجوب الاستبراء عليه هناك كوجوبه اذا اشتراها من صي أو امرأة أو اشــتراها وهي بكر ﴿ قال ﴾ ولو دخل بامرأة على وجه شهة أو نكاح فاسد فعليــه المهر وعليها العدة ثلاث حيض ان كانت حرة وحيضتان ان كانت أمة وقد بينا هذا في كـتاب النكاح ان الفراش يثبت بالدخول عند فساد العقد فتجب المدة بزواله بالتفريق ويستوى

ان مات عنها أوفرق بينهما وهو حي لأن هـذه العدة لاتجب الالتعرف براءة الرحم فـلا تختلف بالحياة والممات كمدةأم الولد وهذا لأن التربص بالاشهر في عدة الوفاة لقضاء حق النكاح ولهذا يجب من غير توهم الدخول وهذا لايوجد في الوط، بالشبهة ولا في السكاح الفاسد وان كانت لاتحيضمن صغرأوكبر فعدة الحرة ثلاثةأشهر وعدة الامةشهر ونصف اعتباراً للفراش الفاسد بالفراش الصحيح اذا وجبت العدة بالفرقة في حالة الحياة ﴿ قَالَ ﴾ واذا تزوج المكاتب بنت مولاه باذنه ثم مات المولى ثممات المكاتب وترك وفاء فعدتها أربعة أشهر وعشر ولها عليه الصداق وترثه لانها لم تملك شيئاً من رقبته بموت المولى لقيام عقد الكتابة وموت المكاتب عن وفاء لا يوجب فسخ الكتابة عندنا بل يؤدى كتابت ويحكم بحريته فىحياته فيكون النكاح منتهيأ بينهما بموت الزوج فعليها عدة الوفاة ولها جميع الصداق وان لم يدخل بها وترثه بالزوجية لانتهاء النكاح بالموت بمد الحكم بحرية الزوج فان لم يترك وفاء وقد دخل بها فلها الصداق دينا في عنقه ومعنى هذا انه كان دينا في عنقــه ويبطل عنه مقدار نصيبها في رقبته لان عوته عاجزاً انفسخت الـكتابة قبل الموت لتحقق العجز حين أشرف على الهلاك فلسكت جزء من رقبة زوجها ارثاً من أبهما وذلك مفسد للنكاح بينهما الا أن الصداق كله قد تأكد بالدخول ولكن يقدر نصيبها يسقط لأنها لاتستوجب دينا على عبدها كصاحب الدين اذا وهب له العبد المديون وبقدر نصيب سأتر الورثة سبقى فتستوفى ذلك مما ترك من كسبه وعلمها ثلاث حيض لوقوع الفرقة بينهما بعمد الدخول قبل الموت حين ملكت جزءاً منه فلا يتغير ذلك بموته وان كان لم يدخل بما فلاصداق لها ولاعدة عليهالان الفرقة وقعت قبل الدخول بسبب مضاف اليها وهوملكها جزءاً من رقبته وذلك مسقط لجميم الصداق ﴿ قال ﴾ واذا اشترى المكاتب امرأته وقد ولدت منه لم بطل النكاح لان الثابت له في كسبه حق الملك وقد بينا في كتاب النكاح ان حق الملك لا يمنع بقاء النكاح فانمات وترك وفاء تؤدي كتابته ويحكم بحريته قبل موته اما اسنادا للعتق الى ماقبل الموت أو ابقاءله حياً حكما الى وقت أداء الكتابة ولماحكم بحريته ثم ملك رقبتها صارت أم ولد له فارتفع النكاح وعتقت وأم الولد اذا عتقت بموت مولاها اعتدت شلاث حيض وان لم يترك وفا وفعدتها شهران وخمسة أيام لانه مات عاجزاً فكان النكاح منتهيا بالموت وعلى الامة عندزوجها من المدة شهران وخمسة أيام وان لم تكن ولدت منه وقد ترك وفاء

فان كان دخل بها فعدتها حيضتان كالحر اذا اشترى امرأته بعد ما دخل بها فعليها من العدة حيضتان حيضتان حتى لا يملك تزويجها الابعد مضى المدة وان لم تظهر هذه الفرقة في حقه حتى كان له أن يطأهاوان لم يدخل بها فلاعدة عليها لان هذه الفرقة وقعت في حالة الحياة قبل الدخول وان كان لم يترك وفاء ولم يدخل بها أو دخل بها غير أنها لم تلدمنه فعدتها شهران و خمسة أيام وكذلك ان كانت قد ولدت منه لانه مات عاجزاً فلم بملك شيئاً من رقبتها وانه اكن النكاح بينهما منتهيا بالموت فعليها العدة شهران و خمسة أيام وهي أمة لمولى المكاتب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماآب

۔ ﷺ باب الرد على من قال اذا طلق لغير السنة لا يقع ﷺ۔

﴿ قَالَ ﴾ وهذه المسئلة مختلف فيها بيننا وبين الشيعة على فصلين (أحدهما) أنه اذا طلقها في حالة الحيض أو في طهر قد جامعها فيه يقع الطلاق عند جمهور الفقها، وعندهم لا يقع (والثاني) أنه اذا طلقها ثلاثًا جملة يقع ثلاثًا عندنا والزيدية من الشيمة يقولون تقع واحــدة والامامية يقولون لايقع شئ ويزعمون أنه نول على كرم الله وجهه وهو افتراء منهم على على رضى الله تمالى عنــه فقد ذكر بعد هذا في كـتاب الطلاق عن على وابن مسمود رضي الله تمالى عنهما أن الثلاث جملة نقع بأيقاع الزوج والمشهور من قول على رضي الله تعالى عنه كل طلاق جأئز إلا طلاق الصبي والمعتوه وشبهتهم فيه ان الزوج مأمور شرعا بايقاع الطلاق للسنة والمأمورمن جهة الزوج بإيقاع الطلاق للسنة وهو الوكيل اذا أوقع لغير السنة لايقع فكذلك المأمور شرعا بل أولى لأن أمر الشرع ألزم ولأن نفوذ تصرفه بالاذن شرعا والمنهى عنه غير مأذون فيه فلا يكون نافذا كطلاق الصبي والممتوه وحجتنافي ذلك حرفان (أحدهما) ان النهي دليل ظاهر على تحقق المنهي عنه لان النهي عما لا يحقق لايكون فان موجب النهي الانتهاء على وجــه يكون المنهي فيــه مختاراً حتى يســتحق الثواب اذا انتهى ويستوجب المقاب اذا أقدم ومالم يكن المنهى عنه متحققا في نفسه لايتصور كونه مختاراً في الانتها، وقد قررنا هذا في النهى عن صوم يوم العيد (والثاني) ان النهي اذا كان لمعنى في غير المنهي عنه لايمدم المنهى عنه ولا يمنع نفوذه شرعاكالهي عن الصلاة في الأرض المفصوبة والنهى عن البيع عند النداء يوم الجمعة وهنا النهى لمعني في غير الطلاق من تطويل العدة

واشتباه أمر العدة عليها أوسد باب النلافي عند الندم فلا يمنع النفاذ واستكثر من الشواهد في الكتاب وكل ذلك يرجع الى هذين الحرفين وهذا بخلاف الوكيل فان نفوذ تصرف بأم الموكل فاذا خالف المأمور به لاينفذ وهنا تصرف الزوج بحكم ملكه وهو بعقد النكاح صار مالكا للتطليقات الشلاث والملك علة تاسة لنفوذ التصرف ممن هو أهل للتصرف وان لم يكن مأموراً ولا مأذونا فيه وهذا بخلاف الصبي والمعتوه لان الاهلية لا يقاع الطلاق غير متحققة فيهما ألا ترى أنه لا يصح منهما النعليق بالشرط ولا الاضافة الى مابعد البلوغ ولا تمليك الامر منهما وكل ذلك صحيح من الرجل في حيض المرأة وبهذا ونظائره استشهد في الكتاب والله سبحانه و تمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

-م اب الابس والتطيب كان

﴿ قَالَ ﴾ رضي الله عنه الاصل أن المتوفى عنها زوجها يازمها الحداد في عدتها وفيــه لفتان حداد وإحداد يقال أحدت المرأة تحد وحدت تحد وكلاهما لغة صحيحة وهذا لما روى أن أم حبيبة رضي الله تمالي عنها لما أناها خبر موت أبي سفيان رضي الله تعالى عنه دعت بطيب بعد ثلاثة أيام فأمسته عارضيها وقالت مابي حاجة الى الطيب ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لايحل لامرأة تؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام الاعلى زوجها أربعة أشهر وعشراً وقال صلى الله عليه وسلم للمرأة التي استأذنته في الاكتحال قد كانت احداكن في الجاهلية الحديث على ماروننا فأما المبتوتة وهي المختلمة والمطلقة ثلاثا أوتطليقة بائنة فعليها الحداد فى عدتها عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه لاحداد عليها لان هذه المدة واجبة لتعرف براءة الرحم فلا حداد عليها كالمعتدة عن وطء بشبهة أو نكاح فاسد وهذا لان الحداد على المتوفى عنها زوجها لاظهار التأسف على موت الزوج الذي وفي لها حتى فرق الوت بينهما وذلك غير موجود في حق المطلقة لان الزوج جفاها وآثر غيرها عليها فاغيا تظهر السرور بالتخلص منه دون التأسف (ولنا) في ذلك حديث أمسلمة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي المعتدة أن تختضب بالحناء فان الحناء طيب وهذا عام في كل معتدة ولانها معتدة من نكاح صحيح فهي كالمتوفي عنهازوجها وتأثيره ان الحداد إظهار التأسف على فوت نعمة النكاح والوطء الحدلال بسببه وذلك

موجود في المبتونة كوجوده في المتوفى عنها زوجها وعين الزوج ماكان مقصوداً لها حتى يكون التحزن بفواته بلكان مقصودها ماذكرنامن النممة وذلك نفوتها في الطلاق والوفاة يصفة واحدة مخلاف المدة من نكاح فاسد والوطء بشهة لأنه مافاتها نعمة بل تخلصت من الحرام بالنفريق مينهما وصفة الحداد ان لا تتطيب ولا تدهن ولا تلبس الحلي ولا الثوب المصبوغ بالمصفر أو الزعفران لان المقصود من هذا كله التزبن وهو ضد إظهار التحزن ولانه من أسباب رغبة الرجال فيها وهي ممنوعة من الرجال مادامت معتدة ولا توبعصب ولا خز لتتزين به قيــل هو الــبرد اليماني والاصح انه القصب وفي النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تمالي لا بأس بأن ثلبس القصب والخز الاحمر وتأويل ذلك اذا ابست ذلك لا على قصد النَّزين به فاما على قصد النَّزين به فهو مكروه كما قال في الكتاب ولا تدهن رأسها إثرينة فان الدهن أصل الطيب الاترى ان الروائح تلتى فيه فيصيرغالية وان استعملت الدهن على وجه التداوى بان أشتكت رأسها فصبت عليه الدهن جاز لان المدة لاتمنع التداوى وانما تمنع من التزين ولا تكتحل للزينة أيضا فان أشتكت عينها فلا بأس بأن تكتحل بالكحل الاسود لما روى ان المتوفى عنها زوجها استأذنت رسول الله صلى الله عليــه وســلم في الاكتحال في الابتداء فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغت الباب دعاها فقال قد كانت احدا كن في الجاهلية الحديث وتأويله أنه وقع عنده صلى الله عليه وسلم أنها لانقصد الزينة بالاكتحال في الابتداء فأذن لها ثم علم أن قصدها الزينة فمنعها وان لم يكن لها الا ثوب مصبوغ فلا بأس بأن تلبسه من غير أن تربد الزينة بذلك لانها لا يجد بدآ من ستر عورتها واذا لم تجد سوى هذا الثوب فمقصودها الستر لا الزينة والاعمال بالنيات وأما المطلقة طـ لاقا رجمياً فلا بأس بأن تنطيب وتنزن عما أحبت من الثياب لان نعمة النكاح والحل مافاتت بعد لان الزوج مندوب الى أن براجمها والتزين مما يبعثه على مراجعتها فتكون مندوبة اليه أيضاً فأما الكتابية تحت مسلم اذا فارقها أو توفى عنها فليس عليها أن تتى في عدتها شيئاً من الطيب والزينة لان الحداد في العدة لحق الشرع وهي لاتخاطب بالشرائع وفي الكتاب قال لان الذي فيها من الشرك والذي تترك من فرائض الله تعالى أغظم من هـذا ﴿ قال ﴾ وتنتي المملوكة السلمة في عدتها ماتنتي منه الحرة الا الخروج لانها مخاطبة بحق الشرع كالحرة وانما لاتمنع من الخروج لحق مولاها في خدمته ولا حق للمولى

في تطبيها وتزينها في العدة لانها محرمة عليه مالم تنقض عدتها ﴿قَالَ ﴾ وليس على الصبية أن تتى شيئاً من ذلك عنــدنا وقال الشافعي رضي الله عنه هي كالبالغة وعلى الولى أن عنمها من النطيب والنزين كما يمنعها من شرب الحنر وحرمتها لحق الشرع وكما بجب علمها أصل العدة لحق الشرع لانًا نعلم يقينًا فراغ رحمًا من ماء الزوج فكذلك الحداد في العدة بجب عليها اذا توفي عنها زوجها ولكنا نقول هي لأتخاطب بحق الشرع بما هو أعظم من الحداد من الصوم والصلاة والحداد في معنى شكر النعمة لانه اظهار النحزن على فوت نحمة الزوجية وليس علمها ذلك شرعا مخلاف أصل المدة فقد قال بعض مشامخنا هي لا تخاطب بالاعتداد ولكن الولى تخاطب بأن لا نزوجها حتى تنقضي مدة العدة مع أن العدة مجرد مضي المدة فتبوتها في حقماً لا يؤدى الى توجه خطاب الشرع علمها بخلاف الحداد فيها ﴿ قال ﴾ وليس على أم الولد في عدتها اتقاء شئ من ذلك لان عدتها من السيد أنما تجب عند المتق وفيــه تخلصها من الرق ووصولها الى نعمة الحرية فلا يفوتها بها شيٌّ من النعمة لتأسف على ا ذلك وما كان من حال الوطء بينها وبـين المولى فةــد كان بسبب هو عقوبة في حقها وهو الرق فلا يعد نعمة وكرامة ولهذا لايثبت به الاحصان فعدتها عِنزلة العدة من نكاح فاسد وقــد بينا فيما سبق أنهما لا يمنعان من الخروج في عدتهما فكذلك لا يمنعان من التزين ألا ترى أن امرأة رجل لو تزوجت ثم دخل بها الزوج ثم فرق بينهم اثم ردت الى الزوج الاول كان لَمَا أَن تَبْرُسُ ولْتَشُوفُ الى زُوجِهَا الأولُ وعلمها عدة الآخر ثلاث حيض ﴿ قَالَ ﴾ رجل بأن تنزين له وتنطيب لانها غيير معتدة في حقه لان العيدة أثر النكاح وكما أن الملك سافي أصل النكاح ينافي أثره ولانه يحل له وطؤها بسبب الملك فلا بأس بأن تنطيب له وتتزين المزداد رغبة فيها ولو أراد أن نزوجها رجلا لم يجزحتي تحيض حيضتين لانها معتدة في حق غيره فان الفرقة وقمت بينها وبين زوجها بعــد الدخول بسبب الملك وذلك لا نفك عن عدة فجملناها في حتى غيره كالممتدة وان لم يكن في حقه فان أعتقها فعلمها ثلاث حيض لانها صارت أم ولد له حين اشتراها بعد ما ولدت منه بالنكاح وعلى أم الولد ثلاث حيض بعد العتق ثم تتى الطيب والزينة في الحيضتين الاوليين اللتين كانتا عليها من قبل النكاح استحسانا وفي القياس ليسءليها ذلك لأن الحداد لايلزمها عند وقوع الفرقة فكيف يلزمها

بعد ذلك وبالعتق انما يفوتها الحل الذي كان قائما قبله وقد بينا ان ذلك ليس بنعمة وجه الاستحسان ان العدة وجبت عليها بالفرقة ولكن لم يظهر ذلك لحق المولى لكونها حلالا له بالملكوقد زال ذلك بالعتق فظهرت تلك العدة في حق المولى والعدة بعد الفرقة من نكاح صحيح يجب فيها الحداد وانما كانت تنطيب تقديما لحق المولى على حق الشرع حين كانت حللا له وقد زال ذلك بالعتق فاما الحيضة الثالثة فيلا حداد عليها لأن ذلك لم يلزمها بسبب النكاح بل بسبب العتق لكونها أم ولد ولا حداد على أم الولد في عدتها من سيدها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

-ه ﴿ باب المنعة والمهر ۗۗ

اعلم بأن العلماء مختلفون في المتعة في فصول (أحدها) ان المتعة واجبة عندنا وقال مالك رضي الله تمالي عنــه هي مســتحبة لظاهر قوله تمالي حقا على المتقــين وفي موضع آخر حقا على الحسنين وفي هذا إشارة الى أنها مستحبة فان الواجب يكون حمّا على المتقين وغير المتقين ولما أمر شريح رضي الله تمالى عنمه المطلق بان يمتمها قال ليس عنمدى ماأمتمها به فقال ان كنت من الحسنين أومن المتقين فتعما ولم بجبره ولان المتمة غير واجبة قبل الطلاق فلا تجب بالطلاق لأنه مسقط لاموجب ولووجبت أعما تجب باعتبار ملك النكاح وبالطلاق قبل الدخول أزال الملك لا الى أثر فكيف تجب المتعة باعتبارالملك (ولنا) في ذلك قوله تمالي وللمطلقات متاع بالمعروف فان الله سبحانه وتمالى أضاف المتعة اليهن بلام التمليك تم قال حقاوذلك دليل وجوبه وقال على المتقين وكلةعلى تفيد الوجوب والمراد بالمتقين والمحسنين المؤمنون والمؤمن هو الذي ينقاد لحكم الشرع وقال الله تعمالي ومتعوهن أص به والاص للوجوب وقال الله تمالى فتموهن وسرحوهن سراحا جميلا ولان الفرقة وقعت بالطلاق بعد صحة النكاح فلا تنفك عن الواجب لها كما اذاكان في النكاح مسمى ثم عندنا لاتجب المنمة الالمطلقة واحدة وهي المطلقة قبل المسيس والفرض وعندالشافعي رحمه الله تعالى لاتجب المتعة الالمطلقة واحدة وهي المطلقة بعدالمسيس اذاكان مهرها مسمى فانماتحقق الاختلاف فى المطلقة بمد الدخول عندنا لهما المهر المسمى أو مهر المثل اذا لم يكن فى النكاح تسمية وليس لها متعة واجبة ولكنها مستحبة وعندالشافعي رحمه الله تمالى لها متعة واجبة لعموم

قوله تمالي وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المحسنين الاآنا خصصنا المطلقة قبل المسيس بعد الفرض من هـ ذا العموم بالنص وهو قوله تعالى فنصف مافرضتم فجعـ ل كل الواجب نصف المسمى ولان وجوبالمتعة لمراعاة حق النكاح فأما المسمى أو مهر المثل فانما يسملم لها بالدخول فتبق المتعة لها بحق النكاح بخلاف المطلقة قبل المسيس بمد الفرضلاز نصف المفروض لها بحق النكاح اذلم يكن بينهما سبب سوى النكاح وهنا بينهما سبب سوي النكاح وهوالدخول فلا حاجة الى انجاب المنعة هنا ﴿ ولنا ﴾ أنها أنما استحقت جميم المهر على زوجها فلا تستحق المتمة مـم ذلك كالمتوفى عنها زوجها وهـذا لان النـكاح حق مماوضة وبمد تقرر الفرض لاحاجة الى شئ آخر توضيحه ان المتمة لاتجامع نصف المسمى وهو ما اذا طلقها قبل المسيس بعد الفرض فلأن لاتجامع جميع المسمى أولى وتحقيق هذا ان المتمة تجب خلفا عن مهر المدل فان أوان وجوبها بعد الطلاق ولا يمكن انجابها أصـلا يسبب الملك لان مايجب بالملك أصلا لايتوقف وجوبه على زوال المــلك فعرفنا انها وجبت خلفا لان بالخلف يبقي ما كان ثابتا من الحـكم ولا يجمع بين الخلف والاصـل بحال واذا وجب لها المهر الذي هو الاصل كله أو بمضه لا تجب المتعة فأما المطلقة قبـل المسيس والفرض فهي لاتستوجب شيئاً من الاصل فنجب لها المتعةوانما قلنا انها مستحبة لفوله تعالى فتعالين أمتعكن وأسرحكن سراحا جميلا وقدكان دخــل بهن فدل أن المتعــة مستحبة في ا هـذه الحالة وهو مروى عن ابن عباس وشريح رضي الله تعالى عنهما وكذلك كل فرقة جاءت من قبل الزوج بأى سبب كانت وكل فرقة جاءت من قبل المرأة فلا شي لها من المهر ولا من المتمة لان المتمة عِنزلة نصف المسمى فكما أن في النكاح الذي فيــه النسمية لا يجب من المسمى شيُّ اذا جاءت الفرقة من قبلها قبل الدخول مها فكذلك في النكاح الذي لاتسمية فيه لا تجب المتعة اذا جاءت الفرنة من قبلها قبل الدخول مها ﴿قال ﴾ وأدنى ما تكون المنعة ثلاثة أثواب درع وخمار وملحفة وللشافعي رحمه الله تعالى قولان (أحدهما) أنه شيُّ نفيس بمطيها الزوج تذكرة له وقد بينا هذا في كتاب النكاح (والثاني) أن المتمة | ثلاثون درهما وهـذا ليس بصحيح قال الله تمـالي وللمطلقات متاع بالمروف واسم المتاع لايتناول الدراهم وتقدير المتعة بالثياب مروى عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن والشعبي رحمهم الله تعالى وكان ابن عباس رضى الله عنه يقول أرفع المتعة الخادموأ وسط المتعة الكسوة

وأدناها النفقة ثم المعتبر في المتعــة حالة الرجل لقوله تمالي على الموسم قدره وعلى المفتر قدره وكان الكرخي رضي الله عنه يقول هذا في المستحبة فأما في المتمة الواجبة يعتبر حالهـــا لانها خلف عن مهر المثل وفي مهرالمثل يعتبر حالها فكذلك في المتعة وهذا الذي قاله ليس نقوى لان الاعتبار بحاله أو محالها فيما يكون واجبا ويدخل تحت الحكم وفي المستحب هـذا لا يكون ولان الله تمالى قال على الموسع قـ دره وعلى المقتر قدره وكلمة على للوجوب فاذا طلقها قبل الدخول وقد سمى لها مهرآ فلها نصف المسمى بالنص والقياس فيه أحد الشيئين إما وجوب جميع المسمى لان الزوج هو الذي فوت الملك على نفســـه باختياره فلا يسقط حقها في البدل كالمشترى اذا أتلف المبيع قبل القبض أو أن لا يجب شي لان المعقود عليه عاد اليها كما خرج عن ملكها وذلك مسقط للبدل كما اذا انفسخ البيع بخيار أو باقالة ولكنا تركنا الفياس بالنص وفيه طريقان لمشايخنا رحمهم الله (أحدهما) أن الطلاق يسقط جميم المسمى كما يسقط جميع مهر المثل وانما لها نصف المسمى بطريق المتمة (والثاني) أن بالطلاق هنا لا يسقط الا نصف المسمى لانه منأ كد بالعقد والتسمية جميعا بخلاف مهر المثل وهذا أصبح فانه لو تزوجهاعلى ابل سائمة وحال الحول عليها ثم طلقها قبل الدخول بها فعليها نصف الزكاة ولو سقط جميع المسمى ثم وجب النصف بطريق المتعة لما لزمها شي من الزكاة ثم المسمى وانت تنصف بالطلاق فكل واحد منهما مندوب الى العفو قال الله تعالى الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح والذي بيده عقدة النكاح عندنا هو الزوج وهو قول ابن عباس وشريح رضي الله تعالى عنهـما وقال مالك رحمه الله الذي بيـده عقدة النكاح وليها حتى ان على مذهبه اذا أبت المرأة أن تسقط نصيبها يندب الولى الى اسقاط ذلك ويصح ذلك منه وهذا فاسد لانه دين واجب لها أو عين مملوكة لها فلا علك الولى اسقاط حقمًا عنه ولكن المراد أنها تندب الى العهو بأن تقول لم يتمنع بي شيئاً فلا آخذ من ماله شيئاً أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وهو الزوج بأن يقول اخترت فراقها فلا أمنعها شيئاً من صداقها فيعطيها جميم المرر وظاهر الآية يدل على ذلك لان الذي بيده عقدة النكاح من يتصرف بمقد النكاح وهو الزوج دون الولى وان طلقها قبل أن مدخل بها وقد تزوجها على مهر فاسد كالحنر والخنزير فلها المتعة عندنا ونصف مهر المثل عند الشافعي عنه رضي الله عنه لان مهر المثل وجب بنفس العقد هنا بالانفاق فيتنصف بالطلاق قبل الدخول كالمسمى

ولكنا نقول تنصف المسمى ثبت بالنص مخلاف الفياس والمخصوص من الفياس بالنص لايقاس عليه غيره وقد بينا أن بهر المثل ليس في معنى المسمى من كل وجه فانما لها المتعة بالنصوفي النكاح الفاسداذا فرق بينهما قبل الدخول والخلوة أو بعد الخلوة والزوج منكر للدخول فلا شئ عليه لهالان وجوب المتمة اما لمراعاة حق النكاح أو ليكون خلفا عن مهر المثيل وما هو الأصل لايجب في النكاح الفاسد قبل الدخول فكذلك ماهو خلفه والعبد عِمْرُلَةُ الحَرِ فِي وَجُوبِ المَهْرِ وَالمُتَمَةُ عَلَيْهُ اذَا كَانَ النَّكَاحِ بَاذَنَ المُولَى لانه مسأو للحر في سبب وجوبهما وهو النكاح فكذلك في الواجب بالسبب ﴿ قَالَ ﴾ واذا طلق الرجل احدى امرآتيه ثممات وقد فرض لاحداهما مهرا ولم يفرض للاخرى والني سمى لها مهرآ لاتعرف ا بعينها ومهر مثلهما سواء فلهما مهر وربع مهر بينهـما سواء لان أكثر مايكون لهما مهر ونصف مهر وهو ان يكون الطلاق وقع على التي سمى لهـ اللهـر فيكون لها نصـف المهر بالطلاق قبل الدخول والاخرى مهركاء_ل ليقرر نـكاحها بالموت وأقل مايكون لهما مهر واحد وهو ان يكون الطلاق وقع على التي لم يفرض لهامهر آفيسة طجيع مهر ها فهر واحد لها بيقين ونصف مهر يثبت في حال دون حال فيتنصف فكان الواجب مهرآ وربع مهر وليست احداهما بأولى من الاخرى فيكون بينهما نصفين ولاشئ لهما من المتعة لان المتعة لآنجامــع شيئاً من المهر ﴿ قال ﴾ فانكانت التي سمي لها المهرممروفة فلها ثلاثة أرباع المهر لان الطلاق ان كان وقع عليها فلها نصف المهر وان كان وقـع على صاحبتها فلها كل المهـر فأعطبناها ثـلاثة ارباع المهر باعتبار الاحوال وللاخرى نصف مهر مثلها لان الطلاق ان وقع عليها لم يكن لها شي وان لم يقع عليها كان لها جميع مهر مثلها فأعطيناها نصف المهرباعتبار الاحوال وفي القياس لها نصف المتمة لان الطلاق ان وقع عليها فلها جميع المتعــة وان لم يقع عليها فلا متمة لها فيكون لها نصف المتعة باعتبار الاحوال الا ان في الاستحسان لاشي لها من المتمة لما بينا ان المتمة لاتجامع مهر المثل لانها خلف عنــه وقد استحقت نصف مهر مثلها فلا يكون لهاشي من المتعة ولان مهر المثل قيمة بضمها فلا بجامعها بدل آخر كـ قيدة المبيـم اذاوجبت في البيع الفاسدلايجب معه بدل آخر كذا هنا ﴿قَالَ ﴾ واذاوهبت المرأة لزوجها مهرهائم طلقها قبل الدخول بها ولم تكن قبضت منه شيئاً لم يكن لواحد منهما على صاحبه شيُّ وفي القياس برجم عليها زوجها بنصفه وهو قول زفر رحمه الله تمالى ووجه القياس أنها

ابالهبةاستهلكت الصداق فكانها قبضته ثم استهلكنه فللزوج أن يرجع عليها بنصفه وجه الاستحسان أن مقصود الزوج سلامة نصف الصداق له عند الطلاق من غير عوض وقد حصل له هـ ذا المقصود قبـ ل الطلاق فلا يستوجب شيئاً آخر عند الطلاق كمن عليه الدين المؤجل اذا عجله لم يجب لصاحب الدين عند حلول الأجل شي وهذا لان الاسباب غير مطلوبة لأعيانها بل لمفاصدها فاذاكان ماهو المقصودواجبا حاصلا فلاعبرة باختلاف السبب وعلى هذا لوكان الصداق عينامقبضته ثم وهبته من الزوج القياس ان هذا وهبتهامن الاجنبي سواء فعند الطلاق يرجم الزوج عليها ينصفه وفي الاستحسان مقصود الزوج قد حصل بمود الصداق اليه بمينه من غير عوض ﴿قال ﴾ ولو كان الصداق دينا فقبضته تم وهبته من الزوج رجم الزوج عليها بنصفه عند الطلاق لأ ن حق الزوج عند الطلاق هنا ليس في عين المقبوض ولكن الخيار اليها تعطيمه من أي موضع شاءت فهبتها هـذا المفهوض منه كهبتها مالا آخر وفي الأول حق الزوج عند الطلاق في نصف المقبوض بمينه وقدعادت اليه بالهبة وحكي عن زفر رحمه الله تمالى أنه قال اذا تزوجها على ألف درهم بعينها فقبضتها تم وهبتها منه ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع عليها بشيُّ بناء على أصله ان النفوذ في المقود يتمين ولكن هذا لايستقيم الا أن يكون في المسئلة روايتان عن زفر احداهما مثل جواب الاستحسان فيخرج هذا على تلك الرواية ﴿قال ﴾ ولو قبضت منه النصف ووهبت لهالنصف تمطلقهالم يرجع واحدمنهما على صاحبه فى قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى وعندهما يرجع عليها بنصف المقبوض وجه قولهما أن هبة نصف الصداق قبل القبض حط منه والحط يلتحق بأصل العقد ويخرج به المحطوط من أن يكون عوضا فكأنه تزوجها على ما بقي وقبضت منه تُم طلقها والجزء معتبر بالكل فيما وهبت وفيما قبضت وأبو حنيفة رحمه الله تعمالي يقول لوقبضت النصف ولم تهب منه الباقى حتى طلقها لم يرجع عليها بشيٌّ فلو رجع عليها بمد الهبة انما يرجم بسبب الهبة والهبة تبرع فلا توجب الضمان على المتبرع فيما تبرع به ولان ملكها في نصف الصداق قبل الدخول قوي وفي النصف ضعيف يسقط بالطلاق فيجمل المقبوض مما قوى ملكها فيه لان القبض مقرر للملك وانما يتقرر ملكها في المقبوض اذا تمين فيه النصف الذي سلم لها بعد الطلاق فتبين أنها وهبت النصف الذي كان للزوج بالطلاق وقد سلم له قبل الطلاق مجانا وعلى هذا لو قبضت ستمائة ووهبت له أربعائة ثم طلقها قبل الدخول

عند أبي حنيفة رحمه الله يرجع عليها بمائة لان الموهوب من النصف الذي كان يسلم للزوج بالطلاق وقدسلم له قبل الطلاق مجانا لانالوهوب من النصف الذي هوحق الزوج بعد الطلاق فانما بتى الى تمام حقه مائة درهم وعندهما يرجع عليها بثائمائة درهملان المحطوط صار كأن لم يكن وانما يرجع عليها بنصف المقبوض ﴿ قال ﴾ واو قبضت الصداق كله ووهبته لأجنبي ثم وهبه الاجنبي من الزوج ثم طلفها قبل الدخول بها رجع عليها بنصفه العين والدين سواء ف ذلك لان مقصود الزوج سلامة نصف الصداق له من جهتها عند الطلاق ولم يسلم لهذلك واغا سلم له مال من أجنبي آخر بالهبة وتبدل المالك عنزلة تبدل المين فكانت مستها . كذ الصداق وكذلك لوكانت باءت الصداق من زوجها ثم طلقها رجع عليها بنصفه فان مقصوده لم يحصل فان المين انما وصلت اليه ببدل عقد ضمان ﴿ قال ﴾ ولو وهبت الصداق لأجنبي قبل القبض فقبض الاجنبي ثم طلقها الزوج قبل الدخول رجع عليها بنصفه لان قبض الاجنبي بتسليطها كقبضها بنفسها ﴿ قال ﴾ ولو تزوجها على عبد ودفه اليها ثم طلقها قبل ان يدخل بها نقضى للزوج بنصفه عليها فلم يقبضه حتى اعور أخــذ نصفه وضمنها نصف العور لان بقضاء القاضي عاد الملك في النصف اليه وهو ملك مضمون له في يدها فكان كالمفصوب وان كان العبد في يد الزوج فطلقها فلم تقبض نصفه حتى حدث به عيب فاحش فهي بالخياران شاءت أخذت نصفه ناقصاً وان شاءت ضمنت الزوج نصف قيمته صحيحا لان ماحكها بعد الطلاق في نصف العبد كملكها في جميعه قبل الطلاق ولولم يطلقها حتى تميب في يد الزوج كان لها الخيار ان شاءت أخذت الكل نافصا وان شاءت ضمنته قيمته صيحا فكذلك في النصف بعد الطلاق وان أعتقه الزوج بمد الطلاق جاز عتقه في نصفه لأن بنفس الطلاق عاد الملك في نصفه الى الزوجاذا لم تكن قبضته فهو كعبد بين أثنين يعتقه أحدهما ﴿ قَالَ ﴾ واذا تزوج الرجل ثلاث نسوة في عقدة واثنتين في عقدة وواحدة في عقدة ثم طلق احدى نسائه قبل ان يدخل منهن بواحدة ثم مات فلمن ثلاثة مهور لان أكثر مالهن ثلاثة مهور ونصف بان يصح نـكاح الواحـدة مع الثلاث فيجب أربعة مهور ثم يسقط بالطلاق قبل الدخول نصف مهر وأقلمالهن مهرازونصف بان صحنكاح الواحدة مع الثنتين فيجب ثلاثة مهور أثم يسقط نصف مهر بالطلاق فقدر مهرين ونصف لهن بيقين ومهر واحد يثبت في حال دون حال فيتنصف فيكون لهن الائة مهور للواحدة من ذلك سبعة أثمان مهر الاسدس عمن مهر

لان نكاح الواحدة صحيح بيقين فان صح مع الثلاث فلها سبعة أثمان مهر لان الساقط بالطلاق نصف مهر حصتها ربع ذلك وهو عن المهر وانصح الحاحها مع الثنتين فاما خسة أسداس المهر لان الساقط بالطلاق نصف مهر حصتها من ذلك ثلث ذلك النصف وهو سدس مهر انكسر المهر بالاسداس والأعان فالسبيل أن تضرب الستة في عمانية فتكون ثمانية وأربمين لها في الحالة الاولى سبعة أثمان وهو اثنان وأربمون وفي الحالة الثانية خمســة أسداس وهو أربعون فقدار أربعين لها بيقين والسهمان نثبت في حال دون حال فنتنصف فيكون لها واحد وأربعون من ثمانية وأربعين وذلك سبعة أنمان مهر الاســدس نمن مهر وللثلاث مهر وعمنا مهر ونصف عن مهر لان نكاحهن ان صح فابن ثلاثة مهور أصابهن بالطلاق من الحرمان نقدر ثلاثة أرباع النصف وهو ثلاثة أنمان فيدي لهن مهران وخمسة أنمان وان لم يصبح أكاحهن فلا شئ لهن فلهن نصف ذلك وهو مهر وثمنا مهر ونصف ثمن مهر ولاثنتين خمسة أسداس مهر لانه ان صبح نكاحهما فقــد كان لهما مهران وأصابهما حرمان ثاهي النصف بالطلاق فيبقي لهما مهر وثلثان وان لم يصحح نكاحهما فلا شي لهما فكان لهما خَيْسَةُ أَسْدَاسَ مَهُرَ بِينَهُمَا نَصْفَانَ وَحَكُمُ المَيْرَاثُ قَدْ بَيْنَاهُ فِي كُنَّابُ النَّكَاحِ ان للواحـدة سبعة أسهم من أربعة وعشرين سهما من ميراث النساء والباقى بين الفريقين الآخرين نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وفي قولهما للثلاث من الباقي تسعة أسهم وللثنتين ثمانية أسهم وعلى كل واحدة منهن عـدة المتوفى عنها زوجها احتياطاً ﴿ قَالَ ﴾ واذا تزوج ثلاثًا في عقدة واثنتين في عقدة وأريما في عقدة ثم طلق احدى نسائه قبل الدخول ثم مات فلهن مهران ونصف مهر لان أكثر مالهن ثلاثة مهور ونصف بأن كان السابق نكاح الاربع فوجب أربعة مهور ثم سقط بالطلاق نصف مهر وأقل مالهن مهر ونصف بأن كان السابق نكاح الثنتين فوجب مهران ثم سقط بالطلاق نصف مهر فهر ونصف لهن ييفين وما زاد على ذلك الى تمام ثلاثة مهور ونصف وذلك مهرأن يجب في حال دون حال فيتنصف فلهن مهران ونصف فاما مهر من ذلك لادعوى فيه للثنتين والفريقان الآخران بدعيانه فيكون بين الفريقين نصفين وقد استوت منازعة الفرق الثلاثة فيمهر ونصف فكان بينهن أثلاثًا فيسلم للثنتين نصف مهر وللثلاث مهر وللاربـع مهر وهــذا قول أبي يوسف رحمه الله تمالى ولم يذكر قول محمد رحمه الله تعالى وتخريجه على الاصــل الذي بيناه في كـتاب

النكاح أنه يعتبر حال كل فريق على حدة فان صح نكاح الاربع فلهن ثلاثة مهور ونصف وان لم بصح فسلا شي لهن و نكاحهن بصح في حال دون حالين فلهن ثلث ذلك وهو مهر وسدس مهر والثلاث ان صح نكاحهن فابن مهران ونصف و نكاحهن يصح في حال دون حالین فلهن ثلث ذلك وهو خمسة أسداس مهر والثنتان ان صح نكاحهـما فلهـما مهر ونصف ونكاحهـما صحيح في حال دون حالين فلهما ثلث ذلك وهو نصف مهر والميراث بين الفرق الثلاث أثلاثًا لكل فريق ثلثه ربعاً كان أوعمنا لان حالهن في استحقاق الميراث سوا، وعلى كل راحدة منهن عدة الوفاة ﴿ قال ﴾ ولو كان دخل بامرأتين لا يعرفان باعيانهما ثم طاق احدى نسائه واحدة وطلق الأخرى منهن ثلانا ثم تزوج واحدة بمد انقضاء المدة معناه بعد انقضاء مدة العدة فان ابتداء العدة في الطلاق البهم من وقت البيان ثم مات كان المرأة الاخيرة التي تزوجها المهركاملا لان نكاحها صحيح وافداسه على النكاح يكون اقراراً منه بفساد نكاح الاربع لأن المسلم أعا يباشر العقد الصحيح وبعد ماصح نكاح الاربع لايصح نكاح هذه الواحدة فكان هذا بيانا منه ان نكاح الاربع فاسد والبيان يكون تارة بالنص وتارة يكون بالدليل فلا مهر الاربع ولا ميراث ولا عدة عليهن وللواحدة جميع مهرها لانه ماأنشأ طلافها بمد صحة نكاحها وعليها عدة المتوفى عنها زوجها ولها من الميراث خمسة أسهم من اثني عشر سهما لانه ان صح نكاحها مم الثلاث كان لها أربعة وان صع نكاحها مع الثنتين كان لهما ستة فلهمذا أعطيناها خمسة من اثني عشر ولاثلاث أربمـة من اثني عشر لانه ان صح نكاحهن فنهن ثلثا المهر ثمـانية وان لم يصح فلا شي لهن والثنتين اللائة أسهم من اأني عشر لانه ان صح نكاحهما فلهما ستة من التي عشر نصف الميراث وان لم يصح فلا شي لهما ولاثلاث مهر ونصف لانه أن صبح نكاحهن فلهن ثلاثة مهوروان لم يصح فلا شئ لهن ولاثنتين مهر ونصف وعلى اله لاث واالثنتين عدة النساء أربعـة أشهر وعشر فيهـا ثلاث حيض لتوهم الدخول والطلاق بمــده فى حق كل واحدة منهن وهذا الجواب كله غلط غير صحيح أمافي حق الواحدة فجوابه فى الميراث غلط لان نكاحها ان صح مع الثنتين فقــد وقع الطلاقان على الثنتين وهما متعينتان وقد انقضت عدتهما فالميراث كله للواحدة وان كان الصحيح نكاح الثلاث فلها ثلث الميراث فمقدار الثلاث لهــا بية بن والثاثان ثابتان في حال دون حال فيتنصفان فينبني أن يكون لهــا ثلثا

الميراث وفي الثلاث جوابه كذلك في الميراث صحيح وفي المهر غلط لانه أن صح نـكاحهن فلهن ثلثًا الميراث وان لم يصبح فلا شي لهن فلهن ثلث الميراث أربعة من اثني عشر وأما في حق المهر فان صح الحارن فقد تقرر مهران بالدخول لا تنتين منهن والثالثة ان وقع الطلاق عليها فلها نصف وان لم يقع فلها مهر كامل فيكون لها ثلاثة أرباع مهر فجملة ما لهن ان صح نكاحهن مهـران وثلاثة أرباع مهـر وان لم يصـح فيكون لهن مهـر وثلاثة أثمـان مهر لامهر ونصف وفيحق الثنتين جوابه في الميراث والمهر جميعاغلط لانا نتيقن أنه لاميراث لهما فانه ان صح نكاحها فقد وقع الطلاق عليهما وانقضت عدتهما وان لم يصح نكاحها فلا شي لهما وفي المهر ان صح نـكاحهما فالهما مهران وان لم يصح فلا شي فينبغي ان يكون لهامهر واحد لامهر ونصف فعرفنا ان جواب الكتاب غير سدند ﴿ قال ﴾ ولو لم ندخل بشئ منهن ولم يتزوج شيئا وكانت احدى الثلاث أم احدي الأربع والحال على ماوصفت لك فان الأم والبنت لا ينقصان من مهر ولاميراث من قبل ان الفريق الذي معها نكاحهن ونكاحها جائز أوفاسد اذلاتصور لجواز نكاح الفريقين فلا يتحقق الجمع بين الام والبنت فلهذا كان هذا والفصل الأول سوا، ﴿ قال ﴾ ولو طلق احدى الثلاث كان ذلك اقرارا منه بان الثلاث هن الأول لان تصرفه بالقاع الطلاق محمول على الصحة ما أمكن وذلك لا يكون الا بعد صحة النكاح وكذلك لوظاهر من احداهن أو دخـل باحداهن كان ذلك بيانًا منه أن نـكاحهن صحيح فهذا والنصريح بالبيان سواء ثم تخريج المسئلة في المهروالميراث قد بيناه في كتاب النكاح ﴿ قال ﴾ ولوكانت احدى الاربع أمة لم يكن لها من الميراث ولا من المهر شيُّ لانا تيقنا بفساد نـكاحها اما بتأخر المقد أوبالضم الى الحرائر فاذا فسد نـكاحها بقى ثلاث وثلاث واثنتان فان طلق احــدى نسانه ثم مات فلهن مهران لان أكثرمالهن مهران ونصف بان صح نكاح الثلاث ووجب ثلاثة مهورثم سقط نصف مهر بالطلاق وأقل مالهن مهر ونصف بأن صح نكاح الثنتين فقدر مهر ونصف يقين ومهر واحــد يثبت في حال دون حال فيتنصف فلمن مهران فاما نصف مهر من ذلك لامنازعة للثنتين فيه أيكون بين الفريقين الآخرين نصفين وقد استوت منازعة الفرق الثلاث في مهر ونصف فيكون بينهن أثلاثا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تمالي فأما تخريج محمد رحمه الله تعالى على ماأشرنا اليه في اعتبار حال كل فريق على حدة ويتضح عنه التأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

بالصواب واليه المرجع والمآب

حى باب مانقع به الفرقة مما يشبه الطلاق №-

﴿ قَالَ ﴾ رضي الله عنه واذا قال الرجـل لأمرأنه أنت على حرام فانه يسأل عن بينه لأنه تكلم بكلام مبهم محتمل لممان وكلام المتكلم محمول على مراده ومراده انما يعرف من جهته فيسأل عن نينه فان نوى الطلاق فهو طلاق لانه نوى مامحتمله كلامه فانه وصفهابالحرمة عليه وحرمتها عليه من موجبات الطلاق ثم ان نوى ثلاثًا فهو ثلاث لان حرمتها عليه عند وقوع الثلاث فقد نوى نوعا من أنواع الحرمة وان نوى واحدة بائنة فهي واحدة بائنة لأنه نوى الحرمة بزوال الملك ولايحصل ذلك الابالتطليقة البائنة ومن أصلنا أن الزوج يملك الابانة وازالة الملك من غير بدل ولا عدد على مأنبينه ان شاء الله تمالي وان نوى اثنت بن فهي واحدة بائنة عندنا وعند زفر رحمه الله تمالى يقع اثنتان لقوله صلى الله عليه وسلم وانما لكل امرئ مانوى ولان الثنتين بمض الثلاث فاذا كانت نية الثلاث تسم في هذا اللفظ فنية الثنتين أولى ألا ترى أنهالوكانت أمة كان يصح نية الثنتين في حقمًا بهذا اللفظ فكذلك في حق الحرة ولكنا نقول نية الثنتين فيه عددوهذا اللفظ لايحتمل المدد لانها كلة واحدة وليس فيها احمال التمدد والنية اذا لم تكنمن محتملات اللفظ لاتعمل فاما صحة نية الثلاث ليس باعتبار المدد بل باعتبار أنه نوى حرمة وهي الحرمة الغليظة فأنها لانثبت عادون الثلاث فاما الثنتان فلا يتعلق بهـما في حق الحزة حرمة لانثبت تلك الحرمة بالواحـدة فبتي مجرد نية المدد بخلاف الأمة فان الثنتين في حقم ابوجب الحرمة الفليظة كالثلاث في حق الحرة وهـ ذا يخـ لاف مااذا طلق الحرة واحدة ثم قال لهـ أنت على حرام ونوى أثنتين حيث لا تعمل نيت لان الحرمة الغليظة لاتحصل بهما بل بهـما وبما تقدم فكان هذا مجرد نية العدد وان نوى الطلاق ولم ينو عددا فهدنه واحدة بأننة لأن نية الطلاق قد صحت فيقم القدر المتيقن وهو الواحدة وان لم ينو الطلاق ولكن نوىاليمين كان يمينا فان تحريم الحلال عمين قال الله تمالى ياأيها النبي لم تح رم مأحل الله الى قوله تمالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم جاء فى التفسير آنه كانحرم مارية القبطية على نفسه وفي بعض الروايات حرم المسل على نفسه وروى الضحاك عن أبي بكر وعمر وابن مسمودوابن عباس وعائشة رضى الله تمالى

عنهم في هذا اللفظ أنه لو نوى الطلاق فهو طلاق وأن نوى اليمين فهو يمين وعن أبن عمر رضى الله عنه قريباً منه وعن زيد رضى الله عنه قال يمين بكفرها والشافعي رحمـه الله تمالى القول تحريم الحلال لايكون عينا ولكن تجب به الكفارة في الزوجة والامة خاصة وكذلك ان لم يكن له نية فهو عين لان الحرمة الثانة باليمين دون الحرمة التي تذبت بالطلاق وعند الاحتمال لا يثبت الا القــدر المتيقن فـكان عينا ان قربها كـفر عن عينــه للحنث وان لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانت بالايلاء وكذلك لو نوى الايلاء فهو ونية اليمين سواء وان نوى الكذب فهو كذب لاحكم له لان كلامـه من حيث الظاهر كذب فأنه وصفها بالحرمة وهي حلال له قالوا هذا فيما بينه وبين الله تمالى فأما في الفضاء فلا يدين لان كلام العاقل محمول على الصحة والعمل به شرعاً فلا يلغي مع امكان الاعمال وفي حمله على الكذب الغاؤه ولم يذكر في الكتاب ما لو قال نوبت به الظهار وذكر في النوادر أنه يكون ظهاراً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لانها تحرم عليه بالظهار كما تحرم عليه بالطلاق فكان ما نوى من محتملات لفظه وعند محمد رحمه الله تمالي لا يكون ظهاراً لان الظهار تشبيه المحللة بالحرمة فبدون حرف التشبيه وهو الكاف لا ثبت الظهأر وعلى قول ابن أبي ليلي رحمه الله تمالي في هـذا ونظائره من الكنايات وهي ثلاث لا يدين في شي لأنه وصفها بكونها محرمة عليه والحرمة لاتثبت صفة للمحل الابزوال صفة الحل لاستحالة اجتماع الضدين في محل واحد وصفة الحل لاتزول الا بالنطليقات الثلاث فكان وقوع الطلاق موجبًالهذا اللفظ حقيقة فلا يدين في شي آخر ولكنا نقول وصفها بالحرمة والحرمة أنواع ولهاأسباب فاذا نوى نوعا أوسبباً كان المنوى من محتملات كلامه فتصح نيته ﴿قال ﴾ ولو قال كل حل على حرام يسأل عن نيته فاذا نوى يمينا فهو يمين ولا تدخل امرأته فيــه الا أن ينويها فاذا لم ينو حمل ذلك على الطعام والشراب خاصة وفى القياس وهو قول زفر رحمــه الله تعالى كما يفرغ من يمينه يحنث وتلزمه الكفارة فان فتح العينين والقعود والقيام حل داخل في هذا التحريم فكان شرط الحنث عقيب التحريم موجـوداً ولكنا نقول علمنا يقينا انه لم يرد به العموم لان البر مقصود الحالف ولا تصور للبر اذا حمل على العموم فاذا لم يمكن اعتبارمعني العموم فيه حمل على المتعارف وهو الطعام والشراب الذي به قوام النفس ولا تدخل المرأة فيه الآأن ينويها لان ادخالها بدون النية لمراعاة العموم وقد تعمذر ذلك والعادةان المرأة اذا

فصدت بالنحريم تخص بالذكر فان نواها دخلت فيه لان المنوى من محتملات لفظه ولكن لانخـرج الطمام والشراب حتى اذا أكل أو شرب أو قرب امرأته حنث لأن ظاهر لفظه للطمام والشراب ولا يدين في صرف اللفظ عن ظاهره فاذا حنث سقط عنه الايلاء لان الكفارة لزمتــه وارتفعت اليمين وان لم يكن له نية فهو يمين يكفرها لان الحرمة باليمين أدنى الحرمات وان نوى الطلاق فالقول فيه كالقول في المسئلة الأولى وعند سية الطلاق لايكون يمينا لانه لفظ واحدفلايسع فيه معنيان مخلفان والطلاق غير اليمين فاذا عملت نيته في الطلاق سقط اعتبار ممنى اليمين وعلى هذا روى عيسى بن أبان عن أبي يوسف ومحمــــد رحمهم الله تمالى انه لو قال لامرأت بين أنها على حرام ينوى في احداهما الطلاق وفي الأخرى اليمين آنه يكون طلاقا فمهما جميما وكذلك لو نوى في احداهما الطلاق ثلاثًا وفي الاخرى واحدة يكون ثلاثا فمهما جميما لانه كلام واحد فلا يحتمل ممنبين مختلفين وان نوى الكذب فهوكذب كابينا في الفصل الأول ﴿ قال ﴾ واذا قال لامرأته قد حرمتك على أو قد حرمتك أو أنت على حرام أوأنا عليك حرام أو حرمت نفسي عليـك أو أنا عليك محرم أو أنت على محرمة فالقول في ذلك كالفول في الحرام لان الحرمة تثبت من الجانبين فيصح اضافتها الي نفسه كما يصح اضافتها البها وذكر الفعل وهو قوله حرمتك بمنزلة ذكر الوصف لانها لاتصير محرمة عليه الا يفعله ولو قال أنت على كمتاع فلان ينوى به الطلاق أو الايلاء فهـذا ليس يشي لانه ماوصفها بالحرمة مهذا اللفظ فان متاع فلان ليس عينه بحرام الا ترى انه يحلله تناوله باذن المالك وعند عدم الاذن لايحل لحق المالك لالحرمة المحل حتى اذا لم يكن المالك محترما بان كان حربياً كان تناوله مباحا ﴿قَالَ ﴾ واذا قال أنت على كالدم أو كالميتة أو كاحم الخنزير أوالحمر يسأل عن نيته لأنه شبهها بمحرم المين فان هـذه الاعيان محرمة العـين شرعا قال الله تمالى حرمت عليكم الميتة والدم الآية فكان هذا بمنزلة تحريمها علىنفسه بقوله أنت على حرام وقد بينا أنه يسأل عن نيته والدليــل على الفرق فصـل الظهار فانه لوشبه امرأته بأجنبيـة لايكون مظاهرا ولو شبهها بأمه يكون مظاهرا لأن الأم تكون محرمة عليه فهذا مشله ﴿ قال ﴾ ولو قال أنت مني بأن أو بتــة أو خليـة أو برية فان لم ينو الطلاق لا يقع الطلاق لأنه تكلم بكلام محتمل فالبينونة تارة تكون من المنزل وتارة تكون في الصحبة والعشرة وتارة من النكاح واللفظ المحتمل لا

يتعين فيمه بمض الجهات بدؤن النيمة أو غلبة الاستعمال ولان بدون النيمة معنى الطلاق مشكوك في هذا اللفظ والطلاق بالشك لا ينزل وان نوى الطلاق فهو كما نوى ان نوى ثلاثًا فثـ لات لانه نوى أنم أنواع البينونة فان البينونة تارة تكون مع احتمال الوصل عقيبه وتارة تكون على وجه لايحتمل الوصل عقيبه وهو الثلاث مالم تتزوج بزوج آخر فعملت نينه وان نوي اثنتين فهي واحدة بائنة عندنا خلافا لزفررحمه الله وقد بينا في الفصل الاول الكلام في هذا فان قوله بأن كلمه واحدة فلا تحتمل المددوان نوى واحدة أو نوى الطلاق فقط فهي واحدة بائنة عندنا وعند الشافعي رضي الله عنه هي واحدة رجمية وكذلك كل لفظ يشيه الفرقة اذا أرمد به الطلاق كقوله حبلك على غاربك وقد خليت سبيلك ولا ملك لى عليك والحقى بأهلك واخرجي واســتترى وتقنعي وقد وهبتك لأهلك ان قبلوها أولم يقبلوهاوقد أينت نفسك مني أو أينت نفسي منك فالجواب في هذا كله كما ذكرنا في قوله أنت منى بائن وقــد نقل عن عمر رضى الله تعالى عنــه في قوله حبلك على غاربك أنه طلاق اذا نوى ولان في هـذه الالفاظ احتمال معنى زوال الملك فان من سيب نافته يجعل حبلها على غاربها ويخلى سبيلها وفي قوله لاملك لى عليك تصريح بنني الملك وفي قوله الحق بأهلك الزامها الالتحاق بأهلها وذلك بمد انقطاع النكاح بينهما وفي قوله اخرجي واستتري وتقنمي الزامها ماصرح به وانما يلزمها ذلك في حقه بمد زوال الملك وكذلك هبتها لاهلها تكون أمراً بالالتحاق بهم بازالة ملك نفسه عنها فاذا ثبت هذا كانت هدنه الالفاظ كلها كلفظـة البينونة وبعض المتأخرين من مشايخنا يسمون هـذه الالفاظ كنايات وهو مجاز لاحقيقة لان عندنا هــذه الالفاظ تعمل في حقائق موجباتها ولهذا يقع به التطليقة البائنة والكناية مايستمار اشي آخر فانما يستقيم هـذا الاصل على أصل الشافعي رحمه الله تمالى فانه يجمل هذه الالفاظ كناية عن لفظ الطلاق ولهذا كان الوافع به رجعياً وكان محمد رحمه الله تمالي أشار الى هذا المدني في قوله وكذلك كل كلام تقع به الفرقة ممايشبه الطلاق ثم الكلام بينناوبين الشافعي رحمه الله تعالى منبني على أصل وهو ان عنده ازالة الملك بعد الدخول غير مملوك لازوج الا باشتراط البدل أو باستيفاء العدد وعندنا هو مملوك له كايقاع أصل الطلاق حتى لو قال لامرأته أنت طالق بأن عندنا تقع تطليقة بائنة وعنده تقع تطليقة رجمية واستدل فقال ان خيار الرجمة بمد القاع الطلاق ثابت شرعا في العدة لابايجاب من الزوج فلاتصرف

له في اسقاطه شرعا وفي وصف التطليقة بالبينونة اسقاط خيار الرجعة ولو صرح به فقال أنت طالق ولا رجمة لي عليك لم يسقط حق الرجمـة فهنا أولى ولان ازالة ملك النـكاح معتبر بازالة ملك اليمين نارة يكون بالمعاوضة فيثبت ينفسه وتارة يكون بجهة النبرع فيتأخر الى مابعد القبض ولو أراد تغييره لاعلك ذلك حتى لو قال وهبت منك هبـة توجب الملك بنفسه كان باطلا فكذلك ازالة ملك النكاح تارة يكون بعوض وهو الخلع فيثبت بنفسه وتارة يكون بغير عوض فيتآخر الى مابعد انقضاء العدة أو استيفاء العدد فلا علك تغييره بتنصيصه لان هـ ذا التنصيص تصرف منه في حكم الشرع لافي ملك نفسه ولان هـ ذه الالفاظ دون لفظ الصريح حتى أنها لا تعمل الا بالنية فاذا كان الصريح الذي هو أقوى لايزيل الملك ينفسه فهذا أولى وهذه الالفاظ كناية عن الطلاق غيرعاملة بحقائق موجباتها فان حقيقة حرمتها عليه ان تكون مؤيدة كحرمة الأمهات ولا بثيت ذلك شي من هذه الالفاظ فان مايثبت بهذه الالفاظ الحرمة التي نثبت بالطلاق فعرفنا أنها كناية عن الطلاق وحجتنا في ذلك ان ابقاع صفة البينونة تصرف من الزوج في ملكه فيكون صحيحا كابقاع. أصل الطلاق وبيـانه ان الطلاق بالنكاح ممـلوك للزوج وما صار مملوكا له الا لحاجته الى التفصى عن عهدة النكاح وذلك بازالة ملك النكاح وكذلك قبل الدخول ازالة الملك مملوك للزوج وبالدخول يتأكد له ملكه فلا يبطل ما كان ثابتًا لهبالملك من ولاية الازالة وكذلك علك الاعتياض عن ازالة الملك وانما عملك الاعتياض عما هو مملوك له فثبت ان الابانة مملوكة له فكاذوصفه الطلاق الذي أوقع بالبينونة تصرفا منه في ملك نفسه فيجب إعماله ما أمكن وكان يذبني على هذا الاصل ان يزول الملك ينفس الطلاق الا أن حكم الرجعة بعـــــــ صريح الطلاق ثبت شرعا بخلاف الفياس وما ثبت شرعا بخلاف الفياس لايلحق به ماليس في معناه وهذا ليس في معنى صريح لفظ الطلاق لأنه يجامع النكاح ألا ترى أنها بعد الرجعة توصف بإنها مطلقة ومنكوحية ولا توصيف بانها مبانة ومنكوحة فاذالم يكن في معنى المنصوص يؤخذفيه بأصل القياس ولان في نولة أنت طالق يحتمل الطلاق المبين وغير المبين فكان قولهبائنا لتعبين أحد المحتملين كما نقول الناس يكون محتملا للمموم والخصوص واذاقال الناس كلهم يزوُل به هذا الاحتمال وكذلك اذا قال بعت يحتمل البيم بالخيار والبيم البات فاذا قال بيماً بامّا يزول هذا الاحتمال وهذا بخلاف الهبة فانها لاتوجب الملك لضعفها في نفسها

حتى نتأيد بما يقويها وهو القبض وبشرطها لانتقوى وهنا قوله أنت طالق لايزيل الملك ينفسه لالضعفه لانه قوى لازم بل لانه غير مناف للنكاح فاذا قال تطليقة بأنة فقد زال ذلك المعنى حدين صرح بما هو مناف للنكاح وهذه الالفاظ تعمل في حقائق موجباتها فان حرمتها عليه نثبت بهذا اللفظ مؤبدة عندنية الثلاث ولكن الزوج الثاني رافع للحرمة كما أن زوال الملك بالطلاق يثبت ، وبدآ وان كان المقد بمده بوجب الملك الأأنه لا يمكن أنبات حقيقة موجب هذا اللفظ من جهة الزوج الابالطلاق فلهذا وجب اعمال نيته في الطلاق وعلى هذا لوقال لها أنت حرة لان فيه معنى ازالة الملك فان النكاح رق وحريتها عنه تكون بازالته فأما اذا قال لهما اعتدى فهذا اللفظ كناية لانه محتمل يحتمل أن يكون مراده اعتدى نعم الله أو نعمى عليك أو اعتمدي من النكاح فاذا نوى به الطلاق وقمت تطليقة رجمية لان وقوع الطلاق ايس محقيقة اللفظ فان حقيقته في الحساب فلا تأثير له في ازالة الملك والمدة تجامع النكاح ابتداء وبقاء ولكن من ضرورة عدتها من النكاح تقدم الطلاق فكان وقوع الطلاق بطريق الاضمارف كلامه فكانه قال طلقتك فاعتدي ولهذا فلناإنه وأن تكلم بهذا اللفظ قبل الدخول تعمل نيته في الطلاق ولاعدة عليها قبل الدخول فعرفنا أن اللفظ غيرعامل في حقيقته ولكن الطلاق فيه مضمر يظهر عند ليته عرفناذلك بالنص وهو توله صلى الله عليه وسلم لسودة حين أراد أن يطلقها اعتدى وكذلك قوله استبرئي رحمك عنزلة التفسير لفوله اعتدى لأنه تصريح عاهو المقصود من العدة وكذلك لو قال لها أنت واحدة لانه كلام محتمل مجوز أن يكون قوله واحدة نمتاً لها أي واحدة عند قومك أو منفردة عندي ايس ممك غيرك أو واحدة نساء العالم في الجمال ويحتمل أن يكون نمتاً لتطليقة أي أنت طالق واحدة فلا يقع الطلاق به الا بالنية فاذا نوى يقم به تطليقة رجعية لانالونوع بطريق الاضمارفكانه صرح عاهو المضمر وعندالشافعي رحمه الله تمالي لايقم بهذا اللفظ شئ وان نوى لان قوله واحدة نمت لها وايس فيه احتمال معنى الطلاق أصلا ولكنا نقول كلام العافل متى أمكن حمله على ماهو مفيد يحمل عليــه فاما اذا قال لها أنت طالق يقع به تطليقة رجعية نوى أولم ينو لان هذا اللفظ صريح في الطلاق عند النكاح الملبة الاستعال فلا حاجة الى النية فيه ولأنه يختص بالنساء ولا مذكر لفظ الطلاق الا مضافا الى النساء وأعايذ كر في غيرهن الاطلاق والمنى المختص بالنساء النكاح فتمين الطلاق عن النكاح عند الاضافة اليهاوكذلك مايكون

مشتقا من لفظ الطلاق كقوله قد طلقتك أو أنت مطلقة الا أنه روى عن محمدر حمــه الله تمالى أنه اذا قال أنت مطلقة باسكان الطاء وتخفيف اللام لا يكون طلاقا الا بالنية لان هذا اللفظ غير مختص بالنساء ولو نوى نقوله أنت طالق ثلاثًا أو اثنتين لاتعمل نيته عنـــدنا ولا يقع عليها الا واحدة رجمية وعلى قول زفر والشافعي رحمهما الله تمالى يقع مانوى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى الأول لان الصريح أقوى من الكناية فاذا صح بيــة الثلاث في قوله أنت بائن فلأن يصح في قوله أنت طالق أولى وهذا لان لفظ الطلاق محتمل للمدد حتى نفسر به فتقول أنت طالق ثلاثا وهو نصب على التفسير واذ قيل ان فلانا طلق امرأته يصح الاستفسار عن العدد فيقال كم طلقها ولان قوله أنت طالق أى طالن طلاقا فانها لا تكون طالقا الا بالطلاق ولو صرح مهذا ونوى الثلاث يصح ولانه لوقال لها طاتي نفسك ونوى به الدَّلاث صحت نيته فكذلك اذا قال طلفتك لان كل واحد منهما ذكر بلفظ الفعل وحجتنا في ذلك ان ابن عمر رضي الله تمالي عنه طاق امرأته فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجمها ولم يستفسره أنك أردت الثـالات أم لا ولم يحلفه على ذلك ولو كانت نية الثلاث تسم في هذا اللفظ لحلفه كما حلف ابن ركانة رضي الله تمالي عنه في لفظ البتة والمعنى فيه آنه نوى مالا يحتمله لفظه فلا تعمل نيته كما لو قال لها حجى أو زورى أباك أو اسقيني ماء من خارج ونوى به الطلاق وهذا لأن المنوى اذا لم يكن من محتملات اللفظ. فف عبردت النية عن اللفظ وبمجرد النية لايقم شئ وأنما قلنا ذلك لان قوله أنت طالق نمت فرد فلا يحتمل المـدد ألا ترى أنه يقال للمثني طالقان وللثـلاث طوالق فيكون نمتا للنساء لا للطلاق وقوله طلقتك فعل وهو لايحتمل المدد كقوله قمت وقمدت وأحد لايخالف في هذا وانما تعمل النية عنده بما قال انها لاتبكون طالفا الا الطلاق ولكن هذا أابت بمقتضى كلامه ولا عموم للمقتضى عندنا لان نبوته لتصحيح الكلام حتى لو صبح بدون المقتضى لا يثبت المقتضى ويصـح بدون صفة العموم في المتنضي ولان ذكر النمت يقتضي وصفا ثابتا للموصوف انمة فا ما الوصف الثابت للواصف لنصحيح كلامه يكمون ثابتا شرعاً لالغة والطلاق بهذه الصفة لان تقديم الايقاع لنصحيح كلامه شرعاً وكذلك في نوله قد طلقتك فأنه حكاية قوله ولا احتمال فيه لمني الدد ولا لمني الدموم بخلاف قوله طلقي نفسك فان نية المدد لاتممل هناك عندناحتي لو نوي الثنتين لايصح ونية الثلاث انما تصح

باعتبار معنى العموم لانه تفويض والتفويض قد يكون عاما وقد يكون خاصا والمفوض البها مهذا اللفظ طلاق وذلك ثابت في هذا اللفظ لغة والطلاق عنزلة أسماء الاجناس محتمل العموم والخصوص فتعمل نيته في العموم والسنا نقول في قوله ثلاثًا أنه نصب على التفسير بل هو منصوب بنزع حرف الخانض عنهمعناه بثلاث كقوله ماهذابشرا أوهو منصوب على طريق البدلءن مصدر محذوف ومعناه طلافا ثلاثا وبأن صح الاستفسارعن المددفي الحكاية فذلك لابدلُ على أنه من محتملات اللفظ كما يصح الاستفسار عن الشرط والبدل وأما اذا قال أنت طالق طلاقا فقد روى أبو بوسف عن أبى حنيفة رحمهما الله تمالى أنه لا تعمل نية الثلاث فيه لان المصدر يذكر لتأكيد الكلام يقال أكلت أكلا وقمت قياما فلا تسع فيه نية الثلاث ثم ولئن صحت نية الثلاث فلاتصح باعتبار المدد بل باعتبار منى العموم لان المصدر بحتمل الكثرة قال الله تعالى وادءوا ثبوراً كثيراً ولان المصدر يضارع الاسم فكان هذا وقوله أنت طالق الطلاق سوا، وتصبح نية الثلاث في قوله الطلاق لانه من أسما، الاجناس محتمل للعموم والخصوص ولان الالف واللام لاستغراق الجنس فيما لا معهود فيه وكذلك قوله أنت الطلاق فممناه أنت طالق الطلاق حتى تسم فيه نية الثلاث وقد يذكر المصدر وبراد به الفعل يقال انمـ ا هو اقبال وادبار على سبيل النعت للمقبل والمدير وعلى هذا لو قال أنت الطلاق يقـع به الطلاق بمنزلة قوله أنت طالق وذكر ابن سماعة رحمه الله تعالى أن الكسائي رحمه الله تمالى بعث الى محمد رحمه الله تعالى نفتوي فدفعها الى ففرأتها عليه ما قول القاضي الامام فيمن يقول لامرأته

> فان ترفق يا هند فالرفق أين وان تخرق يا هند فالخرق أشأم فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم

كم يقع عليها . فكتب فى جوابه ان قال ثلاث مرفوعا تقع واحدة وان قال ثلاث منصوبا يقع ثلاث لانه آذا ذكره مرفوعا كان ابتدا، فيبقى قوله أنت طالق فتقع واحدة وان قال ثلاثا منصوب على معني البدل أو على التفسير يقع به ثلاث ﴿ قال ﴾ ولو قال لامرأته سرحتك أوفارقتك ولم ينو الطلاق لم يقع شئ عندنا وعندالشافمي رضى الله عنه يقع الطلاق وهما صريح عنده لان كتاب الله تعالى وردبهمافى قوله تعالى وسرحوهن ولكنانقول الصريح ما يكون مختصاً بالاضافة الى النساء فلا يستعمل فى غير النكاح وهذا لا يوجد فى هذين اللفظين

فانالرجل يقول سرحت ابلي وفارقت غرعي أوصديق فهما كسائر الالفاظ المهمة لانقع مهما الطلاق الا بالنية ﴿ قال ﴾ ولو قال اذهبي ونوى به الطلاق كان طلاقا موجباً للبينونة لانه لايلزمها الذهاب الا بعد زوال الملك فان قال اذهبي وسيعي نوبك ونوى به الطلاق لم يكن طلاقا في تول أبي بوسف رحمه الله تمالي وكان طلاقا في قول زفر رحمه الله تمالي ذكره في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى لان بية الطلاق عاملة في قوله اذهبي وقوله بيمي ثوبك مشورة فلايتغير بهحكم اللفظ الاول وأبو يوسف رحمه الله تمالي يقول معنى كلامه اذهبي لتبيعي ثوبك فكان مصرحا بخلاف المنوي فلهذا لاتعمل نينه ﴿قال ﴾ ولو قال أنا . نك طالق فليس هذا بشيُّ وان نوي الطلاق عندنا وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه يقم به الطلاق اذا نوى الوقوع عليها لانه لو قال أنامنك بائن أو أنا عليك حرام ونوى به وقوع الطلاق يقم ولفظ الصريح أقوى من لفظ الكناية وهذا لان ملك النكاح مشترك بين الزوجين حتى سميا متنا كحين ويبتـدأ في النكاح بذكر كل واحـد منهما وينتهي النكاح بموت كل واحد منهما حتى يرث كل واحد منهما من صاحبه فيصح اضافة الطلاق الى كل واحدمنهما الا ان اضافة الطلاق الى الزوج غـير متمارف فيحتاج فيه الى النية ومحل وقوع الطـلاق المرأة فلا مد من نية الوتوع عليها كما في ألفاظ الكنايات وحجننا في ذلك ماروي ان امرأة قالت لزوجها لوكان الى ما اليك لرأيت ماذا أصنع فقال جملت اليك ما الى فقالت طلقتك فرفع ذلك الى عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنه فقال فض الله فاها ملا قالت طلفت نفسي منك وفي الكتاب علل فقال لان الزوج لايكون طالقا من امرأته ومدى الطلاق هو الاطلاق والارسال وقيد الملك في جانبها لافي جانبه ألا ترى انها لاتتزوج بغيره والزوج بتزوج بغيرها نلا تحقق الارسال فى جانبه ولهذا يكون الوقوع عليها لاعليه فانماهو مطلق لها كما يكون المولي معتقا لعبده ولو قال للعبد أنا حرمنك لم يعتق العبد فكذلك الطلاقومه فارق لفظ البينونة والحرمة لان البينونة قطم الوصلة والوصلة مشتركة بينهـما الاترى انه هال بانت عنه وبان عنها وكذلك لفظ الحرمة يقال حرم عليها وحرمت عليــه وقد بينا أن هذه الالفاظ لم تعمل بحقائق موجباتها والذي يقول الملك مشترك كلام لاممني له بل الملك للزوج عليها خاصة حتى يتزوج المسلم الكتابية ولايتزوج الكتابي المسلمة وفيه كلام طويل لاصحابنا رحمهـم الله تعالى والأولى ان تقول ماثبت لها بالنكاح ملك المهر والنفقـة وذلك

لايقبـل الطلاق ومأثبت له عليها ملك الحل وهو الملك الأصلي الذي نقابله البدل والطلاق مشروع لرفعه وآنما يرفع الشيء عن المحل الوارد عليه دون غيره ثم الملك الذي يثبت في جانبها تبع للملك الثابت للزوج وما يكون تبماً في النكاح لايكون محلا لاضافة الطلاق اليه عندنا كيدها ورجلها على ما نقرره في قوله يدك طالق ورجلك طالق ﴿قَالَ ﴾ ولوقال أنت طالق البتة سئل عن نيته فاذا نوى تطليقة واحدة فهي واحدة بأئنة لأئن قوله البتة نعت للطلاق أى قاطع للنكاح كـقوله بائن ولو نوى ثلاثًا فثلاث وان لم يكن له نيـة فهي واحـدة بائنة كما في قوله أنت بائن فان قال عنيت بقولي طالق واحدة وبقولي البتة أخرى تطلق اثنتين بأنتين لان الرجل لو قال لامرأته أنت بتة ونوى به الطلاق تعمل نيته فكذلك اذا نوى بلفظة البتمة تطليقة أخرى ولو قال عنيت يقولي طالق واحدة ويقولي البتة اثنتين طلفت أثنتين لأن نية المدد لاتسم في لفظ البتة وكذلك كل كلام يشبه الطلاق ضمه الى الطلاق الا قوله اعتدى فانه رجمي لاتسم فيه نية الثلاث لان وقوع الطلاق به باضار لفظ الطلاق فيــه فلا يكون أقوى ممـا لو صرح به ولو قال لها اعتدى وقال لم أنو الطلاق فهي امرأته بمــد أن يحلف وكذلك في جميم الالفاظ المتقدمة اذا قال لم أنو الطلاق فعليه اليمين لانه أمين فيما يخبر عن ضميره والقول قول الا. بن مع اليمين واليمين لنني التهمة عنه ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف ابن ركانةرضي الله تمالى عنه في لفظ البتة لما كان الثلاث من محتملات لفظه ولو قال اعتدى فاعتدى أو قال اعتدى واعتدى أوقال اعتدى اعتدى وقال نويت الطلاق فهي تطليقتان في القضاء ولو قال عنيت واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى وعن زفر رحمه الله تمالى أنه تعمل نيته في القضاء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في قوله فاعتدى كـذلك وفي قوله واعتدى أو اعتدى تطليقتان كما هوظاهر الرواية وزفر رحمه الله تعالى يقول كرر اللفظ الأول والتكرار للتأكيــد لا للزيادة وأبو يوسف رحمــه الله تمالى يقول الفاء للوصـل فيكون معناه فاعتدى بذلك الايقاع لا ايقاعا آخر والواو للمطف وموجب المطف الاشتراك فيكون الثاني القاعا كالاول وجه ظاهر الروالة ان هذا اللفظ عند نية الابقاع كالصريح ولو قال أنت طالق وطالق أو طالق فطالق أو طالق طالق كان تطليقتين فكذلك هنا في الفضاء ولوقال اعتدي اعتدي اعتدى وهو ينوى تطليقة واحدة بهن جميماً فهو كذلك فيما بينــه وبـين الله تمالى فاما في القضاء فهو ثلاث لما بينا ان كل كلام

القاع مبتدأ في الظاهر والقاضي مأمور باتباع الظاهر ولكن يحتمل تكرار الأول والله تمالى مطام على ضميره فيـدين فيما بينه وبين الله تمالى ولا يسم الرأة اذا سممت ذلك ان تقيم ممه لانها .أمورة باتباع الظاهر كالفاضي ولو قال نويت بالأولى الطلاق وبالآخرتين المدة فهو مصددق في القضاء لان ظاهر كلامه أمر بالاعتداد والامر بالاعتداد يستقيم بمد وقوع التطليقة فكان مصددقا في الفضاء وفي الحاصل هذه السئلة على اثني عشر وجها وقد بينا ذلك في شرح الجامع الصنير وان قال لها أنت طالق فاعتدي وأراد بقوله فاعتدى المدة فهو مصدق في القضاء لان الأمر بالاعتداد مستقيم بمد وقوع التطليقة الواحدة وان أراد تطليقة أخرى أو لم ينو شيئاً فهي أخرى لانها ذكرت بعــد . ذاكرة الطلاق وان أراد به ثنتين نهى واحدة رجمية لان نية العدد لا تسم في هذا اللفظ وكذلك قوله أنت طالق واعتدى ﴿قَالَ ﴾ واذا قالت المرأة لزوجها طلقني نقال اعتدي ثم قال لم أنو به الطلاق لم يصدق في القضاء عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يصدق لانه لو ذكر هذا اللفظ قبل سؤالها الطلاق لم يعمل الا بنية الطلاق فكذلك بمدّ سؤالها لان العامل لفظ الزوج ولفظه لا يختلف بسؤالها وعدم سؤالها ويجـوزأن يكون مراده اعتـ دى نهمتي عليـك ولا تشيتكلي بسؤال الطلاق فانه كفران النعمة ولكنا نقول هذا الكلام بمد سؤال الطلاق لا يراد به الا الطلاق عادة والقاضي مأمور بالباع الظاهر وماهو الممتاد ثم الكلام الواحد قد يكون مدحا وقد يكون ذما وانما يتبين أحدهما عن الآخر بالمقدمة ودلالة الحال فان لم تمتبر دلالة الحال لا يتميز الدح من الذم اذا عرفنا هذا فنقول الاحوال ثلاثة حال مذاكرة الطلاق وحال الغضب وحال الرضا فاما في حال مذاكرة الطـ لاق لا بدين في القضاء في شئ من الالفاظ التي ذكرناها بل يحمل على الجواب لما نقدم في سؤالها ويكون ماتقدم في السؤال كالمماد في الجواب وفي حالة الغضب لا يدين في ثلاثة ألفاظ اءتدى واختارى وأمرك بيدك لان هـذه الالفاظ لا تحتمل معنى السب والايعاد وعنــد الغضب اما أن يكون مراده السب أوالطلاق فاذا لم يكن في اللفظ احتمال معنى السب تمين الطلاق مراداً به وفي خسة ألفاظ يدين في القضاءوهي قولهأنت بائن حرام بتة خلية برية لان هذه الالفاظ تحتمل معنى السب أي أنت بائن من الدين برية من الاسلام خلية من الخير حرام الصحبة والعشرة بتة عن الاخلاق الحسنة فلا يتعين الطلاق مراداً به فاذا قال أردت السكان

مديناً في القضاء وعن أبي بوسف رحمه الله تمالي أنه ألحق لهذه الالفاظ أربعة ألفاظ أخر خليت سبيلك فارقتك لاسبيل لى عليك لاملك لى عليك لأنها تحتمل معنى السب أى لاملك لى عليك لانك أدون من أن تملكي لاسبيل لى عليك لشرك وسوء خلفك وفارقتك اتقاء لشرك وخليت سبيلك لهوانك على وأما في حالة الرضا فيو مدىن في هذه الالفاظ ولا يقع الطلاق مها الا بالنية وكذلك فيما سواها من الالفاظ ﴿ قَالَ ﴾ واذا قال لها اعتدى ثلاثًا وقال نوبت تطليقة واحدة تعتد لها ثلاث حيض فالقول قوله في القضاء لان الثلاث عدد الطلاق وعدد لا فراء المدة أيضاً والمدة في لفظه والطلاق في ضميره فاذا صاح قوله ثلاثًا بيانًا لما في ضميره فلان يصلح بيانًا لما تلفظ به أولى فلهـذا قبـل قوله في الفضاء ﴿قال﴾ وان قال لامرأته لست لي بامرأة سوى الطلاق فهو كما وصفت لك في الخلية والبرية في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وقال أبو توسف ومجمد رحمما الله تمالي لاتطلق وهذا ليس بشئ لحديث عمر من الخطاب رضي الله تعالى غنه قال اذا سئل الرجل ألك امرأة فنال لا فانما هي كذبة وهذا المني انه نني نكاحها ونني الزوجية لايكون طلاقا ابل يكون كذيا منه لما كانت الزوجية بينهما معلومة كما لوقال لامرأته والله ماأنت لي بامرأة أو على حجمة ان كانت لي امرأة أو مالي امرأة أو قال لم أتزوجك لم يقم الطلاق مهذه الالفاظ وان نوى وأبو حنيفة رحمه الله تعالى نقول قوله لست لى بامرأة كلام محتمل أى لست لى بامرأة لانى فارقتك أو لست لى بامرأة لانك لم تكونى في نكاحي وموجب الكلام المحتمل متبين منيته فلا تكون هـذه الالفاظ طلاقا بفـير النية ونية الطلاق تعمل فيمه لأنه من محتملاته كما في قوله خلية برية فاما في قوله والله ما أنت لي بامرأة فيمينه لايكون الاعلى النفي في الماضي وذلك يمنع احتمال معنى الطلاق فيــه وكذلك اذا قال لم أتزوجك فهو جمود للنكاح من الاصل والطلاق تصرف في النكاح وجمود أصل الشي لايحتمل معنى التصرف فيه واذا قيل ألك امرأة فقال لا فالسائل انما سأله عن نكاح ماض وكلامــه جواب فيكون نفيا للنكاح في الماضي وهوكذب كما قال عمر رضي الله تمالي عنه فاما قوله لست نني للنكاح في الحال وفي المستقبل لافي الماضي فيكون محتملا للطلاق وفي قوله مالي امرأة فحرف ما للنفي فها مضى فهو كحرف اذ للماضي واذا للمستقبل حتى لو قال طلقتك اذ دخلت الدار تطلق في الحال ولو قال اذا دخلت الدار لاتطلق حتى تدخــل فاما

اذا قال لانكاح بيني وبينك ولاسبيل لى عليك فهو نني في الحال وفي المستقبل لافي الماضي فتسع فيه نية الطلاق بالاتفاق وهذا دليل لابي حنيفة رحمه الله تمالى واذا قال أنت طالق ثم قال عنيت طالقا من الوثاق أو طالفامن الابل لم يصدق في الفضاء لانه خلاف الظاهر ولكن يدين فيابينه وبين الله تمالى لأنه محتمل فان الطلاق من الاطلاق والاطلاق مستعمل في الابل والوثاق فيحتمل أن يكون الطلاق عبارة عنه مجازافيدين فيما بينه وبين الله تمالي ولو قال أنت طالق من وثاق لم يقع عليها شيُّ لانه بـين بكلامه موصولا مراده من قوله طالق والبيان المغير صحيحا موصولا وقد بيناه في الاقرار وان قال عنيت بقولي طالقاً من ظاهر الرواية هناك لا يدين في القضاء ولا فيما بينــه وبـين الله تعــالى لان لفظ الطلاق لا يستعمل في العمل حقيقة ولا مجازاً الا ان بذكره موصولا فيقول أنت طالق من عمل كذا فينئذ هي امرأته فيما بينه وبين الله تمالي ويقم الطلاق في القضاء لأنه ليس بيان من حيث الظاهر لما لم يكن ذلك اللفظ مستمملا فيه وكل ما لا بدنه الفاضي فيه فكذلك المرآة اذا سممت منه أو شهد به شاهدا عدل لا يسمها أن تدين الزوج فيه لأنها لاتمرف منه الا الظاهر كالفاضي ﴿قالَ ﴾ واذا طلق امرأته تطليقة بأننة ثم قال لها في عدتها أنت على حرام أو ما أشبه ذلك وهو يريد بذلك الطلاق لم يقع عليها شي لأنه صادق في قوله هي على حرام وهي منه بائن ومعنى هذا ازصيغة كلامه في قوله طالق أو بائن وصف ولكن بجمل ايقاعا ليتحقق ذلك الوصف بما يقم والوصف هنا متحقق من غير أن يجمل كلامه القاعا والا وجه ان يقول ان هذه الالفاظ تهمل بحقائقها من ثبوت الحرمة والبينونة بها والثابت لايمكن اثباته وانما تعمل هذه الالفاظ بارادةالفرنة أو رفع النكاح بها وذلك ا لايحقق بمد وقوع الفرقة فاما اذا قال لها ان دخلت الدار فأنت بائن ثم طلقها تطليقة بائنة ثم دخلت الدار في عدتها وقع عليها تطليقة أخرى بذلك اللفظ عندنًا وقال زفر رحمه الله تعالى لايقه عليها شي لان الملق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز ولو نجز قوله أنت بأن في هذه الحالة لم يقع به شئ فكذلك اذا وجـد الشرط كما اذا قال ان دخلت الدار فأنت على " كظهر أمى ثم أبانها ثم دخلت الدار لم يكن مظاهراً منها كما لو نجز الظهار في الحال وكذلك اذا قال لها اذا جاء عد فاختاري ثم أبانها ثم جاء عد فاختارت نفسها لم يقع شي عليها كما

لو نجز التخيير بعـــد البينونة وعداؤنا رحمهــم الله تعالى قالوا التعليق بالشرط قد صح ووجد الشرط وهي محل لوقوع الطلاق عليها فينزل ماتملق كما لووجه الشرط بعه الطلاق الرجمي وكما لو قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق وهذا لان هذه الالفاظ انما تخالف الصريح في الحاجة الى بية الفرقة أو رفع النكاح بهاوالحاجة الى هذه النية عند التلفظ بها فاذا كان التافظ بعد البينونة لم تصح هذه النية واذا كان قبل البينونة صحت النية وتملق الطلاق بالشرط ثم لاحاجة الى النية عندوجودالشرط فكانت هذه الالفاظ عنمه وجود الشرط فى وقوع الطلاق بها كلفظ الصريح وانما الحاجة في وجود الشرط الى وجود المحل وباعتبار المدة هي محـل لوقوع الطلاق عليها وبه فارق الظهار فالها لم تبق محلا للظهار باعتبار المدة لان الظهار تشبيه المحالة بالمحرمة وموجبه حرمة مؤقتة الى التكفير وبعد ثبوت الحرمة بزوال الملك على الاطلاق لاتكون محلا للحزمة المؤقنة وهذا بخلاف الخيير لان الوقوع هناك باختيارها نفسها لا يتخيير الزوج ولمذاكان الضمان على شاهدى الاختيار دون التخيير واختيارهانفسها بمدالفرنة باطل لانها صارت أحق ينفسها فاما هناالوقوع عند وجود الشرط باليمين السابق ولهذاكان الضمان على شاهدي المين دون شاهدي الشرط واليمين قد صحت كما قررنا وقال في الكمَابِ ألا ترى أنه لو آلي من امر أنه تم طلقها واحدة بأنة ثم مضت مدة الايلاوهي في المدة وقمت عليها تطليقة الايلاء وزفر رحمه الله تمالي يخالف في هذا أيضا ولكن من عادته الاستشهاد بالمختلف على المختلف لا يضاح الكلام واذا قال لامرأته أبا بائن يعني منك ولم يقل منك فليس هذا بشي وان عني به الطلاق وكذلك لو قال أنا حرام ولم يقل عليك بخلاف ما اذا قال أنت بائن أو أنت حرام والفرق ان البينونة قطع الوصلة المشتركة ولا وصلة في حقمًا الاالتي بينم وبينها اذ لا يتصور على المرأة نكاحان فعند اضافة البينونة اليها تتعين الوصلة التي بينه وبينها وان لم يضف الى نفسه واما في جانبه فالوصلة تتحقق بينه وبين غيرها مع قيام الوصلة بينه وبينها فاذا قال أنابائن لايتعين بهذا اللفظ الوصلة التي بينهمامالم يقل منك وكذلك فيلفظ الحرمة فانهالاتحل الاله خاصة فاذا قال أنت حرام يتعسين الحل اللذى بينهما للرفع بهذا اللفظ واذاقال أناحرام لايتعين الحل الذي بينهما لجوازالحل الذي بينه وبين غيرها فالم يقل عليك لا يتم كلامه ايجابا ﴿قال﴾ ولوقال بعد الخلع أو التطليقة البائنة لها في عدتها أنت طالق عندنا يقع الطلاق عليها وعند الشافعيرضي الله تعالى عنه لا يلحق البائن الصريح

كما لا يلحقه بائن حتى لوقال لها بعد الخلع أنت بائن لا يقم الطلاق وان نوى فكذلك اذاقال أنت طالق لان قوله أنت بأن مع نية الطلاق بمنزلة الصريح أو أنوى منه وهذا لأن الطلاق مشروع لازالة ملك النكاح وقد زال الملك بالخلم فلا يقع الطلاق بمده كما بعد انقضاء المدة ولايجوز أنتكون محلا للطلاق باعتبار المدةلان وجوب المدة هنا لحرمة الماء حتى لأتجب قبل الدخول فتكون كالمدة من نكاح فاسدأ ووطء بشبهة ولوكانت هذه المدة أثر النكاح فهو أثريبتي بعد فساد الملك وهو بددالتطليقات الثلاث وبمثل هذا الأثر لاتكون محلالاطلاق كالنسب فانه أثرالنكاح ولكن لماكان يبقى بمدنفاذ ملك الطلاق لاتصير يه علا للطلاق وحجتنا في ذلك قوله تمالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به يعني الخلع ثم قال بعده فان طلقها فلا تحل له من بعــد حتى تنكح زوجا غيره وحرف الفاء للوصل والتعقيب فيكون هذا تنصيصاً على وقوع الطلقة الثالثة بالايقاع بمد الخلم وفي المشاهير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال المختلمة يلحقها صريح الطلاق ما دامت في العدة رواه أبو سميد الخدري رضي الله عنه وغيره وجا، رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنى حلفت يثلاث تطليقات أن لا أكلم أخى فقال صلى الله عليه وسـلم طلقها واحدة واتركها حتى تنقضي عدتها ثم كلم أخاك ثم تزوجها ولو كان الطلاق لا يقم بعد الخلع لأرشده الى الخلع ليرتفع الهجران بينه وبين أخيـه في الحال والمعنى فيـه أنها معتدة من طلاق فتلحقها التطليقات المملوكة للزوج بإلقاءه كالمعتدة من قوله أنت طالق أو بائن وهـ ذا لان موجبه ليس هو زوال الملك ألا ترى أن بعد الطلاق الرجبي الملك يبقى مع لزوم الطلاق فاذالمطلقة تطلق ثانيا ولوكان موجبه زوال الملك لم يتصور الايقاع بدــ الايقاع لان الاول ان كان مزيلا فلا موجب للثاني وان لم يكن الاول مزيلا فـكذلك الثاني وكذبك بعد الرجعة سبقي الطلاق واقما ولا يزول به الملك في الحال ولا في الثاني والاسباب الشرعيــة اذا خلت عن موجباتها كانت انموا فاذا ثبت أن موجب الطلاق ايس هو زوال الملك لايشترط قيام الملك الصحته كما لايشترط قيام ملك اليمين لصحته ولكن موجبه الاصلى رفع الحل الذي صارت المرأة به محلا للنكاح وذلك المحل باق بعدالخلع فكان الايقاع في هذه الحالة مفيد الموجبه فان قيل هذا موجود بعد انقضاء العدة قلنا نمرولكن الايقاع منه تصرف على المحل باثبات صفة الحرمة ورفع الحل فبالابد من نوع ملك له على المحل لينفذ تصرف وذلك اما ملك

النكاح أو ملك اليد سِقاء العدة لانها في سكناه وفي نفقته عندنا وعنده اذا كانت حاملا وملك اليد في التصرف كملك المين ألا ترى أن المكاتب متصرف علك اليـد له في كسبه والمضارب بعد ماصار المال عروضا يتصرف وان نهاه رب المال لملك اليد له فاما بعد انفضاء العدة فليس له عليها ملك اليد ويهدذا الحرف فارق العدة النسب لان باعتبار نسب الولد لايبقى ملك اليدعليها والفرق بين قوله أنت طالق وبنين قوله بأن مماذكر محمد رحمه الله تمالى في الكتاب وقد طوّله وحاصـل ماقال ان قوله بابن لايمـمل الا بارادة الفرقـة أو رفع النكاح وبمد البينونة لا يُحقق هذا فاما قوله طالق عامل بنفسه من غير ارادة فرقة أو رفع نكاح فيشترط لصحته قيام المحل توضيح الفرق ان قوله بأئن عامل في حقيقة موجبه وهو قطع الوصلة ووصلة النكاح بينهدما منقطعة ولا أثر لهذا اللفظ في قطع وصلة العدة فخلي عن موجبه فاما موجب الطلاق فهو رفع الحل كما بينا والايقاع بعد البينونة عامل في موجبه لأنها تحرم به اذاتم العدد ثلاثًا وهذا يخلاف العدة من نكاح فاسد لأن بتلك العدة لايثبت له عليها ملك اليد حتى لاتستحق عليه النفقة والسكنى ولو قال لها بمد الخلع اعتدى ونوى به الطلاق وقع عليها تطليقة أخرى وءن أبي يوسف رحمه الله تمالى أنه لا يقع عليها شيُّ بهذا لان هذا اللفظ لايممل بنفسه بل بنية الطلاق فيكون بمنزلة قوله بأنَّن وفي ظاهر الرواية قال هــذا اللفظ عامل من غــير ارادة الفرقة أو فساد النــكاح فان الواقع به رجمي كالصريح وهذا لان عمل هذا اللفظ لا يحقيقة موجبه بل باضار الطلاق فيه ولهذا صمح قبل الدخول فكان المضمر كالمصرح به وقد بينا انه لوقال لامرأته أنت بائن ينوى الثنتين لايقم الا واحدة وفي السكتاب فرق بينه وبين نية الثلاث لما ذكرنا ان نية الثلاث تعمل لانه نوى بها نوعامن أنواع البينونة وذلك لايوجد في الثنتين الا في حق الأمة فاما الحرة اذا كان قد طلفها واحدة ثم قال لها أنت بائن فان نوى ثنتين لم يقع الا واحدة بهذا اللفظ لانه نوى المدد واللفظ لايحتمله وان نوى ثلاثا وقع عليها بهذا اللفظ ثنتان لان نيته قد صحت باعتبار آنه نوى نوعاً من البينونة فيقع مانثبت به تلك البينونة وذلك بالتطليقتين الباقيتين والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

حرﷺ باب طلاق أهل الحرب ﷺ⊸

﴿ قَالَ ﴾ واذا سبي أحدالزوجين الحربيين وأخرج الى دار الاسلام انقطعت العصمة بينهما بغير طلاق لان ارتفاع النكاح كان حكما لتباين الدارين وهو مناف لعصمة النسكاح والفرقة الواقمة بسبب المنافي للنكاح لاتكون طلاقاكالفرقة بالمحرمية ولان هذا السبب يشترك فيه الزوجان وتقع الفرقة ننفسه فلايكون طلاقا كالفرقة يسبب ملك أحد الزوجين صاحبه وفقهه أنه ايس اليهامن الطلاقشئ فكل سبب يتم بها لايكون طلاقا فان طلقها بعد هذا لا يقع أيضاً لأنها بانت لا الى عدة فانه ان سبي الزوج أولا فلا عدة على الحربية وان سبيت المرأة فلا عدة على السبية لأنها أنحل للسابي بعد الاستبراء بالنص فان سي الأسخر بعده لم يعد النكاح بينهما لارتفاعه بالسبب المنافي ولا يقع طلاقه أيضاً لانها ليست في عدته ولا يجب على الزوج شي من المهران كان دخل بها أولم يدخل بها سبيا أو سي أحدهما لانها ان سبيت فقد خرجت من أن تكون أهلا لمالكية المال وان سي الزوج فالدين على الحر لاسبى بدد السي كسائر الدنون لان الدين على المملوك لايجب الا شاغلا لمالية رقبته وحين وجب الدين عليـه لم يكن مالا فلا تشتغل ماليته بمـد ذلك بالدين فلهذا سقط وان لم يسبيا ولكن أسلم أحدهما وخرج الى دار الاسلام فقد وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق لتباين الدارين فان طلقها بمد هذا لم يقع طلاقه عليها أما اذا كان الزوج هو الذي أسلم فلانه لاعدة على الحربية وان كانت المرأة هي التي أسلمت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاعدة على المهاجرة أيضاً وعندهما وانكان يلزمها المدة فهذه المدة لاتوجب ملك اليد للحربي عليها فكان يمنزلة المدة من ذكاح فاسد أو وطء بشبهة فلا يقع الطلاق عليهاباعتبارها وانأسلم الزوج بعدها وخرج لم يقع طلاقه عليها أيضاً وقيه ل هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تمانى فأما قول أبي يوسف رحمه الله تمالى الآخر يقع طلافه عليها وهو نظير مالو اشترى امرأته بعد مادخل بها ثم أعتقها وطلقها فىالعدة لايقع طلافه فى قول أبي يوسف الاولوهوقول محمد رحمه الله تمالى وفي قول أبي يوسف رضي الله عنه الآخر يقم وكذلك اذا اشترت المرأة زوجها ثم أعتقته وعلى هذا لو ارتد الزوج ولحق بدار الحرب لا يقع طلاقه عليها فان عاد مسلما ثم طلقها فهو على هذا الخلافوجه قوله أبى يوسف رحمه

الله تمالي الاول انها صارت محال لا قع طلانه حين لحق بدار الحرب أو بتي في دار الحرب أو ملكها بالشراء فدل ذلك على زوال ملك اليــد الذي كانت مه محلا للطلاق وبمد مازال الملك لا يعود الا بالتجـديد وجه قوله الآخر أن المـانع من وقوع الطلاق تبابن الدارين حقيقة وحكما أو عدم ظهور العدة في حقه حين اشتراها وقد زالذلك حين أعتقها وحين خرج الى دارنا مسلما وهي في عدَّنه بمـد فيقع عليها طلاقه كما لو أسـلم أحد الزوجين في دار الاسلام وفرق بيهما بالاباء من الآخر ثم طلقها الزوج وهي في العدة فانه يقع الطلاق ثم ان كان دخـل بها فالما أن تؤاخـذه عهرها إذا خرج الى دارالاسلام لان المهر قد نقرر عليه بالدخول فيبقى بمداسلامها وان لمبيدخل بها وكانت هيالتي خرجت أولا مسلمة فلها على الزوج نصف المهر لانه انما يحال بالفرقة على جانب الزوج حيناً صر على شركه في دار الحرب بمد اسلامهاوان كان الزوج هو الذي خرج أولا مسلما فلامهر لهاعليه لان الفرقة جاءت من قبلها قبل الدخول واذا سبيا مماً فهما على النكاح لعــدم تباين الدارين وقد بيناه في كــناب النكاح ﴿ قَالَ ﴾ وأذا تزوج المسلم كتابية في دار الحرب فتمجست انتفض النكاح بينهما لان تمجسهااذا كانت بحت مسلم بمنزلة ردتها وطلاقه يقع عليهاما دامت في العدة كالو ارتدت المرأة في دار الاسلام وهذا لانه لم تتباين بهما الدار وهوالمنافي للمصمة والحرمة بسبب الردة أ على شرف الزوال بالاسلام فلا تمنع ثبوت الحرمة بالتطليقات الثــلاث فان خرج الزوج الى دار الاسلام وبقيت في دار الحرب لم يقم طلافه عليها لتباين الدارين حقيقـة وحكمناً وان خرج الزرجان الى دارنا مستأمنين "م أسلم أحدهما فهي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض وقد بينا في كتاب النكاح اختـ لاف الروايات في عرض الا ســــلام على الآخــر منهما فاذا حاضت ثلاث حيض وقعت الفرقة بغير طلاق بينهما وانقطعت العصمة فلايقع عليها طلاقه لأن المصر منهما على شركه من أهل دار الحرب ألاتري انه يتمكن من الرجوع الى دار الحرب فهو بمنزلة مالو كان في دار الحرب حقيقة في المنع من وقوع طلاف عليها وكذلك اذاصارأ حــدهما ذميًّا وأبي الآخر فالحبكم فيما وصفنا من الفرقة في دار الاســــلام وفي دار الحرب سواء لان الذي صار من أهـل دارنا والآخر من أهـل دار الحرب وما سوى هذا من مسائل الباب قد بينا شرحها في كتاب النكاح والله سبحانه وتمالي أعـلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ باب مالا يقع فيه الطلاق على المرأة ١٥٥

﴿ قَالَ ﴾ واذا اشترت الحرة زوجها وهو عبد أو ملكته كله أو بعضه بميراث أو غيره فقد وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق لان ملك اليمين مناف لملك النكاح ويتحقق هذا المنافي من كل واحد منهما فتكون الفرقة يغير طلاق وكذلك الحر علك امرأته أو يعضها وهذا لان ملك رقبتها مناف لملك النكاح شرعاً لأن ملك النكاح مشروع لأثبات الحـل به وهي تحل له بملك اليمين فينتنى بتقرره ملك النكاح ثم لا يقع طلافه عليها لان ملكه رقبتها كما ينافى أصل ملك النكاح ينافى ملك اليد بسبب النكاح وبه كانت محلا لوقوع الطلاق فلهذا لايقع طلاقه عليها بمد هذا وكذلك المرأة يجامعها أبوزوجها أو ابنه أوجامع الزوجأمها أو ابنتها فقد وقعت الفرقة بينهما بغمير طلاق لان المحرمية بالمصاهرة تنابى النكاح ابتمداء وبقاء كالمحرمية بالرضاع والنسب وعليها المدة ان كان قد دخل بها ولا يقع طلافه عليها في هذه المدة لان موجب الطلاق حرمة ترتفع باصابة الزوج الثاني وقد ثبتت بينهما حرمة مؤبدة لاترتفع بوجه من الوجوه فلا يتصور مع هذا ثبوت الحرمة الني ترتفع بالزوج الثاني ومتى خلا السبب عن موجبه كان لفوآ ﴿ قال ﴾ وأهـل الذمة وأهل الاسـلام فيا ذ كرنا من الحرمة سدواء الا أن يكون ملة من ملل الكفر يسنحل ذلك أهاما في دينهم فيخلي عنهم وما استحلوا من ذلك لمكان عقد الذمة وهو عنزلة المجوسي يتزوج أمه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وفي قوله الآخر لايتركون على شي من الحرام في النكاح والحكم بجرى عليهم في ذلك كما يجرى على أهل الاسلام سواء اختصموا أو لم يختصموا وهذا الفول لابي يوسف رحمه الله تعالى ذكره في هذا الكتاب خاصة وقد بينا وجهه في كتاب النكاح مع سائر مافي الباب من المسائل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

مرور بابمن الطلاق €

و قال كه رضى الله عنه رجل قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق ثلاثا تطلق الاثاعندنا وهو قول عمر وعلى وابن عباس وأبى هريرة رضى الله تعالى عنهم وقال الحسن البصرى تقع واحدة بقوله طالق فتبين لا الى عدة وقوله ثلاثا يصادفها وهى أجنبية فلا يقمع بها

ثبي كما لو قال لها أنت طالق وطالق وطالق ولكنا نقول الطلاق متى قرن بالمدد فالوقوع بذكر المدد لان الموقع هو المدد فاذا صرح بذكر المددكان هو الماسل دون ذكر الوصف ولهذا لو ماتت المرأة بمد قوله طالق قبل قوله ثلاثًا لايقم شي وهـذا لان الـكل كلمة واحدة فيالجكم فان ايقاع الثلاث لايتأتى بعبارة أوجز منهـذا والكلمة الواحـدة لايفصَل بهضها من بهض بخلاف توله أنت طالق وطالق وطالق لانها كلمات منفرقـة فاما ادا قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق بانت بالأولى وكانت الثنتان فيما لا يملك وهو قول على وابن مسمود وزيد وابراهيم رضى الله عنهم وقال ابن أبي ابلي رحمه الله تمالي اذا كان في مجلس واحد يقع ثلاث تطليقات لان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة وبجملها ككلام واحدولكنا نقول كل كله القاع على حدة فلا تعمل الا في محل قابل له فاذا بانت لاالى عدة لم تبق محلا الوقوع عليها ثم عند أبي يوسف رحمه الله تمالى تبين بالاولى قبــل ان يفرغ من الـكلام الثاني وعند محمد رحمه الله تمالي بمد فراغه من الكلام الثاني لجواز ان يلحق بآخر كلامه شرطا أو استثناء ولكن هذا انما تتحققءند ذكر حرف العطف وهو الواو فاما بدونه لا يحقق الخلاف لا نه لا يلنحق به الشرط والاستثناء ﴿ قَالَ ﴾ ولوقال لهارأسك طالق كانت طالقاً لا باضامة الطلاق الى الرأس بدينه فانه لوقال الرأس منك طالق أو وضع يده على رأسها وقال هــذا العضو منك طالق لا يقع شيُّ ولكن باعتبار أن الرأس بعبر به عن جميع البدن يقال هؤلا، رؤس القوم ومع الاضافة الى الشخص أيضاً يمبر به عن جميع البه ن يقول الرجل أمرى حسن مادام رأسك أي ما دامت باقيا وكذلك الوجه بمبر مه عن جميع البدن يقول الرجل لغيره ياوجه العرب وكذلك الجسد والبدن والرقبة والعنق يعبر بها عن جميع البيدن قال الله تعالى فتحرير رقبية وقال الله تعالى فظلت أعناقهم لها خاضمين وكذلك الفرج قال صلى الله عليه وسلم لعن الله الفروج على السروج وكذلك لروح يعبر بها عن جميع البدن وهو مذكور في كتاب الكفالة فصار هو بهدا اللفظ مضيفا الطلاق الى جميعها فكأنه قال أنت طالق وأما اذا قال يدك طالق أو رجلك طالق أو أصبمك طالق لا يقع شيء عندنا وقال زفر والشافعي رحمهما الله تعالى تطلق لانه أضاف الطلاق الى جزء مستمع به منها بعقد النكاح فيقع الطلاق كالوجيه والرأس وهـذا لان مبنى الطلاق على الغلبة والسراية فاذا أوقعه على جزء منها يسرى الى جميعها كالجزء الشائم

وبه فارق النكاح فانه غرير مبني على السراية ولهذا لا تصح اضافته عندى الى جزء شائم وهــذا لان الحل والحرمة اذا اجتمعاً في المحل يترجح جانب الحرمة في الابتدا. والانتها، والدليل عليه أنه لو قال لهما أنت طالق شهراً يقع مؤبداً ولو قال تزوجتك شهراً لم يصح النكاح فيجعل ذكر جزء منهاكذكر جزء من الزمان في الفصاين وحجتنا في ذلك ان الاصبع ليس بمحل لاضافة السكاح اليه فكذلك الطلاق لمدني وهو أنه تبع في حكم النكاح والطلاق ولهذا صح النكاح والطلاق وان لم يكن لها أصبع وبدقي بعد فوات الاصبع وهـذا لان النكاح والطلاق يرد عليها فتكون الاطراف فيـه تبماً كما في ملك الرقبة شراء وملك القصاص واذا ثبت آنه تبع فبذكر الاصل يصمير النبع مذكوراً غاما بذكر التبع لايصير الاصل مذكورا واذاكان تبعا لايكون محلا لاضافة التصرف اليه مقصوداً والسراية أنما تتحقق بمد صحة الاضافة الى محله وقد ذكرنا في الوجه والرأس ان الوقوع ليس بطريق السراية بل باعتبار ان ماذكر عبارة عن جميع البدن حتى لوكان عرفا ظاهرالقوم انهم بذكرون اليد عبارة عن جميع البدن نقول يقع الطلاق في حقهم ولا يمكن تصحيح الكلام هنا بطريق الاضمار وهو أن يقدم الايقاع على البدن لتصحيح كلامه لانه لوكان هذا كلاما مستقيما لصيح اضافة النكاح الى اليد بهذا الطربق وهذالان المفتضى تبع للمقتضى وجمل الاصل تبعاً للاصبع متعذر فلهذا لايصح بطريق الاقتضاء وهذا بخـ لاف مالو أضاف الى جزء شائم كالنصف والثاث والربيع لان الجزء الشائع ليس بتبع وهومحل لاضافة سائر التصرفات اليه فاذا صحت الاضافة الى محاماً ثبت الحكم في الكل بطريق السراية أو بطريق انها لاتحتمل التجزي في حكم الطلاق وذكر جزءما لا يجزى كذكر البكل ولهذا صحت اضافة النيكاح الى جزء شائع عندنا وهذا يخلاف مالو قال أنت طالق شهرا لان الاضافة صحت الى محلها والطلاق بعدد الوقوع لايحتمل الرفع فلا ينمده بذكر التوقيت فيما وراء المدة مخلاف النكاح فانه يحتمل الرفع فبألتوقيت بنعمدم فيما وراء تصحيف نما هو بمضك طالق أو نصفك طالق فأما البضع لايمبر به عن جميع البدن ولم مذكر مالو قال ظهرك طالق أو بطنك طالق وقد قال بعض مشايخنا آنه يقـم الطلاق لان الظهر والبطن فيمهني الإصل اذ لايتصور النكاح بدونهما والاصح آنه لايقع على ماذ كربمه

هذا في باب الظهار انه اذا قال ظهرك أو بطنك على كظهر أمي لا يكون مظاهراً لان الظهر والبطن لايعبر بهما عن جميع البدن ﴿ قال ﴾ ولو قال لامرأته ولا جنبية احداكما طالق فان قال عنيت امرأتي وقع الطلاق عليها والالم يقع لان اللفظ المذكور يصاح عبارة عن امرأته وعن المرأة الاخرى فكال هذا كناية من حيث المحل وكما أن ألفاظ الكناية لا تعمل الا بالنية فكذلك الكناية من حيث المحل لايتعين فيه امرأنه الا بالنية ويحلف بالله ماءيي امرأته كما بينافي الكنايات ﴿قال﴾ ولوقال لاربع نسوة بينكن تطليقة تطاق كل واحدة واحدة لانه أوقع على كلواحدة منهن ربع تطليقة وربع النطليقة كمالها فانالتطليقة ااوا حدةلا يجزأ وقوعهاولو قال يبنكن تطليقتان فكذلك الجواب لان كلواحدة منهن بصيمها نصف تطليقة الأأن يقول عنيت أن كل تطليقة بينهن فحينئذ يقع على كل واحدة منهن تطليقتان لأنه صار وقما على كل واحدة ربع تطليقة وربع تطليقة أخرى ولكن مالم ينو لايحمل على هذا لان الجنس واحدوالقسمة في الجنس الواحد بين الاشخاص تكون جملة واحدة ولكن اذا عني قسمة كل تطليقا فقد شدد الامر على نفسه واللفظ محتمل لذلك وكذلك لو قال بينكن ثلاث تطليقات أو أربع تطليقات تطلق كلواحدة منهن واحدة الا ان يقول عنيت ان كل تطليقة بينهن فحينتذ تطلق كل واحدة ثلاثا ولوقال بينكن خمس تطليقات تطلق كل واحدة منهن أنتين لان كل واحدة منهن يصيبها تطليقة وربع وكذلك ان قال ست أو سبع أوثمان وان قال بينكن تسع تطليقات تطاق كل واحدة ثلاثا لان كل واحدة منهن يصيبها بالقسمة تطليقتان وربع تطلّيقــة وكذلك لوقال أشركـتكن في ثــلاث تطليقات فلفظ. الاشراك ولفظ البين سواء بخلاف مالو طلق امرأتين له ثم قال لثالثة أشركتك ذيا أو نعت عليهما يقع عليها تطليقتان لانه صارمشركا لها في كل تطليقة ﴿قال ﴾ رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الاواحدة فهي طالق تنتين لان الكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عمارراء المستثنى قال الله تمالي فلبث فيهم ألف سنة الاخمسين عاما معناه تسمائة وخمسين عاما وما ورا. المستثنى هنا ثنتان ولو قال أنت طالق ثلاثا الا ثنين فهي واحدة الاعلى قول الفراء رحمه الله تعالى فانه يقول استثناء الاكثر لايصح لانه لم تتكلم به العرب ولكنا نفول طربق الاستثناء ماقانا وهو أن يكون عبارة عما وراء المستثنى فشرط صحته أن يبتى وراء المستثني شئ حتى يجعل كلامه عبارة عنه وفى هذا لا فرق بـين الاقل والاكثر وعلى قول بمض أهل التحو

رحمهم الله تمالي الاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لكان الكلام متناولا له فيكون بمنزلة دليـل الخصوص في العموم وفي ذلك لا فرق بين الافل والاكثر وبأن لم تسكلم به المرب لا يمنع صحته اذا كان موافقاً لمذهبهم كاستثناء الكسور ولم يذكر في الكتاب ما اذا قال أنت طالق ثلاثًا الا نصف تطليقة كم يقع وقيل على قول أبي يوسف رحمه الله تمالي تطلق اثنتين لان التطليقة كما لا تتجزأ في الانقاع لا تتجزأ في الاستثناء فكأنه قال الا واحدة وعنه محمد رحمه الله تمالي تطاق ثلاثًا لأن في الانقاع أنما لا يتجزأ لمني في الموقع وذلك لا يوجـد في الاستثناء فيتجزأ فيه واذاكان المستثنى نصف تطليقة صار كلامه عبارة عن تطليقتين ونصف فيكون ثلاثًا ﴿ قال ﴾ واذا فال أنت طالق ثلاثًا الا ثلاثًا تطلق ثلاثًا لأنه استثني جميع ما تكلم به وهذا الاستثناء باطل فانه ان جمل عبارة عما وراء المستثنى لا يستى بعد استثناء المكل شي ليكون كلامه عبارة عنه وان جعل تمنزلة دليــل الخصوص فذلك لا يم الكل لانه حينئذ يكون نسخاً لا تخصيصاً وظن بمض أصحابنا ومشايخنا رحمهم الله تمالى أن استثناء الكل رجوع والرجوعءن الكل باطل وهذا وهم فقد بطل استثناء الكل في الوصية أيضاً وهو يحتمل الرجوع فدل ان الطريق ماقلنا ﴿قَالَ ﴾ وان قال لها وقد دخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق الا واحدة تطلق ثلاثاً من قبل أنه فرق الكلام فيكون هو مستثنيا جميــم ماتـكلم به في آخر كلاته وهو باطل وكـذلك لو ذكره مم حرف العطف ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا واحدة وواحدة وواحاة عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما ذلك صار مستثنيا للمكل فكأنه قال الا ثلاثاً وهو الظاهر من قول أبي يوسف رحمـه الله تمالی وقد روی عنه آنه یقع واحدة وهو قول زفر وحمه الله تمالی لانه لو قال الا واحدة وواحدة صار مستثنيا للائنتين فكان صميحا فانما بطل استثناء الثالثة فقط ﴿قَالَ ﴾ وأو قال أنت طالق تطليقة الانصفها فهي طالق واحدة لان مابيق منها تطليقة تامة وهو اشارة الى مذهب محمد رحمه الله تمالي في ان التطليقة تتجزى في الاستثناءوعلى قول من يقول لا تنجزي هذا استثناء لجميع ما تكلم به وهذا لا يصبح وذكر في النوادر اذا قال أنت طالق نذين وثنتين الاثنتين ان الاستثناء صحيح عنه دنا وتطلق ثنتين وعند زفر رحمه الله تمالي تطلق الاثالانه استثنى أحد الكلامين وهو باطل ولكنا تقول لنصحيح هذا الاستثناء وجه وهو ان يجعل

مستثنيا من كل كلام تطليقة وكلام العاقل يجب تصحيحه ما أمكن وفي توادر هشام لوقال ثنتين وثنتين الا ثلاثا تطلق ثلاثاعند محمد رحمه الله تمالى لأنه استثنى أحد الكلاءين وبمض الآخر وذلك باطل ولا وجه لتصحيح بمض الاستثناء فيه دون البمض وفيه اشكال على أصل محمد رحمه الله تمالي لانه يمكن ان يجمل مستثنيا من كل كلام تطايقة ونصفا فالتطليقة عنده تعجزي في الاستثناء فينبخي ان يقع ثنتان بهدا الطريق ﴿ قَالَ ﴾ واذا طلفها تطليقة رجمية فطلانه يقع عليها مادامت في العدة وكذلك الظهار والايلاء وان قذفها لاعنها وان مات أحدهما توارثا لبقاء ملك النكاح بمد الطلاق الرجمي وانكان الطلاق بائناً لم يقع عليها ظهار ولاايلاء لان الظهار منكر من القول وزور لما فيه من تشبيه المحللة بالمحرمة وهذا تشبيه المحرمة بالمحللة والمولى مضار متعنت من حيث أنه عنع حقما في الجماع ويعد البينونة لاحق لها في الجماع وكذلك لو قذفها لم يلاعنها وكان عليه الحد لان اللمان مشروع لقطم النكاح وقد انقطع النكاح بالبينونة ﴿ قال ﴾ رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار ثم طلقها ثلاثًا ثم عادت اليه بمد زوج آخر فدخلت الدار لم تطلق عندنًا وقال زفر رحمه الله تمالى تطلق ثلاثًا لأن التمليق في الملك قد صرح والشرط وجد في الملك فينزل الجزاء كما لو قال لمبده ان دخلت الدار فأنت حرثم باعه ثم اشتراه ثم دخل الدار وهـذا لان الملق بالشرط ليس بطلاق على مانبينه إن شاء الله تمالي والذي أوقعه طلاق فكان غير المملق بالشرط والمملق بالشرط غير واصل الى المحل فلا يمتبر لبقائه متملقا قيام المحل وانحبأ يشترط كون المحل محلا عند وجودالشرط لآنه عند ذلك يصل اليه وهو موجود والدليل عليه أنه | لو قال لها ان دخلت الدار فأنت على كظهر أمي ثم طلقها ثلاثًا ثم عادت اليه بعد زوج آخر يكون مظاهراً منها اذا دخلت الدارولو طلقها اثنتين في مسئلة اليمين بالطلاق ثم عادت اليه بدله اصابة زوج آخر فدخلت الدار تطاق ثلاثًا فاذا كان وقوع بمض الطلقات لايمنسم بقاء التمايق في الثلاث فكذلك في وقوع الحل وحجتنا ماعلل به في الكتاب فقال من قبل أنه لما طلقها ثلاثًا فقيد ذهب تطليقات ذلك الملك كله ومعنى هذا أن المقاد هيذه الممين باعتبار التطليقات المملوكة فان الممين بالطلاق لا نعـقد الا في الملك أو مضافا الى الملك ولم توجد الاضافة هنا فكان العقادها باعتبار التطليقات المملوكة وهي محصورة بالشلاث وقد أوقع ذلك كله والكل من كل شيُّ لا يتصور تمدده فعرفنا أنه لم سبق شيُّ من الجزاء المعلق

بالشرط طلاقا كان أو غيره وكالاينم قد اليمين بدون الجزاء لايبق بدون الجزاء ألا تري أنه لوقال لها أنت طالق كل يوم ثلاثًا فوقع عليها ثلاث تطليقات ثم تزوجها بمدزوج آخر لم لقع شيُّ وكذلك لو قال لها أنت طالق تسماً كل سنة ثلاثًا ثم تزوجها بمــد زوج لم يقع في السنة الثالية شي ولكن زفر رحمه الله تعالى بخالف في جميع هذا ويقول مايملك على امرأته من النطليقات غير محصور بمدد وانما لايقع الاالشلاث لان المحل لايسم الاذلك حتى ان باعتبار تجدد الدقم عليها أكثر من ثلاث ولو قال لهــا أنت طالق ألفاً نقع علمــا ثلاث ولو كان المملوك هو الثلاث لم يقع شي عنــد أبى حنيفة رحمــه الله تمالى كما لوقال لها طلقى نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثًا لم يقع شئ والمعتمد أن نقول بوقوع الثلاث عليها ا خرجت من أن تكون محلا للطلاق لان الطلاق مشروع لرفع الحل وقد ارتفع الحل بالنطليةات الثلاث وفوت محل الجزاء ببطل الممين كفوت محل الشرط بان قال ان دخلت هـ ذه الدار ثم جمل الدار حماما أو بستانا لا يبقى الهمين فهذا مثله بخلاف مابعد بيع العبد لانه بصفة الرق كان محلا للمتق وبالبيع لم نفت تلك الصفة حتى لو فات المتق لم يبق العمين وبخلاف مالو طلقها اثنتين لان المحل باق بعد انتنتين فان المحلية باعتبار صفة الحل وهي قائمة بعد الثنتين فيدقى اليمين ثم قد استفاد من جنس ما كان انعقدت عليه اليمين فيسرى اليه حكم اليمين كما لو هلك مال المضاربة الا درهما منه ببقي عقد المضاربة على الكل حتى لو تصرف وربح يحصل جميم رأس المال بخلاف مالو هلك الكل وهذا بخلاف اليمين في النظهار فان المحلية هناك لاتنمدم بالتطايقات الثلاث لان الحرمة بالظهار غير الحرمة بالطلاق فان تلك حرمة الى وجود النكفير وهذه حرمة الى وجود مابرفعها وهو الزوج الا أنها لو دخلت الدار بعد الطلفات الثلاث انما لايصير مظاهراً لانه لاحل بينهما في الحال والظهار تشبيه المحللة بالمحرمة وذلك لايوجــد الا اذا دخات الدار بعد النزوج بها وما قال ان المحل لايمتبر في المماق بالشرط ضعيف لانه انجاب وان لم يكن واصلاالي المحل ولا يكون كلامه انجابا الا باعتبار المحل فلا بد لبقائه معلقا بالشرط من نقاء المحل ولم سبق بعد النطليقات الثلاث وعلى هذا لوقال أنت طالق كلما حضت فبانت بثلاث ثم عادت اليه بمد زوج آخر لم يقم عليها ان حاضت شيُّ الا على قول زفر رحمـه الله تمالى وكذلك ان آلى منها فبانت بالآيلاء ثم أنزوجها فبانت أيضاً حتى بانت بثلاث ثم تزوجها بعد زوج لم يقع عليها بهـذا الايلا. طلاق

الاعلى قول زفر رحمه الله تمالى ولكن ان قربها كفرءن يميه لان اليمين بانية فإن انعقادها وبقاءها لا يختص بمحل الحل فاذا قربها تحقق حنثه في الهمين فتلزمه الكفارة ﴿قالَ ﴾ وان طلق امرأته واحدة أو الذبين ثم تزوجها بمد زوج قد دخل بها فهي عنده على ثلاث تطليقات مستقبلات في ول أبي حنيفة وأبي نوسف رحمهما الله تعالى وهو قول ان عباس وابن عمر وابراهيم وأصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم وعند محمد وزفر والشافعي رحمهم الله تمالي هي عنده عما بتي من طلاقها وهو قول عمر وعلى وأبي بن كمب وعمران ابن الحصين وأبي هريرة رضي الله عنهم فأخذ الشبان من الفقها، بقول المشايخ من الصحابة رضوان الله عليهم والمشايخ من الفقهاء يقول الشبان من الصحابة رضوان الله عليهم وحجة محمدرحمه الله تمالي في ذلك أن الزوج الثاني غامة للحرمة الحاصلة بالثلاث قال الله تمالي حتى تنكح زوجاغيره وكلمه حتى للغاية حقيقة وبالنطليقة والنطلية نين لم يثبت شئ من تلك الحرمة لانها متعلقة بوقوع الثلاث وسمض أركان العلة لا شبت شئ من الحكم فلا يكون الزوج الثاني غاية لان غاية الحرمة قبل وجودها لا يتحقق كالوقال اذا جاء رأس الشهر فوالله لا أكليم اللالا - عي استشير فلانا ثم استشاره قبل مجي ورأس الشهر لايمتبر هـ ذا لأن الاستشارة غاية للحرمة الثابنة باليمين فلاتمتبر قبل اليمبن وآذا لم تمتبركان وجودها كمدمها ولو تزوجها قبل التزوج أو قبل إصامة الزوج الثاني كانت عنده عا بقي من التطليقات فكذلك هنا وأبو حنيفة وأبو بوسه ف رحمهما الله تمالى قالا إصابة الزوج الثاني بذكاح صحيح يلحق المطلقة بالاجنبية في الحكم المختص بالطلاق كما بعد التطليقات الثلاث وييان هـذا ان بالتطليقات الثلاث تصير محرمة ومطلفة ثم باصابة الزوج الثانى يرتفع الوصفان جميماً وتلتحق بالاجنبية التي لم يتزوجها قط فبالتطليقة الواحدة تصير موصوفة بأنهامطلقة فيرتفع ذلك باصامةالزوج الثاني ثم الدليل على أن الزوج الثاني رافع للحرمة لامنه إن المنهي يكون متقرراً في نفسه ولا حرمة بمد اصابة الزوج الثاني فدل أنه رافع للحرمة ولأنه موجب للحدل فان صاحب الشرع سماه محالا فقال صلى الله عليه وســلم لمن الله المحال والمحال له وانما كان محللا لكونه موجباً للحــل ومن ضرورته آنه يكون رافعاً للحرمة ومهذا تبين أن جمــله غانة مجاز وهو أ نظير قوله تعالى ولا جنبآ لاعارى سبيل حتى تمتسلوا والاغتسال موجب للطهارة رافع للحدث لا أن يكون غاية للجنانة والدليــل عليه أن أحكام الطلاق تثبت متأبدة لا الي غاية

ولكن ترتفء بوجود مايرفعها كحكم زوال الملك لايثبت مؤقتا ولكن يرتفع بوجود مايرفمه وهو الذكاح واذا ثبت ان الزوج الثانى موجب للحل فانما يوجب حلالا يرتفع الا بثلاث تطليقات وذلك غير موجود بعد التطليقة والتطليقتين فيثبت به ولماكان رافعاً للحرمة اذا اعترض بعمد ثبوت الحرمة فلأن يرفعها وهو بعرض الثبوت أولى ولأن يمنع شوتها اذا اقترن بأركانها أولى ومحمدرحه الله تعالى يقول نبوت الحرمة بسبب ايقاع الطلاق وذلك لايرتفع بالزوجَ الثاني حتى لاتمود منـكوحة له وها، الحكم ببقا، سببه فعر فناأ نه ايس برافع للحرمة ولاهو موجب للحــل لان تأثير النـكاح الثاني في حرمتها على غيره فـكيف بكون موجبا للحل لغيره وسماه محللا لانه شرط للحل لالانه موجب للحـل ألا ترى أنه سماه ملمواً باشتراط مالا يحل له شرعا فمرفنا أنه غير موجب للحل ولكن الحرمة تحتمل التوقيت كحرمة المعتدة وحرمة الاصطياد على المحرم فجملنا الزوج الثاني غاية للحرمة عملا يحقيقة كلة حتى المذكورة في الكتاب والسنة حيث قال صلى الله عليه وسلم حتى تذوق من عسيلته ومسئلة يختلف فيهاكبار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لفور فقهها يصمب الخروج منها ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال لامرأته ان دخات الدَّار فأنت طالق ثلاثًا ثم طلقها واحدة أو اثنتين وعادت اليه بعــد زوج آخر فدخلت الدار عنــد أبي حنيفــة وأبي يوسف رحمهما الله تمالي تطلق بالدخول ثلاثا لانها عادت اليه بثلاث تطليقات وعند محمد وزفر رحمهما الله تعالى يقم عليها مابق لان عندهما أنما عادت اليه بما بقي من الطلقات ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال الامرأة كليا تزوجتك فأنت طالق ثلاثا فهوكما قال يقع عليها ثلاث كما تزوج بها لان كلمة كلما تقتضي نزول الجزاء بتكرار الشرط وانعقاد هذه اليمين باعتبار النطليقات التي يملكها عليها بالنزوج وتلك غير محصورة بمدد فلهذا بقيت اليمين بمد وقوع ثلاث تطليقات بخلاف قوله لامرأنه كلما دخلت الدار فأنت طالق ترالانا فان المقاد تلك المين باعتبار النطليقات المملوكة عليها لانه لم توجد الاضافة الى الملك فلا تبقى اليمين بعد وقوع التطليقات المملوكة علمها وهـذه المسئلة ننبني على أصلنا ان مايحتمل التعليق بالشرط كالطلاق والعتاق والظهار يجوز اضافتــه الىالملك عم أوخص وهو تول عمر رضى الله عنــه روى عنه ذلك في الظهار وعند الشافعي رحمه الله تمالي لايصح ذلك وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما فأنه سئسل عن يقول لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق فنلي عليه قوله تعالي اذا نكحه م المؤمنات ثم

طلقتموهن وقال شرع الله تمالي الطلاق بعد النكاح فلاطلاق قبله وعلى قول ابن أبي ليلي رحمه الله تمالى ان خص امرأة أو قبيلة انعقدت اليمين وان عم فقال كل امرأة لاننعقد وهو قول ابن مسمود رضي الله عنه لمافيه من سد باب زممة النكاح على نفسه فالشافعي رحمه الله تمالى استدل بقوله صلى الله عليه وسلم لاطلاق قبل النكاح وروى ان عبدالله بن عمروبن الماص رضي الله عنهما خطب امرأة فأبي أولياؤها ان يزوجوها منه فقال ان نكحتها فهي طالق ثلاثًا فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صلوات الله عليه وسلامــه لاطلاق قبل النكاح والمعنى فيه أنه غير مالك لتنجيز الطلاق فلا علك تعليقه بالشرط. كمالو قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ثم تزوجها فدخلت لم تطلق وهذا لان تأثير الشرط فى تأخير الوقوع الى وجوده ومنع مالولاه لكان طلاقا وهـندا الكلام لولا الشرط لكان لغواً لاطلاقا ولان الطلاق يستدعى أهلية في الموقع وملكا في المحل ثم قبـل الاهلية لا يصبح التعليق مضافا الى حالة الاهليـة كالصبي يقـول لامرأته اذا بلغت فأنت طالق فكذلك قبل ملك الحل لا يصح مضافا وبهذا تبين أنه تصرف يختص بالملك فايجابه قبل الملك يكون لغواً كمالو باع الطير في الهواء ثم أخذه قبـل قبول المشترى وحجتنا في ذلك أن التمليق بالشرط عين فلا تتوقف صحته على ملك الحول كالممين بالله تمالى وهذا لان الممين تصرف من الحالف في ذمة نفسه لانه يوجب على نفسه البر والمحلوف به ليس بطلاق لانه لا يكون طلاقا الا بالوصول الى المرأة وما دامت عيناً لا يكون واصلا المها واعما الوصول بعد ارتفاع اليمين بوجود الشرط فعرفنا أن المحلوف به ليس بطلاق وقيام الملك في المحل لأجل الطلاق ولكن المحلوف به ماسيصير طلاقا عند وجود الشرط يوصوله اليها ونظيره من المسائل الرمي عينه ليس نقتل والترنس لا يكون مانما عما هو قتل ولا مؤخرا له بل يكون مانماً عما سيصير قتلا اذا وصل الى المحل ولما كان التعليق مانماً من الوصول الى المحل والتصرف لا يكون الاتركنه ومحله فكها أنه بدون ركنه لا يكون طلاقا فكذلك بدون محله لا يكون طلاقًا ومه فارق ما لو قال لا جنبيــة ان دخلت الدار فأنت طالق فان المحلوف به هناك غــير موجود وهو ما يصير طلاقا عند وجود الشرط لان دخول الدار ليس بسبب لملك الطلاق ولا هو مالك لطلافها في الحال حتى يستدل به على بقاء الملك عند وجود الشرط أما هنا نتيفن توجود المحلوف به موجوداً يطريق الظاهر بأن قال لامرأته

ان دخلت الدار فأنت طالق انمقدت الىمين وان كان من الجائز أن يكون دخولها بمدزوال الملك فاذا كان المحلوف به متيقن الوجود عند وجود الشرط أولى أن سعقد البمـين وبأن كان لا يملك التنجيز لا يدل على أنه لا يملك التعليق كمن يقول لجاريته اذا ولدت ولدا فهو حر صبح وان كان لا يملك تنجيز المتق في الولد الممدوم واذاقال لامرأته الحائض اذا طهرت فانت طالق كان هذا طلاقا للسنة وان كان لاعلك تنجيزه في الحال وهذا تخلاف التصرف لانه لابد منه في تصرف المدين كالابد منه في تصرف الطلاق فاما الملك في المحل معتبر بالطلاق دون اليمين وهذا بخلاف البيع فان الايجاب أحد شطري البيع وتصرف البيع قبل الملك لغو فاما الابجاب هنا تصرف آخر سوى الطلاق وهي الممين وتأويل الحديث ماروى عن مكحول والزهري وسالم والشعبي رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا كانو ايطاهون في الجاهاية قبل النزوج تنجيزا ويعدون ذلك طلاقا فنني رسول الله صلى الله عليه وسلمذلك بقوله لاطلاق قبل النكاح وحديث عبد الله بنعمرو رضى الله تمالى عنه غـير مشهور وان ثبت فمدني قوله ان نكحتها أي وطنتها لان النكاح حقيقة للوطء وبهذا لايحصل اضافة الطلاق الىالملك عندنا اذاعرفنا هذا فنقول اذا قاللامرأنه اذا تزوجتك أواذا مانزوجتك أو ان تزوجتك أو متى ماتزوجتك فهذا كله للمرة الواحدة لانه ليس فى لفظه مايدل على التكرار فان كلة ان للشرط واذا ومتى للوقت مخلاف مالو قال كلما نزوجتك لأن كلمة كلما تقتضي التكرار فلا يرتفع اليمين بالنزوج مرة ولكن كلما تزوجها يصير عند التزوج كالمنجز للطلاق وكذلك لو قال كلما دخلت الدار فهذا على كل مرة حتى تطلق ثلاثًا بخلاف أن وأذا ومتى فان ذلك على المرة الواحدة ﴿قال ﴾ ولو قال لامرأة لا بملكها أنت طالق يوم أكلك أو يوم تدخلين الدار أويوم أطؤك فهذا باطل نخلاف مالوقال يوم أنزوجك فانه بهذا اللفظ يصير مضيفا الطلاق الى النزوجوه و سبب لملك الطلاق فيصير المحلوف به موجوداً بخلاف ماسبق فان دخول الدارليس بسبب لملك الطلاق فان تزوج بها ثم فعل ذلك لم يقع عليها شئ عنه ذنا وقال ابن أبي ليكي يقع لان المتبر لوقوع الطلاق وقت وجود الشرط فان طلقها حينتذ يصل الى المحل والملك موجود عند وجود الشرط فيقم الطلاق ولكنا نقول هذا بمد انعقاد اليمين ولا ينعقد اليمين بدون المحلوف به فاذا لم يكن هو مالكا للطلاق في الحال ولا في الوقت المضاف اليه لا ينعقد اليمين فبدون ذلك وان صار مالكا للطلاق في الوقت المضاف

اليه لايقم شي لان اليمين ما كانت منعقدة وكذلك لو قال لها أنت طالق غداً ثم تزوجها اليوم لم يقع عليها شي اذا جاء غـد واذا قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق أنت طالق وقال عنيت الاولى صدق فيما بينه وبين الله تمالى وأما في الفضاء فهما تطليقتان لان كل واحد من الكلامين ايقاع من حيث الظاهر فانصيغة الـكلام الثاني كصيغة الـكلام الاول والقاضي مأمور باتباع الظاهر وما قاله من قصد تكرار الكلام الأول محتمل لان الكلام الواحد يكرر للتأكيد والله تعالى مطلع على ضميره وكذلك قوله قد طلقتك قد طلقتك أو أنت طالق قد طلقتك أوأنت طالق أنت طالق أوطالق وأنت طالق فأما اذا قال لها أنت طالق فقال له انسان ماذا قلت فقال قدطلقتها أوقال قلت هي طالق فهي طالق واحدة لأن كلامه الثاني جواب لسؤال السائل والسائل انما يسأله عن الكلام الاول لاعن ايقاع آخر فيكون جوابه بياناً لذلك الكلام ﴿قال﴾ واذا قال لهـا اذا طلقتك فأنت طالق ثم طلقها واحدةوقد دخل بها فهي طالق اثنتين في القضاء احداهما بالايقاع والأخرى بوجود الشرط لان قوله اذا طلفتك شرط وقوله فأنت طالق جزاء له وأما فها بينــه وبـين الله تمالى فان كان نوى بقوله اذا طلقتك فأنت طالق تلك التطايقة فهي واحدة لان مانواه محتمل على ان يكون قوله فأنت طالق بيانا لحمكم الايقاع لاجزاء اشرطه والله تمالي مطلع على ضميره وكذلك اذا قال متى ما طلقتك أو أن طلقتك فأنت طالق ولو قال كلا وقع عليك طلاقي فأنت طالق ثم طلقها واحدة تطلق ثلاثا لان بوقوع الواحدة يوجدالشرط فوقع عليها تطليقة البمدينثم وقوع هذه التطليقة وجد الشرط مرة أخرى واليمين معقودة بكامة كلا فتقع عليهاااثالثة وهذا بخلاف مالو قال كلا طلقتك فأنت طالق ثم طلقها واحدة تقع عليها أخري فقط لان وقوع الثانية عليها ليس بايقاع مستقبل منه بعد عينه فلا يصلح شرطا للحنث فلهذا لا قع عليها الا واحدة فاما في الاول الشرط الوقوع لا الايقاع والوقوع يحصل بالثانية بعد اليمين وعلى هذا لو قال كلما قلت أنت طالق فأنت طالق أو كلما تكلمت بطلاق يقع عليك فأنت طالق وطلقها واحدة فهي طالق أخرى باليمين ولايقع بالثانية طلاق لما بينا انماجه لهشرطا لايصير موجوداً بعد اليمين بما وقع باليمين والاصل فيما نذكره بعد هذا ان اليمين انما يعرف بالجزاء حتى لو قال ان دخلت الدار فأنت طالق كان يميناً بالطلاق ولو قال فعبدى حركان بمينا بالمتق والشرط واحد وهو دخول الدار ثم اختلفت اليمين باختـــلاف الجزاء وأصـــل

آخران الشرط يعتبر وجوده بمداليمين وأما ماسبق اليمين لايكون شرطا لانه قصد باليمين منع نفسه عن ايجادالشرط وانما يمكنه أن يمنع نفسه عن شيُّ في المستقبل لافيا مضى فعرفًا ان الماضي لم يكن مقصودا له واليمين يتقيه بمقصود الحالف اذا عرفنا هـذا فنقول رجل له امرأ ان عمرة وزينب فقال لزينب أنت طالق اذاطلقت عمرة أوكلا طلقت عمرة ثم قال لعمرة أنتطالق اذاطلقت زينب ثم قال لزبنب أنتطالق فانه يقع على زينب بالايقاع تطليفة ويقم على عمرة أيضا تطليقة لان كلامه الاول كان عينا بطلاق زينب وكلاسه الثاني كان يمينا بطلاق عمرة فان الجزاء فيه طلاق عمرة والشرط طلاق زينب وقد وجـــد الشرط بايقاعه على زينب فلم فا على عمرة تطليقة باليمين ويمود الى زينب لان عمرة طلقت بيمبن بمد يمينه بطلاق زينب فيكون وقوع الطلاق عليها شرطا للحنث في اليمين بطلاق زينب فلهذا يقع عليها تطليقة أخرى هكذا في نسخ أبي سليان رضي الله تمالي عنه وهو الصحيح وفي انسخ أبي حفص رضي الله تمالي عنه قال ولا يعود على زينب وهو غلط ثم قال ولو لم يطلق زينب ولكنه طلق عمرة وقعت عليها تطليقة بالايقاع وعلى زينب تطليقة بالبميين ثم وقعت آخری علی عمرة بالیمین هکذا ذکر فی نسخ أبی حفص رضی الله تعالی عنـه و هو غلط والصحيح ماذ كره في نسخ أبي سليان رضي الله تمالي عنه انه لايقع على عمرة باليمين لان زينب انما طلقت بالممين السابقة على العمين بطلاق عمرة فلا يكون ذلك شرطا للحنث في الىمـين بطـلاق عمرة قال ألا ترى أنه لو قال لزينب اذا طلفت عمرة فانت طالق ثم قال لعمرة ان دخلت الدار فانت طالق فدخات عمرة الدار تطلق بالدخول وتطلق زمنب أيضاً لان عمرة أنما طلقت بكلام بعد اليميين بطلاق زينب ولوكان قال لعمرة أولا ان دخلت الدار فأنت طالق ثم قال لزينب ان طلقت عمرة فأنت طالق ثم دخلت عمرة الدار طلقت ولم يقع الطلاق على زينب لان عمرة انما طلفت بيين قبل اليمين بطلاق زينب فلا يصاح أن يكون ذلك شرطا للحنث في اليمين بطلاق زننب وبهذا الاستشهاد يتبين أن الصواب ما ذكره في نسخ أبي سليمان وانجوابه في نسخ أبي حفص وقع على الفلب ﴿ قَالَ ﴾ واذا حلف بطلاق عمرة لا يحلف بطلاق زينب ثم حلف بطلاق زينب لا يحلف بطلاق عمرة كانت عمرة طالفا لانه بالكلام الاول حلف بطلاق عمرة وشرط حنثه الحلف بطلاق زينب وبالكلام الثاني صار حالفا بطلاق زينب لان الجزاء فيه طلاق زينب فوجد فيه شرط

الحنث في اليمين الاولى ألا ترى أنه لو قال لزينب بعد الكلام الاول ان دخلت الدارفأنت طالق كانت عمرة طالفا لانه قد حلف بطلاق زنن فان الشرط والجزاء عين عند أهل الفقه وقد وجد فصار به حانثا في الحمين الاولى ﴿قالَ ﴾ ولو قال لزبنب أنت طالق ان شئت لم تطلق عمرة لان هذا ليس بيمين بل هو تفويض المشيئة اليها عنزلة فوله اختاري وأمرك بيدك وذلك لا يكون حلفا بالطلاق ألاترى أن رسول الله صلى اللهعليه وسلم خير نساءه مع نهيه عن الحلف بالطلاق والدليل على أنه عنزلة التخيير انه يبطل بقيامها عن المجلس قبل المشيئة والشرط المطلق لا يتوقت بالحجلس وحقيقة المعنى فيه أن الشرط منفي فان الحالف يقصد منع الشرط بيمينه وفي قوله أنت طالق ان شئت لا يقصد منعها عن المشيئة فعرفنا أنه ليس بمين وكـذلك لو قال لزينب أنت طالق اذا حضت حيضة فهذا ليس بيمين عندنا ولا يحنث به في المين بطلاق عمرة لأن هذا تفسير لطلاق السنة فان هذا اللفظ لايقم الطلاق عايها مالم تطهر لان الحيضة اسم للحيضة الكاملة وطلاق السنة يتأخر الى حالة الطهر فكانه قال لها أنت طالق للسنة وعن زفر رحمه الله تعالى أن هذا يمين لوجود الشرط والجزاء وليس تنفسير لطلاق السنة ألا ترىأنه لو جامعها في هــذه الحيضــة ثم طهرت طلقت ولو قال لها أنت طالق للسينة ثم جامعها في الحيض فطهرت لم تطلق وكذلك لو قال لهما اذا حضت حيضــتين أو اذا حضت ثلاث حيض لم يكن شئ من ذلك حلفاً بطلاقها بخلاف مالو قال لهما اذا حضت فهذا حلف بطلاقها حتى تطلق عمرة لأن مهذا اللفظ يقم الطلاق في الحيض قبل الطهر فلايكون تفسيرا لطلاق السنة فان قيل هذا تفسير لطلاق البدعة ولوقال أنت طالق للبدءـة لم يكن حالفا بطلاقها ﴿ قلنا ﴾ ليس كذلك فطلاق البدعـة لا يختص إبالحيض وهـ ذا الطلاق لايقع الا في حالة الحيض فعرفنا أنه شرط وجـ زايا ﴿ قال ﴾ واذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثًا للسنة ولا نيةله فكها حاضت وطهرت طلقت وأحدة حتى تستكمل الثلاث لان قوله للسنة أي لوقت السنة فان اللام للوقت قال الله تمالي أقم الصلاة لدلوك الشمس وكل طهر محـل لوقوع تطليقة واحـدة للسـنة فلهذا طلقت فى كل طهر واحدة ولا محتسب بالحيضة الأولى من عدتها لانها سبقت وقوع الطلاق عليها وان نوى ان تطلق ثلاثًا في الحال فهو كما نوى عندنا وعند زفر رحمه الله تمالي لاتعمل نيته لانوقوع الثلاث جملة خلاف السنة ووقوع الطلاق في الحيض أو في طهر قد جامعها فيه خلاف السنة

والنية الما تعمل اذا كانت من محتملات اللفظ لافيا كان من ضده ولان معنى قوله أنت طالق للسنة اذا حضت وطهرت فكانه صرح بذلك ونوى الوقوع في الحال فبالا تدمل نيته ولكنا نقول المنوى من محتملات لفظه على معنى لن ونوع الثلاث جملة من مذهب أهل السنة ووقوع الطلاق في الحيض كذلك اذكون الطلاق ثلاثا عرف بالسنة فقد كانوا في الجاهلية يطلقونَ أكثر من ذلك فعرفنا إن المنوى من محتملات لفظه وفيه تغليظ عليه فتعمل نيته ولو قال أنت طالق للسنة ولم يسم ثلاثا ولم يكن له نيسة فهي طالق واحدة إذا طهرت من الحيضة لما بينا ان اللام للوقت وان نوى ثلاثًا فهي ثلاث كلما طهرت من حيضة طلقت واحدة لان أوقات السنة غير محصورة فهو انما نوى التعميم في أوقات السنة حتى يقع فى كل طهر تطليقة واحدة وقد بينا ان بية النعميم صحيحة في كلامه فلهذا طلقت فى كل طهر واحدة وانكانت لاتحيض من صعر أو كبر طلفت ساعة تدكلم به واحدة وبمه شهر أخرى وبمدشهر أخرى لان الثلاث للسنة هكذا تقع عليها والشهر في حقها كالحيض في حتى ذات القروء وان نوى ان يقمن جميما في ذلك المجلس فهو كما نوى لمــا بينا ﴿ قَالَ ﴾ ا رجل قال لامرأنه وقد دخل مها أنت طالق كلما حضت حيضتين فهوكما فال اذا حاضت حيضيين طلفت لوجود الشرط ثم اذا حاضت أخراوين طلقت أخرى لوجود الشرط لان اليمين معقودة بكامة كدا ويحتسب بهاتين الحيضتين من عدتها فاذا حاضت أخرى انقضت عدمها ﴿ قَالَ ﴾ وان قال لها اذا حضت حيضة فانت طالق وقال لها أيضاً كلما حضت فانت طالق فرأت الدم فهي طالق واحدة باليميين الثانية لان الشرط فيهما وجـود الحيض لاالخروج منه فاذا طهرت من الحيض فهي طالق أخـرى بالهـين الاولى لان الشرط فيها الحيضة الكاملة وقد وجدت بعدها ولا محتسب بهذه الحيضة من عدتها ا لان وتوع الطلاق كان بعد مضى جزء منها واذا حاضت الثانية فهي طالق أخرى بالممـين الثانية لانها عقدت بكامة كدا وكلمة كدا توجب تبكرار الشرط وقد وجد الشرط فها مرة أخرى ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال لها اذا حضت حيضة فانت طالق وقال أيضا اذا حضت حيضتين فانت طالق فحاضت حيضة وطهرت فهي طالق واحدة بالممين الاولى لان شرط الحنث فيها حيضة واحدة وقد وجدت فاذا حاصت حيضة أخرى طلقت أخرى لوجود الشرط في اليمين الثانيـة وهو مضى الحيضتين بعـدها فان الحيضـة الاولى كمال الشرط

فى اليمين الأولي ونصف الشرط فى اليمين الثانية والشي الواحد بصلح شرطا للحنث في أعمان كثيرة ويحتسب بالحيضة الثانية من عدتها لانها حاضها بمد وقوع الطلاق عليها ولو كان قال لها اذاحضت حيضة فأنت طالق ثم اذا حضت حيضتين فأنت طالق فاذا حاضت حيضة واحدة طلقت واحدة ثم لا تطلق أخرى مالم تحض حيضتين سواها لانه جعل الشرط في اليمين الثانية حيضتين سوى الحيضة الاولى فان كلمة ثم للتعةيب مع التراخي وعلى هذا لو قال اذا دخلت الدار دخلة فأنت طالق ثم اذا دخلتها دخلتين فأنت طالق بخلاف مالو قال اذا دخلت فأنت طالق واذا دخلت فأنت طالق فدخلت دخلة واحدة وقمت علمها تطليقتان لان الشرط في اليمين الدخول مطلفاوقد وجد ذلك مدخلة واحدةوفي الاول الشرط دخلتان بعــد الدخلة الاولى في اليمين الثانيــة ولو قال اذا حضت حيضة فأنت طالق واذا حضت حيضتين فأنت طالق فحاضت حيضتين تطلق اثنتين إحداهما حين حاضت الاولى لوجودالشرط فياليمين الاولى والثانية حين حاضت الأخرى لتمام الشرط بهافي اليمين الثانية ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال كلماحضت حيضة فأنت طالق فحاضت أربع حيض طلقت ثلاثا كل حيضة واحدة لنكرر الشرط في اليمين المعقودة بكامة كلما وانقضت العدة بالحيضة الرابعة لان الحيضة الاولى لاتكون محسوبة من عـدتها فانها سـبقت وقوع الطلاق عليها ﴿ قَالَ ﴾ واذا قال لها اذاحضت حيضة فأنت طالق فانما يقم عليها بعد ماينقطع عنها الدم وتغتسللان الشرط مضى حيضة كاملة ولايتيقن به الابعد الحكم بطهرها فان كانت أيامها عشرة فبنفس الانقطاع يتيقن بطهر هاوان كانت أيامها دون المشرة فانما يحكم بطهرها اذا اغتسلت أوذهب وقت صلاة بعد انقطاع الدم فلمذاتو قف الوقوع عليه ولو قال اذا حضّت حيضة فأنت طالق فقالت قدحضت حيضة لم تصدق في القياس اذا كذبها الزوج لانها تدعى وجود شرط الطلاق ومجرد قولها في ذلك ليس بحجة في حق الزوج كما لوكان الشرط دخولها الدار وهذا لان دءواها شرط الطلاق كدءواها نفس الطلاق وفي الاستحسان القول قولها لان حيضها لا يملمه غيرها فلا بد من قبول قولها فيه كما لو قال لها ان كنت تحبينني أوتبغضينني وجب قبول قولها في ذلك ما دامت في الحجلس وكذلك لو قال لهـا ان شئت الا أن هناك تقدر على الاختيارفي المجلس فبالتأخير عنه تصير مفرطة وهنا لاتقدرعلى الإخبار بالحيض ما لم تر الدم فوجب قبول قولها متى أخـبرت به ﴿ قال ﴾ ويدخل في هـذا الاستحسان بمض

القياس ممناه أن الزوج لما علق وقوع الطلاق بالحيض صار ذلك من أحكام الحيض بجمله وقولها حجة تامة في أحكام الحيض كحرمة وطئها اذا أخبرت برؤية الدم وحل الوطء اذا أخبرت بانقطاع الدم وكذلك في حكم انقضاء العدة بالحيض يقبل قولها لانالشرع سلطها على الاخبار فكذلك الزوج بتعليق الطلاق به يصير مسلطاً لهـا على الاخبار واذا قال اذا حضت فأنت طالق وفلانة ممك فقالت حضت فقياس الاستحسان الاولأن يقغ الطلاق على فلانة كما يقع عليها لان قولها حجة تامة فما لا يدامه غيرها فيكون ثبوت هذاالشرط بقولهـ اكثبوت شرط آخر بالبينة أو بتصديق الزوج ولكنا ندع القياس فيــه ونقول لا يقع على الاخرى شيُّ حتى يعلم أنها قد حاضت لان في ذلك حق الضرة وهي ماسلطتها ولا رضيت بخبرها في حق نفسها ثم قبول قولهافيا مالا يعلمه غيرهالاجل الضرورة وذلك في حق نفسها خاصة كما في حل الوطء وانقضاءالمدة والحسكم يثبت بحسب الحاجة الاترى ان الملك للمستحق اذا ثبت باقرار المشــترى لم يرجع على البائع بالثمن وان شهادة امرأتين ورجل بالسرقة حجة في حق المال دون القطع فهذا مثله ولو قال لها اذا ولدت غلاما فأنت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية فان علم انها ولدت الجارية أولا طلفت اثنتين بولادتها الجارية ثم انقضت عدتها بولادة الفلاموان علم انها ولدت الغلام أولا طلقت واحدة بولادتها الغلام وانقضت عدتها بولادة الجارية فان لم يملم أيهما أولالم يقم في القضاء الا تطليقة واحدة لان التيقن فيها وفي الثانية شك والطلاق بالشك لايقم وفيما بينــه وبـين الله تمالى ينبني أن يأخذ بتطليقتين حتى اذا كان طلقها قبل هذا واحدة فـ لا ينبني أن يتزوجها حتى تنكح زوجا غيره لاحتمال انها مطلقة ثلاثا ولأن يترك امرأة يحل له وطؤها خير من أن يطأ امرأة عرمة عليه وان ولدت غلاما وجاريتين فى بطن واحد فان علم أنها ولدت الجاريتين أولا فهي طالق ننتين بولادة الا ولى منهما وقد انقضت عدتها بولادة الغلام وان ولدت الغلام أولا طلقت واحدة بولادة الغلام وتطليقتين بولادة الجاربة الأولى وقد انقضت عدتها بولادة الأخرى وان ولدت احدى الجاريتين أولائم الفلام ثم الجارية طلقت تطليقتين بولادة الجارية الاولى والثالثة بولادة الفلام وانقضت عدتها بولادة الاخرى وان لم يهلم كيف كانت الولادة فنقول في وجه هي طالق اثنتين وفي وجمين هي طالق ثلاثًا فني القضاء لاتطلق الاثنتين لان اليةين فيها وفي التنزه

بنبغي أن يأخذ شلاث تطليقات احتياطا وقد انقضت عدتها يقين بولادة الآخر منهمواذا قال لها كاما ولدت ولدا فانت طالق وقال اذ ولدت غلامافانت طالق فولدت جارية فهي طالق واحدة لان الجارية ولد فيقع بها تطليقة بحكم الكلام الاول فان ولدت بمدها غلاما في ذلك البطن انقضت عدتها بولادة الفلام لانها معتدة وضفت جميع مافي بطنها ولا يقع عليها بولادة الفلام شي لان أوان الوقوع بمدوجود الشرط وهي ليست في عدته بمد ولادة الفلام فهو بمنزلة مالو قال لها اذا انقضت عدَّلك فانت طالق وان ولدت الفلام أولا وقع به تطليقتان أحدهما بالفلام الاوللان الفلام ولدوالثابية بالكلام الثاني لانه غلام وكذلك لوقال لها اذا ولدت غلاما فانت طالق ثم قال اذا ولدت ولدا فانت طالق فولدت غلاما طلقت اثنتين لأنهولد وغلام وكذلك لوقال إذا كلت فلانا فأنت طالق ثم قال اذا كلت انسانافانت طالق فكلمت فلانا تطلق اثنتين لانه انسان وفلان وكذلك اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة أنزوجهافهي طالق فتزوج فلانة تطلق اثنتين لانهافلانة و امرأة والشي الواحد يصلح شرطاً للحنث في أعان كثيرة ولو قال لامرأنه كلما ولدت غلاما فأنت طالق فولدت غلاماً وجارية في بطن واحدفان علم أنها ولدت الفلامأولا وقع عليها تطليمة بولادة الغلام وانقضت عدتها بولادة الجارية وان عملم أنها ولدت الجارية أولا وقمت عليها تطليقة بولادة الغلام وعليها العدة بثلاث حيض وله أن يراجمها في العدة اذا عــلم أن الغلام ولد آخراً واذا لم يعلم أيهما أول فعليهما الاخذبالاحتياط في كل حكم فيلزمها العدة بثلاث حيض لجواز أن تكون ولدت الجارية أولا وليس للزوج أن يراجمها في هـذه المدة لجواز أن تكون ولدت الغلام أولا ولو مات أحدهما لم يتوارثا لجواز أن تكون ولدت الغلام أولا ثم انقضت عدتها بولادة الجارية والميراث لا يثبت بالشك ﴿ قال ﴾ وان قال اذا ولدت ولداً فأنت طالق فأسقطت سقطا مستبين الخلق أو بمض الخلق طافت لأن مدل هذا السقط ولد ألا ترى أن العدة تنقضي به وتصير الجارية أم ولد له ولو لم يستبن شي من خلفه لم يقع به طلاق لأنه ليس بولد في حكم العدة وشبوت أمية الولد فكذلك في حكم الطلاق ﴿ قال ﴾ ولو قال لها اذا ولدت فأنت طالق فقالت قد ولدت وكذبها الزوج لم يقم الطلاق بقولها بخلاف الحيض لان الولادة مما يقف عليها غيرها فان قول القابلة يقبل في الولد فلا محكم بوقوع الطلاق مالم تشهد القابله به والحيض لايقف عليه غيرها فان شهدت

القابله بالولادة ثبت نسب الولد بشهادتها ولايقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي مالم يشهد به رجلان أو رجل وامر أنان وعند أبي يوسف ومحمد رحم ماالله تمالي يقع الطلاق عليها بشهادة القابلة لان شرط وقوع الطلاق عليها ولادتها وقدصار محكوما مهبشهادة القابلة بدليل ثبوت نسب الولد وشهادة القابلة في حال قيام الفراش حجة تامة في حق النسب المخرّره ألا ترى أنه لو قال لجاريته ان كان مها حبل فهو مني فشهدت القابلة على ولادتها صارتهي أم ولد له وكذلك ان ولدت امرأته ولداً ثم قال الزوج هو ليس مني ولا أدرى ولدته أملا فشهدت الفابلة حكم بالامان بينهما ولوكان الزوجعبدآ أو حرآ محدوداً في قذف وجب عليه الحد فاذا جملت شهادة القابلة حجة في حكم اللمان والحد فلأن تجمل حجة في حكم الطلاق أولى وأبو حنيفة رحمه الله تعالى نقول شرط الطلاق اذا كان لايثبت الا بالشمادة فلا بد فيه من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كسائر الشروط وهـ ذا لأن شرط الطلاق كنفس الطلاق وتأثيره أن شهادة المرأة الواحدة ليست محجة أصلية وانما يكتني بها فيما لايطلع عليه الرجال لاجل الضرورة والثابت بالضرورة لايعدو مواضعها والضرورة في نفس الولادة وما هو من الاحكام المختصة بالولادة لان ثبوت الحكم شبوت نسبه والولادة لايطلع عليها الرجال والحكم المختص بالولادة أمية الولد للام واللمان عنمه نني الولد فأما وقوع الطلاق والمتاق ليس من الحكم المختص بالولادة ولا أثر للولادة فيــه بل انمــا يقع بايقاعه عند وجود الشرط ونسب الولد من الاحكام المختصة بالولادة مع أن النسب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانثبت بشرادة الفابلة وانما يثبت بعين الولد فأن تبوت إلنسب بالفراش الفائم وبأن يجعل شهادة القابلة حجة في ثبوت النسب فذلك لايدل على أنها تكون حجة في وقوع الطلاق كما بينا في قوله اذا حضت فأنت طالق وفلانة ممك ولو كان الزوج أقر بأنها حبلي ثم قال لها اذا ولدت فأنت طالق فقالت قد ولدت عنه أبي حنيفة رحمه الله تمالى يقع الطلاق بمجرد قولها وعندهما لايقع الاأن تشهدالقابلة لأن شرط الطلاق ولادتها وذلك ما يقف عليه غيرها فلا يقبل فيه مجرد قولها كما في الفصل الاول ألا ترى أن نسب الولادة لايثبت الا بشهادة الفابلة وان أقر الزوج بالحبـل فكذلك الطلاق وأبو حنيفة رحمه الله تمالى يقول علق الطلاق ببروز موجود في باطنها فيقع الطلاق بمجرد خبرها كما لو قال اذا حضت فأنت طالق وهذا لأن وجود الحبــل بها يثبت باقرار الزوج

فلما جاءت الآن وهي فارغة وتقول قد ولدت فالظاهر يشهد لهــا أو يتيقن بولادتها وهــذا بخلاف النسب لان بقوله ايثبت مجرد الولادة وليس من ضرورته تمين هذا الولد لجواز أن تمكون ولدت غيرهذا من والدميت ثم تريد حمل نسب هذا الولد عليه فلهذا لايقبل قولهافي تميين الولد الا بشهادة الوالد فأما وقوع الطلاق يتعلق بنفس الولادة أي ولدكان من حي أوميت وبعد اقرار الزوج بالحبل يتيقن بالولادة اذا جاءت وهي فارغـة ﴿ قال ﴾ واذا قال الرجل لامرآته اذا ولدت ولدين فأنت طالق فولدت ثلاثة أولاد في بطن واحد ثم ولدت بعد ذلك لستة أشهر ولدا كخر فقدوقمت عليها تطليقة بولادة الولدين الأواين لتمام الشرط بهما وانقضت عدتها بالولدالثالث لانها معتدة وضمت جميع مافى بطنها فان الواد الرابع من حبل حادث بيقين لان التوأم لايكون بينهما مدة حبل تام ولهذا لايثبت نسب الولد الرابع من الزوج لانها علقت به بعد انقضاء عدتها ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال أول ولد تلدينه غلاما فأنت طالق فولدت غلاما وجارية فى بطن واحد لايملر أيهما أول لم يقع عليها شئ في الحكم لجواز أن تكون ولدت الجارية أولا ثم الفلام وفي النزهة قد وقمت عليهـــا تطليقة لجوازأن تكون ولدت الفلام أولا فوقع عليها تطليقة ثمانقضت عدتها بولادة الجارية في هذا الوجه غير أنها لاتحل للازواج حتى يوقع عليها طلاقا مستقبلا وترتمد بعدة مستقبلة لانها في الحسكم امرأته فان الطلاق بالشك لايقع في الحسكم فابذا يحتاج في حلم اللازواج الى ايقاع مستقبل وعدة مستقبلة ﴿ قال ﴾ واذا قال لها كلما ولدت ولدين فأنت طالق فولدتهما في بطن واحد أو في بطنين فهو سواء ويقع عليها الطلاق بالولد الآخر لان تمام الشرط به ولا فرق في الشرط بين أن توجدًا مما أو متفرقًا ولو ولدت الثاني وهي ليست في نكاحه ولا في عديه لم يقع عليها شي عندنا وعلى قول ابن أبي ليـلي رحمه الله تعالى يقع لان المعتبر عنده أن الطلاق يقع عنــد وجود الشرط بالتعليق السابق وقــد صح في ملــكه ألا ترى أن الصحيح اذا قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم جـن ثم دخـل الدار تطلق باعتبار وقتالتمليق لاوقت وجود الشرطولكنانقولأو انوقوع الطلاق عليها عند وجود الشرط وعنــد ذلك ليست بمحل لوتوع طلافــه عليها لانها ليست في نــكاحه ولا في عدته وبدون المحل لايثبت الحكم بخلاف جنون الزوج فانه لايمدم المحلية انما يمدم الاهلية للايقاع والايقاع بكلام الزوج وذلك عند التعليق لاعند وجود الشرط فلهذا لايمتبر قيام الاهلية

عند وجودالشرط ولو أبانها فولدتالاوا فيغير نكاحه وعدته ثمتزوجها فولدت عندنا يقم الطلاق عليها وعند زفر رحمه الله تمالى لايقع لان ولادة الولدالاول شرط للطلاق لولادة الولد الثاني فكما لايعتبر قيام الملك للوقوع عند ولادة الولد الثاني فكذلك عند ولادة الولد الاول وعلما ننارحمهم الله تعالى يقولون المحل انما يعتسبر عند النعليق لصحة التعليق بوجود المحلوف مه وعند تمام الشرط لنزول الجزاء فأما في حال ولادة الولد الاول ليس بحال التعليق ولاحال نزول الجزاء انما هو حال نقاء الىمين وملك المحل ليس بشرط لبقاء الىمين كما لو قال لعبده ان دخلت الدار فأنت حر ثم باعه ثم اشتراه ودخل الدار عتق وهذا لان بوحود بمض الشرط لا ينزل شي من الجزاء ألا ترى أنه لوقال لامر أنه في رجب ولم يدخل مها اذا جاء يوم الاضحى فأنت طالق ثم أبانها ثم تزوجها يوم عرفة فجاء يوم الاضحى طلقت وما لم يمض الشهر لا يتحقق وجود الشرط عجي، يوم الاضحى ثم لا يعتب قيام المحل في تلك الشهور وعلى هــذا الخلاف لو قال اذا حضت حيضتين فحاضت الاولى في غير ملك والثانية في ملك وكذلك ان تزوجها قبل أن تطهره من الحيضة الثانية بساعة أو بعد ما انقطع عنها الدم قبل أن تطهر من الحيضة الثانية بساعة أو بعد ما انقطع عنها الدم قبل أن تغتسل وأيامها دون العشرة فاذا اغتسلت أو مضى علمها وقت صلاة طلقت لان الشرط قدتم وهي في نكاحه وكذلك لو قال ان أكات هذا الرغيف فأنت طالق فأكلت عاسة الرغيف في غير ملكه ثم تزوجها فأكلت ما بقى منه طلفت لان الشرط شرط في ملكه والحنث به يحصل وقدقال فيالاصل اذا قال كلماحضت حيضتين فأنت طالق فحاضت الاخيرة منهما في غير ملكه ثم تزوجها فحاضت الثانية في ملكه لم يقع عليها شي قال الحاكموهذا الجواب غير سديد في قوله كلما حضت وانما يصح اذا كان السؤال بقوله اذا حضت لان كلة كلما تقتضي التكرار ﴿قَالَ﴾ الشيخ الامام والاصح عندى ان في المسئلة روايتين فيرواية هذا الكناب لاتطاق وفي رواية الجامع تطلق وأصل الاختلاف في كيفية النكرار بكامة كلما في هذه الرواية شكرر انعقاد اليمين فكلما وجد الشرط مرة ارتفعت اليمين الاولى وانعقدت يمين أخرى فاذا لم يكن عند عام الشرط في نكاحه ولا في عدته لاتنعقد اليمين الاخرى لان ملك المحل شرط عند انمقاد اليمين فلهذا لا يقع عليها شي وان حاضت حيضتين في ملكه وعلى رواية الجامع انما يشكرر بكلمة كلما نزول الجزاء شكرر الشرط ولا يشكرر العقاد اليمين

فكلماوجد الشرط في ملكه طلقت والا صح رواية الجامع وقد بينا تمام هــذا الكلام فيما أمليناه من شرح الجامع ﴿ قال ﴾ وان قال اذا حضت فانت طالق فولدت لم تطلق لان شرط الطلاق حيضها والنفاس ليس بحيض ألا ترىأنه لا يحتسب به من افراء العدة وان قال اذا حبلت فانت طالق ثلاثًا فوطئها مرة فالافضل له أن لا يقربها ثانية حتى يستبرنها بحيضة لجواز أن تكون قد حبلت فطلقت ثلاثا واذا حاضت وطهرت عرفنا أنها لم تحبل فانتبين فراغ رحمها يحصل بحيضة واحدة بدليل الاستبراء فله أن يطأها مرة أخرى وهــذا حاله وحالها مادامت عنده وهو جواب النزهة فاما في الحكم لايمنع من وطنها مالم يظهر بها حبـل لان قيام النكاح فيا بينهما يقين وفي وقوع الطلاق شك واذا ولدت بمد هذا القول لاقلمن ستة أشهر لم تطلق لانا تيقنا ان هذا الحبل كان قبل اليمين وشرط الحنث حبل حادث يعد اليميين وان جاءت به لاكثر من سنتين وقع الطلاق وانقضت العدة بالولد لانا تيقنا أن هذا الولد من حبل حادث بعد اليمين وأنما وقع الطلاق عند وجود الشرط وهو ماأذا لوحبلت فتنقضي عدتها بالولد وجاءت به لستة أشهر أوأكثر ولكن لاقل من سنتين لمتطلق أيضا لجواز أن يكون هذا الولد من حبل قبل اليمين فان الولد يبقى فى البطن الى سنتين ومالم يتيقن يوجود الشرط بعد اليمين لاينزل الجزاء والحل وان كان قائما بينهما يسند الغلوق الى أبعد الاوقات تحرزا عن ايقاع الطلاق بالشك وقال، واذا قال لها اذا وضعت مافي بطنك فأنت طالق فولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق بآخرهما وعليهـ المدة لان حرف مايوجب التمميم فشرط وقوع الطلاق أن تضع جميع مافى بطنها وذلك لايحصل الا بالولد الثاني وعلى هذا لو قال ان كان حملك هذا جارية فأنت طالق واحدة وان كان غلاما فأنت طالق اثنتين فولدت غلاما وجارية لم يقع عليها شيُّ لان الحمل إسم لجميع مافى بطنها قال الله تعالى أجلهن أن يضعن حملهن ولا تنقضي عدتها الا بوضع جميع مافي بطنها فالشرط أن يكون جيع حملها غلاما أوجارية ولم يوجد ذلك حين ولدت غلاما وجارية في بطن واحد ألا تري أنه لوكان قال ان كان مافي هــذا الجوالق حنطة فامرأته طالق وان كان مافيه شعيراً فعبده حر فاذا فيه شمير وحنطة لم يلزمه طلاق ولاعتق ونظير هذه المسألة امتحن أبو حنيفةرحمه الله تمالى فطنة الحسن بن زياد رضى الله عنه فقال ما تقول في عنز ولدت ولدين لاذكرين ولا أنثيين ولا أسودين ولا أبيضين كيف يكون هذا فتأمل ساعة ثم قال أحدهما ذكر

والآخر أنني وأحدهما أسود والآخرأ بيض فترجب من فطنته وان قال لهاكلا حبلت فأنت طالق فولدت بعد هـ ذا القول من حبل حادث فقد وقعت علمها تطليقة كما حبات لوجود الشرط وانقضت عدتها بالولادة ولوكان جامعها يعد الحبل قبل أن تلد منه كان ذلك منه رجمة لان الواقع مهـ ذا الله ظ كان رجعياً والوطء في العددة من طلاق رجمي يكون رجمة فان حبات مرة أخرى طلقت لانه عقد عينه بكلمة كلا وكذلك في الحكم الثالث وان قال أنت طالق مالم تلدى فهي طالق حين سكت لانه جعلها طالفا في وقت لاتلد فيه بعد اليمين وكما سكت فقد وجد ذلك الوقت وكذلك في قوله مالم تحبلي وفي قوله مالم تحيضي الا أن يكون ذلك منها مع سكوته فحينئذ لايقع وهذا لان وقوع الطلاق بحيض بزمان وهو مابعد كلامه وقد جملها طالقا الى غاية وهو أن تحيض أو تحبل أو تلد فاذا وجدت الغامة متصلا بسكوته فقد انمدم الزمان الذي أوقع فيه الطلاق لان الشئ لايكون غاية لنفسه فلا تطاق فاذا لم يوجد ذلك مع سكوته فقد وجد الزمان الذي أوقع فيه الطلاق فتطلق ولو قال أنت طالق مالم تحیلی وهی حبلی أو مالم تحیضی وهی حائض فهی طالق کما سکت لان صیغة كلامه لحبل وحيض حادث هال حبلت المرأة وحاضت عندابتداء ذلك ولم يوجد ذلك متصلا بسكوته فلهذا تطلق فان كان يعني مافيه من الحبل والحيض دين فيما بينـــه وبين الله تعالى لان استدامة الحيض بخروج الدم منها ساعة فساعة وما يبرز منها حادث من وجه فيجوز أن يطلق عليه اسم ابتداء الحيض مجازا ولكنه خـ لاف الظاهر فلا يدبن في الفضاء وبدين فيها بينه وبين الله تعالى وأما في الحبل فلابدين في الفضاء ولا فيها بينه وبين الله تمالي لأنه لا يُجدد الحبل في مدته ساعة فساعة فلا يكون لاستدامته اسم الابتداء لاحقيقة ولا عجازا ألا ترى أنه بقال حاضت عشرة أيام ولا بقال حبلت تسمه أشهر انما بقال حبلت ووضعت لتسمعة أشهر وأن قال لامرأته قد طلقتك قبل أن أتزوجك فهذا باطل لان مأست بافراره كالثابت بالمماشة ولانه أضاف الطلاق الى وقتلم يكن مالكا للايقاع علما في ذلك الوقت فكان نافياً للوقوع علم الامثبتاكم الوقال أنت طالق قبل أن تولدي أوتخلق أو قبـل أن أولد أو أن أخلق وكذلك لو قال قد طلقتك أمس وانمـا تزوجها اليوم لانه أضاف الطلاق الى وقت لم يكن مالكا اللايقاع في ذلك الوقت وانكان تزُّوجها قبل أمس طلقت للحال لانه أضاف الى وقت كان مالكا اللايقاع فى ذلك الوقت فكان كلامه معتبراً

في الايقاع ثم أنه وصفها بالطلاق في الحال مستنداً إلى أمس وهو علك الايقاع عليها في الحال ولكن لا علك الاسناد فايذا تطلق في الحال ﴿قال ﴾ ولو قال قد طلقتك وأنا صغير أوقال وأنا نامم لم يقع بهــذا شي لانه أضاف الى حالة معهودة تنافي صحــة الايقاع فـكان منكراً للايقاع لا مقراً به . ولوقال وأنا مجنون فان عرف الجنون قبل هـذا لم تطلق لانه أضاف الى حالة ممهودة تنافى صحة الايقاع وان لم يعرف بالجنون طلقت لانه أقر بطـلافها وأضافه الى حالة لم تمرف تلك الحالة منــه فلا يعتبر قوله في الاضافة فلهــذا تطلق في الحــال وان قال قلت لك أنت طالق ان كلت فلانا وقالت هي طلقتني فالقول قول الزوج لان تعليق الطلاق بالشرط يمين واليمين غيير الطلاق ألا تري أنه لا يقع الطلاق بها ما لم يوجد الحنث فهي تدعى عليه ايقاع الطلاق والزوج منكر لذلك فالقول قوله وان قال أنت طالق ثلاثًا ان لم أطلقك لم تطلق حتى عوت أحدهما قبل أن يطلقها لان كلة ان للشرط فقد جمل عدم ايقاع الطلاق عليها شرطا ولا يتيقن بوجود هذا الشرط ما بقيا حيين فهو كقوله ان لم آت البصرة فأنت طالق ثم ان مات الزوج وقع عليها قبل موته بقليل وليس لذلك الفليل حد معروف ولكن قبيـل موته تحقق عجزه عن القاع الطلاق عليها فيتحقق شرط الحنث فان كان لم يدخل بها فلا ميرات لها وان كان قد دخل بها فالمالليراث محكم الفرار حين وقع الثلاث بإيقاعــه قبيل موته بلا فصــل وان ماتت المرأة وقع الطلاق أيضا قبل موتها وفي النوادر نقول لايقم لانه قادر على أنه يطلقها مالم تمت وانما عجز بموتها فلو وقع الطلاق لوقع بعد الموت وهو نظير قوله ان لم آت البصرة وجه ظاهر الروامة أن الايقاع من حكمة الوقوع بعد الموت وهوقد تحقق العجز عن القاعة قبيل موتها لانه يعـقبه الوقوع كما لو قال لها أنت طالق مع موتك فيقع الطلاق قبيل موتها بلا فصل ولا ميراث للزوجلان الفرقة وقعت بينهما قبل موتها بايقاع الطلاق علمها وان قال أنت طالق متى لمأطلقك طلقت كما سكت لان كلمة متى تستعمل للوقت فقد أضاف الطلاق الى وقت يمد عينه لايطلقها فيه وقد وجـد ذلك الوقت كما سكت وكذلك ان قال متى مالم أطافك فأما اذا قال اذا لم أطلقك أواذا مالم أطلقك فان قال عنيت باذاء الشرط فهو يمنزلة أن لايقم الطلاقحتي يموت أحدهما وان قال عنيت به متى وقع الطلاق كاسكت لآناذا تستعمل لكل واحدة منهما وان لم تكن له نية فعلى قول أبو حنيفة رخمه الله تعالى لاتطلق حتى يموت أحدهما وعندأ بي

يوسف ومحمد رحمهما الله تمالى كما سكت يقع وأصل الخلاف بين أهل اللهة والنحو فالكوفيون منهم يقولون اذا قد تستعمل للوقت وقدتست عمل للشرط على السواء فيجازى به مرة ولا يجازى به أخرى واذاكان بمنى الشرط سقط فيه ممني الوقت أصلا كحرف ان وهو مذهب أبى حنيفة رحمه الله تمالى والبصريون رحمه الله تمالي يقولون اذا للوقت ولكن قد تستعمل للشرط مجازا ولا يسقط به ممني الوقت اذاأريد به الشرط بمنزلة منى وهو مذهب أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تمالى فهما يقولان اذا تستعمل فيما هوكائن الامحالة وليس فيه معنى الخطر قال الله تمالى اذا الشمس كو رتواذا السهاء انفطرت وبقال الرطب اذا اشتدت الحر والبرد اذا جاء الشناء والشرط ماهوعلى خطر الوجود فعرفنا أنه للوقت حقيقة فمند عدم النية يحمل اللفظ على حقيقته ألاترى أنه لو قال لامرأته اذا شئت فانت ظالق لم يخرج الامر من يدها بقيامها عن المجلس بمنزلة قوله متى شئت بخلاف قوله ان شئت وأبو حنيفة رحمه الله تمالى يقول اذا قد تكون للشرط حقيقة يقول الرجل اذا ذرتنى زرتك واذا أكرمتني أكرمتك والمراد الشرط دل عليه قول الفائل شمر

استغن ماأغناك ربك بالغنى واذاتصبك حصاصة فتحمل

ممناه وان تصبك فمند عدم النية هنا ان حمل على معنى الشرط لم يقع الطلاق حتى يموت أحدهما وان جعل بمنى متى طلقت فى الحال وقد عرفنا أن الطلاق غير واقع فدلا نوقمه بالشك ولهذا قلنا في مسئلة المشيئة لايخرج الأمر من يدها بقيامها عن المجلس لانا ان جعلنا اذا بمعنى الشرط خرج الامر من يدها وان جعلناها بمنى متى لم يخرج الامر من يدها وقد عرفنا كون الامر فى يدها بيقين فلا نخرجه من يدها بالشك وفي الكتاب قال الا ترى أنه لو قال اذا سكت عن طلاقك فانت طالق تطلق كا سكت وهذا لاحجة فيه لانه لو قال ان سكت وان قال كلما لم أطلقك فانت طالق وقد دخل بها ثم سكت فهي طالق ثلاثا يتبع بعضها بعضا لانه أضاف الطلاق الى وقت لا يطلقها فيه بكامة كلما وعقيب سكوته يوجد ثلاثا يتبع بعضها بمضا لانه أضاف الطلاق الى وقت لا يطلق ثلاثا يطريق الاتباع ولا يقمن مماً حتى اذا لم يكن دخل بها لا يقع الاواحدة وان قال متى مالم أطلقك واحدة فأنت طالق ثلاثا ثم قال موصلا بكلامه أنت طالق واحدة فقد بر في بينه استحساناولا يقع فأنت طالق ثلاثا ثم قال موصلا بكلامه أنت طالق واحدة فقد بر في بينه استحساناولا يقع عليها الا واحدة وفي القياس تطلق ثلاثا وهو قول زفر رحمه الله تمالى لا نه آلي أن يفرغ عليها الا واحدة وفي القياس تطلق ثلاثاً وهو قول زفر رحمه الله تمالى لا نه آلي أن يفرغ

من قوله أنت طالق واحدة يوجد وقت موصوف بأنه لم يطلقها فيه وان لطف وذلك يكني شرطا للحنث ولكنه استحسن فقال البر مراد الحالف ولا يتأتى له البر الا بعد أن بجمل هذا القدر مستثنى ومالا يستطاع الامتناع عنه مجمل عفواً وأصل المسئلة فما اذا قال ان ركبت هذه الدامة وهو راكمها وأخذ في النزول في الحال ولو سكت ساعة ثم قال أنت طالق واحدة فقد طلقت ثلاثًا قبل قوله واحدة وهــذا لان السكوت فيما بين الـكلامين يستطاع الامتناع عنه وعلى هـ ذالو قال مالم أقم من مقـ مدي هـ ذا فأنت طالق ال قام كما سكت لم تطلق استحسانا وان سكت هنهة طلقت ولو قال أنت طالق حين لم أطلقك ولا نية له نهى طالق كما سكت لأن حرف لم عبارة عن الماضي وقد مضي حين لم يطلقها إفيه فكان الوقت المضاف اليه الطلاق موجوداً كما سكت وكذلك لو قال زمان لم أطلقك أو وم لم أطلقك أو حيث لم أطلقك لان حرف حيث عبارة عن المكان وكم من مكان لم يطلقها فيه ولو قال حين لا أطلقك لا تطلق في الحال لان حرف لا للاستقبال وان نوى محين وفتاً يسيراً أو طويلا تعمل نيته وان لم يكن له نية فهو على سنة أشهر فها لم تمض سنة أشهر بعد عينه لاتطلق لان حين تستعمل عمني ساعـة قال الله تعالى حين تمسون وحـين تصبحون أي وقت الصباح والمساء وتستعمل بمعنى قيام الساعة قال الله تعالى تمتعوا حتى حــين وتستعمل عمني أربمين سنة قال الله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر وتستعمل عمني ستة أشهر قال الله تمالى تؤتى أكلهاكل حين فاذا نوى شيئاكان المنوى من محتمـلات لفظــه وان لم سنو شیئاکان علی ستة أشهر هکذا قال این عباس رضی الله عنهما حین سئل عمری حلف لا يكلم فلانا حيناً قال هو على ستة أشهر فان النخلة يدرك ثمر هافى ســـتة أشهر وقال الله تعالى تؤتى أكلها كل حين ولانه متى أراد به ساعة لايستعمل فيه لفظ الحين عادة ومتى أراد به أربعين سنة أو قيام الساعة استعمل فيه لفظ الأبد فتعين سيتة أشهر مراداً به وكذلك لو قال زمان لا أُطلقك فان لفظة حين وزمان يستعملان استعمالا واحــداً يقول الرجل لغيره لم ألفك منذ حين ولم ألقك منذ زمان ولو قال يوم لاأطلقك فاذا مضى بعد يمينه يوم لم يطلقها فيه طلقت حتى اذا قال هذا قبل طلوع الفجر فكما غربت الشمس تطلق لان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس حتى يقــدر الصوم بالامساك فيه﴿ قال ﴾ واذا قال يوم أدخل دار فلان فامرأته طالق ولا نيةله فدخلها ليلا أو نهاراً طلفت لاناليوم

يستعمل بمعني الوقت قال الله تمالى ومن يولهم يومئذ دبره ومن فر من الزحف ليلا أو نهاراً يلحقه هـذا الوعيد والرجـل يقول انتظر يوم فلان أي وقت اقباله أوادباره فاذا قرن بمـا لا يختص بأحــد الوقتين ولا يكون ممتداً كان عمني الوقت كالطلاق واذا قرن مما يختص إَحد الوقتين كالصوم كان بمدنى ياض النهار وكذلك اذا قرن عا يكون ممتداً كقوله لامرأته أمرك بيدك يوم يقدم فلان على ما نبينه ان شاء الله تمالي واذا قال في الطلاق نوبت النهار دون الليل فهو مصدق في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه وهي حقيقة مستعملة فيجب تصديقه في ذلك وان قال ليلة أدخلها فأنت طالق فدخل نهاراً لم تطلق لان الليل اسم خاص لسواد الليل وهو ضـد النهار ولا يصـح أن ينوى بالشيُّ ضده وان قال أنت طالق الى حين أو زمان أو الى قريب فان نوى فيه شيئاً فهو على ما نوى من الاجل لان الدنيا كامها قريب فالمنوى من محتـملات الهظه وان لم يكن له نيــة فني الحــين والزمان هي الي ستة أشهر وفي الفرب إلى مضى ما دون الشهر حتى اذا مضى من وقت يمينــه شهــر الا يوم طلفت لان القريب عاجل والشــهر فما فوقه آجــل وما دون الشهر عاجــل حتى اذاحلف ليقضين حقه عاجلا فقضاه فيما دونالشهر بر في بمينه والعاجل ما يكون قريباً ولو قال أنت طالـق الى شـهر فان نوى وقوع الطلاق عليهـا في الحال طلقت ولغي قوله الى شهـر لان الواقـم من الطلاق لا يحتـمل الاجـل وان لم ينو ذلك لم تطلق الا بمــد مضي شــُهر عنــدنا وقال زفر رحمه الله تعالى تطلق في الحال وهو رواية عن أبي توسف رحمه الله تعالى لان قوله الي شهر لبيان الاجمل والاجل في الشيُّ لا ينني أبوت أصله بل لا يكون الا بمد أصله كالاجل في الدين لا يكون الا بمد وجوب الدس فكذلك ذكر الاجل هنا فيها أوقعه لا ينني الوقوع في الحال ولكن يلغو الاجللان الواقع من الطلاق لا يحتمل ذلك وأصحابنا رحمهم الله تعالى يقولون الوافع لا يحتمل الاجل ولكن الايقاع محتـــل ذلك لان عمله في التأخير والايقاع يحتمل التأخير ولو جملنا حرف الى داخـــلا على أصل الايقاع كان عامـــلا في تأخير الوقوع ولوجماناه داخلا على الحــكم كان لنوآ وكلام العاقل محمول على الصحـة مها أمكن تصحيحه لابجوز الغاؤه فجعلناه داخلا على أصل الايقاع وقلنا بتأخير الوقوع الى مابعد الشهركأنه قال أنت طالق بعدمضي شهر وان قال أنت طالق غداً تطلق كما طلع الفجر من الفد لوجـود الوقت المضاف اليــه

الطلاق وان قال عنيت به آخر النهار لم يدين به في القضاء ويدين فيما بينــه وبـين الله تعالى لانه نوى التخصيص في لفظ العموم فانه وصفها بالطلاق في جميع الفد وانما يكون ذلك اذا وقمت في أول جزءمنه فاذا نوى الوقوع في آخر جزء من الفد فنيته التخصيص في العموم صحيحة فيما بينــه وبـين الله تمالى كما لو قال لا آكل الطمام ونوى طعاما دون طعام وان قال أنت طالق في غد طلقت كما طلع الفجر أيضا فان قال عنيت به آخر الهار صدق في الفضاء عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى ولم يصدق عندهما ذكر الخلاف في الجامع الصغير فهما سويا بين قوله غد وبين قوله في غد لانه وصفها بالطلاق في جميع الفد فاذا عني جزءً خاصاً منه كانهذاكنية التخصيص في لفظ العموم وأبوحنيفة رحمه الله تمالي يفرق بينهمافية ولحرف فى للظرف والظرف قد يشمل جميع المظروف وقد يشمل جزء منه لأنه اذا قيل في الجوالق حنطة لايفهم منه أن يكون مملوء من الحنطة فاذا ذكر بين الوصف والوقت حرف الظرف كانكلامه محتملا بين أن تكوزموصوفة بالطلاق في جميع الفد أو في جزء منه والنيــة في الكلام المحتمل صحيحة في القضاء والونت انما يكون ظرفا للطلاق على أن يكونواقماً فيه لاأن يكون شاغلاله والوقوع يكون فيجزء من الوقت فكان هذا أقرب الى حقيقة معنى الظرف واذا قال غداً فلم يدخـل بين الوصف والوقت حرف الظرف فـكان حقيقته الوصف لها بالطلاق في جميم المد فلمهـذا لا تعمل نيته في التخصيص في القضاء ولو قال أنت طالق في رمضان ولا نيـة له فهي طالق حين تغيب الشمس من آخر يوم من شـعبان لانه كارأى الحلال فقد وجــد جزيم من رمضان وذلك يكنى للوقوع وان قال نويت آخر رمضان فهو على الخلاف الذي بينا وان قال أنت طالق اليوم غداً فهي طالق البوم لانه ذكروقتين غير ممطوف أحدهما على الآخر وفي مثله الوقوع فيأول الوقنين ذكراً وهو اليوم ولو قال غداً اليوم طلقت غداً وهذا لان قوله أنت طالق اليوم ننجيز وقوله غدا اضافة الى وقت منتظر والمنجز لايحتمل الاضافة فكان قوله غداً لغوا واذا قال أولاغداً كان هذا اضافة الطلاق الى وقت منتظر فلو نجز بذكره اليوم لم ببق مضافا وقوله اليوم ليس بناسخ لحكم أول كلامه فكان لغوا وان قال اليوم وغـداً طلقت للحال واحدة لا تطلق غـيرها لأن العطف للاشتراك فقد وصفها بالطلاق في الوقنين وهي بالنطليقة الواحدة تتصف بالطلاق في الوقتين جميماً وان قال غداً واليوم تطلق واحدة اليوم عندنا والأخرى غداً لأنه عطف

الجملة الناقصة على الجملة الكاملة فالخبر المذكور في الجملة الكاملة يصير معاداً في الجملة النافصة فان المطف للاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الخبر فكأنه قال وأنت طالق اليوم وعن زفر رحمه الله تمالي أنها لا تطلق الاواحدة لان صيغة كلامه وصف وهي بالتطليقة الواحدة تتصف بأنها طالق فيالوقتين جميما وان قال أنت طالق الساعة غداً طلقت للحال وكان قوله غداً حشوا لما قانا فان قال عنيت تلك الساعة من الفـ د لم يصدق في القضاء لان ظاهر كلامه تنجيز وهو يريد بنيته صرف الكلام عن ظاهره فلا يدين في القضاء وهو يدين فيما بينه وبين الله تعالى لاحتمال كلامه المنوى وان كان خلاف الظاهر والله تمالى مطامع على ضميره وان قال أنت طالق اليوم اذا جاء غد فهي طالق حين يطلع الفجر لان قوله اذا جاء غد تمليق بالشرط وبذكر الشرط موصولا بكلامه بخرج كلامه من أن يكون تنج بزاً كما لو قال أنت طالق اليوم إذا كلت فلانا أو ان كلمت فلانا لم تطلق قبل السكلام ويتبين بذكر الشرط أن قوله اليوم لبيان وقت التعليق لا لبيان وقت الوقوع بخلاف قوله البوم غدآ فان هذا ليس بذكر الشرط فبتى قولهاليوم بيانا لوقت الوقوع وان قال أنت طالق رمضان وشوال كانت طالفا أول ايلة من رمضان لانه أضاف الطلاق الى وقتين فيقع عند أول الوقتين ذكراً وان قال أنت طالق في رمضان فهو على أول رمضان يجيء هو الظاهر المعلوم بالعادة من كلامه كما لو ذكر الاجل في اليمين الى رمضان أو أجر داره الى رمضان فان قال عنيت الثاني لم يصدق في القضاء لانه خـلاف الظاهر ولانه في معنى تخصيص العموم لان موجب كلا. ـ ه أن تكون موصوفة بالطلاق في كل رمضان بجيء بعد يمينه فاذا عين البعض دون البعض كأن هذا تخصيصا للمموم وتخصيص العموم بالنية صحيح فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء وكذلك قوله أنت طالق يوم السبت فهو على أول سبت فان قال عنيت الثاني لم يصدق في الفضاء وان قال طالق بكة أو في مكة طلقت في الحال لانه وصفها بالطلاق في مكان موجود والطلاق لا مختص عكان دون مكان ولكن اذا وقع عليها في مكان تتصف به في الامكنة كامها فان قال عنيت به اذا أُتيت مكة لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تمالي لأنه ذكر المكان وعبر مه عن الفعل الموجود فيه وذلك نوع من المجاز مخالف للحقيقة والظاهر فلا تدين في الفضاء ويدين فيما بينــه وبـين الله تمالى وكـذلك قوله أنتـطالق فى ثوبكـذا وعلمها غيره طلفت

لان وصفه إياها بالطلاق لايختص شوب دون ثوب فان قال عنيت به اذا ابست ذلك الثوب دين فيها بينه وبين الله تمالي لانه جمل ذكر الثوب كناية عن فعـل اللبس فيه وهو نوع من المجاز وكذلك قوله في الدار أو في البيت أو في الظل أوفي الشمس وان قال في ذهالك الىمكة أو فى دخولالدار أو فى لبسك ثوبكذا لم تطلق حتى نفـمل ذلك لان حرف فى للظرف والفمل لايصلح ظرفا للطلاق على أن يكون شاغلاله فيحمل على معنى الشرط لان المظروف يسبق الظرف كما أن الشرط يسبق الجزاء ويجمـل حرف في بمعنى مع قال الله تمالى فادخلي في عبادي أي مع عبادي ويقال دخل الأمير البلدة في جنده أي ممهم ولو قال أنت طالق مع دخولك الدار لم تطلق حتى تدخل فهذا مثله بخلاف قوله في الدار لانه لو قال مع الدار طلقت لانه قرن الطلاق عا هو موجود وان قال أنت طالق وأنت تصلين طلقت للحال لان قوله وأنت تصلين اشداء فان قال عنيت اذا صليت لم يصدق في القضاء لان الشرط لا يمطف على الجزاء ويصدق فيا بينه وبين الله تمالي لان هذا اللفظ يذكر بممني الحال تقول دخلت الدار على فلان وهو يفءل كذا أى في تلك الحالة فيكون معنى هذا أنت طالق في حال اشتغالك بالصلاة فيدين فيا بينه وبين الله تمالى لاحتمال لفظه مانوي وكذلك لو قال أنت طالق مصلية في القضاء تطلق في الحال وان قال عنيت اذا صليت دين فيما بينه وبين الله تمالي عمني الحال وأهل النحو يقولون ان قال مصلية بالرفع لابدين فيها بينه وبين الله تمالى وان قال مصلية بالنصب حينتُذ يدين في القضاء أيضا وهو نصب على الحال وهـ ذا ظاهر عند أهل النحو وهو نصب على الحال وعنــ د الفقهاء يدين فيما بينه وبين الله تمالي وان قال أنت طالق في مرضك أو في وجعك لم تطلق حتى يكون منها ذلك الفعل اما لان حرف في مدني مع أو لأن المرض والوجع لما لم يصلح ظرفا حمل على معنى الشرط مجازاً لتصحيح كلام العاقل وان قال أنت طالق قبـل قدوم فلان بشـهر فقدم فلان قبل تمام الشهر لم تطلق لانه أضاف الطلاق الى وقت منتظر وهو أول شهر يتصل بآخره قدوم فلان فيراعي وجود هذا الوقت بعا، اليمـين ولم يوجد وكـذلك لو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر فمات فلان قبل تمام الشهر لم تطلق بخلاف مالو قال لها في النصف من شعبان أنت طالق قبل رمضان بشهر تطلق في الحال لانه أضاف الطلاق الى وقت قد تيقن مضيه فيكون ذلك تحيزاً منه كـقوله أنت طالقأمس فأما اذا قدم فلان

أومات لتمام الشهر فعلى قول زفر رحمه الله ترالى في الفصلين جميماً يقع الطلاق من أول الشهر حـتى تمتبر المدة من ذلك الوقت ولوكان وطئها فيالشهرصار مراجعاً في الطلاق الرجمي وفى البائن يلز. ه مهر بالوط، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقع الطلاق مقصوراً على حالة القدوم والموت حتى تمتبر العدة في الحال ولا يصـير مراجعا بالوطء في الشـهر ولا يلزمه به مهر وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القدوم الجواب كما قالا وفي الموت الجوابكما قال زفر رحمه الله تمالي وجه نول زفر رحمه الله تمالي أن وقوع الطلاق بإيقاعه انما يقم في الوقت الذي أوقمه وانمــا أوقمه في أول شهر يتصل بآخره قدوم فلان أو موته ا فيقع في ذلك الوقت وقد وجــد ذلك الوقت بعــد البمــين ولـكن لم يكن معلوما لنا ما لم يوجد القــدوم والموت فاذا صار معلوما لنا تبين انه كان واقماً كما لو قال لها اذا حضت فأنت طالق فرأت الدم لا يحكم يوقوع الطلاق حتى يستمر بها ثلاثة أيام ثم يتبين أنه كان واقعاً عنمه رؤية الدم وكذلك اذا قال اذكان في بطنك غملام فأنت طالق لا يحكم بالوقوع مضى شهر بعد القدوم أو الموت لا يقــع الا في ذلك الوقت فكذلك اذا أوقع قبله بشهر ولو قال لأجنبية أنت طالق قبـل أن أنزوجك بشهر ثم نزوجها بعـد شهر لم تطلق ولو انتصب النزوج شرطا وكان أوان الوقوع بعده لطلفت وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قالا وقوع الطلاق توقف بكلامه على وجود القدوم والموت وانما يتوقف على وجود الشرط فعرفنا أنه شرط معنى والجزاء يتأخر عن الشرط ثم هــذا في القدوم واضح لانه على خطر الوجود وفي الشرط ممـني الخطر والوت وان كان كائنا لا محالة ولكن مضي الشـهر بعد كلامه قبل الوت لم يكن كائنا عند يمينه لا محالة ولهذا قال لو مات قبل تمام الشهر لم تطلق ولان الموت ند يتقدم وقد يتأخر فكل شهريمضي بعد يمينه لا يعلم أنه الوقت المضاف اليه الطلاق ما لم يتصل الموت بآخره لجواز أن يتأخر عنه كما في القدوم لا يعلم ذلك لجواز أن لايقدم أصلا فكان هذا في معنى الشرط أيضاً بخلاف قوله أنت طالق قبل أن أتزوجك بشهر فان الاضافة هنا لغو أصلا لانه غير مالك للطلاق في الوقت الذي أضاف اليهواعتبار معنى الشرط بعد صحة الاضافة وفي مسئلة الحيض الشرط يوجــد برؤية قطرة من الدم ولكن لايحكم بالطلاق لجواز أن ينقطع قبل تمام الثلاث فلم يكن وقوع الطلاق هناك

موقوفًا على وجود أمر منتظر وكذلك في مسئلة الحبل كلامه تنجيز للطلاق لانالنمليق بما هو موجود يكون تنجـيزاً فلم يكن الوقوع موقوفا على أمر منتظر ولكنا لانحـكم به قبــل الولادة لمدم علمنا به فلم يكن في معنى الشرط والفرق لابي حنيفة رحمـ 4 الله تعالى ما أشار اليه في الكتاب فقيال أن موت في لان حق كان وقدومه لامدري أيكرن أولا يكون وتقريره من وجهين (أحدهما) ان الشيُّ انمايتصف بكونه شرطاً بذكر حرف الشرط فيــه أو وجود معنى الشرط ولم يذكر حرف الشرط في الفصلين ولكن وجد ، مني الشرط في مسئلة الفـدوم لان وجوده على خطر وهو مما يصح الأمر به والنهي عنـه وهـذا معنى الشرط فان الحالف يقصد بيمينه منع الشرط فاذا توقف وقوع الطلاق على وجوده وفيه معنى الشرط انتصب شرطاً فاما الموت فلا خطر في وجوده بل هوكائن لامحالة ولايصح الاس به والنهى عنه فلم يكن قصده بهــذا الكلام منع الموت واذا لم يكن فيــه معنى الشرط كان معرفا للوقت المضاف اليه فانما يقم الطلاق من أول ذلك الوقت كما في قوله أنت طالق قبل رمضان بشهر يقع الطلاق في أول شعبان الا أن هناك الوقت يصير معلوما قبل دخول رمضان وهنا لايصير معلوما مالم عت فاذا صار معلوما لنا تبين أن الطلاق كان وافعامن أوله (والثاني) أنه أوقع الطلاق في أول شهر يتصل بآخره قدوم فلان أو موته وفي مسئلة القدوم هـذا الاتصال لا يقع أصـلاالا بعـد القدوم لجواز أن يكون لايقدم أصلا وبدو هذا الاتصال لايةم الطلاق أصلا أما في مسئلة الموت هذا الاتصال نَّابِت قبل الموت لان الموت كائن فيعلم يقينا أن في الشهور التي تأتى شهرا موصوفا بهذه الصفة ولكن لايدرى أي شهر ذاك فلا يحكم بالطلاق مالم يصرمعلوماً لنا فاذا صار معلوما تبين أنه كان واقما من أول ذلك الوقت يقرره أن في مسئلة الموت الوقت المضاف اليه يصير معلوما قبل حقيقة الموت لانه لما أشرف على الهلاك صار الوقت المضاف اليــه معلوما فلهـذا لا يتآخر الطلاق عن الموت وفي مسـئلة القدوم لايصير الوقت معلوما مالم يوجد حقيقة الفدوم لجواز أن لايقدم فلهذا تأخر الطلاق عنــه وان قال أنت طالق ثلاثا قبل موتك بشهر فماتت قبل مضى الشهر لم تطلق لانه لم يوجد الوقت المضاف اليه بمداليمين فان ماتت بمد تمام الشهر فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي لايقع الطلاق لانه لووقع وقع بعد موتها والطلاق لايقع عليها بعد الموت وعنــد أبى حنيفــة رحمه الله تمالى يقع من

أول الشــهر فلا ميراث له منها وان كان جامعها في الشهر فعليه مهر آخر لهــا لانه تبين أنه جامعها بمد وقوع التطليقات الثلاث عليها وكذلك لو قتات أو غرفت فهذا موت وانكان بسبب مخصوص وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثًا قبل موتى بشهر ثم مات لتمام الشهر عندهما لاتطلق لانه لو وقع وقع بعــد مونه وعند أبي حنيفة رحمــه الله تعالى يتبين وقوع الطلاق من أول الشهر حتى اذا كان صحيحا في ذلك الوقت فلا ميراث لهـا منه وعليها العدة بثلاث حيض وان قال أنت طالق قبل الاضحى يتسمة أيام فهي طالق حين بنسلخ ذو القعدة لعدنا بوجود الوقت المضاف اليه الطلاق وان قال أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فمات أحدهما قبل تمام الشهر لم تطلق لان الوقت المضاف اليه بمد يمينه لم يوجد فان مات أحدهما بمد تمام الشهر طلقت عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي استحساناً مستندا الي أول الشهر وعندهما طلقت في الحال بخلاف لوقال لها أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم أحدهما بمد تمام الشهر لم تطلق حتى يقدم الآخر وبهــذا يتضح فرق أبى حنيفة رحمه الله تمالى أن القــدوم ينتصب شرطا والموت لا ينتصب ووجــه الفرق أنه أوقع الطــلاق في وقت موصوف بأنه قبل قدومهما بشهر وذلك لا يصير معلوما بقدوم أحدهما لجواز أن لا يقدم الآخر أصلا فأما في الموت يصير ذلك الوقت معلوما بموت أحدهما لان موت الآخر كائن لا محالة وقد طمن بعض مشايخنا رحمهــم الله تمالى في هــذا وقالوا بنبني أن لايقع الطلاق بموت أحدهما فان الوقت انما يصير موصوفا بأنه قبـل موتهما بشهر اذا مانًا مما فأما اذا مات أحدهما وبقى الآخر زمانًا فأول هذا الشهر موصوف بأنه قبل موت أحــدهما بشهر وقبل موت الآخر بسنة ولكنا نقول موتهما معاً نادر والظاهر أن المتــكلم لا يقصد ذلك واذا مات أحدهما بعدتمام الشهر فأول هذا الشهر موصوف بأنه قبل موتهما بشــهر في عرف اللسان كما يقال رمضان قبل الفطر والاضحى بشهر وان كان قبل الاضحي بثلاثة أشهر و أكثر ﴿ قال ﴾ ولو قال أنت طالق الساعة ان كان في علم الله تمالي أن فلانا يقدم الى شهر فقدم فلان لتمام الشهر طلقت بعد القدوم وهو دليل لهما على أبى حنيفة رحمه الله تمالي لان علم الله تمالي محيط بالاشياء كامها كما أن الموت كائن لا محالة ولكنا نقول معنى هــذا الكلام أن قدم فلان الى شهر لان علم الله تعالى لا طريق للحالف الى معرفته وانما تنبني الاحكام على ما يكون لناطريق الى معرفتــه فكأنه قال ان قـــدم فلان الى شهر فلمذا

تأخر الوقوع الى القدوم ولو قال لامرأتيه أطولكما حياة طالق الساعة لم يقم الطلاق حتى تموت احداهما لان المراد طول الحياة في المستقبل لافي الماضي حتى اذا كانت احداهما بنت عشر سنين والاخرى بنت ستين سنة لم تطلق المجوز فعرفنا أن طول الحياة في المستقبل مراد وذلك غير معلوم لجوازأن يموتا معا فان ماتت إحداهماطلقت الأخرى فى الحال عندنا وعندزفر رحمه الله تمالى طلقت منحين تكلم الزوج لانه تبين أنهاكانت أطولهما حياةوان الزوج علق الطلاق بشرط موجود ولكنا نقول معنى كلام الزوج التي تبقي منكما بعـــد موت الاخرى طالق وذلك غير معلوم قبل موت احداهما بل هو على خطر الوجودلجواز أن يموتا معاً فلهذا انتصب شرطا ﴿قال﴾ ولو قال يازينب فأجابته عمرة فقال أنت طالق ثلاثاً طلقت التي أجايته لانه اتبع الايقاع الجواب فيصمير مخاطبا للمجيبة وان قال أردت زينب قانا تطلق زينب بقصده ولكنه لايصدق في صرف الكلام عن ظاهره فتطلق عمرة أيضا بالظاهر كما لو قال زينب طالق وله امرأة معروفة بهذا الاسم تطلق فان قال لى امرأة أخرى بهذا الاسم تزوجتها سرآوإياها عنيت قانا تطلق تلك بنيته والمعروفة بالظاهرولوقال يازينب أنت طالق ولم يجبه أحد طلقت زينب لانه اتبع الايقاع النداء فيكون خطابا للمنادى وهي زينب وان قال لامرأته يشير اليها يازينب أنت طالق فاذا هي عمرة طلقت عمرة ان كانت امرأنه وان لم تكن امرأته لم تطلق زينب لان التعريف بالاشارة أباغ من التعريف بالاسمفان التمريف بالاشارة يقطع الشركة من كل وجه وبالاسم لا فكان هذا أقوى ولا يظهر الضميف ف مقابلة الفوى فكان هو مخاطبا بالايقاع لمن أشار اليها خاصة وان قال يازينب أنت طالق ولم يشر الى شي غير أنه رأى شخصا فظنها زبنب وهي غيرها طلقت زبنب في القضاء لانه بني الايقاع على التعريف بالاسم هنا فانمـا يقع على المسهاة ولامعتبر بظنه لان الشريف لايحصل به في الظاهر والقاضي مأمور باتباع الظاهر فأما فيما بينه وبين الله تمالي لاتطلق هي ولا الاخرى لانه عناها بقلبه والله تعالى مطلع على مافي ضميره فيمنع ذلك الايقاع على زينب التي لم يمنها بقلبه وعلى التي عناها بقلبه لانه لم يخاطبها باسانه حين أتبع الخطاب النداء وان قال أنت طالق هكذا وأشار بأصبع واحدة فهي طالق واحدة وان أشار بأصبعين فهي طالق اثننيين وان أشار بشيلائة أصابع فهي طالق ثلاثا لان الاشارة بالاصابع بمنزلة التصريح بالمدد بدليل قوله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وهكذا وخنس ابهامه

فى الثالثة فيكون ذلك بيانا ان الشهر تسعة وعشرون يوما ثم الاصل في هذه الاشارة أنهاتهم بالاصابع المنشورة لابالاصابع الممقودة والعرف دلياعلى هذاوكذلك الشرع فان النبيصلي الله عليه وسلم لما خنس ابهامه في الثالثة كان الاعتبار بمانشر من الاصابع دون ما عقد حتى لو قال عنيت الاشارة بالاصبعين اللتين عقدت لم بدين في القضاء وبدين فما بينه وبين الله تعالى لكون ماقال محتملا وكذلك اذا قال عنيت الاشارة بالكف دون الاصابع دين فيما بينهوبين الله تمالي لكونه محتملا ولايدين في القضاء لانه خلاف الظاهر فتطلق ثلاثا وبمض المتأخرين يقولون ان جـمل ظهر الكف اليها والاصابع المنشورة الى نفسـه دين في القضاء وان جمل الاصابع المنشورة اليها لم يدين في القضاء واذا أشار بأصابعه فقال أنت طالق ولم يقل هكذا فهي واحدة لان كلامه لا يتصل باشارته الا يقوله هكذا فاذا لم يقل كان وجود الاشارة كعدمها فتطلق واحدة بقوله أنت طالق وان قال أنت طالق وهو يريد أن يقول ثلاثا فأمسك رجل على فيه فلم يقل شيئاً بمد ذكر الطلاق فهي طالق واحدة لان الوقوع بالفظه لا بقصده وهو ما تلفظ الا بقوله أنت طالق وكذلك لو مات الرجل بمد قوله أنت طالق قبل قوله ثلاثاً فهي طالق واحدة مخلاف ما اذا ماتت المرأة بعد قوله أنت طالق قبل قوله ثلاثًا فأنها لا تطلق شيئًا لأن الزوج وصل لفظ الطلاق بذكر المدد فيكون العامل هو المدد الا ترى أنه لو قال لها قبل الدخول أنت طالق ثلاثًا تطلق ثلاثًا لان ذكر المدد حصل بعد موتها فاما اذا مات الرجل فلفظ الطلاق هنا لم يتصل بذكر العدد فبق قوله أنت طالق ولو قال أنت طالق أنت طالق فماتت المرأة قبل ذكر الثانية طلفت واحدة لما قلنا ان كلامـه هنا ايقاع عامـل في الوقوع فانمـا يقع ما صادفها وهي حيـة دون ما صادفها بعــد الموت وان قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق ان دخلت الدار فاتت قبل فراغه من الكلام لم يقع عليها شي لان الكلام المعطوف بعضه على بعض اذا اتصل الشرط بآخره يخرج من أن يكون ايقاعا كما اذا اتصل الاستثناءبه وقد تحقق اتصال الشرط بالمكلام بعد موتها وان قال احدى امرأتى طالق ثلاثا ولا نية له فذلك اليه يوقمها على أيهـما شاء فان ايجاب الطلاق في المجهول صحيح بخـلاف مايقوله نفاة القياس وحجننا عليهم الحديث كل طلاق جائزتم الأصل ان الايجاب في المجهول يصح فيما يحتمل التعليق بالشرط لانه كالمعلق بخطر البيان في حق العين ولان ماهو مبني على الضيق وهو

البيع يصح أبجابه في الجبول اذا كان لا يؤدي الى المنازعة وهو ما اذا باع تفيزاً من صبرة ففيا يكون مبنيا على السعة لأن يصح ايجابه فى الجهول كان أولى وهذه الجهالة لا تفضى الى المنازعة هنالان الزوج ينفرد بالبيان كا ينفرد بالايقاع فان قال أردت هــذه حين تكامت فالقول قوله لانه مالك للايقاع عليها فيصح بيانه أيضاً وما في ضميره لا يوقف عليه إلا من جهته فيقبل قوله فيه وان قال ما نويت واحدة بعينها يقال له أوقع الآن علىأ يتهماشئت لانالايقاع الاول كان على منكّر وأحكام الطلاق تنقرر في المنكر فلا بد من تميينه فلمذا يقال له أوقع على أينهما شئت وانماتت إحداهما قبل أن يبين طلقت الباقية لانه انمــا كان لا يتبين قبـل الموت في احداهما لمزاحمـة الاخرى ممها وقد زالت بالموت فان التي ماتت خرجت من أن تكون محلا للطلاق وتميين الطلاق المبهم في حق العين كابتداء الايقاع فاذا خرجت احداهما من أن تكون محلا للطلاق تعينت الاخرى وان قال عنيت اليتة حين تكلمت صدق في حق نفسه حتى يبطن ميرانه عنها ولا يصلف على ابطال الطلاق عن الحية لان الطلاق تعمين فيها شرعا فلا علك صرف الطلاق عنها بقوله ﴿ قَالَ ﴾ وان كان له أربع نسوة فاطلعت إحداهن فقال الزوج التي اطلعت طالق ثلاثًا ثم لم يعلم أيتهن هي وقد علم الزوج أنها كانت إحداهن فليس له أن يقرب واحدة منهن حتى يعلم المطلقة منهن لان الوقوع هنا على المعينة اشداء فنثبت به الحرمة ولا طربق الى التحرى في هـذا الباب لان التحرى أغما بجوز فيما يحل تناوله بالضرورة وذلك لا يوجد في الفرج وليس له البيان بالايقاع ابتداء لأن الايقاع على الممينة هنا وقد تم بخلاف الاولى ولأن الابهام ليس من جهته بل باختلاط المطلقة بغيرها بخلاف الاولى فالابهام هناك منه فكان البيان اليه ولكن ينبني له فيما بينه وبين الله تمالي أن يطلق كل واحدة منهن واحدة ويتركهن حتى بن ولا يتزوج شيئاً منهن حتى يعلمأ يتهن صاحبة الثلاث لأن الاخذ بالاحتياط فى باب الفرج واجب شرعا والاحتياط في هذا ﴿ قال ﴾ فان تزوج واحدة منهن قبل أن تعلم فخاصمته في الطلاق يحلف لها لانها تزعم انها المطلقة لاثا والزوج منكر لذلك ولوكانت الخصومة منها قبل أن يطلقها كان يحلف لما فكذلك بعده فان حلف أمسكها لأنا عرفنا ها في الاصل غير مطلقة ثلاثًا فين حلف بقي الامر في الحكم على ما كان معلومًا لنا قبل هذا وكذلك ان تزوج اثنتين أو ثلاثًا فان لم تعلم وتزوجن بأزواج غيره ودخل بهن أزواجهن ثم فارقوهن نكح أيتهن

شا، لانا تيقنا ان المطلقة ثلاثًا منهن قـــه حلت له باصابة الزوج الثاني فــكان له أن ينكح من شاء منهن وان ادعت كل واحدة منهن أنها المطلقة ولا بينة لها وجحــد الزوج محلف لكل واحدة منهن بالله تعالى ماهي المطلقة ثلاثا لان كل واحدة تدعى عليــه مالو أقر مه ازمه فان حلف لهن جيما بتي الامر على ما كان لانا تيقنامجازفته في هذه الاعان فان المطلقة فيهن والبميين الكاذبة لاترفع الحرمة وعن محمد أنه قال اذا حلف لشلاث منهن تعينت للطلاق الرابعة ولا يحلف لها وان أبي أن يحلف لهن فرق بينه وبينهن بثلاث تطليقات لان نكولًا في حق كل واحدة منهن بمنزلة إقراره أنها المطلقة ثلاثًا ﴿ قال ﴾ واذا قال لنسوة له أيتكن أكلت من هذا الطمام فهيي طالق فاكلنه طلقن جميما لان كلمة أى تتناول كل واحد من المخاطبين على الانفراد قال الله تمالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا وقال تمالى أيكم يأتيني بمرشها وحرف من للتبعيض فصار معلقا طلاق كل واحدة منهن بتناولها شيئاً من الطعام وقد وجـد في حقهن جميما وكذلك لو قال أشـكن دخلت هـذه الدار فـدخانها طلقن لوجود الشرط من كل واحدة منهن وكذلك لو قالأيتكن شاءت فهي طالق فشأن جميماً ولو قال أيتكن بشرتني بكذا فهي طالق فبشرنه جميه ا مما طلقن لوجود الشرط من كل واحدة منهن وان بشرته واحدة بعد أخرى طلقت الاولى وحدها لانها هي البشيرة فان البشارة اسم لخبرسار صدق غابءن المخبر علمه وفي الحقيقة كل خبر غاب عن المخبر به علمه اذا كان صدقا فهو بشارة قال الله تعالى فبشرهم بعذاب أليم وانما سمي هـذا الخبر بشارة لتغير بشرة الوجه عند سماعه الا أنه اذا كان محزنا يتغير الى الصفرة وان كان سارا الى الحرة ولكن في المرف أنما يطلق هـ ذا الاسم على الخبر السار وأنما وجد هـ ذا في الاولى لانها أخبرته بما غاب عنه علمه فأما الثانية أخبرته بما كان معلوما له فكانت مخـ برة لا بشيرة ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لماقال من أرادأن يقرأ القرآن غضاً طريا كما أنزل قليقرأ على قراءة ابن أم عبــ فاستبق أبو بكر وعمر رضى الله عنهما أن يخبراه فسبق أبو بكر رضى الله عنه فكان ابن مسعود رضى الله عنه يقول بمد ذلك بشرنى به أبو بكر رضى الله عنـــه وأخبرني به عمر رضي الله عنه ﴿ قال ﴾ قال رجل لامرأنه أنت طالق ملء الدار أو مل، الحب فان نوى ثلاثًا فثلاث والا فهي واحدة بائنة لان الشيُّ يملأُ الوعاء المظيمة في نفسه تارة ولكثرة عدده أخرى فاذا نوى الدلاث علمنا آنه أراد به كثرة العدد فكأنه قال

أنت طالق أكنثر المدد وان نوى واحدة فهي وإحدة بأئنة لانه آنما أراد به الوصف بعظم التطليقة وذلك بأن يشتد حكمها وكذلك إن لم تكن له نية لان في وقوع الواحدة يقيناوفيما زاد عليه شكاوان نوى اثنتين فهيواحدة بائنة لانه نوى مجرد العدد وذلك لايسع في هذا اللفظ وان قال واحدة تملأ الدار فهي واحدة بائنة ولا تسم نية الثـلاث هنا لانه صرح بالواحدة فيبقى معنى الوصف بالعظم فتكون بأثنة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انها تكون رجمية لأنه وصف الطلاق بمالا يوصف به فكان لاغيا في وصفه كالو قال تطليقة تصيح أو تطير كان هذا الوصف لغواً ثم المذهب عند أبي يوسف رحمه الله تمالى انه متى صرح بلفظ العظم يكون الواقع بائنا سواء شبهها بعظيم أو صـفير حتى اذا قال عظم الجبل أو عظم رأس الابرة أو الخردلة تكون بائنة وان لم توصف بالعظم ولكن قال مثل الجبل أو مثل رأس الابرة تكون رجمية وعند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى تكون بائنا وقال زفر رحمه الله تمالي اذا شبه التطليقة بما يكون عظما عند الناس كالجبل تقم بائنة واذا شبهها بما يكون حة يرآكا لخردلة تكون رجعية واذا قال أنت طالق واحدة عظيمة أوكبيرة أ وشديدة أو طويلة أو عريضة فوصفها بشي يشددها به فهي بائنة في الفضاء وفيما بينه وبـين الله تمالي لما سنا ان مراده مهني الشدة عليها في حكمها وذلك في البائن لانه لاينفرد بالتدارك بخلاف الرجعي وان قال أنت طالق الى الصين فهي واحدة رجعية لأنه لم يصفها بعظم ولا كبر انما مدها الى مكان والطلاق لا يحتمل ذلك نفسه ولاحكمه ولانه بهذا اللفظ قصر حكم الطلاق لانها اذا وقمت تكون واقعة من المشرق الى المغرب فلا يثبت بهذا اللفظ زيادة شــدة ولو قال أنت طالق الىالشتاء فهى طالق واحدة رجعية بعد الاجل كمافي قوله الى شهر وكذلك لو قال الى الصيف ومعرفة دخول الشتاء بلبس أكثر الناس الفرو والثوب المحشو في ذلك الموضع ودخول الصيف بالفاء أكثرالناس ذلكحتي يتعجب بمن يرىعليه بعدذلك والربيع في آخر الشتاء قبل دخول الصيف اذا كان الناس بين لايس للمحشو وغير لايس لايعيب بمضهم على بعض وكذلك الخريف في آخر الصيف قبل دخول الشتاء بهـذه الصفة وقيل الربيع اذا نبت العشب والصيف اذا احترق العشب وجف والخريف اذا أخــذ الناس في التأهب للشـتاء والشتاء اذااشـتد البرد في كل موضع ﴿ قال ﴾ ولوقال أنت طالق واحدة لابل اثنتين فهي طالق ثلاثًا ان كان دخل بها لان كلة لابل لاستدراك الغلط باقامــة الثانى

مقام الاول والرجوع عن الأول وهو لا يملك الرجوع عما أوقعه ولكنه يتمكن من ايقاع أخريين اذا كان قد دخل بها فتطلق ثلاثاً لهذا وان لم يكن دخل بها فهي واحدة لانهابانت بالاولى لا الى عدة فلايقدر على الرجوع عنها ولا على اقامة الثنتين مقامها بايقاعه لانهاليست بمحل فلغي آخر كلامــه وان قال في المدخول بها نويت بالانذين تلك الواحدة وأخري ممها لم يدين في القضاء لان الثنت بن غير الواحدة من حيث الظاهر ولان كلامه إيقاع مبتدأ فيما نص عليه ولكن فيما بينه وبين الله تمالى هو مدين لان ما قاله محتمل ﴿ قال ﴾ واذا قال قد كنت طلقتك أمس واحدة لابل اثنتين فهي طالق اثنتين استحساناً وفي القياس تطلق الاتأوهو قول زفر رحمه الله كما في الايقاع لان اثنتين غير واحدة فرجوعه عن الاقرار بالواحدة باطل وافراره بالثنتين صحيح وفي الاستحسان يقول الاقرار اخبار وهو مما يتكرر بخلاف الايقاع والعادة الظاهرة ان في الاخبار بهذا اللفظ يراد تدارك الفلط باتبات الزيادة على العدد الاول مع اعادتها فان الرجل يقول حججت حجة لابل حجبين يفهم من هدا الاخبار حجةين واذا قال سني ستون سنة لابل سبهون يفهم من هذا الاخبار سبمين لا غير ومطلق الكلام محمول على المتعارف فامذا تطلق آننتين وان قال فلانة طالق لا بل فلانة طلقتا لانه ذكر الثانية ولم يذكر لها خبراً فيكون خبر الاولى خبراً لها فكانه قال لا بل فلانة طالق وكذلك لو قال فلانة طالق ثلاثًا لا بل فلانة أو قال بل فلانة تطلق كل واحــدة ثلاثاً وان قال فلانة طالق ثلاثاً لا بل فلانة طالق طلقت الاولى ثلاثاً والثانية واحدة لانه ذكر للثانية خبراً فوقع الاستغناء بذلك عن جمل الخبر الاول خبراً لها وان قال فلانة طالق أو فلانة طلفت احداهما لان موجب كلمة أو اذا دخلت بين اثنين إثبات أحدالمذكورين بيانه في آية الكفارة فكانه قال احداهما طالق ومن يقول ان حرف أولاتشكيك فهو مخطئ في ذلك لان النشكيك لايكون مقصودا ليوضع له حرف ولكن حقيقته ما بينا ان موجبه اثبات أحــد المذكورين وكذلك لو قال انت طالق واحـدة أو اثنتين فالخياراليه لانه أدخل حرف أو بين عددين فيكمون المراد احدهما والبيان اليه ولو قال لها كلما حبلت فأنت طالق وكلما ولدت فانت طالق فحبلت بمدهذا القول وولدت لاكثرمن سنتين فقد وقع الطلاق عليها حين حبلت بالكلام الاول وانقضت العــدة بالولادة فلا يقع به عليها شيَّ فان كان وطنَّها وهي حبـلي فذلك منه رجمة ثم تطلق بالولادة تطليقة أخرى بالكلام الثانى وعليها العدة وهو أملك برجمتها فان حبلت وقمت الثالثة عليها بالكلام الأول لان كله كلما تقتضي التكر ارثم تنقضي عدتها بالولادة لأنها معتدة وضعت جميع ما في بطنها ﴿قال ﴾ رجل قال لامرأة لاعلكها يوم أنزوجك فأنت طالق وأنت طالق وأنت طالق اوقال ان تزوجتك أو اذا تزوجتك أومتي تزوجتك فأنت طالق وطالق وطالق ثم تزوجها تطاق واحدة في قول أبي حنيفةرحمه الله وعند أبي بوسف ومحمـد رحمها الله تطلق ثلاثاً حجبهـما في ذلك انه علق ثلاث تطليقات مجتمعات بشرط الـتزوج فيقـمن عنــد وجود الشرط مماً كما لو أخر الشرط ففال أنت طالق وطالق وطالق اذا تزوجتك وأنما قلنا ذلك لان الواو للجمع دون الترتيب بيانه في آية الوضوء فأنه ثبتت به فرضية الطهارة في الاعضاء الاربعية من غير ترتيب والرجل بقول جاءني زيد وعمرو فيكون مخبرا بمجيئهما من غيير ترتيب بينهما في المجيء ولان قوله وطالق جملة ناقصة معطوفة على الجملة التامــة فالمذكور في الجملة التامة يصــير معاداً في الجمــلة الناقصة كما في قوله تمالى واللائي لم يحضن معناه فعدتهن ثلاثة أشهر فه:ا يصيركاً نه قال وأنت طالق اذا تزوجتك وأنت طالق اذا تزوجتك ولو صرح بهذا ثم تزوجها طلفت ثلاثا جملة فهذا مشلة وبان كان لو نجز الطلاق بهذا اللفظ يتفرق الوقوع لا يدل على أنه اذا علق يتفرق كما لو قال لامرأته ولم يدخل بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لابل اثنتين فدخلت الدار تطلق ثلاثًا ولو نجز بهذا اللفظالطلاق قبل الدخول لم يقع الا واحدة وهذالانالمنجز طلاق فتبين بالاولى قبل ذكر الثانية والمعلق بالشرط ليس بطلاق وانما يصير طلافا عند وجود الشرط فما صح تمليقه بالشرط ينزل عنه وجود الشرط جملة اذا لم يكن في لفظه ما بدل على الترتيب وأبو حنيفة رحمه الله تمالى قول تماق بالشرط ثلاث تطليقات متفرقات فيقمن عند وجود الشرط كذلك كما لو قال انتزوجتك فانت طالق ويمدها أخرى وبمدها أخرى فاذا وقعن متفرقات بأنت بالاولي فلاتقع الثانية والثالثة كما لونجز وانمــا قلنا ذلك لان الواو في اللغة لعطف مطاق من غمير أن يقتضي جماً ولا ترتيبا كما في قوله جاءني زيد وعمرو لا يقتضي جماً حتى يستقيم أن يقول وعمرو بعده كما يستقيم ان يقول وغمرو ممه فاذا كان للمطف فالتطليقة الاولى تعلقت بالشرط بلا واسطة والثانية بواسطة الأولى لانها معطوفة عليها كالقنديل اذا علق بحبل بحلق يتعلق بالحلفة الاولى بلا واسطة وبالحلقة الثانية نواسطة الأولى وكمقد لؤلؤ وانما ينزل عند وجود الشرط كما تملق وهب

آنه لم يكن طلافا يومئذ فانما يصير طلاقا كما تعلق وهذا بخلاف مالو أعاد الشرط عندذكر كل تطليقة لان تملق كل تطليقة هناك بالشرط بلا واسطة وانما التفرق في أزمنة التعليق وذلك لايوجب تفرقا في المعلق بالشرط وبخلاف قوله ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لابل اثنتين لان لابل لاستدراك الغلط باقامة الثاني مقام الأول وقد صح ذلك لبقاء المحل بعد ماتعلق الاول بالشرط فتعلق الثنتان بالشرط بلاواسطة كالاولى وهنا حرف الواوللمطف وبخلاف مالو نجز بقوله لابل لانها بانت بالاولىفلم يصحمنه التكلم بالثنتين لمدم المحلوأما اذا أخر الشرط فنقول أول الكلام يتوقف على آخره اذا كان في آخره ماينير موجب أوله وهنا في آخره ما يغير موجب أوله لان أوله القاع وبآخره سين انه تعليق فاذا توقف عليه تملق الكل بالشرط جملة وأما اذا قدم الشرط فليس في آخر الكلام مايغيرموجب أوله فلا يتوقف أوله على آخر دفاذا لم يتوقف كانهذا والتنجيز سواة ونظيرهمالو تزوج أمتين نكاحا موقوفا فقال المولى أعتقت هذه وهذه بطل نكاح الثانية لانه ليس في آخره مايغير موجب آوله فلم يجمــل كعتقهما معا ولو زوج أختين من رجل بغير أمره في عقدتين فقال الزوج أجزت نكاح هذه وهذه بطل نكاحهما كما لو قال أجزتهما لان في آخره ما يفير موجب أوله وان قال اذا تزوجتك فأنت طالق طالق طالق ثم تزوجها طلقت واحدة لانهماعطف الثانية والثالثة على الاولى فنتعلق الاولى بالشرط وتلغو الثانية والثالثة ولو قال اذا تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمى ووالله لاأقربك ثم تزوجها طلقت وسقط عنه الظهاروالايلاء عند ابي حنيفة لان تعلقهما بالشرط بواسطة الطلاق فبسبق وقوع الطلاق تبين لا إلى عدة فلا يكون مظاهراً موليا بعد ماخرجت منملكه وعند ابي يوسف ومحمد رحمهالله هو مطاق مظاهر موللان الكل تعلق بالتزويج عندهما جملة ولوقال اذا تزوجتك فوالله لاأقربك وأنت على كظهر أمى وأنت طالق ثم تزوجها وقع هذا كله عليها اما عندهما لا اشكال وعند ابي حنيفة لانه سبق الايلاء وتكون بعده محلا للظهار فيصير مظاهراً ثم تـكون بعدهما محلا للطلاق فيقم الطلاق أيضاً وعلى هــذا لو قال لامرأته ولم يدخــل بهــا ان كلمت فلاناً فانت طالق وطالق وطألق فكلمته فهي طالق واحدة فى قول ابى حنيفة رحمه الله وعندهما لقع ثلاثاً نص علي قولهما في رواية ابي سليمان ولوقال انت طالق فطالق اذا كلمت فلاناً فكلم فلانا تطلق ثلاثًا بالاتفاق والفرق لابي حنيفة ماذكرنا ولو قال ان دخات الدارفانت طالق

فطالق فطالق ذكر الطحاوى رحمه الله ان هذا على الخلاف أيضا وحرف الفاء للمطف كحرف الواو فتطلق ثلاثا عندهما والاصح انها تطلق واحدة عند وجود الشرط لان الفاء للتعقيب في أصـل الوضع لا لعطف مطلق فان كل حرف موضوع لمني خاص واذا كان للتعقيب ففي كلامه تنصيص على ان الثانية تعقب الاولى فتبين بالاولى لا الى عدة مخلاف الواو وان قال لهما أنت طالق طالق طالق ان كلمت فلانا فان كان دخــل بها تطلق اثنتين في الحال والثالثة تعلقت بالكلام وان لم يكن دخـ ل بها طلقت واحدة في الحال ويلغو ماسواها لانه ماعطف التطليقات بمضما على بمض ولو قال ان كلمت فلانا فانت طالق طالق طالق فان كان دخل بها تعلقت الاولى بالكلام ووقعت الثانية والثالثة في الحالوان لم يدخــل بها تعلقت الاولى بالـكلام وتقع الثانيــة في الحال والثالثة لغو ولو قالأنت طالق ثم طالق ثم طالق ان كلمت فلانا فعنــد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت مــدخولا بها يقع فى الحال اثنتان والثالثــة نتملق بالـكلام وان لم يكن دخل بها نقع واحــدة في الحال ويلفو ما سوى ذلك واذا قدم الشرط فقال ان كلت فلانا فأنت طالق ثم طالق ثم طالق فان كان قد دخل بها تعلقت الاولى بالشرط ووقعت الثانية والثالثة في الحال وان لم يكن دخــل مها تملقت الاولى بالشرط ووقمت الثانية في الحال والثالثة لغو عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى سواء قدم الشرط أو أخر تتملق الثلاث بالشرط الاانعند وجودالشرط ان كانت مدخولا بها تطلق ثلاثا وانكانت غير مدخول بها تطلق واحدة فأبو حنيفة رحمهالله تمالى يقول كلة ثم للتعقيب مع التراخي فاذا أدخله بين الطلافين كان بمنزلة سكثة بينهما وهما يقولان حرف ثم للعطف ولكن بقيد التراخي فلوجود معني العطف يتعلق الكل بالشرط ولمعنى التراخي يقع مرتباً عنـــد وجود الشرط ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فتزوجها ثلاث مرات ودخل بهافي كل مرة لم يذكر هذافي الاصل قال أبو يوسف رحمه الله تمالي في الامالي تطاق اثنتين وعليه لها مهران ونصف وقال محمد رحمه الله تمالي تطلق ثلاثًا وعليه لها أربمة مهور ونصف ذكره في الرقيات وجه َخريج أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لما تزوجها وقعت تطليقة قبل الدخول ولزمه نصف مهر فلمادخل بها الزمهمهر بالدخول ثملا تزوجهاوتعث تطليقة أخرى بكلمة كلما ولكنها تكون رجعية عندهلانه تزوجها قبـل انقضاء عدتها منـه وبنفس النزوج وجب مهر آخر وذلك مهران ونصف ثم

بالدخول يصير مراجعاً والتزوج في المرة الثالثة لغو فهي عنــده يتطليقة وعليــه لهــا مهران ونصف وتخريج قول محمد رحمه الله تعالى أن بالنزوج الأول وقمت تطليقة ووجب صف مهربالطلاق ومهر بالدخول وكذلك بالنزوج الثاني والثالث لأن عنده وان حصل التزوج في العدة لايخرج به الطلاق من أن يكون واقعا قبل الدخول فتطلق ثلاثا وعليه أربعة مهور ونصف ولو قال كلما تزوجتك فأنت طالق بائن والمسئلة بحالها فمنــه. محمد رحمــه الله تمالي هذا والاول سواء وعند أبي يوسف تطلق ثلاثا بكل تزوج تطليقة بائنة وعليه خمسة مهور ونصف لان بالمقد الثاني والثالث في العدة كما وقع طلاق بائن وجيب مهر تام وكذلك يجب بكل دخول مهر تام فاذا جمعت ذلك كان خمسة مهور ونصفا واذاقال كل امرأة أتزوجها أبدآ فهي طالق فتزوج امرأة فطلفت ثم تزوجها ثانية لم تطلق لان كلمة كل نقتضي جميع الاسماء لاتكرار الافعال فانما يجدد وقوع الطلاق بتجدد الاسم ولا يوجد ذلك بعقدين على امرأة واحدة بخلاف كلمة كلما فأنها تقتضي تكرار الافعال وأغسا فلنا ذلك لان مقتضي كلمة كل الجمع فيما يتعقبها والذي يتعقب الـكل الاسم دون الفسعل يقال كل رجــل وكل امرأة ولا يستقيم أن يقال كل ضرب وكل دخل والذي يتعقبه كلمة كلبها الفعل دون الاسم يقال كلما ضرب وكلما دخل ولايقال كلمازيدو كلماعمرو وقال واذا قال أول امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثامتزوج امرأتين في عقدة ثم واحدة في عقدة لم تطلق واحدة منهن لان الا ول اسم لفر دسابق لايشاركه فيه غيره ولم تو جد صفة الفردية في الأوليين لان كل واحدمة منهما مزاحمة للأخرى في المقدولم توجـد صفة السبق في الثالثـة لانه تقدمها امرأنان فلم تثبت صفة الاولية لواحدة منهن ولوكان قال مع هذا وآخر امرأة أنزوجها فهي طالق لم تطلق الثالثة أيضًا لأن الآخر إسم لفرد متأخر لايعقبه غيره ونحن لاندري أن الثالثة هل هي آخر أم لالجواز ان يتزوج بعدها غيرها فان مات قبل أن يتزوج أخرى طلقت الثالثة عنــد أ بي حنيفة رحمه الله تمالى من حين تزوجها حتى لايلزمها العدة إن لم يدخل بها ولا ميراث لها وان كان دخل بها فلها عليه مهر ونصف نصف مهر بالطلاق قبل الدخول ومهر بالدخول وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي انما تطلق الثالثة قبيل الموت حتى يكون لها الميراث اذا كان دخل بهاولامهر عليه بالدخول سوى مهرالنكاح وعليها عهدة. الوفاة والطلاق جيمًا عند محمد وعند أبي يوسف رحمهما الله تعالى ليس عليها عدة الوقاة و جــه قولهما ان

الثالثة انما استحقت صفة الآخرية حين أشرف على الموت وعجز عن النّزوج بغيرها فتطلق في الحال كما نو تزوج امرأة ثم قال لها ان لم أنزوج عليك أخرى فأنت طالق فانما تطاتي قبيل موته بلا فصل وهمافي المني سواء لانها انما تكون آخرا بشرط أن لا يتزوج بمدها غيرها الا أن عند محمدلما أخذت الميراث بحكم الفرار لزمها عدة الوفاة مع عدة الطلاق وعند أبي وسف رحمه الله تمالي لا تازمها عمدة الوفاة وان ورثته بالفرار وأبو حنيفة رحمه الله تمالي نقول لما تزوجها بعــد الاوليـين فقد اتصفت بصفة الآخرية ولـكن هــذه الصفة بعرض أن تزول عنها بأن يتزوج غيرها فلا يحكم بالطلاق لهذا فاذا لم يتزوج غيرها حتى مات تقررت صفة الآخرية فيها من حين تزوجها فتطلق من ذلك الوقت كما لو قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فرأت الدم لا يحكم بوقوع الطلاق لجواز ان ينقطع فيها دون الثلاث وان استمر تبين ان الطلاق كان واقعاً مع أول قطرة من الدموهذا بخلاف مالو قال ان لم أتزوج عليك لأنه جمل عدم النزوج شرطا مفصحا به للطلاق ولا يتحقق هذا الشرط الاعند موته ومالم يُعقق الشرط لاينزل الجزاء ويجوز ان يفترق الفصلان لاختلاف اللفظ مع التقارب في المني كما لو قال لامرأته ان لم أشأ طلاقك فانت طالق ثم قال لااشاء لا تطلق مادام حيا ولو قال ان ابيت طلاقك فانت طالق ثم قال قد ابيت طلاقك تطلق وهما في المعني سواء ثم اختلف الجواب لاختلاف لفظ الشرط من الوجه الذي قلنا ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال آخر امرأة آنزوجها فعي طالق فنزوج واحدة لم ينزوج قبلها ولا بمدها حتى مات لم تطلق لانها أول امرأة تزوجهافلا تكون آخرامرأة فان صفة الأولية والآخرية لايجتمع في مخلوق واحد لمـا منهما من التضاد في الممنى في المخلوقين فان احــدهما لممنى السبق والآخر لمعنى النَّاخر في الزمانولوقال أول امرأة أنزوجها فهي طالق فنزوج امرأتين في عقدة وإحداهما معتدة وقع الطلاق على التي صح نكاحها لان شرط التزوج في المستقبل يتناول المقد الصحيح دون الفاســـد ونكاح المعتـــدة باطل وانما صح نكاح الاخرى فهي فرد سابق في نكاحه فكانت أولا وكذلك لو تزوج امرأة نكاحا فاسداً ثم تزوج امرأة بدها بنكاح صيح طلقت هــذه لان الاولى لما لم يصح نكاحها لم تكن داخلة في كلامه وانما دخلت في كلامه الثانيـة التي صح نكاحها فهي أول امرأة تزوجها وكذلك لوقال لامرأتهان لمأتزوج عليك اليوم فأنت طالق فنزوج امرأة نكاحا فاسـداً لم يبر في يمينه بهذا لأن ذكر النزوج في

المسنقبل ينصرف الى العقد الصحيح سوا، ذكره في موضم النفي أو في موضم الأنبات فان المقصود بالنزوج الحل والعفة وذلك يحصل بالعقد الصحيح دون الفاسد ﴿قَالَ ﴾ وان قال أول امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة طلقت حين تزوجها ان مات أولم يمت لأنها منفس العقداستحقت اسم الاولية بصفة التفردية فان دخل بهافلها مهر ونصف مهر نصف مهر بالطلاق الواقع قبل الدخول ومهر بالدخول بها لان الحد قد سقط عنه بشبهة اختلاف العلماء والوطء في غير الملك لاينفك عن حد أو مهر فاذا سقط الحد لشبهة وجب المهر وان قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأتين في عقدة فاحداهما طالق والخيار اليــه لانا تيقنا بوجود الشرط وهوتزوج امرأة فان في المرأتين امرأة فلهذا طلقت احداهما بغير عينها لان كل واحدة منهما تزاحم الاخرى في الاسم الذي أوقع الطلاق به ولا وجه للايقاع عليهمالانه علق بالتزوج طلاق امرأة واحدة لاطلاق امرأتين فلهذا تطلق احداهماو الخياراليه وان كان نوى امرأة وحدهالم يدين في الفضاء ويدين فيما بينه وبين الله تمالى لانه ذكر التزوج بامرأة مطلقا ثم فيدها بنيته وهو أن تكون وحدها وتقيبد المطلق كتخصيص العام وقد بينا أن نية التخصيص في المام صحيحة فيما بينه وبين الله تعالى غير صحيحة في القضاء فكذلك التقييد وان كان قال ان تزوجت امرأةوحدها ثم تزوج امرأتين في عقدة لم تطلق واحدة منهما لان التقييد هنا سُص كلامه وواحدة منهما لم تتصف بتلك الصفة التي نص عليها في الشرط لانضام الاخرى اليهافي العقدوان تزوج أخرى بعدهما طلقت لانها موصوفة بالصفةالتي نص علمها في الشرط فانها امرأة تزوجها وحــدها وهوكما نوقال اذا تزوجت امرأة سودا، فهي طالق فتزوج بيضاوين ثم تزوج سودا، تطلق الثالثة بخلاف قوله أول امرأة أتزوجها لان هناك نص في الشرط على وصفين الفردية والسبق وقد انعدم في الثالثة صفةالسبق وهنا الشرط صفة واحدة وهي الفردية وقد وجد ذلك في الثالثة فلهذا تطلق وان قال يوم أتزوج فلانة فهى طالق فأمر رجلافزوجها اياه فهى طالق لانه تزوجها بمبارة الوكيل فكانه تزوجها بمبارة نفسه وهذا لان الوكيل في النكاح معسبر حتى لايتملق له شئ من العهدة ولا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل وبه فارق البيع والشراء اذا حلف لانفعله فأمر غيره حتى باشره لم يحنث في يمينه لان العاقد لفيره في البيع والشراء كالعاقد لنفســه حتى تتعلق به العهدةويستغنى عن اضافة المقد الى الموكل ولا يصير الموكل عاقدا

بمباشرة الوكيل وان عني في النكاح ماولى عقـده بنفسه لايدين في القضاء وهو مدين فيما بينه وبين الله تمالي لانه في معني سية التخصيص في العام فان مطلق اللفظ بتناول مباشرته ينفسه ومباشرة الغير له بأمره وكذلك ان حلف أن لايطلقها فأمر غيره فطلقها حنث لان الزوج هو المطلق بمبارة الوكيل فان الوكيل بالطلاق معبر ألاترى أنه لو قال لها أنت طالق ان شئت فشاءت أوقال اختاري فاختارت نفسها كان الزوج هو المطلق لمــ ا فكذلك هنا وان قال نويت ان أطلقها بلساني لم يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تمالي لانه نوى التخصيص في اللفظ العام واذا قال لامرأنه ولم يدخل بها أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق أو قال أنت طالق وطالق وطالق بانت بالأولى عندنا وعند مالك رحمه الله تطلق ثلاثا لان الواو للجمع فجمعه بين النطليقات بحرف الجمع كجمعه بلفظ الجمع بأن نقول لهــا أنت طالق ثلاًا ولكنا نقول الواو للمطف فلا يقتضي جمعاً وليس في آخر كلامه ما يغير موجب أوله لان موجبأول الكلامونوع الطلاق وهو وانع أوقع الثانية والثالثة أو لم يوقع فتبين بالاولى كاتكلم بهائم قد تكلم بالثانية وهي ليست في عدته وهذا بخلاف مالو ذكر شرطا أو استثناء في آخر كلامه لان في آخر كلامه مايغير موجب أوله فتوقف أوله على آخره ﴿قال﴾ وان قال لها أنت طالق واحدة بمدها أخريأو قبل أخرى فهي طالق واحدة وهذا الجنس من المسائل بنبني على أصلين (أحدهما) أنه متى ذكر النعت بين اسمين فان الحق به حرف الكنابة وهو حرف الهاء كان نمتاً للمذكور آخراً وان لم يلحق كان نمتاً للمذكور أولا تقول جاءني إزيد قبل عمرو فيكون قبل نعتالجي، زيد واذا قلت قبله عمرو كان نعتالمجي، عمرو (والثاني) أن من أفر بطلاق سابق يكون ذلك القاعا منه في الحاللان من ضرورة الاستناد الوقوع في الحال وهو مالك للايقاع غير مالك للاسناد اذا عرفنا هذا فنقول اذا قال لام أنه ولم بدخل مها أنت طالق واحدة قبل أخرى تطلق واحدة لان قبل نمت للاولى ومعناه قبل أخرى تقع عليك فتبين بالاولى ولو قال قبلها أخرى تطلق اثنتين لان قبل نمت للمذكور آخرا فكانه قال قبلها أخرى وقعت عليك وهذا منه اسناد للثانية الى وقت ماض فيكون موقعاً الله الحال مع الاولى ولو قال بعد أخرى تطلق ائنتين لان بعد نعت للأولى فيكون معناه بمد أخرى وقمت عليك ولو قال بمدها أخرى تطلق واحدة لان بمدها هنا نمت للثانيــة ومعناه بمدها أخرى نقع عليك فتبين بالأولى ﴿قال ﴾ ولوقال مع أخرى أوممها أخرى تطلق

اثنتين لان كلة مع للقران فقد قرن احدى التطليقتين بالاخرى واوقعهما جميماً وكذلكان قال اثنتين مع واحدة أو ممها واحدة أو قبلها واحدة فهي طالق ثلانًا لمــا قلنا ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال أنت طالق واحدة ونصفا قبل الدخول كانت طالقا اثنتين عندنا وعند زفر رحمــه الله تمالى واحدة لان نصف التطليقة كالها فكأنه قال أنت طالق واحدة وواحدة ولكنا نقول هذا كله ككلام واحد معنى لانه لا عكنه أن يعبر عن واحدة ونصف بعبارة أوجز من هذه فان لواحدة ونصف عبارتين اما هذه واما اثنتان الا نصف وذلك لا يصير معلوما الا بالاستثناء وهذا معلوم في نفسه فهو أولى العبارتيين واذا كان كلاما واحــداً معنى لا يفصل بمضـ م عن بمض مخلاف قوله واحـدة وواحدة فكانهما عبارتان لان الاثنتين عبارة أوجز من هذه وهو أن يقول اثنتين وكذلك لو قال أنت طالق احدى وعشر بن عندنا تطلق ثلاثًا لانه ليس لهذا العدد عبارة أوجز من هذه فكان الكلام واحداً معنى وعند زفر رحمه الله تمالى تطلق واحدة لانهما كلامان أحدهما مقطوف على الآخر فتبين بالاولى وان قال احدي عشرة تطلق ثلاثًا بالانفاق لانه ليس بينهما حرف العطف فكان الكل واحدا ولو قال احدى وعشرة عندنا تطلق ثلاثا وعند زفر رحمه الله تعالى واحدة لانه لما ذكر حرف المطفكان كلامين وكذلك لو قال واحــدة ومائة عندنا تطلق ثلاثًا وقال زفر رحمه الله تمالى واحدة وعن أبي يوسف رحمـه الله تمالى أن هنا تطاق واحـدة لان المبارة المعروفة لهذا المدد مائة وواحدة فاذا غير ذلك تفرق كلامه فتبين بالاولى ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال أنت طالق البتة أو قال البائن سوى ثلاثًا فهي ثلاث لان البتـة عبارة عن القطع وقد بينا أن القطع نوعان فهو بنية الثلاث ينوى أحد نوعي الفطع فيعمل بنيته وكذلك لو قال أنت طالق حراما ينوى ثلاثًا فهو كما نوى لانه نوى أحد نوعى الحرمة وكذلك لو قال طالق الحرام فهذا وقوله حرامسوا ويستوى ان كان دخل بها أولم يدخــل بها لان الكلمة واحدة فان ماذكر بعد قوله طالق تفسير لهذه الكلمة فهذا وقوله انت طالق ثلاثا سواءوان قال انت طالق الطلاق أوطلاقا فان نوى ثلاثًا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة رجعيةوان عني بطالق تطليقة وبالطلاق أخرى فهي ثنتان رجميتان ان كان قددخل بها لان هذه الالفاظ مشتقة من لفظ صريح الطلاق وان لم يدخل بها فواحدة بائنة فانه لمانوى بكل كلمة تطليقة كان هذا بمنزلة قوله انت طالق انت طالق فتبين بالأولى فانقال انت طالق الطلاق كله فعي طالق

اللانا كانت له نية أو لم تكن لانه صرح بايقاع كل الطلاق وهو ثلاث ومع التصريح لاحاجة الى النيـة وان قال انت طالق أخبث الطلاق أو أشــد الطلاق أو أعظم الطلاق أو أكبر الطلاق فهذا كله باب واحد فان نوى ثلاثًا فثلاث وان نوى واحدة أو لم يكن له نية فهي واحدة باثنة لما بينا ان معنى العظم والكبر والشدة يظهر في الحكم فهذا وقوله طالق باثن سواء وان قال انت طالق اكبر الطلاق فهي ثلاث لايدين فيها اذا قال نويت واحدة لان الكثرة والقلة في العدد فقد صرح بإنقاع أكثر ماعلك عليها من الطلاق ومع التصريح لاحاجة الى النية ولو قال أسوء الطلاق أو شره أو أفحشه فهو وقوله اخبث الطلاق سواء على مابينا وان قال أكمل الطلاق أو أتم الطلاق فهي واحــدة رجمية لانه ليس في لفظــه ماينبي عن العظم والشدة ولو قال انت طالق طول كذا أو عرض كذا فهي واحدة باثنة لان الطول والمرض فيه اشارة الى معنى الشدة فان الامر اذا اشتد على انسان تقول كان لهـذا الأمر طول وعرض فتكون واحـدة بائنـة ولا تكون ثلاثا وال نواهـا لان الطول والعرض للشئ الواحــد فـكانه قال أنت طالق واحــدة طولها وعرضها كـذا وهذا لائسع فيه نية الثلاث ولو قال أنت طالق خير الطلاق أو أعدل الطلاق أو أحسن الطلاق فهـذا بمنزلة قوله أنت طالق للسنة لان الأعـدل والاحسن مابوافق السنة وانما يوصف بالخيرية مايوافق السـنة حتى يقع بهذا تطليقة رجمية في وقت السـنة وان نوى ثلاثًا فثلاث بمنزلة فوله أنت طالق للسنة ﴿ قال ﴾ ولو قال لها أنت طالق ان ركبتوهي را كبة فمكثت كذلك ساعة طلفت لان الركوب مستدام حتى تضرب له المدة يقال ركبت يوما والاستدامة على ما يستدام انشاء قال الله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعـــد الذكري أي لاتمكث قاعداً وكذلك لو قال أنت طالق أن قمدت وهي قاعدة أو ان قت وهي قائمة أو ان مشيت وهي ماشية أو ان اتكات وهي متكنة فكثت كذلك ساعة يحنث بخلاف مالو قال أنت طالق ان دخلت الدار وهي في الدار فمكثت كذلك لم تطلق حتى تخرج وتدخل لان الدخول ليس بمستدام فأنه انفصال من الخارج الى الداخل ألا ترى أنه | لاتضرب له المدة فلا يقال دخل يوما وانما يقال دخل وسكن يوما والحروج نظير الدخول لآنه انفصال من الداخــل الى الخارج فلا يكون لاســـتدامته حكم انشائه ولو قال أنت طالق مابين تطليقة الى ثلاث أو من تطليقة الى ثلاث فني القياس تطلق واحدة وهو

قول زفر رحمه الله تمالى لانه جمل الاولى والثالثة غاية والفاية حد فلا تدخل في الحــدود كقوله بعت منك من هذا الحائط الى هذا الحائط فيكون الواقع مابين الغايتـين وهي الواحدة وفي الاستحسان وهوقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تطلق ثلاثالان الحد أنما يكون في ذوى المساحات فامافى عرف اللسان أنما يراد بمثل هذا الكلام دخول الكل فان الرجل يقول خـذ من مالى من درهم الى عشرة فيكون له أخـذ العشرة ويقول كل من الملح الى الحلو فيكون المراد تعميم الاذن ومطلق الكلام محمول على عرف أهل اللسان وأبو حنيفة رحمـه الله تمالى يقول الفياس ما قاله زفر ان الحدغير المحدود ولكن فى ادخال الاولى ضرورة لانه أوقع الثانية ولاثانية قبل الاولى ولابد للكلام من ابتــدا. فاذا لم يوقع الاولى تصير الثانية ابتداءً فلا يمكن القاعها أيضا فلا جــل الضرورة أدخلت الغامة الاولى ولاضرورةفي الغاية الثانيةفاخذت فمها بالقياس وقلت تطلق آننتين وهذا لان الفاية التي ينتهي الكلام اليما قد لاتدخل كالليل في قوله تمالى ثم أتموا الصيام الى الليل وقد تدخه ل كالمرافق والكعبين في الوضوء والطه لاق بالشك لايقع فان قال أردت واحدة لايدين في القضاء وهو يدين فيما بينه وبين الله تعالى لاحتمال الكلام مانوى وان قال أنت طالق مابين واحدة الى أخرى فني قياس قول زفر لايقع شيُّ وفي قول أبي حنيفة تطلق واحدة وعندهما تطلق اثنتين وان قال من واحدة الى واحدة قيل هو على الخلاف وقيــل تقع واحدة عندهم جميَّةً لانالشيُّ لايكون غاية نفسه فكان قوله الى واحدة لغوا وان قال أنت طالق واحدة أولاشئ فهي طالق تطليقة رجمية في قول أبي يوسف رحمه الله تمالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تمالى وقال لايقع شئ وكذلك ألو قال أنت طالق ثلاثا أولاشئ فهو على هذا الخلاف وجه قوله الاول ان حرف أولا أبات أحد المذكورين فيما يتخللهما وانما يتخلل هنا قوله واحددة أولاشئ وقوله ثلاثا أولاشئ فيسقط اعتبار هذا اللفظ ويبقى قوله أنتطالق فيقع به تطليقة رجمية وجه قوله الاخر ان حرف أو للتخيير لأن موجبه اثبات أحــد المذكورين فقد خير نفسه بـين أن يقع عليها واحمدة أو لايقع عليها شئ واحدهما موجود فلا يثبت بهذا الكلام شئ كما لو جمع بين امرأته وأجنبية وقال هذه طالق أو هذه لم يقع شئ وهذا لان الكلام اذا اقترن به ذكر المددكان المامل هو المدد لاقوله انت طالق وقد خرج ذكر المدد من أن يكون عزعة

بحرف أو فلا يقع عليها شئ وان قال أنت طالق أو غير طالق أو قال أنت طالق أولاأو قال أنت طالق أولا شئ لم يقع عليها شي لانه انما أدخل حرف الواوبين طلاق وغمير طلاق فتخرج به كلمة الايقاع من أن تكون عزيمة فلا يقع شي كما لو قال لعبده أنت حر أو عبد وان قال أنت طالق واحدة في اثنتين فهو ثلاثلان حرف في قد يكون بمهني الواو لان حروف الصلات يقوم بعضها مقام بعض وان نوى واحدة مع اثنتين يقع ثلاث أيضاً سواء دخل بها أو لم يدخل بها لان حرف في يذكر بمهني مع قال الله تمالي فادخلي في عبادي أي مع عبادى ويقال دخل الامير البلدة في جنده أي مع جنده وان نوى حساب الضرب فهي واحدة عندنا وعند زفر رحمه الله تمالي اثنتان لان هذا شئ ممروف عند أهل الحساب ان واحدا اذاضرب في اثنين يكون اثنين فيحمل كلامه عليهما ذا نوى ولكنا نقول الضرب انما يكون في المسوحات لافي الطلاق وتأثير الضرب في تكثير الاجزاء لافي زيادة المال والتطليقة الواحدة وان كثرت أجزاؤها لاتصير أكثرمن واحدة كما لو قال أنت طالق نصف تطليقة وسدسها وثلثها لم يقع الا واحدة فهذا مثله وعلى هذا لوقال اثنتين في اثنتين ونوى الضرب عندنا تطلق اثنتين وعند زفر رحمه الله تمالى ثلاثًا لان أنسين في اثنين يكون أربعة ولكن الطلاق لا يكون أكثر من ثلاث وعلى هذا مسائل الاقرار اذا قال لفـــلان على عشرة دراهم في عشرة دراهم ونوى حساب الضرب فعليه عشرة عندنا ومائة عند زفر رحمـه الله تعالی وان نوی عشرة وعشرة فعلیه عشرون وکذلك لو قال درهم فی دینار أو كر حنطة في كر شمير لم يكن عليه الا المذكور اولا عندنا الا أن يقول نويت الواو أو حرف مع فيلزمه جميع ذلك حينتذ ويحلفه الفاضي بالله ما أردت الاقرار بذلك كله يعني اذا كان الخصم مدعيا بجميع ذلك ﴿ قَالَ ﴾ وانكان له ثلاث نسوة فقال فلانة طالق ثلاثًا وفلانة أو فلانة فالاولى طالق والخيار اليه في الاخريين يوقع على أيتهما شاء لان حرف التخبير انما ذكر بين الاخريين فكان كلامه عزيمة في الاولى فيقع الطلاق عليها ويخير في الاخريين يمـنزلة قوله هــذه طالق واحدى هاتين وكـذلك الجواب في العتق وقــد بينا الفرق بـين هذين الفصلين وبين قوله والله لا أكلم فلانا وفلانا أو فلانا فيما أمليناه من شرح الجامع واستوضح في الكتاب هذه المسئلة عما اذا قال لامرأته أنت طالق ثلانًا وقد استقرضت ألف درهم من فلان أو فلان كان الطلاق والعاً عليها وهو مخير في الالف يقربها

لأحـدهما ويحلف للآخر ما استقرض منه شيئاً وهذا غير مشكل لان حرف التخيير انميا ذكر في الاقرار لافي الايقاع فيبقى موقعاً للطلاق على امرأنه عزما ولو قال فـلانة طالق ثلاثًا أو فـــلانة وفلانة طلقت الثالثة والخيار اليه في الاوليين لانه انمـــا أدخل حرف التخيير بين الاوليين وابن سماعة رحمه الله تعالى يروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يخير بين الايقاع على الاولى والأخريبين عنزلة قوله هذا طالق أو هانان وجمل على تلك الرواية هذه المسئلة كمسئلة اليمين والفرق بينهما على ظاهر الرواية قد استقصينا شرحه في الجامـــم وان قال فلانة طالق ثلاثًا وفلانة ممها يقع على كل واحدة منهدما ثلاث تطليقات لأنه عطف الثانية على الاولى ولم يذكر لهـا خـبراً فيكون الخبر الاول خبراً للثاني كما هو موجب العطف ولانه ضم الثانية الى الاولى بقوله معها وانما يتحقق هذا الضم اذا وقع عليها مثل ماوقع على الاولى فان قال عنيت ان فلانة معها شاهدة لم يصدق في القضاء وهو مصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه اضمر للثانية خبراً آخر وهو محتمل ولكنه خلاف الظاهر فيدين فما بينه وبين الله تمالى ولا يدين في القضاء وان قال فلانة طالق ثلاثًا ثم قال اشركت فلانة ممها في الطلاق وتع على الاخرى ثلاث لان لفظ الاشراك يقتضي التسوية قال الله تمالى في ميراث أولاد الام فهم شركاء في الثلث فيستوى فيــه الذكور والأناث ولانه قد اشركها في كل واحدة مما وقعت على الاولى وهــذا بخلاف مالو قال لامرأتين له بينكما ثلاث تطليقات حيث تطلق كل واحدة اثنتين لان هناك لم يسبق وقوع شئ على واحدة منهما فتنقسم الثلاث بينهما نصفين تسمة واحدة وهنا قد وقع الثلاث على الأولى فلا يمكنه ان برفع شيئاً مما أوقع عليها باشراك الثانية وانما عكنه ان يسوى الثانية بها بايقاع الثلاث عليها حتى لو قال لامرأتين أشركتكما في ثلاث تطليقات لم يقع على كل واحدة الا اثنتان ولانه لما أوقع الثلاث على الاولى فكلامه في حق الثانيـة اشراك في حق كل واحدة من الثلاث فكأنه قال بينكما ثلاث تطليقات وهو ينوى ان كل تطليقة بينهما فلهذا تطلق كل واحدة منهما ثلاثًا وان قال لامرأتين له انتما طالقان ثلاثًا سنوى ان الثلاث بينهما فهو مدين فيما بينه وبين الله تمالى لكون المنوي من محتملات لفظه ولكنه خلاف الظاهر فلايدين في القضاء وتطلق كل واحدة ثلاثًا وكذلك لو قال لاربع نسوة له انتن طوالق ثلاثًا ينوى أن الثلاث بينهن كان مدينًا فيما بينه وبين الله تعالى فتطلق كل واحدة واحدة

ألاترىأنه قد بقال أكلن أربعة أرغفة على معنى أن كلواحدة أكلت رغيفا ولكنه خلاف الظاهر في الوصف فلابدين في القضاء وتطلق كل واحدة منهن ثلاثًا واذقال لامرأته أنت طالق نصف تطليقة فهي تطليقة كاملة عندنا وعند نفاة القياس لايقع عليها شئ لان نصف التطليقةغيرمشروع وايقاع ماليس بمشروع من الزوج باطل ولكنا نقول مالايحتمل الوصف بالتجزى فذكر بعضه كذكر كله فكان هو موقعاً تطليقة كاملة عهذا اللفظ والقاع التطليقة مشروع وكذلك كل جزء سماه من نصف أو ثلث أو ربع فهو كذلك وان قال أنت طالق نصني تطليقه فهي طالق واحدة لانه انما أوقع اجزاء تطليقة واحدة ﴿قَالَ﴾ وان قال أنت طالق نصف تطليقة من التطليقات الثلاث وثلث تطليقة وربع تطليقة وقد دخـل بها فهي طالق ثلاثًا لانه أوقع من كل تطليقة من التطليقات الثلاث جزءً فانه نكر التطليقة في كل كلة والمنكر اذا أعيد منكراً فالثاني غير الاول ولهذا قال ان عباس رضى الله عنه في قوله تعالى فان مع العسر يسرآ أن مع العسر يسرآ ان يغلب عسر يسربن وان قال أنت طالق نصف تطليقة وثلثها وسدسهالم تطاق الاواحدة لانه أضاف الاجزاء المذكورة الى تطليقة واحدة محرف الكناية ولم يذكر مالو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلثها وربعها فمن أصحابنا من نقول هنا تطلق اثنتين لانك اذا جمت هذه الاجزاء المذكورة تكون أكثر من واحدة والاصح انها لاتطلق الا واحدة لانه أضاف الاجزاء المذكورة الى تطليقة واحدة بحرف الكناية فلا يقع الا واحدة ﴿ قالَ ﴾ ولو قال أنت طالق أن لم تصنعي كـذا وكـذا لعمل يعلم أنها لاتصنعه أبداً نحو أن يقول أن لم تمسى السهاء بيدك أو ان لم تحولي هذا الحجر ذهبا فهي طالق ساعة تـكلم به بخلاف مالو قال ان لم تدخلي الدار فان هناك لا تطلق حتى تموت لان الشرط فوات الدخول ولا يحقق ذلك الا عندموتها فان الدخول منها تأتى مادامت حية فاماهنا الشرط عدم مس السهاء منها أو تحويل الحجر ذهبا وذلك متحقق في الحال من حيث الظاهر ولانه لافائدة في الانتظار هنا لانه لا يحصل به عجز لم يكن ثابتاً قبله بخلاف مسئلة الدخول على ما بينا ولو وقت وقتا فقال أنت طالق ان لم تمسى السماء اليوم لم تطلق الا بعد مضى اليوم عندنا وقال بمض العلماء تطلق في الحال لان فوت الشرط متحقق في الحال ولان الوقت في اليمين المؤقت كالعمر في المطلق فـ كما لا ينتظر هناك موتها فكذلك هنا لا ينتظر مضى المدة ولكنا نقول عند ذكر الوقت الشرط عدم الفعل في آخرجزء من اجزاءالنهار وذلك لا يتحقق

قبل عبى، ذلك الوقت ولا نه بذكر الوقت قصد الترفيه على نفسه فكان هذا عزلة قوله أنت طالق اذا ذهب هذا اليوم فمالم يذهب لا يقع الطلاق ﴿ قَالَ ﴾ رجل قال لا من أنه يامطلقة فهي طالق واحدة لانه وصفها بالطلاق حين ناداها به فكان هذا وقوله أنت طالق سواء ألا ترى أنه لو قال لها يازانية كان قاذفا لهايمنزلة قوله أنت زانية فان قال عنيت أنها مطلقة من زوج لهما قبلي فان لم يكن لهما زوج لا يلتفت الى كلامه لانه نوى المحمال وان كان لهـ ا زوج قبله فهو مدين في القضاء ولا يقع عليها شئ لأنه نوى حقيقة كلامه فان النداء في الحقيقة بوصف موجود وذلك من طلاق زوج كان قبله ولان حقيقة كلامه الوصف وهو غيير الانقاع ﴿ قال ﴾ وان قال لها طلقتك أمس وهو كاذب كانت طالقافي القضاء فأما فيما بينهو بين الله تعالى فهي امرأته لان الاقرار اخبار محتمل الصدق والكذب الاان دينه وعقله محمله على الصدق و يمنعه عن الكذب فحملنا كلامـه في الظاهر على الصدق فأما فيما بينه وبين الله تمالى فالمخبر عنه اذا كان كذبالا يصير بالاخبار عنه صدقا فلهذا لا يقع شي ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال لها يابائن أو ياحرام أوما أشبه ذلك من الكلام الذي يشبه الفرقة وهو يريد بذلك ان يسميها تسمية ولا ينوى الطلاق لم تطلق لانا قد بينافي قوله انت بائنانه لايقعالطلاق الا اذا نوى لان اللفظ مبهم محتمل فكذلك في قوله يابائن فاذا قال لم انو الطلاق كان مدينا في القضاء وفيما مينه وبين الله تمالى وان قال يامطلقة مرمد ان يسمها بذلك ولا مرمد الطلاق وسمه فيما بينمه وبين الله تمالى ولم يصدق في القضاء لان اللفظ صريح فوقوع الطلاق به يكون بعينه لابنيته بخلاف ماسبق الا انمانواه محتمل فيدين فيما بينه وبين الله تعالى بمنزلة قوله عنيت الطلاق عن الوثاق وكذلك لو قال لعبده ياحر بريد أن يسميه بذلك فهو مدين فيما بينــه ودين الله تمالي ولكن يمتق به في القضاء ﴿قَالَ ﴾ ولوقال لا مرأته هذه اختي فهو صادق في ذلك ولا يقع عليها شي لان جــذا الكلام محتمل للاخوة في الدين قال الله تعالى انما المؤمنون اخوة وفى القبيلة قال الله تعالى والى عاد أخاهم هوداً وبالمحتمل لاتثبت الحرمة وعلى هذا لو قال لمملوكه هذا اخي كان صادقا ولم يمتق وان قال هذه اي أو ابنتي من نسب أو رضاع أو قال هي عمتي أو خالتي من نسب أو رضاع فانه يسأل عن ذلك فان ثبت عليـــه فرق بينهما وان قال كذبت أوتوهمت فهي امرأته وقد بينا هذا في كتاب النكاح وذكرنا المفرق بينما اذا قال لمملوكه ولزوجتــه وكذلك اذا قال ياأماه أو يا ننتاه أو ياعمتاه أو يا خالتاه

أو يا أختاه أو ياجدتاه كان هذا باطلا ولاتقعبه الفرقة لان في موضع النداء المراد احضارها لا تحقيق ذلك الوصف فيها ألا ترى أنه قد بنادبها عما لا يتحقق فيها في موضع الاهانة كالكلب والحمار وفي موضع الاكرام كحور العين ونحوه فعرفنا أنه ليس مراده التحقيق وبدون قصد التحقيق لا عمـل لهذا الـكلام في قطع الزوجية فلهذا لا يقعشي وقال، قال رجل لامرأته قدوهبت لك طلائك ولا نيةله فهي طالق في القضاء لان معنى كلامه هذا طلقتك بغير عوض فان هبة الشيُّ من غيره جعله له مجانًا ولوقال بِمتك طلاقك بكذا فقالت قبلت طلقت فكذلك اذا قال وهبت لك طلاقك تطلق وان لم تقبل لان أشتراط قبولها لأجل البدل وان كان ينوى بذلك أن يكون الطلاق في مدهالم يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر فانالهبة تزيل ملك الواهب عن الموهوب وبجعل الطلاق في مدها لا يزول ملكه عن الطلاق وبدن فيما بينــه وبـين الله تمالي وقد روى عن أبي حنيفة رحمــه الله تمالي أنه مدىن في القضاء لان هبه الشيُّ من غيره تمليك لذلك الشيُّ منه في الظاهر فيكون هذا تمليكا للأمر منها فإن طلقت نفسها فيذلك المجلس طلقت والا فهي امرأته وقال، واذا قال لآخرأ خبر امرأتي بطلاقها فهي طالق سواء أخبرها به أو لم بخبرها لان حرف الباء للالصاق فيكون معناه أخبرها عا أوقعت عليها من الطلاق موصولا بالانقاع وذلك نقتضي انقاعا سانقا لا محالة وكذلك لو قال إحمل اليها طلاقها أو يشرها يطلاقها فهي طالق بلغها أولم الله الان ممناه بشرها عما أوقعت عليها أو احمل اليها ما أوقعت عليها وكذلك لوقال أخبرها أنها طالق أو قل لها أنها طالق لان الخيبر وان كان محتمل الصدق والكذب فالأصل فيه الصدق وذلك لا يكون الابمد القاعه الطلاق علمها وكذلك لو قال لعبده وهبت لك عتقك أوتصدقت عليك بعتقك أو قال لغيره أخبره أنه حر أو بشره بأنه حر أو قل له أنه حركان حرا لما بينا ﴿ قال ﴾ واذا أراد أن يطلق امرأته فقالت لاتطلقني هب لي طلاقي فقال قد وهبت لك طلاقك مرمد مذلك لااطلقك فهي امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لان كلامه جواب لسؤالها وهي انما سألته الاعراض عرب الانقاع وقد أظهر بكلامه أنه اجامها الى ماسألته فلا يكون ذلك القاعا منه ولو قال لامرأته قد أعرضت عن طلاقك أو صفحت عن طلانك يريد بذلك الطلاق لم تطاق لانه نوي ضد كلامه فان الاعراض عن الشيُّ بتركُ الحوض فيه وهو ضد الايقاع ولو قال قد تركت طلاقك أو قد خليت

طلاقك أوقد خليت سبيل طلاقك وهو يريد بذلك الطلاق فهي طالق لان هذا الكلام محتمل يجوز أن يكون مراده تركها بطريق الاعراض عن التصرف فها وبجوز أن يكون المراد تركتهابأن أخرجتهامن يدي بالايقاع فينوى فيه فان لم ينو الطلاق فليس بشئ وان نوى الطلاق فهو طلاق عنزلة الكنايات ﴿ قال ﴾ ولو قال لامرأته وقد دخل مها أنت طالق كل يوم فان لم يكن له نية لم تطلق الا واحدة عندناو عند زفر تطلق ثلاثًا في ثلاثة أيام لان قوله أنت طالق ايقاع وكلمة كل تجمع الاسماء فقدجمل نفسه موقعاً للطلاق عليها في كل يوموذلك عجدد الوقوع حتى تطلق ثلاثًا ألاترى أنهلوقال أنت طالق في كل يوم طلقت ثلاثًا في كل يوم واحدة ولكنانقول كلامه صفة وقد وصفهابالطلاق في كل يوم وهي بالتطليقة الواحدة تتصف بالواحدة ألا ترى أنه لو قال أنت طالق أبداً لم تطلق الا واحدة بخلاف قوله في كل يوم لان حرف في للظرف والزمان ظرف للطلاق من حيث الوقوع فيه فما يكون اليوم ظرفا له لا يصلح النهد ظرفا له فيتجدد الانقاع لتحقيق مااقتضاه حرف في وفي قوله كل نوم ان قال أردت أنها طالق كل يوم تطليقة أخرى فهو كمانوى وتطلق ثلاثا في ثلاثة أيام إما لانه أضمر حرف في أو لانه أضمر التطليـقة فكانه قال أنت طالق كل يوم تطليقــة ﴿ قِالَ ﴾ [وكذلك لو قال أنت طالق اليوم وغداً وبعد غد فان لم يكن له نية فهي واحدة لان يو قوع الواحدة عليها تتصف بالطلاق في هذه الايام وان نوى ثلاثًا فهو كما نوى وهي طالق كل يوم واحدة حتى تستكمل ثلاثًا في اليوم الثالث إما لاضمار حرف في أو لاضمار التطليقة ﴿قَالَ ﴾ وان قال أنت طالق مالا بجوز عليك من الطلاق أو مالا يقع عليك من الطلاق فهي طالق واحدة رجعية لان آخر كلامه لغوفانه ليس فيما يملسكه الزوج عليها طلاق موصوف بما ذكر وكذلك ان قال أنت طالق ثلاثاً لا يقمن عليك أو ثلاثا لايجزن عليك فهي طالق ثلاثا لما بينا وفىالنوادر قالأنت طالق اقبح الطلاق قال عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تطلق تطليقة رجمية وعند محمد رحمه الله تعالى تطلق تطليقة بائنة لآنه جمل القبح صفة للطلاق وذلك هو الطلاق المزيل للملك وأبو توسف رحمه الله تعالى تقول قد يكون القبح بالايقاع في غير وقت السنة فلا تثبت صفة البينونة بالشك ﴿قالَ ﴾ ولوقال أنتطالق ثلاثًا وأنا بالخيار ثلاثة أيام فالخيار باطل والطلاق واقع لان اشتراط الخيار للفسخ بعد الوقوع لاللمنع عن الوقوع

والطلاق لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه فيلغو شرط الخيار فيه والعتق كذلك ﴿ قال ﴾ ولوقال لامرأته اذهبي فتزوجي فان كان نوى طلاقا فهو طلاق وان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بائنة وان لم يكن له نية فليس بشئ لان كلامه محتمل فلا يتمين معنى الطلاق فيه الا بالنية وهو محتمل للطلاق لانه ألزمها الذهاب من بيته وروى عن محمد رحمه الله تمالى أنه لو قال لها افلحى أواستفلحى ينوى به الطلاق فهو بمنزلة قوله اذهبي لأن العرب تقول افلح بخير اى اذهب بخير وكذلك لو قال استفلحي لان معناه اطلبي فحلا فكان هذا وقوله تزوجي سواء والله أعلم

- واب طلاق الأخرس كالله ص

﴿قَالَ ﴾ واذا طلق الأخرس امرأته في كتاب وهو يكتب جاز عليه من ذلك مايجـوز على الصحيح في كتابه لان الاخرس عاجز عن الكلام وهو قادر على الكتاب فهو الصحيح في الكتاب سواء والاصل ان البيان بالكتاب عنزلة البيان باللسانلان المكنوب حروف منظومة تدل على ممنى مفهوم كالكلام الاترى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مأموراً بتبليغ الرسالة وقد بلغ تارة بالكتاب وتارة باللسان ثم الكتاب على ثلاثة أوجه (أحدها) ان يكتب طلاقا أو عتامًا على مالا يتبين فيه الخط كالهوا، والماء والصخرة الصها، فلا يقع به شيء نوى أو لم ينو لان مشل هـذه الكتابة كصوت لايتبين منه حروف ولو وقع الطلاق لوقع بمجرد نيت وذلك لا يجوز (والثاني) ان يكتب طلاق امرأته على مايتبين فيه الخط ولكن لاعلى رسم كتب الرسالة فهذا ينوى فيه لان مشل هذه الكتابة قد تكون للايقاع وقد تكون لتجربة الخط والقملم والبياض وفيمه ينوى كما في الالفاظ التي التي تشبه الطلاق فان كان صحيحاً تبين نيته بلسانه وان كان أخرس تبين نيتـه بكـتابه (والثالث) ان يكتب على رسم كتب الرسالة طلاق امرأته أو عتاق عبده فيقع الطلاق والعتاق بهـ ذا في القضاء وان قال عنيت به تجرية الخط لايدين في الفضاء لانه خــلاف الظاهر وهو نظير مالو قال انت طالق ثم قال عنيت الطلاق من وثاق ثم ينظر إلى المكنوب فان كان كتب امرأته طالق فهي طالق سواء بعث الكتاب اليها أو لم يبعث وان كان المكتوب اذا وصل اليك كتابي هذا فانت طالق فما لميصل اليها لايقع الطلاق كالوتكام

بما كتب فان ندم على ذلك فحي ذكر الطلاق من كتابه وترك ماسوى ذلك وبعث بالكتاب اليهـ افهي طالق اذا وصل اليها الكتاب لوجود الشرط ومحوه كرجوعـ عن التعليق فان محى الخطوط كلها وبعث بالبياض اليها لم تطلق لان الشرط لم يوجد فان ماوصل اليها ليس بكتاب ولو جحد الزوج الكتاب وأقامت عليه البينة انه كتبه يده فرق بينهما في القضاء لان الثابت بالبينة عليه كالثابت باقراره وان كان الاخرس لا يكتب وكانت له اشارة تعرف في طلاقه ونكاحه وشرائه وبيعه فهو جائز استحسانا وفي القياس لايقم شئ من ذلك باشارته لانه لايتبين باشارته حروف منظومة فبتي مجرد قصده الايقاع وبهـذا لا يقع شي الا ترى ان الصحيح لو أشار لايقم شي من النصر فات باشـارته ولكنه استحسن فقال الاشارة من الأخرس كالعبارة من الناطق ألا ترى أن في العبادات جمل هكذا حتى اذا حرك شفتيه بالتكبير والقرآن جمل ذلك عنزلة القراءة من الناطق فكذلك في المعاملات وهــذا لاجل الضرورة لانه محتاج الى مايحتاج اليــه الناطق فلو لم تجعل اشارته كمبارة الناطق أدى الى أن يموث جوعا وهـذه الضرورة لاتناتي في حق الناطق ولهذا قلنا الريض وان اعتقمل لسانه لاينفذ تصرفه باشارته لانه لم يقم اليأسءن نطقه واقامة الاشارة مقام العبارة عند وقوع اليأس عن النطق لاجل الضرورةوان لمرتكن له اشارة ممروفة يعرف ذلك منه أو يشك فيه فهوباطل لانه لا يوقف على مراده بمثل هذه الاشارة فلا يجوز الحكم بها ولم يذكر في الكتاب حكم الطلاق بالفارسية وقد روى عن أبي حنيفة رحمـه الله تعالي أن الفارسي اذا قال لامرأنه هســته أو قال از زني هسته ينوي في ذلك فان نوى ثلاثًا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة رجعية ويستوى ان كان في حال مذاكرة الطلاق أو لم يكن وعنــد أبي يوسف رحمه الله تمالي ان قال هسته ينوي فيــه ولو قال از زني هسته فهي تطليقة رجعية الا أن ينوى ثلاثًا وعنـــد محمد رحمــه الله تعالى في فوله بهستمت أو اززني بهستمت انه طلاق وكأنهم جعلوا هذا اللفظ تفسيراً للتخلية ولهذا قال زفر رحمه الله تعالى يكون الوافع به بائنا ولكن أبو حنيفة وأبويوسف رحمهما الله تعالى قالا يحتمل أن يكون هذا في معنى التخلية فيكون الواقع به بأننا ويحتمل أن يكون هذا معني لفظ آخر فلا تثبت البينونة بالشك ولكنا نقول نحن أعرف بلغتنامنهم والواقع بهذا اللفظ عندنا تطليقة رجمية سواء نوى الطلاق أو لم ينو أو نوى الثلاث أو لم ينو لان هذا اللفظ

فى لساننا صريح بمنزلة الطلاق فى لسان العرب وانما معنى تفسير التخلية بله كردم فينوى في نسان والحاصل أن كل لفظ لا يستعمل الامضافا الى النساء فهو صريح وكل مايستعمل فى النساء وغير النساء فهو بمنزلة الكناية ينوى فيه فقوله بله كردم يستعمل فى غير النساء كا يستعمل في النساء فأما قوله هسته أو بهستمت لا يستعمل الا فى النساء فيكون صريحا والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- الشهادة في الطلاق كالم

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه واذا شهد شاهدان أنه طلق احدى امرأتيه بعينها وقالا قد سماها لنا لكنا نسيناها فشهادتهما باطلة عندنا وقال زفر رحمه الله تمالي تقبل شهادتهما ومحال بينه وبينهما اذا شهدا بالثلاث حتى يبين المطلقة منهما لان الثابت بشهادتهما كالثابت باقرار الزوج ولو أقر أنه طلق احداهما بمينها وقال قد نسيتها امر أن لا بقرب واحدة منهما حتى يتذكر وهــذا لان الشهادة على الطلاق مقبولة من غير دعوى وانما تنمدم الدعوى اذا لم يعرفا المطلقة منهما فوجب قبول شهادتهما بقدر ماحفظا من كلام الزوج ولكنا نقول قد أقراعلى أنفسهما بالغفلة وبأنهما ضيما شهادتهما ولان الفاضي اماأن يقضي بطلاق إحداهما بغير عينها فيكون هذا قضاء بغير ماشهدا أو يقضي بطلاق احداهما بعينها ولا يتمكن من ذلك بهذه الشهادة لانهما لم يمينا وليست احمداهما بأولى من الأخرى فاذا تمذر القضاءمها بطلت الشهادة لانها لاتكون موجبة بدون القضاء بخلاف اقرار الزوج فائه موجب بنفسه قبل أن يتصل به القضاء فكان ملزما اياه البيان وان شهدا أنه طلق احداهما بغير عينها فني القياس لاتقبل هذه الشهادة أيضا لان المشهود له مجهول وجهالة المشهود له تمنع صحة الشهادة ولــكنه استحسن فقال تقبل الشهادة ويجبر على أن يوقع الطلاق على احداهما لان الجهالة في المشهود له لا تمنع صحة الشهادة لعينها بل لانعدام الدعوى فان الدعوى من الحجهول لا تتحقق وهذا لايوجد في الطلاق فان الشهادة على الطلاق تقبل حسبة من غـير دعوي وهما أثبتا بشهادتهما قول الزوج احداهماطالق فيكأن القاضي سمع ذلك من الزوج فيجبره على أن يوقع على احداهما ﴿ قال ﴾ واذا قال الرجل فلانة بنت فلان طالق وسمى امرأ به ونسيها ثم قال عنيت بذلك امرأة أجنبية على ذلك الاسم والنسب لم يصدق والطلاق واقع على امرأته في

القضاء لان كلام الماقل محمول على الصحة ما أمكن وله ولاية الايقاع على امرأته دون الاجنبية فلايصدق فيما يدعىمن الغاء كلامه في القضاء ولكن يدين فيما بينه وبين الله تعالى لأن ماقاله محتمل ويجوز أن يكون مراده أن فلانة طالق من زوجها على سبيل الحكاية أوعلى سبيل الايقاع فيكون موقوفا على اجازة الزوج ولايسم امرأته ان تقيم معه لانها مأمورة باتباع الظاهر كالقاضي فان قال هذه المرأة التي عنيتها امرأتي وصدقته في ذلك وقع الطلاق عليها لاقرار الزوج بأنها هي المطلقة ولم يصدق على ابطال الطلاق عن المرأة المعروفة بذلك لانها تمينت للطلاق في الحكم وهو متهم في صرف الطلاق عنها فلا يصدق الأأن يشهد الشهود على نكاحها قبل أن يتكلم بطلاقها أو على افرارهما قبل ذلك فحيناند يقع الطلاق عليها دون الممروفة لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة ولوكان تحتبه ممروفتان على اسم ونسب واحد فطلق بذلك الاسم والنسب كان البيان اليه يوقع الطلاق على أشهماشا و لمذلك هنا وكذلك ان صدقته المرأة المعروفة بذلك وفي هذا نوع اشكال فان المعروفة متهمة في هذا التصديق كما أن الزوج متهم في الاقرار ولكنه لم يعتبر هذا الجانب لان الحق لهماوقد تصادقا على قيام النكاح بينهما باعتبار أمر محتمل ولو تصادقا على النكاح ابتداء ثبت في الحكم بتصادقهما فكذلك اذا تصادقا على بقاء النكاح بينهما ﴿ قال ﴾ وأن قال فلانة طالق وذلك اسم امرأته طلقت امرأته ولم يصدق على صرف الطلاق عنها لان كلامه ايقاع وله ولاية الابقاع على زوجته وقد بينا ان كلام العاقل محمول على الصحة فتعينت زوجته لهــذا والعتاق في هذا قياس الطلاق وهـذا بخلاف الاقرار اذا قال لفـلان على ألف درهم فجاء رجل على ذلك الاسم وادعى المال لم يلزمه المال الا أن يشهد الشهود على اقراره أنه عناهلان الاقرار من المقر تصرف في ذمته من حيث الالتزام فلا يتعين المقرله الابدليل موجب المتمين وذلك اشارته اليــ و واقراره أنه عناه فأما الطلاق والعتاق تصرف على المحل بالايقاع وزوجته ومملوكته متعينة لذلك توضيحه ان جهالة المقر له تمنع صحة الاقرار وبمجرد ذكر الاسم لاترتفع الجهالة وجهالة المطلقة والمعتقة لاتمنع صحة الايقاع ولان المال بالشك لايستوجب والطلاق والمتاق يؤخذ فيهما بالاحتياط وكذلك في الاقرار ولو قال لفلان بن فلان على ألف درهم فالمقر له بهذا القدر لايصير معلوما كما في الدعوى والشهادة بذكر اسمه واسم أبيه لايصير معلوما الابذكر اسم جدده أو بنسبه ألى فضذ أويشير اليــه فحينتذ يصــير

معلوما ويلزمه المال له بالاقرار ﴿ قال ﴾ واذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا وجحد الزوج والمرأة ذلك فرق بينهما لان المشهود به حرمتها عليه والحل والحرمة حق الله تمالي فتقبل الشهادة عليه من غير دعوى كما لو شهدوا بحرمتها عليه والحل والحرمة حق الله تمالى فتقبل الشهادة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة وهذا لأنهم يشهدون ان وطأه اياها بعد هذا زنا والشهادة على الزنا تقبل من غير دعوى فكذلك على ما يتضمن معنى الزنا وعلى هذا الشهادة على ءتق الامة تقبل من غير دءوى وفي الشهادة على عتق العبد اختلاف عند أبي حنيفة لا تقبل من غير دعوى وعندهما تقبل على ما نبينه في كتاب المتاق ان شاء الله تمالي ﴿ قال ﴾ واذا كانله امرأنان احداهما نكاحها صحيح الاخرى نكاحها فاسد واسمهما واحد وقال فلانة طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسد لم يصدق في الفضاء لانها بالنكاح الفاســد لم تصر محلا لوقوع طلاقه عليها فهي كالاجنبية والتي نكاحها صحيح عل لوقوع طلاقه عليها فمطلق الاسم يتناولها ولا يصددق في صرفه عنها في الفضاء وان كان يصـدق فيما بينه وبين الله تمالى كما لو قال نويت أجنبية وكذلك لو قال احدي امرآتي طالق لانه أوقع الطلاق بهــذا اللفظ على امرأته وهي التي صح نكاحها دون الاخري لان بالنكاح الفاسدلا تصيرهي امرأنه فكانه ليسفى نكاحه الا امرأة واحدة فقال احدى امرأتي طالق ولو قال احدا كماطالق لم تطلق امرأته الا أن يمينها لا نه أوقع الطلاق على احدى اللتين خاطبهما وأشار البهما واحداهما ليست عحل لطلاقه فلا نتمين امرأته الا بالنية كما لو جمع بين امرأنه وأجنبية وقال احداكما طالق ولوكان في يده عبدان فاشترى أحدهما شراة صحيحاً واشترى الآخر شراة فاسداً فقال أحدكما حر أو أحد عبدى حر فهو سوا، والقول توله في البيان لان المشترى شراء فاسداً صار مملوكا له بالقبض وصار علا لعتقه كالمشترى شراء صحيحاً فكان كلامه القاعا سواء قال أحد عبدى أو قال احدكما فكان البيان اليه بخلاف الاولى فان التي نكاحها فاسد ليست بمحل لطلاف ﴿ قال ﴾ وان قال فلانة بنت فلان طالق فسمى امرأته ونسبها الى غيير أيها لم تطلق امرأته لانه ما أوقع الطلاق عليها فانه ماأضافها الى نفسه بالنكاح وما أشار اليها ولاعرفها بذكر نسبها انما ذكر امرأة أخرى وأوقع الطلاق عليها بما ذكر من الاسم والنسب فلا يتناول ذلك امرأته كما لو أشار الى أجنبية وقال أنت طالق لم تطلق امرأنه وكذلك لو قال فلانة الهمدانية طالق

وامرأته تميمية لم تطلق وكذلك لو قال فلانة العمياء طالق وامرأته صحيحة العينين فان نوى امرأته بهـ ذا كله طلقت لانه قصد الانقاع عليها بذكر اسمها وما زاد على ذلك فضل من الكلام وفي هذا تشديد عليه فتعمل ثيته وانكان اسم امرأته زينب فقال فلانة طالق يعني امرأته وانما قال فلانة ولم يسمها فالطلاق واقع عليها وان لم يمنها لم تطلق لانه أوقع الطلاق بذكر مطلق الاسم ومطلق الاسم كإيتناولها يتناول غيرها فكان هذا بمنزلة الايقاع بلفظ الكناية فينوى في ذلك لكون اللفظ مهما محتملا واذا شهد شاهـ د على تطليقتين وشاهد على ثلاث والزوج يجحد ذلك أو شهد شاهد بتطلبقة والآخر بتطليقتين أو شاهد تطليقة والآخر بثلاث لم تقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما وابن أبي ليلي تقبل على الاقل لان المتبر اتفاق الشاهدين في المني دون اللفظ حتى لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالتخلي تقبل وقد اتفق الشاهدان على الاقل لان الاقل موجود في الأكثر فصار كما لوشهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسائة والمدعى يدعى الأكثر تقبل شهادتهما على الاقل وكذلك لوشيد احدهما أنه قال لها أنت طالق والآخر | أنه قال لها أنت طالق وطالق أو شهد احدهما أنه طلقها والآخر أنه طلقها وضرتها تقبل شهادتهما على طلاقها لاتفاق الشاهدين عليه ولان الموافقة كا تراعي بين الشاهدين تراعي بين الدعوى والشهادة ثم لو ادعى الفين وشهد شاهدان بألف تقبل الشهادة بالاتفاق فكذلك اذا شهد أحــد الشاهدين بألف والآخر بالفين منبغي أن تقبل على الأقل و أبو حنيفة رحمه الله تمالي يقول اختلف الشاهدان في المشهود به لفظا ومعنى فلا تفبل الشهادة كما لو قال احــدهما انه قال لهــا انت خليــة والآخر انه قال لها انت بربة وانما قلنا ذلك لان احدهما شهد بالواحدة والاخر بثنتين أوبثلاث والواحدة أصل العدد لا تركب فها والأثنان والثلاث إسم لعدد مركب فكأنت المفايرة بينهما على سبيل المضادة ومن حيث ان اللفظ الواحد غير التثنية والجمع والدليل عليه ان مدعى الأثنين أوالثلاثة لايكون مقراً بالواحد اذ لو كان مقراً بالواحد لكان مرتدا بالشرك بعد ذلك فينبغي ان تقبل ولان التطليقتين اسم واحد والتطليقة كذلك وبزيادة حرف يتغير الاسمكما يقال زيد وزياد ونصر وناصر وكذلك في الالف والألفين واذا ثبتت المفائرة كان على كل واحد من الأمرين شاهـــد واحد فلا يتمكن الفاضي من القضاء بشيُّ بخلاف الألف مــم الألف

وخسمائة فانهما أسمان أحدهما معطوف على الآخر فيحصل الانفاق بينهما على الألف لفظا ومعنى وكذلك في توله طالق وطالق وفي توله فلانة وفلانة وهـذا بخلاف الدعوى مـم الشهادة فان الاتفاق هناك في اللفظ ليس بشرط فامابين الشهادتين الموافقة في اللفظ شرط الاترى أنه لو أدعى الغصب أو القتل وشهد شاهدان بالاقرار به تقبل ولو شهد أحد الشاهدين بالفصب والآخر بالاقراريه لاتقبل وهنانا لان الشهادة تمتمد اللفظ ألاتري أنها لاتفب ل مالم يقل اشهد والذي سطل مسذهبهما ماذكر في كتاب الرجوع لو شهد شاهدان بتطليقة وشاهدان شلاث تطليقاتوفرق القاضي بينهما قبل الدخول ثم رجعوا كان ضمان نصف الصداق على شاهدى الثلاث دون شاهدى الواحدة ولو اعتبر ماقالا ان الواحدة توجد في الثلاث لكان الضمان عليهم جميعاً وان شهد أحدهما أنه طلقها ان دخلت الدار وأنها قددخلت وشهد الآخر أنه طلقها ان كلت فلاناوأنها قدكلت فلانا فشهادتهما باطلة لان كل واحد منهما أوقع الطلاق يغير ما أوقع به صاحبه وانما شهدكل واحد منهما تعليق آخر من الزوج وليس على واحد من الامرين شهادة شاهدين فان شهداحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهدالآخر أنه قال لها أنتعلى حرام ينوي الثلاث فشهادتهما باطلة لاختلافهما في المشهود مه لفظاً وكذلك ان اختلفا في ألفاظ الكنايات كالخلية والبرية لان هذه الالفاظ عندنا تعمل محقائق موجباتها فيكون أحدهماشاهدا بالتخلية والآخر بالبراءة وكذلك الاختلاف في مقادر الشروط التي علق بهاالطلاق وفي التعليق والارسال وفي مقادر الجعل وصفاتها وفي اشتراطها وحذفها كل ذلك اختـ لاف في المشهود به لفظاً ومعنى فيمتنع القضاء مهذه الشهادة لانه ليس على كل واحد منهما الاشاهد واحد وبالشاهد الواحد لا تمكن القاضي من القضاء واذا شهد احدهما أنه قال ان دخلت فلانة الدار فهي طالق وفلانة معها وشهد الآخر أنه قال ان دخلت فلانةالدار فهي طالق وحدها وقددخلت فلانة فهي طالق وحدها لانهما تفقاعي أن الشرط دخولها واتفقاأن الجزاء طلاقها أعاتفر دأحدهما نزيادة جزاء ممطوف على طلافها فيثبت ما اتفقا عليه ولا يثبت ماتفرد به أحدهما ﴿ قَالَ ﴾ وتجوز شهادة رجل وامرأتين على طلاق المرأة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وقد بينا هـذا في النكاح وفي الكتاب قالروي عن عمر رضي الله عنه أنه أجاز شهادة رجل وامراً تين في النكاح وقال ك والطلاق عندنا بمنزلته ولا يجوز أقل من ذلك حتى أذا شهد بالطلاق رجل وامرأة أوشهد

به أربع نسوة ليس معهن رجل لا تقبل لان الطلاق مما يطلع عليه الرجال ﴿قَالَ ﴾ ولا يجوز شهادة الولد على أبيه ولا على غيره بطلاق أمه اذا ادعت ذلك أمه لانه شاهد لها والولد متهم في حق أمه فان قيل لا معتبر بدعواها في الشهادة على الطلاق ﴿ قَلْنَا ﴾ نم ولكن اذا وجدت الدعوى منها فني شهادته اظهار صدق دعواها وفيه منفعة لها حتى لو كانت هي تجحد ذلك مع الاب كانت شهرادته مقبولة عليهما وعلى هـذا او شهد الاب على طلاق ابنته لا تقبل اذا ادعته ويجوز شهادة الاب مع رجل آخر على ابنه بطلاق امرأته وكذلك شهادة الابن على اليهاذا لم تكن لأمه والحاصل أن الشهادة على الطلاق بمنزلة الشهادة على سائر الحقوق تقبل من الولد على الوالدين ولا تقبل لهما ونقبل من المسلمين على أهل الذمة ولا تقبل من أهل الذمة على المسلمين ﴿ قال ﴾ واذا زوج رجل أخته ثم شهد هو وآخر على الزوج بطلاقها تقبنل لان شهادة الاخ للأخت بسائر الحقوق مقبولة فكذلك الطلاق وهـذا لان الطلاق حادث بمد النكاح لاصنع للأخ فيه فلا يمتنع شهادته عليه بسبب مباشرته للنكاح بخلاف ما لو شهد على أصل النكاح أذالرا ةقد أجازته فانشهادته لا تقبل لانه هو المزوج وقد قصــد بشهادته تتميم فعله فلا تقبل شــهادته لهذا ﴿ قَالَ ﴾ واذا شهد شاهدان على رجل بالطلاق قبل الدخول فقضي لها ينصف المهر ثم رجعاً ضمنا للزوج ذلك إما لانهما قررا عليهما كان على شرف السقوط بمجبى الفرقة من جانبها والمقرر كالموجب أو لان وتوع الفرقة قبل الدخول مسقط لجميم الصــداق الا أن يكون مضافا الى الزوج فهما باضافة السبب الى الزوج وهو الطلاق منعا العلة المسقطة من أن تعـمل عملها في النصف فكان ذلك كالايجاب منهما فيضمنان اذا رجعا وان رجع أحدهما ضمن الربع وان كان الشاهد رجلا وامرأتين ثم رجمت امرأة فعليها ثمن المهر وان رجعوا جميعاً فعلى الرجل ربع المهر وعلى كل امرأة ثمن المهر لان الثابت بشهادة الرجل ضعف ما يثبت بشهادة المرأة فان عند الاختلاط كل امرأتين تقومان مقام رجل ثم المعتبر في الرجوع بقاءمن بقي على الشهادة لارجوع من رجع حتى لو شهد ثلاثة نفر بحق ثم رجع أحدهم لم يضمن شيئاً لانه قد بق على الشهادة من يثبت جميع الحق بشهادته فان كان الشاهم. بالطلاق رجاين وامرأتين ثم رجع رجل وامرأة كان عليهما ثمن المهر أثلاثًا ثلثاه على الرجل وثلثــه على المرأة لانه قد بقى على الشهادة من يقوم ثلاثة أرباع الحق به فانمًا انمدمت الحجة في قدر الربع فلهذا ضمناذلك

القدر أثلاثا فان رجمت المرأة الاخرى أيضا لزمها مع الراجمين الاولين ربع المهر لانه قد بقي على الشهادة رجل وهو يقوم بنصف الحق ثم نصف هذا الربع على الرجل الراجع ونصفه على المرأتين وان رجموا جميماً كان على المرأتين سدس المهر وعلى الرجلين الثاثلان الثابت بشهادة كل رجـل مثل الثابت بشهادة المرأتين ﴿قال ﴾ وان شهد رجلان بالدخول ورجلان بالطلاق فالزم القاضي الزوج كمال المهر ثم رجع شاهــدا الطلاق فلا شئ عليهما عندنًا وعلى قول الشافعي عليهما ضمان مهر المثـل لان شاهدي الدخول ثابتان على الشهادة فصاركان الدخول نابت باقرارالزوج فبقيت شهادةالآخرين بالطلاق بعدالدخول وذلك غير موجب للضمان عليهما اذا رجما عندنا لان البضع عند خروجه من ملك الزوج غير متقوم واتلاف ما ليس بمتقوم لايوجب الضمان عليهماوعنده البضع متقوم عند خروجه من ملك الزوج عمر المثل كما نه متقوم عند دخوله في ملك الزوج وقد بينا الفرق بينهما في كتاب النكاح ثم نقول لماكانجيع المهر يثبت بشهادة شاهدي الدخول وهما ثابتان على الشهادة لم يضمن الراجمان شيئاً وان رجع شاهدا الدخول ولم يرجع شاهداالطلاق فعليهما نصف المهر لانه قد بقي على الشهادة من يثبت بشهادته نصف المهر ألا ترى أنه لولم يوجد شاهدا الدخول كان القاضي يقضى بنصف المهر بشهادة شاهدي الطلاق فأنما انمدمت الحجة يرجوعهمافي نصف المهرفيضمنان ذلك وانرجع أحدشاهدى الدخول وأحدشاهدى الطلاق لم يكن على شاهد الطلاق شي لان الثابت بشهادته وشهادة صاحبه نصف المهروقد بقي على الشهادة من يثبت بشهادته ثلاثة أرباع المهروهو أحد شاهدى الدخول وأحد شاهدى الطلاق فلهذا لايضمن شاهد الطلاق شيئاً ويضمن شاهد الدخول ربع المهر لان الحجة قد انعدمت في قدر الربع وحقيقة المعنى فيه أن نصف المهر ثابت بشهادة شاهدى الدخول خاصة والنصف الآخر ثابت بشهادة الاربعة فالنصف الذي هو ثابت بشهادتهم قد بتي كمال الحجة فيــه ببقاء اثنين على الشهادة والنصف الذي قد ثبت بشهادة شاهدي الدخول بق نصفه بهاء أحدها على الشهادة وانمدمت الحجة في نصفه فايذا ضمن شاهد الدخول ربع المهر وان رجع شاهدا الطلاق مع احــدى شاهدى الدخول كان عليهم ضمان نصف المهر لانه قد بتي من يثبت بشهادته نصف المهر وهو أحد شاهدى الدخول فانما انمدمت الحجة فيالنصف نصف هذا النصف على شاهد الدخول والنصف الآخر عليهم أثلاثًا لأن نصف المهر ثبت بشهادة شاهدى

الدخول وقد بتى نصفه ببقاء أحدهما فيجب نصفه على الآخر والنصف الآخريثت بشهادة الاربمة وقد بتي واحد على الشهادة فيبتي نصف ذلك النصف ببقائه وتنعدم الحجة في نصفه فيكون عليهـم اثلاثًا وان رجموا جميما كان على شاهـدى الدخول ثلاثة أرباع المهر وعلى شاهدى الطلاق ربع المهر لان النصف شبت بشهادة شاهدى الدخول خاصة فضمان ذلك عليهما اذا رجما والنصف الآخريثبت بشهادة الاربعة فيكون عليهم أرباعا نصفه على شاهدى الدخول ونصفه على شاهدى الطلاق وقال ، واذا شهد شاهد واحد على الطلاق فسألت المرأة القاضي أن يضمرا على يدى عـدل حتى تأتى بشاهـدآخر لم يفـمل ذلك ودفعها الى زوجها حتى تأتى ببقية شهودها لان قيام النكاح والحل بينهما معلوم وبشهادة الواحدلم يثبت سبب الحرمة لأنها شطر العلة وبشطرالعلة لايثبت شيُّ من الحكم فيتمسك القاضي بما كان مملوماً له حتى يثبت عنده المارض فان كان الطلاق ثلاثًا أو باثناً وادعت أن يقية شهودها في المصر وشاهدها هذا عدل حال بينها وبين الزوج وأجلها ثلاثة أيام حتى ينظر ماتصنع في شاهدها الآخر وهذا استحسان وفي القياس لايحول بينه وبينها لان الحجـة لم تتم ولكنه استحسن فقال للشهادة طرفان العدد والعدالة ولو وجد تمام العدد تثبت به الحيلولة قبــل ظهور المدالة بأن شهد رجلان مستوران فكذلك اذا وجدت المدالة وهــذا لان الذي يسبق الى وهم كل أحد أن العدل صادق في شهادته وباب الفرج مبنى على الاحتياط وليس في هذه الحيلولة كيمير ضرر على الزوج ولكن مع هذا لاتكون هذه الحيلولة واجبة على القاضي بل ان فعل فحسن وان لم يفعل ودفعها الى الزوج فلا بأس لان حجة القضاء به لم تتم ألا ترى أنه لو قضى بشهادة الواحد لم ينفذ قضاؤه ﴿ قال ﴾ واذا شهد شاهد على تطليقة بائنة وشهد آخرعلي تطليقة رجعية فشهادتهما جأئزة على تطليقة رجعية لانهما اتفقاعلي أصل الطلاق وانما تفرد أحدهما بزيادة صفة البينونة فلاشبت ماتفرديه أحدهما والدليل لهماعلى أبي حنيفة رحمه الله في الثلاث مع الواحدة يقولان نفر دأحدهما بالبينونة الغليظة كتفر دأحدهما بالبينونة الخفيفة وعند أبي حنيفة الطلاق اذا قرن بالمددكان المامل هو المدد وكل واحد منهما شاهـد بالوقوع بلفظ آخر هناك فاما هنا وان الحق صفـة البينونة بالطلاق فوقوع الطلاق يكون بلفظ الطلاق وقد اتفق الشاهـدان عليه لفظا توضيحه ان بصفـة البينونة لايتغير اصل الطلاق الاترى ان بمضى العدة ينقلب الرجعي بائنا فاما بانضهام الثاني والثالث

تنغير حكم أصل الطلاق ولو شهد أحدهما على تطليقة والآخر على واحدة وواحدة جازت شهادتهما في الواحدة لاتفاق الشاهدين عليها لفظا ومعنى ولو شهد أحدهما على أنه طلقها واحمدة وشهد الآخر أنه طلقها واحدة وعشرين أو واحدة ونصفا فقد آنفقا على الواحدة في لفظهما وتكلما بها انما تفرد أحدهما نزيادة لفظ آخر معطوف على لفظ الواحد فيثبت ما اتفقا عليه وفرق أبو حنيفة رحمه الله بين هذا وبينما اذا شهد أحدهما بواحدة والآخر باحد عشر قال هناك أحد عشر اسم واحد لانعدام حرف العطف فالشاهد بها لايكون شاهدا بالواحدة لفظا فاما واحدة وعشرون اسمان بينهما حرف العطف فالشاهد بها شاهد بالواحدة لفظا وقال، وإن شهد أحدهما نه طلقها واحدة وشهدالآخر انه طلقها نصف واحدة أوشهد أحدهما على نصف واحدة والآخر على ثلث واحدة لم تقبل الشهادة عند ابي حنيفة رحمه الله وتقبل عندهما لان المتبر عندهما الانفاق في المعنى وقد وجد فان نصف التطليقة وثلثها كما لها وعند ابي حنيفة يمتبر أنفاق الشاهدين لفظا ومعنى وبين النصف والكل مغايرة على سبيل المضادة وكذلك النصف غير الثلث فلم يوجه اتفاق الشاهدين لفظاً فلهذا قال لا تقبل الشهادة وان شهد أحدهما أنه قال فلانة طالق لابل فلانة وشهد الآخر أنه قال فلانةطالق يسمى الأولى فقد جازت الشهادة على طلاق الأولى لا تفاق الشاهدين على ذلك لفظا ومعنى وما تفرد أحدهما من الزيادة لم يثبت وان شهد أحدهما أنه قال أنت طالق الطلاق كله وشهد الآخر أنه قال أنت طالق بهض العالاق فعندهما يقضي بتطليقة واحدة لا تفاق الشاهدين عليها منى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاتقبل هذه الشهادة لاختلافهما لفظاً والمغايرة بين الكل والبعض على سبيل المضادة ﴿قال ﴾ وان شهد أحدهما أنه قال لهاأنت طالق وشهدالا خراته اقرانه طلقها فالشهادة جائزة لانالطلاق قول وصيغة الافرار والانشاء فيه واحدة فاختلافالشهود في الانشاء والاقرار لايكون اختلافاً فيالمشهود مه وكذلكان اختلفا في المكان والزمان لان القول بما يعاد ويكرر ويكون الثاني هو الاول فباختلافهما في الماذ والزمان لايختلف المشروديه لفظا مخلاف الافعال كالغصب والقتل ﴿قال ﴾ وانشر مأحدهما أنه طلقها؟ كم يوم النحر وشهد الآخر أنه طلقها في ذلك اليوم بالكوفة كانت شهادتهما باطلة لالان الشهود به مختلف ولكن لاناتيقنا بكذب أحدهما فان الشخص الواحد في يوم واحد لايكون بمكة والكونة واذاكانت تهمةالكذب تمنع العمل بالشهادة فالتيقن بالكذب أولى ولا

يقال هذا يتحقق في كرامات الاولياء لان مثل ذلك الولى لا يجحد ماأ وقع من الطلاق حتى يحتاج الى إنباته عليه بالبينة ولانا نبني الاحكام على الظاهر ﴿ قَالَ ﴾ ولو شهدا بذلك على يومـين متفرقين بينهما من الايام قدر مايسير الراكب من الكوفة الى مكة تقبل شهادتهما لان تهمة الكذب هنا منتفية لظهور عدالتهما وأنما تمدد مكان ماشهدا به وباختيلاف المكان لا يختلف المشهود به وهو الطـلاق ﴿ قال ﴾ ولو شهد شاهـدان أنه طلق عمرة نوم النحر بالكوفة وشهدشاهدان أنه طلق زينب يوم النحر بمكة أو أعتق عبده فشهادتهم جميعاً باطلة لان القاضي يتيفن بكذب أحد الفريقين ولا يعرف الصادق من الكاذب فتعذر عليه العمل بشهادتهما ﴿ قال ﴾ فان جاءت إحدى البينتين قبل صاحبتها فح يكم بها ثم جاءت الآخرى لم يلتفت اليهــا لان الاولى تأكدت بقضاء الفاضي فتعــين الكذب في الأخري إذ لا يجوز نقض الفضاء بالشك وهو نظير مالو ادعى رجلان نكاح امرأة وأقام كل واحــد منهــما البينة واسنويا لم يقض القاضي لواحد منهما ولو سبق احدهما بافامة البينة وقضي له ثم أقام الآخر البينة لم تقبل بينته لهذا المهني ﴿قال ﴾ ولو قال لامرأتين له استكما أكات هذا الطعام فهي طالق فجاءت كل واحدة منهما بالبينة أنهاأ كلنه فشهادتهم جميعا باطلة لنيقننا بكذب أحد الفريقين فالشرط أكل جميع الطعام من واحدة ولا يتصور أن تأكل كل واحدة منهما جميع الطمام فان جاءت احدى البينتين قبل الاخرى فحكم بها ثم جاءت الاخرى لم يلتفت اليها لان بقضائه تمين معني الصدق في شهادة الفريق الاول فيتعين معنى الكذب في شهادة الفريق الثاني وان كانتا أكلتاه لم تطلق واحدة منهما لان الشرط أكل الواحدة جميم الطعام فان كلمة أي تتناول كل واحدة من المخاطبتين على الانفراد وقد بينا هذا والله سبحانهوتمالى أعلم بالصدق والصواب واليه المرجع والمآب

- اب طلاق المريض المريض

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنـه واذا طلق المريض امرأته ثلاثًا أو واحدة بائنـة ثم مات وهى فى اله دة فلا ميراث لهـا منه فى الفياس وهو أحـد أقاويل الشافعى رضى الله تعالى عنـه وفى الاستحسان ترث منه وهو قولنا وقال ابن أبى لبلى وان مات بعد انقضاء عدتها ترث منـه مالم تتزوج بزوج آخر وهو قول الشافعى رضى الله تعالى عنه وقال مالك رحمه الله وان مات

بعد مانزوجت بزوج آخر فلها الميراث منه وجهالفياس أنسبب الارث انتهاء النكاح بالموت ولم يوجد لارتفاعه بالتطليقات والحكم لا يثبت بدون السبب كالوكان طلقه اقبل الدخول ولان الميراث يستحق بالنسب تارة وبالزوجية أخرى ولو انقطع النسب لا بتى استحقاق الميراث مه سواء كان في صحته أو في مرضه فكذلك اذا انقطعت الزوجية ولكنا استحسنا لا تفاق الصحابة رضى الله تعالىءنهم فقد روى ابراهيم رحمه الله تعالى قال جاءعروة البارق الى شريح من عند عمر رضي الله تمالي عنمه بخمس خصال منهن اذا طلق المريض امرأته ثلاثا ورثته اذا مات وهي في العدة وعن الشمي أن أم البنين منت عيبنة بن حصدن الفراري كانت تحت عُمَانَ بن عَفَانَ رضي الله عنه ففارقها بعد ما حوصر فجاءت الى على رضي الله عنه بعد ما قتل وأخبرته بذلك فقال تركها حتى اذا أشرف على الموت فارقها وورثها منــه وان عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه طلق امرأته تماضر آخر النطليةات الثلاث في مرضه فورثها عُمَانَ رضي الله عنه وقال ما الهمته ولكني أردت السنة وعن عائشة رضي الله عنها أن امرأة الفار ترث ما دامت في المدة وعن أبي بن كعب رضي الله عنه أنها ترث ما لم تنزوج وقال ابن سيرين كانوا يقولون من فر من كتاب الله تمالى رد اليه يمنى هــذا الحكم والفياس يترك باجماع الصحابة رضي الله عنهم فان قيل لا اجماع هنا فقد قال ابن الزبير رضي الله عنه في حديث تماضر لوكان الامر الى لما ورثتها وقال عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ما طلقتها ضراراً ولا فراراً قلنا معنى قول ابن الزبير رضى الله عنه ما ورثها أي لجهلي بوجه الاستحسان فتبين آنه كان يخنى عليه مالم يخف على عثمان رضي الله عنه وفي بعض الروايات أنها سألنه الطلاق فمعنى قولها ما ورثتها لانها سألته الطلاق وبه نقول ولكن توريث عُمَانَ رضي الله عنه اياها يعد سؤالها الطلاق دليـل على أنه كان يورثها قبـله وقد قيـل ماسألته الطلاق ولكنه قال لها اذا طهرت فآذنيني فلما طهرت آذنته ومهذا لا يسقط ميرانها وابن عوف رضي الله عنه لم ينكر التوريث أنما نفي عن نفسه تهمـة الفرار حتى روي أن عُمَانَ رضي الله عنه عاده فقال لومت ورثتها منه فقال أنا أعلم ذلك ماطلقتها ضرارا ولا فرارا والمدنى فيه أنه قصد ابطال حقما عن الميراث بقوله فيرد عليه قصده كا لو وهبجيم ماله من انسان وانما قلنا ذلك لان بمرض الموت تملق حق الورثة بماله ولهذا يمنع عن التبرع بما زاد على الثاث ثم استحقاق الميراث بالسبب والمحل فاذا كان تصرفه في المحل مجمل

كالمضاف الى مابعد الموت حكما ابقاء لحق الوارث فتصرفه بالسبب بالرفع يجعل كالمضاف الى ما بعد الوت حكما بل أولى لاز الحكم يضاف الى السبب دون المحل واذا صاركالمضاف كان النكاح بينهما قائمـاً عند الموت حكماً ولهذا قال ابن أبي ليـلى رضى الله تعالى عنه ان عدتها فى حق الميراث لاتنقضي حتى ان لهــا الميراث مالم تتزوج فاذا تزوجت فهي التي رضيت بسقوط حقها ولها ذلك كما لو سألته الطلاق في الابتداء ولكنا نقول لما انقضت عدتها حل لها أن تَنزوج وذلك دليــل حكمي مناف للنـكاح الاول فلا يبتي معــه النكاح حكماكما لو تزوجت وهو نظير وجوب الصلاة على التي انقطع دمها فيما دون العشرة بمضى الوقت يجمل كاداء الصلاة في الحكم بانقضاء العدة وما قاله مالك من بقاء الميراث بعد التزوج بعيد لان المرأة الواحدة لاتوث من زوجين بحكم النكاح وما قاله يؤدى الى هذا ثم بمله انقضاء العلمة يكون مسقطاً حقها بموض فانها تقلمدر على أن تتزوج بزوج آخر فتستحق ميرانه وذلك صحيح من المريض كما لوباع ماله عثل قيمته فاما قبل انقضاء السدة يكون هذا ابطالا لحقما بغير عوض لانها لاتقسدر على التزوج وهـذا يخلاف النسب فأنه لاينقطع بمجرد قوله انما ينقطع نقضاء القاضي باللمان وذلك أمر حكمي ثم النسب بمدثبوته لاينقطع ولكن يتبين بنفيه أنه لم يكن ثابتا في ولد أم الولد فيتبين أنه لم يكن له حق في ماله ولكن الكلام من حيث المعنى ليس بقوى فان بمد ثبوت حرمة المحل اما بالطلفات الثلاث أو بالمصاهرة يتعذر ابقاء النكاح حكما ولكن مجمل بقاء الـمدة التي هي حق من حقوق النكاح كبقاء النكاحف حكم التوريث بإنفاق الصحابة رضوان الله عليهم ولهذا لوكان الطلاق قبل الدخول لاترث لانه لاعدة عليها ولكن هذا في ابقاء ماكان ثابتالافي انبات مالم يكن ثابتا حتى لوكان صحيحا حين طلقها لم ترثمنه وانما أقما العدة مقام النكاح لدفع الضرر عنها فاذا كان الطلاق بسؤالها فقد رضيت هي بسقوط حقها فلا ميراث لها منه وان ماتوهي في العرة ﴿ قال ﴾ وان كانت المرأة أنه أو كتابية حين أبانها في مرضه ثم أعتقت الأسة وأسلمت الكتابية فلا ميراث لما منه وان مات وهي في العدة لأنه لم يكن فاراً من ميراثها يوم طلق اذ لم يتعلق حقها بماله في المرض فلو ورثت كان فيــه اقامة العدة مقام النـكاح في ابتداء الاستحقاق بعدالعتق والاسلام وذلك غير مااتفق عليه الصحابة رضوان الله علمه فلا يمكن أتباته بالرأى ﴿ قَالَ ﴾ ولوطاق المريض امرأته تطليقة رجمية ثم مات بمدانقضاء المدة فلا ميرات لها منه لانعدام السببءند الموت حقيقة وحكما وايهمامات قبل انقضاءالعدة ورثه الآخر لانتهاء النكاح بينهما بالموت واذا طلقها في مرضه تطليقة بائنة ثم صح من مرضه ثم مات من غير ذلك المرضوهي في العدة فلا ميراث لها منه عندنًا وقال زفر رحمه الله تعالى ترث منه لانه صار متهمابالفرار حين طاقها في مرضه ولان حقها كان متملقا عاله عند الطلاق وعند الموت فلايعتبر مأتخل بينهما فكانه لم يصح حتى مات في مرضه ولكنا تقول حقها أنميا يتعلق بمياله بمرض الموت ومرض الموت مانتصال به الموت ولم يوجد ذلك وكل مرض يعقبه برء فهو بمنزلة حالة الصحة فكانه طلقها وهو صحيح ثم مرض ومات وان كانت المرأة هي التي ماتت في جميع هذه الوجوه لم يرثها الزوج لأنه رفع السبب باختياره ولم يكن له حق في مالها في حال قيام الزوجية ليبقي ذلك ببقاء العدة ثم جمم بين فصول أربعة أحــدها أن يملق طلافها يفمل نفسه والثانى أن يملق يفعل أجنى والثالث بمجيء الوقت والرابع بفعلها وكل فصـل من ذلك على وجهـين إما أن يكون التعليق والوقوع في المرض أو النعليق في الصحة والوقوع في المرضأما الفصل الاول وهو ما اذا علق بفعل نفسهوقال ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثًا ثم دخـل الدار فلها الميراث اذا مات وهي في العـدة أما اذا كان النمليق والوقوع في المرض فلانه متهم بالفرار والفصد الى ابطال حقمًا عن ماله وان كان التعليق في الصحة والوقوع في المرض فيكذلك لانه لما أقدم على الشرط في المرض مع علمه ان النطليقات عنده تقم فقد صار قاصداً الى ابطال حقما فيجمل ذلك كتنجيز الطلاق في هـذه الحالة ويستوى ان كان الشرط فعلا له منه بد أولابد له منه كالأكل والشرب والصلاة لانه أن لم يكن له من الفعل بد فقد كان له من التعليق ألف بد فأما أذا علق بفعل أجنى فان كان التعليق في المرض فلها الميراث لانه قاصد ابطال حقها عن ماله فهذا والننجيز في حقه سوا، وان كان التعليق في الصحة ففعل ذلك الفعل الأجنى في مرض، فلا ميراث له_ا منه الا على قول زفر رحمه الله تمالي فانه يقول المملق بالشرط عنه وجود الشرط كالمنجز من المعلق فيصير عند فعل الأجنى كأن الزوج طلقها ثلاثًا وهو مريض ولـكنا نقول لم يوجد من الزوج قصد الفرار لانه حين علق لم يكن لها حق في ماله ولم يوجد من جهته صنع بعــد ذلك في وجود الشرط ولا كان متمكنا من المنع لانه ما كان يقــدر على ابطال التعليق ولا على منع الاجنبي من ايجاد الشرط فاما اذا كان النعليق بمضى الوقت

بأن قال اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق فان كان التعليق في المرض فلها الميراث منه لوجود قصده الى ابطال حقها بعد ماتماتي عاله وان كان التعليق في الصحة ثم جاء رأس الشهر وهو مريض لم ترثه عندنا لمايينا وقال زفر رحمه الله تمالي ترثه وهذا والاول سواء وكذلك لوقال أنت طالق ثلاثا غداً ثم مرض قبل مجيء الغد فأما اذا علق بفعلها فان كان التعليق في المرض والفعل فعل لها منه بدكدخول الدار وكلام أجنبي ففعلت فلا ميراث لها لانها لما أقدمت على الجاد الشرط مع استغنائها عنه فقد صارت راضية يسقوط حقها عن ماله فيكون هـذا بمنزلة مالوسألته الطلاق واذكان الفمل فعلالابدلها منه كالاكل والشربوالصلاة المكتوبة وكلام الابوين أو أحدمن ذوي الرحم المحرم منها فلها الميراث اذا مات وهي في العدة لانها مضطرة الى ايجاد هذاالشرط فلا تصير بالاقدام عليه راضية بسقوط حقها من ماله ونقاضي دينها من الفعل الذي لا يد لها منه اذا كانت تخاف فوت حقها بترك النقاضي فأما اذا كان التمليق في الصحة ففعلت في المرض فان كان لهامن الفعل بد فلا اشكال أنها لا ترث وان لم يكن لها من الفعل بدفام الليراث في قول أبي حنيفة وأبي بوسف رحمهما الله تعالى ولا ميراث لها في قول محمد رحمه الله تمالي لانه حين على الزوج الطلاق لم يكن لها في ماله حق فلا يتهم بقصده الفرار ولم يوجد بعد ذلك منه صنع وأكثر ما في الباب أن ينعدم رضاها أو فعلما باعتبار أنها لا تجد منه بدا فيكون هذا كالتعليق بفعل أجنبي أو بمجبىء رأس الشهر وقد بينا أن هناك لاترث اذا كان النعليق في الصحة فكذلك هناوهما يقولان هي مضطرة الى الافدام على هذا الفعل فانهاان لم تقدم تخاف على نفسها أو تخاف المقوية وان أقدمت سقط حقرافكانت مضطرة ملجأة وهو الذي ألجأهاالي ذلك والاصلأن الملجأ يصير الةللملجي والفعل في الحكم كالموجودمن الملجئ كالمكره على اتلاف المال فبهذا المعني تصير كان الفعل وجد من الزوج حَكُماً فالها الميراث ﴿ قال ﴾ واذا بانت بالايلاء في مرضه فان كان الايلاء منه في مرضه فالما الميراث اذامات وهي في المدة وان كان أصل الايلاء في صحته فلا ميراث لها لان المولى في المعنى بصيركاً نه قال ان مضتأربمة أشهر ولم أقربك فيها فأنت طالق تطليقة بائنة وقد بينا فى التعليق بمجىء الوقت أنه أن كان التعليق في المرض فلم الميراثوان كان التعليق في الصحة فلاميراث لها فكذلك في الايلاءولو قال المريض لامر أنهان شئت فانت طالق ثلاثًا فشاءت أو خيرها فاختارت نفسها لم ترث منه لانها رضيت بسقوط حقها فـكانها سألنه الطلاق أو

اختلعت منه ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال لها وهو مريض اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ثلاثًا فجاء رأس الشهر وهو صحيح فلا ميراث لها وكذلك لو آلي منها وهو مريض وتمت المدة وهو صيح لا نه حين وقعت الفرقة بينهما لم يكن لها حق في ماله فكانه نجز طلاقها في هـذه الحالة ولو قال لها وهو صحيح اذا مرضت فأنت طالق ثلاثًا ثم مرض ومات وزئتــه لان المملق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز ولما جمل الشرط مرضه مع علمه أن بمرضه يتعلق حقها عاله فقد قصد الفرار وكان أبو القاسم الصفار يقول لا ترثه لان الطلاق يقـم عليها عند ابتداء مرضه وعند ذلك هو لايكون صاحب فراش والمريض الذي يتعلق حق الوارث بماله مايضنيه ويجمله صاحب فراش وان قال في مرضه قد كنت طلقتك ثلاثًا في صحتى وقع الطلاق عليها ساعة أقر ولها الميراث منه لأنه متهم بالفراربهذا الاقرار كما يكون متهما بانشاء الطلاق وهـ ذا لانه في الاسناد الى حالة الصحة متهـ بم في حقها لانه لو أنشأ الطلاق في هذه الحالة لم يسقط ميرائها فلهذا لا يقبل قوله في الاسسناد في حقها ﴿ قال ﴾ وان أقر في مرضه أنه تدجامع أم امرأته في الصحة أو أن بينهما رضاعاً أو انه تزوجها بغير شهود أو في عدة من زوج كان لها قبله لم يصدق في ابطال ميراثها لكونه متهــما في ذلك ويجعل هذا كانشاء سبب الفرقة منه ﴿ قال ﴾ واذا قال لامرأته في مرضه اذا صححت فأنت طالق ثم صح من مرضه وقع الطلاق عليها لوجود الشرطولاميراث لها ان مرض بمد ذلك ومات لا نه حين وقع الطلاق عليها لم يكن لها حق في ماله فلا يكون هو قاصدا الفرار ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثًا قبل أن أقتـل أو قبـل أن أموت من مرض كذا وكذا بشهر فمات مما قال أو من غيره قبل مضى شهر أو بمده لم تطلق لات ما عرف الوقت به ايس بكائن لا محالة فصار في معنى الشرط بمنزلة قدوم فلان على ما تقدم ولو وقع الطلاق لوقع بعده ولا نكاح بينهما بعد ما قتل فلهذا لا تطلق ولها الميراث فان قال أنت طالق ثلاثًا قبل موتى بشهر ونصف أو بأقل من شهرين فمات بمد مضى ذلك الوقت الذي قاله فجاة أو سرض ثم مات وقع الطلاق عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى قبل موته كما قال ولها الميراث وعندهما لا تطلق لما بينا أن عندهما الموت يصير في معني الشرط وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو معرف للوقت فأنما يقع الطلاق من أوله ولكن عدتها لا تنقضي بما دون الشهرين فكان لها الميراث ويصير الزوج فارا لان الطلاق

لايقع ما لم يشرف على الموت ويتعلق حقها بما له وان كان قال قبل موتى بشهرين أو بأكثر من ذلك ثم مات قبل مضى الشهرين لم يقع الطلاق وله الميراث لان الوقت الذي أضاف اليه الطلاق يوجد بعد كلامه وان عاش مثل ما سمى أو أكثر ثم مات وقع عليها الطلاق قبل موته عاسمي ولا ميراث لهـا منه لان العدة تد تنقضي في شهرين شلاث حيض وكذلك لوكان وقت وقوع الطلاق مريضاً اذا كان الكلام في الصحة وان كانت صغيرة أو آيســة فعدتها ثلاثة أشهر ولهــا الميراث الا أن يسمى من الوقت ثلاثة أشهر أو أكثر وهذا كله قول أبي حنيفة رحمـ الله تمالي فأما عنـ دهم لا يقع الطلاق في شيُّ من ذلك وان وقت سنة ولهما الميراث لان عنمدهما الموت في معنى الشرط فلو وقع الطلاق لوقع بعده ﴿ قَالَ ﴾ وإذا قال لها وهو صحيح أنت طالق ثلاثًا قبل موتى بشهر ثم مات فجأة بغير مرض فلم المديرات لأنه ذكر الموت فيما وقع عليها من الطلاق فيصير به فارا من ميراتها وانت استند الوقوع الى حالة الصحة اذا مات قبل انقضاء العدة ﴿ قال ﴾ واذا طلق المريض امرأته واحدة بائنة ثم تزوجها في عـدتها ثم طلقها قبل أن يدخــل بها فعليها عـدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى باعتبار أن الدخول السابق على المقد الثاني يجمل كالموجود بمده وقد بينا هـ ذا في كتاب النكاح فلها المهر كاملا والميراث وله عليها الرجمة ماداءت في المدة وكذلك لو كان الطلاق الاول في الصحة وهذا قول أبي حنيفة وأبى يوسف رحمهما اللهوعند محمد رحمه الله تمالى لارجمة لهعليهاولهانصف المهر وتتم بقية عدتها من الطلاق الاول لان الطلاق في النكاح الثاني حصل قبل الدخول ولم يبين حكم الميراث ولا ميراث لها منه عند محمد رحمه الله تمالي لأنه لم يلزمها العدة بالطلاق الثاني لأنه طلاق قبل الدخول وحكم الفرار لايثبت بالطلاق قبل الدخول ﴿قال ﴾ واذا اختلعت نفسها من زوجها في مرضه أو جعل أمرها بيدها فطلقت نفسها فلا ميراث لها منه لان وقوع الفرقة بفعلها إما يقبولها البدل أو بالقاعها الطلاق على نفسها وهذا أبين في استقاط حقها من سؤال الطلاق ﴿ قَالَ ﴾ واذا قال المريض لامرأته وهي أمة أنت طالق غداً ثلاثا وقال المولى لها أنت حرة غداً فجاء الغد وقع الطلاق والعتاق معا ولا ميراث لها منــه لان الزوج حين تكلم بالطلاق لم يقصد الفرار اذ لم يكن لها حق في ماله يومئذ ولان الطلاق والعتاق يقمان مما لان كل واحمد منهما مضاف الى الغد ثم العتق يصادفها وهي رقيقة فكذلك

الطلاق يصادفها وهي رقيقة فلا مــيراث لها وكذلك لو كان المولى تــكلم بالعتق قبل كـلام الزوج لان العتق لم يلزمه بقول المولى ألا ترى أنه يمكنه أن يبيمها ولا تعتق غدا فلا يصير الزوج فارآ ولان الوقوع يصادفها وهي رقيقة فلو ثبت حقها في ماله انما يثبت بعد العتق ولا نكاح بينهما بعد المنق ﴿قال ﴾ واذا قال اذا أعتقت فأنت طالق ثلاثا كان فارآ لان الطلاق هنا أنمايقع بعد العتق وبعد مايتعلق حقها بماله فقد قصداسقاط حقهافيرد عليه قصده ﴿قَالَ ﴾ وان قال لها المولى انتحرة غداً وقال الزوج أنت طالق ثلاثًا بعد الفد فان كان يعلم بمقالة المولى فهو فار وان لم يملم بذلك فليس بفار لانه لاحق لها في ماله حين على الزوج لكونها رقيقة ولكنه اذا أضاف الى وقت يعلم انها تكون حرة في ذلك الوقت وان حقها يكون متعلقاً بماله فقد قصد ابطال حقها وان لم يعلم بذلك لم يكن قاصدا اسقاط حقها فاهذا لاترثه وان أعتقها المولى ثم طلقها الزوج ثلاثا وهولا يعلم بالعتق فلها الميراث منه لانها حين عتقت والزوج مريض فقــد تملق حقها في ماله فلو سقط انما يسقط بإيقاءـه الثلاث وذلك غـير مسقط لميرانها مادامت في العدة وجهل الزوج بالعتق لايكون معتبرا في اسقاط حقها وهذا بخلاف ماسبق من قول الزوج لها انت طالق ثلاثًا بمد غد لان هناك لاحق لها في ماله حين تكلم الزوج بالطلاق ألا ترى انه لو نجز طلاقها فى ذلك الوقت لم ترث فلم يكن الزوج مسقطا حقائابتا لها ولكن اذا كان عالما عقالة المولى فقد أضاف الطلاق الى وقت يعلم حريتها فيه فكان ذلك قصدا منه الاضرار بها فيرد عليه قصده وان لم يكن عالما بمقالة المولى فلم يوجد منه الفصد الى اضرارها فلايكون فارا لهذا ﴿قال﴾ واذا كانت المرأة حرة كتابية فقال لها انت طالق ثلاثًا غدا ثم اسلمت قبل الفد أو بعده فلا ميراث لها منه لأنه حين نكلم الزوج بالطلاق لم يكن لها حق في ماله حتى لو نجز الثلاث لم ترث ولم يقصد الاضرار بها باضافة الطلاق الى الغدد لأنه ما كان يعلم أنها تسدلم قبل مجيُّ الغد فسلم يكن فاراً ﴿ قَالَ ﴾ واذا قال لها اذا أسلمت فأنت طالق ثلاثًا كان فارآ لانه قصد الاضرار بها حدين أضاف الطلاق الى وقت تعلق حقها بما له وهو مابعد الاسلام وهذا نظير ماسبق اذا قال الصحيح لامرأته اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ثم مرض قبل مجيء رأس الشهر لم يكن فارآ ولو قال اذا مرضت فأنت طالق ثلاثا كان فارآوان أسلمت فطلقها ثلاثا وهو لا يعلم باسلامها فلها الميراث منه لان ايقاع الثلاث كان بعد تعلق حقها بماله وجهل الزوج غير معتبر في اسقاط

حقها بعد ماتماق بما له ﴿ قال ﴾ واذا أسلمت امرأة الكافر ثم طلقها ثلاثا وهو مريض ثم أسلم ومات وهي في العدة فلا ميراث لها منه لانه حين أوقع الثلاث قبل اسلامه فهو غير فار اذلم يكن لهما ميراث منه فان اختلاف الدين يمنع توريث المسلم من الكافر بخلاف مالوكان أسلم قبل الطلاق وهو يعلم باسلامها أولا يمــلم فان هناك أنما أوقع الطلاق بمــد ما تماق حقها بماله وكذلك المبد اذا طلق امرأته في مرضه ثم عتق وأصاب مالا فلاميراث لهـ الانه لم يكن فارآ حـ ين طلق لانه ما كان يعـ لم أنه يمتق واذا قال اذا أعتقت فانت طالق ثلاثًا فهو فار لانه بالاضافة الى مادمد عتقه قاصد الاضرار بها ﴿ قال ﴾ ولو كانت امرأته أمـة فقال لها في مرضه اذا عنقت أنا وأنت فأنت طالق ثلاثا ثم أعتقا جميماً فلها الميراث لاضافته الطلاق الامابعد تعلق حقها بماله ولوقال أنت طالق غدا ثلاثا ثم أعتقااليوم لم يكن لها ميراث لانه حين تكلم بالطلاق لم يكن لها حق في ميرانه وما كان يدري أنهما يعتقان قبل مجيء الغد فلا يكون بهذه الاضافة قاصدا الا ضرار وكذلك لو قال لها المولى أنتمـا حران غدا وقال الزوجأنت طالق ثلاثا غـداكم يكن بينهماميراث لان وقوع الثلاث بهـذا اللفظ قبـل أن يثبت حكم التوريث بينهـما فان حكم التوريث بعـد العتق والطلاق يقترن بالمتق قبل مجيء الغد ﴿ قال ﴾ وان قال لهما أنت طالق ثلاثًا بعد الغد في القياس لا ميراث لها منه لا نه حين تسكلم بالطلاق لم يكن لها حق في ماله ألا ترى أنه لو نجز لم يكن بينهما توارث ولانه لا يتيقن بمتقهما بمــد الفد لجواز أن يبيعهما قبل مجيء الغد ولكنه استحسن فقال اذا كان يعلم بمقالة المولى فلها الميراث وان لم يعلم فلا ميراث لها منه لان الظاهر بعد مقالة المولى أنهما يعتقان بمجيء الغد فان الاصل بقاؤهما في ملك والبناء على الظاهر واجب حتى يظهر خلافه فهو باضافة الشلاث الى ما بمد الغد بعــد العلم عِمَالَة المولى يكون قاصداً الاضرار ما فيكون فارا واذا لم يكن عالمًا عمَّالة المولى لم يكن قاصداً الاضرار بها ﴿ قال ﴾ وان قال زوج أم الولد أو المرتدة وهو حر مريض أنت طالق ثلاثًا اذا مضى شهر ثم مات المولى قبل ذلك فعتقت ثم وقع الطلاق عليها لم يكن لها ميراث منه لانه بهذه الاضافة لم يقصد الاضرار لأنه ما كان يعلم أن المولى يموت قبل مضى الشهر بخلاف ما لو قال اذا مات مولاك فعتقت فأنت طالق ثلاثًا لأن هناك يتحقق أن قصده الاضرار بها ﴿ قال ﴾ واذا طلق المكاتب في مرضه امرأته الحرة ثلاثاً ثم مات

وهي في العدة وترك وفاء فأديت كتابته أو أعتق قبل أن عوت فلا ميراث لهما منه لانه حين أوقع الثلاث لم يكن لهـاحق في كسبه فان المـكاتب عبــد وما كان مدرى أنه يعتق قبل موته أو يترك وفاء فلم يكن فارا وان كان مكاتبين كتابة واحدة ان اديا عتمًا وان عجزا ردا رقيقين فطلقها في مرضه ثلاثًا ثم مات وترك وفاء فلا ميراث لها منه لانه لم يكن لها في ماله حق حين طلقها ثلاثًا وعليها المدة حيضتان لان الطلاق وقع عليها وهي امة و برجمون عليها بما أدى من تركة المكاتب عنها كالو كان ادي بنفسه في حياته ﴿ قَالَ ﴾ واذا خرجت الامــة الينا مسلمة ثم خرج زوجها بعــدها مسلما وهو مريض فطلقها أو لم يطلقها ثممات فلا ميراث لهامنه لان العصمة قد انقطعت بينهدما بتباين الدارين ولاتوارث بينهما يومئذ ثم لايقع طلاقه عليها بعد ذلك وقد بينا هذا ﴿ قال ﴾ واذا ارتد المسلم نعوذ الله ثم قتل أو مات أو لحق بدار الحرب وله امرأة مسلمة لم تنقض عدتها بعد فلما الميراث منه من يوم ارتد لانه بالردة قد اشرف على الهلاك والتوريث يستند الى ذلك الوقت فلا يمتبر فعله في اسقاط حقها عن ميرانه ولان الردة من الرجل كالموت لانه يستحق قتله بهاوالنكاح كان قاعًا بينهما يومئذ فكان لها الميراث وعدتها ثلاث حيض لاندحي حقيقة بمد الردة مالم يقتل والفرقة متى وقمت في حالة الحياة فانها تمتد بالحيض فان حاضت قبل ذلك ثلاث حيض أو لم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه لان حكم التوريث انما يتقرر بالموت وان كان يستند الى أول الردة لانه بعد الردة حي حقيقة وانما برث الحي من الميت لامن الحي فلهذا يعتبر بقاء الوارث وقت موته حتى لو مات ولده قبل موته لم برثه فكذلك يمتبر قيام عدتها وقت موته فاذا اندم لم يكن الها ميراث ﴿ قال ﴾ وان كانت المرأة هي التي ارتدت نفذ تصرفها في مالها بمد الردة وهذالان نفسها لم تصر مستحقة بسبب الردة يخلاف الرجل فاذن قد وقمت الفرقة بردتها ولاحق له في مالها ﴿قَالَ ﴾ واذا ارتدت وهي مريضة ثمماتت أو لحقت بدار الحرب وهي في العدة في القياس لاميراث لازوج منها وهي رواية عن ابي يوسف رضي الله تعالى عنه لانه لاعدة في جانب الزوج وتوريث الباقي من الميت بشرط بقاء العدة ألا ترى انه لو طلقها قبل الدخول في مرضه لم يكن لها الميراث لانها ليست في عدته ولكنه استحسن فقالله الميراث لأن حقه قد تملق عالها عرضها فكانت بالردة قاصدة ابطال

حقه فارة عن مير اله فير دعليها قصدها كافي جانب الزوج بخلاف ما اذا كانت صحيحة حين ارتدت وانما يمتبر قيام المدة وقت الموت وهي كانت في عدته يوم ماتت ولوكانت في نكاحه يوم ماتت كان له الميراث فكذلك اذا كانت في عدته ﴿ قال ﴾ واذاطلق المربض امرأته ثلاثا ثم ارتدت عن الاسلام والعياذ بالله ثم أسلمت ومات وهي في العدة فلا ميراث لها لانها بالردة صارت مبطلة حقها لانها تخرج بها من أن تكون أهلا للميراث فلا يمود حقها بالاسلام بعد ذلك لانه في معنى ابتداء ثبوت الحق وليس بينهما نكاح قائم في هــذه الحالة بخلاف مالو طاوعت ابن زوجها في العدة فجامعها غانه لابطل ميراثها لانها بهذه الطواعيــة لم تبطل حقها فانه ليس لفعلها تأثير في الفرقة لان الفرقة قد وقعت بايقاع الثــلاث ولم تخرج بهــذا الفعل من أن تكون أهلا للارث فبقاء ميراثها ببقاء العدة ولا تأثير لهذا الفعل في اسقاط المدة وهذا بخلاف مالو طاوعت ابن زوجها قبل أن يطلقها الزوج لان الفرقة هناك وقمت بفعلها وذلك مسقط لميراثها ولان تعلق حقها عماله يومئذ كان بسبب النكاح وفعلها مؤثر في رفع النكاح فلهـ ذا سـ قط به ميراثها وكذلك ان أكرهها الابن على ذلك وغلب على نفسها فلا ميراث لها لان الفعل ينعدم من جانبها بهذا السبب وانما تقع الفرقة حكما لثبوت الحرمة من غير أن يصير مضافا الى الزوج فلا ميراث لها منه لان بقاء الميراث بعد الفرقة بسبب الفرار وذلك عند اضافة الفعل الى الزوج فان كان الزوج أمرابنه بذلك كان لها الميراث لانه قاصد الى ابطال حقه احين أمر ابنه أن يكرهها على ذلك الفعل فكان فاراً وان كان الزوج هو المرتد بعد ماطلقها ثلاثًا لم يبطل ميراثها لانه لم يوجد منها مايسـقط حقها وأنما تكرر سبب الفرار من الزوج وبهـذا يتقرر حقها فلا يسقط ﴿ قَالَ ﴾ واذا أسلم أحد الزوجين وأبي الاخرازيسلم ففرق بينهما في مرضالزوج ثممات لمترثه لانهلولم يفرق بينهما حتى مات لم تر ثه لاختلاف الدين اذ لا تو ارث بين المسلم والكافر فبعد التفريق أولى ﴿قال﴾ واذاةذف المريض امرأته ولاعنهاوفرق بينهما ثممات فلماالميراث منه لان سبب الفرقة من الزوج وهوقذفه إياها بعد تعلق حقها بماله وهي لاتجد بدآمن الخصومة لدفع عار الزنا عن نفسها فلا تصير بذلك راضية بسقوط حقها عنزلة مالو علق الطلاق بفعلها في مرضه ولا بد لها من ذلك الفعل ﴿ قال ﴾ ولو كان قذفها في صحته ثم مرض فلاعنها ثم فرق بينهمافعلي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تمالي لها الميراث أيضاو عند محمدر حمه الله لاميراث لها منه

وهو نظير ماسبق اذا علق الطلاق في صحته بفعل لابد الها منه ففعات ذلك الفعل في مرضه ﴿ قَالَ ﴾ واذا فرق بين العنين وامرآته في مرضه ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لهامنه لانها صارت راضية بسقوط حقها حين اختارت الفرقة وكانت تجديداً من هذا الاختيار بأن تصبر حتى يموت الزوج فتتخلص منه وكذلك المعتقة اذا اختارت الفرقة وهذا أولى لان الفرقة هنا أنما تقع بمجرد اختيارها نفسها وهي غمير مضطرة الى ذلك ﴿ قَالَ ﴾ وأذا ارتد الزوجان مما والعياذ بالله ثم أسلم أ حدهما ومات الآخر فلا ميراث للباق منه لانهمرتد والمرتد لايرث أحداً فان أسدا معاشم مات أحدهما كان الآخر الميراث لان وقوع الفرقة ينهما بالموتوان أسلمت المرأة ثممات الزوجمر تدآ ورثته لاناصراره على الردة بعد اسلامها كانشاء الردة حتى تجمل هذه الفرقة مضاقة الى فعل الزوج فكان لها الميراث اذا مات الزوج وهي في المدة فان طلقها ثلاثًا وهما مرتدان وهو مريض ثم أسلما فلا معراث لها منه لانه حين طلقها لم يكن حقها متعلقاً بماله لردتها فلا يصبر هو فارآ فلو ثبت حقها انما يثبت بعد اسلامها ابتداء ولا نكاح بينهما بعد اسلامها ﴿ قال ﴾ واذا قال المريض لامرأنه قد طلقتك ثلاثا في صحتى وانقضت عدتك وصدقته بذلك فلا مبراث لها لان ماتصادقا عليه كالممان أوكالثابت بالبينة في حقهما ولأن الحق في المراث لها وقد أقرت عا يسقط حقها فان أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية فهو جائز في قول أبي بوسف ومحمد رحمهما الله تمالي كما يجوز لأجنبيـة أخرى الاقرار من جميع المال والوصية من الثاث وعنــد أبي حنيفــة رحمه الله تمالي لها الاول من مبراثها ومما أور أو أوصى به هما تقولان قد صارت أجنبية منسه حتى أنها لا ترثه ولها أن تتزوج في الحال فاقراره لها كاقراره لأجنبية أخرى ولو اعتبرت التهمة لا عتبرت في حق التزويج لان الحل والحرمة يؤخـذ فيهما بالإحتياط فاذا كان يجوز له أن يتزوج بأختها وأربع سواها ويجوز لها أن تتزوج بزوج آخر عرفنا أنه لا تهمة ولان المانع من صحة الافرار والوصية لهاكونها وارثة له وذلك ينعدم بالحكم بانقضاء عدتها بيقين وأبو حنيفة رحمه الله تمالى يقول لمــا مرض والنـكاح قائم بينهما في الظاهر فقد صار ممنوعا عن الاقرار والوصية لها فيحتمل أنه واضعها على أن تقر بالطلاق في ضحته وبالقضاء عدتها وتصدقه على ذلك لتصحيح افراره ووصيته لها ولكن هذه المهمة في الزيادة على قدر الميراث فاما في مقدار الميراث لاتهمـة فلهذا جعلنا لها الاقل وأبطلنا الزيادة على ذلك للتهمة كما لو

سألته في مرضه ان يطلقها ثلاثًا ففدل ثم أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية لاتصح الا في الاقل لتمكن تهمة المواضعة في الزيادة على ذلك وهذه النهمة فيما بينهما وبين سائر الورثة لافي حق الشرع وحـل التزوج حق الشرع فلهذا صدقاً على ذلك ﴿قال﴾واذا ماتالرجل وقالت امرأته قدكان طلقني ثلاثًا في مرضه ومات وانا في المدةوقال الورثة بل طلقك في صحتـ فالقول قول المرأة لان الورثة يدعون عليها سبب الحرمان وهي جاحـدة لذلك فان الطلاق في مرضه لا محرمها فلا تكون هي مقرة بالحرمان كما لو قالت طلقني في حالة ومه ولان الورثة يدعونالطلاق بتاريخ سابق وهي تنكر ذلك التاريخ ولو انكرت اصل الطلاق كان القول قولها فكذا اذا أنكرت التاريخ ﴿ قال ﴾ ولوكانت أمة فقالت أعنقت قبل موت زوجي وصدقها المولى وقالت الورثة أعتقت بمد موته فالفول قول الورثة لان سبب الحرمان وهو الرق كان ظاهراً فيها فاذا ادعت زواله قبل الموت وأنكره الورثة كان القول قول الورثة ولانها تدعى تاريخاً سابقاً لعتقها فلا تصدق الا بحجة ولا معتبر بتصديق المولى لأنه للحال لايملك اســناد عتقها الى حال حياة الزوج فلا يمتبر قوله في ذلك وكذلك ان كانت كافرة وأدعت الاسلام قبل موت الزوج لم يقبل قولها إلا بحجة لانها تدعى زوال سبب الحرمان بعد ماعرف ثبوته وان لم يعرف كفرها ولا رقهـًا فادعت الورثة أنها كافرة أو رقيقة يوم موته وقالتمازلت على حالتي هذه حرة مسلمة فالفول قوام الانسبب الميراث وهو النكاح ظاهر والورثة بدءون عليها سبب الحرمان وهي تنكر ولان من في دار الاسلام فالظاهر أنه حر مسلم ولا يقال هذا أبات الاستحقاق بالظاهر لان الاستحقاق بالنكاح معلوم وانما هذا دفع المأنع بالظاهر ﴿ قال ﴾ واذا مات الزوج كافرا فجا، ت المرأة مسلمة تدعى ميراثها فقالت اسلمت بعد، وته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول قول الوثة لانها جاءت تدعى اليراث وما يحرمها قائم فيها لانهامسلمة والمسلمة لاترث الكافر فمم ظهورسيب الحرمان لاميراث لها الاان يثبت سبب الاستحقاق بالبينة ولان الأصل ان الاشتباه اذا وقع فياسبق يحكم الحال كما اذا اختلف صاحب الرحا مع المستأجر في جريان الماء في المدة فان كان الماءجاريا في الحال يجعل جاريا فيما مضى فاذا كانت هي مسلمة في الحال تجمل مسلمة فيما مضى أيضاً والسلمة لا ترث الكافر ﴿ قال ﴾ واذا طلق المريض امرأته ثلاثا ثم قال بمد شهرين قد أخبرتني ان عدتها قد انقضت وكذبته ثم تزوج أختها أو أربعاً سواها ثم مات فالفول

قولها والميراث لهـا دون الاربع والاخت لان الميراث من حقها وهو لايصدق في ابطال حقها كما في نفقتها وسكناها ومن ضرورة يقاء الميراث لها بالنكاح ان لاترث اختها أو أربع سواها مهذا السبب وقد بينا في كتاب النكاح اختلاف الروايتين في هذه المسئلة ﴿ قَالَ ﴾ واذا تزوج ثلاثا سواها احداهن أختها فلا ميراثلاختهاوللاثنتين معها الميراثلان اخباره غير معتبر في ميراثها ولو لم يخبر حتى تزوج اثنتين كانتا وارثتين معهــا بخلاف أختها وإذا طلقها ثلاثًا في مرضه ثم مات بعد تطاول ذلك وهي تقول لم تنقض عدتي فالقول قولها ولها الميراث لانها أمينة ومدة المدة قد تطول وتقصر ولكن علمها الىمين بالله ما انقضت عدتها اذا طلبت الورثة لانهم يدعون عليها ما لو أقرت به لزمها فاذا أنكرت حلفت على ذلك ولو أقام عليها الورثة البينة باقرارها بانقضاء المدة قبل موته فسلا ميراث لهما لان الثابت باقرارها كالثابت بالممانة وان كانت تزوجت قبل موته في قدر ما تنقضي في مثله العدة ثم قالت لم تنقض عدتى من الاول لم تصدق على ذلك لان تزويجها نفسها اقرار منها بانقضاء عدتها دلالة فان المسلمة تباشر العقد الصحيح دون الباطل ولو لم تتزوج وقالت قد أيست من الحيض ثم اعتدت بثلاثة أشهر ثم مات الزوج وحرمت الميراث ثم ولدت بعــد ذلك من زوج غيره فنكاح الآخر فاسد ولها الميراث من الاول لانا تيقنا بكذبها فان الآيسة لاتلد فتبين أنها كانت ممتدآ طهرها لا آيسة وانمـا تزوجت في العدة فالنكاح فاسد ولهـا الميراث من الاول لانه مات وهي في المدة وكذلك ان حاضت لان الا يسـة لا تحيض الا أنها ان ادعت الحيض لم تصدق على زوجها الآخر الا أن يصدقها لان النكاح بينهما صيح في الظاهر فلا تصدق في دعواها البطلان وان صدقها فرق بينهما ولم يصدقا على ورثة الاول ما لم يقروا بذلك لانها تستحق المبراث عليهم فلا بد من تصــديقهم اياها بمــا تقول ﴿ قَالَ ﴾ واذا كانت المطافة في المرض مستحاضة وكان حيضها مختلفا فقــد بينا فما سببق أنها تأخذ بالاحتياط فني الصلاة والرجمة تأخل بالاقل وفي الحل للازواج تآخذ بالاكثر وفى الميراث تأخذ بالاقل لان المال بالشك لا يستوجب وبقاء العـدة عند موت الزوج شرط لميراثها فما لم يتيمن بهـذا الشرط لم ترث وان كان حيضها معـلوما وانقطع الدم عنها في آخر الحيضة الثالثة ثم مات الزوج فان كانت ايامها عشرة فلا ميراث لها لانا تيقنا بانقضاء عدتها قبل موته وان كانت أيامها دون العشرة فان مانت قبل أن تغتسل أو قبل أن

يذهب وقت الصلاة فلها الميراث لان عدتها بافية مالم تغتسل وكذلك ان اغتسلت وبقي عضو لان عدتها لاتنقضي مع بقاء عضو لم يصبه الماء وقد بينا هذا في باب الرجمة ﴿ قال ﴾ واذابتي الزوج في مرضه بعد ماطلقها أكثر منسنتين ثمولدت المرأة بمد موته بشهر فلا ميراث لها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمها الله تعالى ولها الميراث في قول أبي توسف رحمه الله وهونظير الاختلاف المذكورفىالنفقة أنءندأبي حنيفةومحمدرحمهما الله تمالى تردنفقة ستة أشرر لانهما يجعلان هذا من حبل حادث من زوج بعد انقضاء عدتها حلالا مرهاعي الصلاح وكذلك في حكم الميراث يتبين بها انقضاء عدتها قبل موته فلا ميراث لها وعند أبي نوسف رحمه الله تمالي تجمل معتدة الى أن ولدت فلهذا لاترد شيئاً من النفقة فكان لهما الميراث ﴿ قَالَ ﴾ واذا طلقهافي مرضه ثم قتل أو مات من غير ذلك المرض غير أنه لم بصح فلم الميراث وكان عيسى بن ابان يقول لاميراث لها لان مرض الموت مايكون سببا للموت ولما مات فهو كما لو طلقها في صحته ولكنا نقول قد اتصل الموت بمرضه حين لم يصح حتى مات وقد يكون للموت سببان فلا يتبين بهذا أن مرضـه لم يكن مرض الموت وان حقها لم يكن ثابتًا في ماله وقد بينا أن إرثها منـه بحكم الفرار وهو متحقق هنا ﴿ قال ﴾ واذا قرب الرجــل ليقتــل فهو بمنزلة المـريض اذا طلق امرأته ثلاثا في تلك الحالة فلها الميراث والحاصــل أن المريض مشرف على الهلاك فكل سبب يعترض مما يكون الغالب فيه الهلاك فهو عنزلة المرض وما يكون الفالب فيه السلامة وقد مخاف منه الهلاك أيضا فلا بجمل عنزلة المرض فالذي قرب ليقتل في قصاص أورجم فالظاهر فيه هو الهلاك والسلامة بمدهذا نادر فاما الحبوس قبل أن يخرج ليقتل فالغالب فيه السلامة فانه يتخلص بنوع من أنواع الحيلة فاذا طلقها في تلك الحالة لم يكن فارا وكذلك ان كان مواقفا للمدو فما دام في الصف فهو بمنزلة الصحيح فاذا خرج بين الصفين يبارزقرنه من المشركين فهو بمنزلة المريض لانه صار مشرفا على الهلاك والمحصور بمنزلة الصحيح لان غالب حاله السلامة فان خرج يقاتل فهو كالمريض وراكب السفينة بمنزلة الصحيح فان تلاطمت الامواج وخيف الغرق فهو بمنزلة المريض في هذه الحالة والمرأة الحامل كالصحيحة فان أخذها الطلق فهي بمنزلة المريضة فاذا قتلته المرأة بعد ماطلقها ثلاثًا في مرضه فلا ميراث لها منه لان بقاء ميراثها ببقاء العدة كبقاء الميراث ببقاء النكاح

وان قتلته قبل الطلاق لم ترثه للاثر وهو قوله لاميراث للقاتل بمــد صاحب البقرة وللقمد والمريض والمفلوج ما دام يزداد ما به فهو كالمريض وان صار قد ديما لايزدادكان بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره لانه ما دام يزداد علته فالغالب ان آخره الموت واذا صار محيث لايزداد فلا يخاف منه الموت فكان بمنذلة الصحيح وصاحب جرح أو قرحة أو وجم لم يصـيره على الفراش بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره وحــد المرض الذي يكون به فارآ ان يكون صاحب فراش قد أضناه المرض فاما الذي يجيء وبذهب في حوائجه فلا يكون فاراً وان كان يشتكي ويحم لان الانسان في العادة قــل مايخلو عن نوع مرض في باطنــه ولا يجمل بذلك في حكم المريض بل المريض انما يفارق الصحيح في ان الصحيح يكون في السوق ويقوم بحوائجه والمريض بكون صاحب فراش فى بيته وهذالان مالا يمكن الوقوف على حقيقته يعتبر فيه السبب الظاهر وبقام ذلك مقام المعنى الخفي تيسيراً وقد تكلف بعض المتأخرين فقال اذا كان بحال يخطو ثلاث خطوات من غير أن يستعين بأحد فهو في حكم الصحيح في النصر فات وهذا ضميف فالمريض جداً لا يعجز عن هـذا القدر اذا تكاف فكان المعتبر ماقلنا وهو أن يكون صاحب فراش ومن قرب ليقتل فطلق امرأته ثلاثائم خلي سبيلة أو حبس ثم قتل بعد ذلك فلا ميراث لها منه بمنزلة المريض اذا صح بعد ماطلق امرأنه ثلاثًا وقد بينا هــذا كله فكذلك في هذا الفصل والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- 💥 باب الولد عند من يكون في الفرقة 👺 --

و قال كه رضى الله تمالى عنه واذا اختلمت المرأة من زوجها على أن تترك ولدها عند الزوج فالحلع جائز والشرط باطل لان الام انما تكون أحق بالولد لحق الولد فان كون الولد عندها أنفع له ولهذا لو تزوجت أو كانت أمة والولد حرلم تكن أحق بالحضائة لأنها مشمولة بخدمة زوجها أو مولاها فلا منفعة للولد في كونه عندها واذا ثبت أن هذا من حق الولد فليس لها أن تبطله بالشرط و قال كه واذا أرادت المرأة أن تخرج بولدها من مصر الى مصر فان كان النكاح بينهما قائماً فليس لها أن تخرج الا باذنه مع الولد وبغير الولد فان وقعت الفرقة بينهما وانقضت عدتها فان كان أصل الذكاح في المصر الذي هي فيه فليس لها أن تخرج

بولدها الى مصر آخر لما فيه من الاضرار بالزوج بقطع ولده عنه الا أن يكون بـين المصرين قرب محيث لوخرج الزوج لمطالعة الولد أمكنه الرجوع الى منزله قبل الليــل فحينثذ هــذا عَنزلة محال مختلفة في مصر ولها أن تتحول من محلة إلى محلة وان كان تزوجها في ذلك المصر الذي يريد الرجوع اليه ونقلها الى هذا المصر فان كانت من أهل هذا المصر فلها أن تخرج بولدها اليه لان الانسان انما يتزوج المرأة في مصر ليقيم معها فيه وانما ساعدته على الخروج لاجل النكاح فاذا ارتفع كان لها ان تمود الى مصرها لان في المقام في الغربة نوع ذل ولها ان تخرج بولدها لانها باصل النكاح استحقت المقام بولدها في ذلك المصر فاعا تستوفي ما استحقت لا ان تقصد الاضرار بالزوج وان لم تكن من أهل ذلك المصر الذي تزوجها فيه فان أرادت ان تخرج بولدها الى مصرها لم يكن لهـا ذلك لان أصـل العقد ماكان في مصرها واختيارها الغربة لم يكن بسبب النكاح فلا يكون لها ان ترجع بولدها الى مصرها ولكن يقال لها أتركى الولد واذهبي حيث شئت وكذلك أن أرادت الخروج الى مصر آخر لانها في ذلك المصر غربة كما هنا فلا تفصد بالخروج اليه دفع وحشة الغربة انما تقصد قطع الولد عن أبيه وان أرادتان تخرج به الى المصر الذي كان تزوجها فيه فليس لها ذلك أيضاً لانها غريبة في ذلك المصر كما هنا وفي الجامع الصغير يقول انظر الى عقــدة النكاح أين وقع وهذه اشارة الى ان لها ان تخرج بالولد الى موضم العقد كما لوكان تزوجها في مصرها والاصمح أنه ليس لها ذلك لانها تقصد الاضرار بالزوج لادفع الوحشة عن نفسها بالخروج الى ذلك الموضع ولان الزوج اأخرجها الى دار الغربة بخلاف ما إذا تزوجها في مصرها وان كان أصل النكاح في رستاق له قرى متفرقة فأرادت أن تخرج بولدها من قرية الى قرية فلها ذلك ان كانت القرى قريبة بعضها من بعض على الوجه الذي بينا لانه ليس فيه قطم الولد عن ابيه وان كانت بميدة فليس لها ذلك الا ان تمود الى قريتها وقد كان أصل النكاح فيها وكذلك ان أرادت ان تمود من الفرية الى المصر وان أرادت أن تخرج بولدهامن مصر جامع الى قرية قريبة منه فليس لها ذلك الا أن يكون السكاح وقع فى تلك الفرية فتخرج اليها لانها بأصل العقد استحقت المفام في قريتها بولدها وان لم يكن أصل النكاح فيهافانها تمنع من الخروج بولدهالان فيأخلاق أهل الرسناق بمض الجفاء قال صلى الله عليه وسلم أهل الكفور من أهل القبور فني خروجها بولدها الى القريةمن المصر اضرار بالولد لآنه يتخلق بأخلافهم

وهي ممنوعة من الاضرار بالولدوليس لها أن تخرج بولدهاالي دار الحرب وان كان النكاح وقع هناك لما فيه من الاضرار باولد فانه يتخلق بأخلاق أهل الشرك ولا يأمن على نفسه هناك فان دار الحرب دار نهبة وغارة وكذلك ان كانت هي من أهل الحرب بعد أن يكون زوجها مسلما أو ذميا لانها صارت ذمية تبعا لزوجها فتمنع من الرجوع الى دار الحرب وقال وليس للمرأة وان كانت أحق بولدها أن تشترى له وتبيع لان الثابت لها حق الحضانة فأما ولا ية النصرف للأب أو لمن يقوم مقامه بعده فان كانت هي وصية أبيه فلها أن تنصرف بسبب الوصاية لا بسبب الامومة ﴿ قال ﴾ وكل فرقة وقمت بين الزوجيين فالام أحق بالولد ما لم تتزوج وقد بينا تمام هذا في النكاح الا أن ترتد في نئذ ان لحقت بدار الحرب في ممنوعة من أن تخرج بولدها ولا حق لها في الحضانة وان كانت في دار الاسلام فانها تحبس وتجبر على الاسلام فلا يكون لها حق الحضانة الا أن تتوب فان تابت فهي أحق بالولد ﴿ قال ﴾ واذا احتلم الفلام فلا سبيل لا بيه عليه ال أن يكون يخوفا عليه في غيره فلا يولى عليه الأن يكون يخوفا عليه في غيره فلا يولى عليه الا أن يكون يخوفا عليه في فيده النكاح والله أعلم بالصواب

-ه ﴿ باب الخلع ﴾

وقال به والدا اختامت المرأة من زوجها فالخلع جائز والخلع تطليقة بائنة عندا وفي قول الشافعي رحمه الله هو فسخ وهو مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما وقد روى رجوعه الى قول عامة الصحابة رضى الله عنهم استدل الشافعي بقوله تعالى الطلاق مر تان الى ان فال خلا جناح عليهما فيما افتدت به الى أن قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكيح زوجا غيره فلو جمانا الخلع طلافا صارت التطليقات أربعا في سياق هذه الآية ولا يكون الطلاق أكثر من ثلاث ولان النكاح عقد محتمل للفسخ حتى يفسخ بخيار عدم الكفاءة وخيار العتق وخيار البلوغ عندكم فيحته ل الفسخ بالنراضي أيضا وذلك بالخلع واعتبر هذه المعاوضة المحتملة الفسخ بالبيع والشراء في جواز فسخها بالتراضي فولنا عماروى عن عمر وعلى وابن مسمود رضى الله بالبيع والشراء في جواز فسخها بالتراضي فولنا عماروى عن عمر وعلى وابن مسمود رضى الله عنهم موقوفا عليهم و مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلع تطليقة بائنة والمعنى فيه

ان النكاح لا يحتمل الفسخ بعد تمامه ألا ترى أنه لا يفسخ بالهلاك قبل التسليم فأن الملك الثابت به ضروري لايظهر الا في حق الاستيفاء وقد قررنا هذافي النكاح وبينا ان الفسخ بسبب عـدم الكفاءة فسخ قبل التمام فكان في معنى الامتناع من الاتمام وكذلك في خيار البلوغ والمتق فاما الخلع يكون بمدتمام العقد والنكاح لايحتمل الفسخ بعدتمامـــه ولكن يحتمل الفطع في الحال فيجعل لفظ الخلع عبارة عن رفع العقد في الحال مجازا وذلك انمــا يكون بالطلاق ألا ترى أن الرجل يقول خلمت الخف من رجلي بريد به الفصل في الحال فاما الآمة فقد ذكر الله تمالى التطليقة التالثة بعوض وبغير عوض وبهذا لا يصير الطلاق أربما وفائدة هذا الاختلاف أنه لو خالعها بمد تطليقتين عندنا لاتحل له حتى تشكح زوجا غيره وعنده له أن يتزوجها وان نوى بالخلع ثلاث تطليقات فهي ثلاث لانه بمنزلة ألفاظ الكناية وقد بينا ان نية الثلاث تسع هناك فكذلك في الخلع وان نوى اثنتين فهي واحدة بائنة وعلى نول زفر رحمه الله تمالى اثنتان كما في لفظ الحرمة والبينونة وكذلك كل طلاق بجمل فهو بأن لان الزوج ملك البدل عليها فتصير هي بمقابلنــه أملك ليفسها ولان غرضها من التزام البدل ان تخلص من الزوج ولا يحصل ذلك الا بوقوع البينونة فأن قال الزوج لم أءن بالخلع طلاقا وقد أخذ عليه جعلا لم يصدق في الحكم لانه أخذ الجمل على سبيل التملك ولا يتملك ذلك الا بوتوع الطلاق عليها فكان ذلك أدل على قصده الطلاق من حال مذاكرة الطلاق ولكن فيما بينه وبين الله تمالى يسمه أن يقيم ممهالان الله تمالى عالم بمافى سره الا أنه لايسم المرأة ان تقيم معه لانها لاتمرف منه الاالظاهر كالفاضي ﴿قَالَ ﴾ والمبارأة بمنزلة الخلع في جميع ذلك لانه مشتق من البراءة وهو أدل على قطع الوصلة من الخلع واذا جمل الخلع تطليفة بائنة فالمبارأة أولى وللمختلمة والمبارأة النففة والسكني ما دامت في العدة هكذا نفل عن على رضى الله عنه وهذا لان النفقة لم تجب قبل مجى، وقتها فلا يتناولها الخلم والبراءة العامة وانما ينصرف مطلق اللفظ الى ماهو واجب ﴿ قال ﴾ قان كان الزوج اشترط عليها البراءة من النفقة والسكني فهو برىء من النفقة لانها أسقطت حقها ووجوب النفقة لها في المدة باعتبار حالة الفرقة حتى اذا كانت بمن لا تستحتى النفقة عند ذلك لا تستحقه من بمد فيصح اسقاطها ولكن في ضمن الخلع تبما له حتى او أسقطت نفقها بمد الخلع بابراء الزوج عنها لا يصح ذلك لانها مقصودة بالاسقاط فلا يكون الا بمــد وجوبها وهي تجب شيئاً

فشيئاً بحسب المدةولا يصح ابراؤها عن السكنى فى الخلع لان خروجها من بيت الزوج معصية قالواولو أبرأته عن مؤنة السكني بأنسكنت في بيت نفسهاأو التزمت مؤنة السكني من مالها صح ذلك مشروطا في الخلم لانه خالص حقها ﴿ قَالَ ﴾ والخلم جائز عند السلطان وغيره لانه عقد يمتمد التراضي كسائر العقود وهو بمنزلة الطلاق بعوض وللزوج ولاية ابقاع الطلاق ولها ولاية النزام الموض فلا معني لاشتراط حضرة السلطان في هذا المقد ﴿قَالَ ﴾ وان قال لامرأته قد خالعتك أو بارأتك أو طلقتك بألف درهم فالقبول اليها في مجلسها والحاصل أن ايجاب الخام من الزوج في المعني تعليق الطلاق بشرط قبولها لان العوض الذي من جانبه في هذا العقد طلاق وهو محتمل للتعليق بالشرط ولهــذالا يبطل بقيامه عن المجلس ويصح منه وان كانت غائبة حتى اذا بلغها نقبلت في مجلسها تم وان قامت من مجلسها قبل أن تقبل بطل ذلك عنزلة تعايق الطلاق عشيئتها وتعليك الامر منها لانها تقدر على المشيئة في مجاسها فيبطل بقيامها فكذلك تقدر على القبول قبل ذلك والذي من جانبها في الخلع التزام المال فيكمون بمنزلة البيع والشراء لا يحتمل التعليق بالشرط حتى اذا بدأت فقالت الخلمني أو بارثني أو طلقني بألف درهم فانه يبطل بقيامها عن المجلس قبل قبول الزوج وكذلك بقيام الزوج عن المجاس قبل القبول كما يبطل ايجاب البيم بقيام أحــدهما عن المجاس قبل قبول الآخر وكذلك ان كان الزوج غائبًا حـين قالت هـذه المقالة لاتتوقف على قبوله اذا بلغـه كما لا يتوقف ايجاب البيع على قبول المشترى اذاكان عائباً ﴿ قال ﴾ فان قالت طلقني ثلاثاً بألف درهم فطلقها واحدة فله ثلث الالف لان حرف الباء يصحب الأبدال والأعواض والعوض ينقسم على المعوض فهي لما النمست الثلث بالف فقد جعلت بازاء كل تطليقة ثلث الالف ثم فيما صنع الزوج منفعة لها لانها رضيت بوجوب جميع الالف عليها بمقابلة التخلص من زوجها فتكون أرضى بوجوب ثلث الالف عليما اذا تخلصت من زوجها وبالواحدة تتخلص منه وهذا بخلاف مالو كان الزوج قال لها أنت طالق ثلاثًا بألف فقبلت واحدة لم يقع شئ لانه لو وقعت الواحدة لوقعت شلث الألف والزوج مارضي بزوال ملكه عنها مالم يجب عليها جميع الالف وبخلاف مالو قال هذه طالق وهذه بألف فقبلت إحداهما وقع الطلاق عليها بنصف الالف لان الزوج هناك راض بوقوع الفرقة بينه وبين إحداهما اذا وجبت عليها حصمها من المالفان نكاح إحداهما لايتصل بنكاح الاخرى ﴿قال ﴾ ولوطلقها ثلاثافي

كلام متفرق في مجلس واحد في القياس يلزمها ثلث الالف لانها بانت بالأولى فلزمها ثلث الالف فهو بايقاع الثانية والثالثة بعد ذلك لايستوجب عليها عوضاً آخروفي الاستحسان يقع عايها ألات تطليقات بجميع الالف لان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة ويجملها ككلام واحد فكانه أوقع الثلاث عليها بكلام واحد فيلزمها جميع الالف ﴿قَالَ ﴾ ولوكانت قالتله طلقني ثلاثًا على ألف درهم أو على أن لك على ألف درهم فطلقها واحــدة قال أبو حنيهــة رحمه الله تعالى تقـع تطايقة رجعيـة وليس عليها شيء من الالف وقال أبويوسف ومحمـد رحمهما الله تمالي يقع عليها تطليقة بأندة بثاث الااف وحجبهما في ذلك أن الخلم من عقود المارضات وحرف على في الماوضات كحرف الباء ألا ترى أنه لا فرق بين أن يقول بمت منك هـ ذا المتاع بدرهم أو على درهم وكذلك لافرق بين أز يقول احمل هـ ذا المتاع الى موضع كذا بدرهم أو على درهم فاذا كان عنـ د حرف البـاء تتوزع الالف على التطليقات الثلاث فيكذلك عند ذكر حرف على يدل عليه أنها لوقالت طلقني وفلانة على ألف درهم فطلقها وحدها كانءايها حصتها بن المال بمنزلة ما لو التمست بحرف الباء فكذلك هنا وهذا يخلاف ما قال في السير الكبير اذا صالح الامام أهل حصن على أن يؤمنهم ثلاث سنين على ألف درهم ثم بدا له بعد مضى السنة أن ينبذ اليهم يلزمه رد جميع المال ولو كان الصلح بحرف الباء يلزمه رد ثاثي المال لان اعطاء الامان ليس بمقد معاوض ة وحرف على للشرط فجمله بمنزلة الباء مجاز يصار اليه لدلالة الماوضة ولان غرضهم لا يحصل هناك فمقصودهم أن يتحصنوا في هــذه المدة ولا يتمكنوا من ذلك في بمض المدة فالهذا حملنا حرف على على الشرط وهنا مقصودها يحصل بايقاع الواحدة فكان محمولا على المعاوضة بمنزلة حرف الباء وأبوحنيفة رحمـه الله تعالى يقول حرف على لاشرط حقيقة لانه حرف الالتزام ولا مقابلة بين الواقع وبين ما التزم بل بينهمامعاقبة كما يكون بين الشرط والجزاء فكان معني الشرط فيــه حقيقة والتمسك بالحقيقة واجب حتى يقوم دليــل الحجاز والطلاق ممــا يحتمل التعليق بالشرط فلا حاجـة الى العدول من الحقيقة الى الحجاز فاذا كان محمولا على الحقيقة والشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابله جزء فجزء فانما شرطت لوجوب المال علمها القاع الشلاث فاذا لم يوقع لايجب شيء من المــال ولان لهــا في ذلك غرضا صحيحاً وهو حصول البينونة الغليظة حتى لاتصير في وثاق نكاحه وأن أكرهما على ذلك فاعتـبرنا معنى الشرط في ذلك

ليحصـل مقصودها كما في مسـئلة الامان وكما أن المال في الامان نادر فكذلك في الطلاق الغالب فيه الايقاع بندير بدل وبهدا فارق البيع والاجارة لان معني الشرط هناك تمدر اعتباره فانه لايحتمل التعليق بالشرط فلهذا جعلنا حرف على يمعني حرف الباء والدايـل على أن حرف على لاشرط قوله تمالى اني رسول من رب العالمين حقيق على أن لا أفول على الله الا الحق أي بشرط أن لا أقول وقال الله تمالي يبايعنـك على أن لايشركن بالله شيئاً أي بشرط أن لايشركن وهذا بخلاف قوله طلقني وفلانة على كذا لانه لاغرض لها في طلاق فلانة لتجمل ذلك كالشرط منها ولها في اشتراط ايقاع الثلاث غرض صحيح كما بينا وان طلقها ثلاثًا في هذه المسئلة متفرقات في مجلس واحد فالالف لازمة عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تماني قياساً واستحسانا لأن شيئاً من البدل لم يجب بايقاع الاولى والثانية والمجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة وعندهما على القياس والاستحسان الذي بينا في حرف الباء ﴿قال﴾ واذا طلق الرجل امرأته وهي في المدة بمد الخلع على جمل وقع الطلاق ولم يثبت الجمل وكـذلك البائنة بمد الخلع يعني اذا قال لها أنت بائن تم طلقها على جمل في العدة لأنها باعتبار قيام المدة محل للطلاق والطلاق يجمل تعليقا من الزوج بشرط القبول وقد قبلت ولا يجب عليها الجمل لان وجوب الجمل عليها باعتبار زو لملك الزوج عنهاوذلك لايحصل بمد البينونة ولكن امتناع وجوب المقبول لا يمنع صحة القبول في حكم وقوع الطلاق كالوخالمها ببدل فاسد كالخر والخنزير ﴿قال﴾ وان قال لها بعد البينونة خلعتك ينوى به الطلاق لم يقع لان هذا اللفظ عنزلة الفظ البينونة والحرمة وقدبينا أن ذلك لايحمل في العدة بعد الفرقة فكذلك لفظ الخلع ألا ترى ان الواقع بلفظ الخلع يكون باثنا وان لم يذكر البدل بمقابلته بخلاف الواقع بلفظ الطلاق ولو قال كل امرأة لي طالق لم تطلق هذه المبانة الا أن يعنيها فان عناها طلقت لانه أوقع بهذا اللفظ على كل امرأة هي مضافة اليه مطلقا وهي المنكوحة فأنها تضاف اليه ملكا ويداً فاما المبانة تضاف اليه يدا لاملكا فكانت مقيدة فلا تدخل تحت المطلق الا أن يعنيها كما لو قال كل مملوك لي فهو حر لايدخل المكاتب فيه الا أن يمنيه ولايقم شي من الطلاق بمد انقضاء المدة لأنه ليس له عليها ملك ولايد وبدونهما لاتكون محلالاضابة الطلاق اليها لان الايقاع تصرف منه على الحل فيستدعى ولايت على المحل ﴿ قَالَ ﴾ وان طلقها على جمل بعد الطلاق الرجمي جاز ولزمها الجمل لان زوال الملك لايحصل بهذا

الطـ لاق لان الطلاق الرجمي لا يزيل ملك النكاح فانه يعتاض عن ملك قائم له فيصح كما قبل الطلاق الرجمي ﴿ قال ﴾ وخلع السكران وطلانه وعتاقه واقع عنــدنا وفي أحــد قولى الشانمي رحمـه الله تمالي لايقع وهو اختيار الـكرخي والطحاوي وقد نقل ذلك عن عُمَان وهذا لانه ليس للسكران قصد صحيح والايقاع يعتمد القصد الصحيح ولهذا لايصح من الصي والمجنون ألا ترى أنه لو سكر من شرب البنج لم يقع طلاقه فيكذلك اذا سكر من النبيذ ولان غفاته عن نفسه فوق غفلة النائم فان النائم ينتب اذا نبه والسكران لاينتبه ثم طلاق النائم لا يقع فطلاق السكران أولى ولا ممنى لفول من يقول غفانـ ٩ هذا بسبب المصية وذلك سبب للتشديد عليه لا للتخفيف فان السكران لو ارتد لم تصح ردته بالاتفاق ولا تقع الفرقة بينه وبين امرأته ولو اعتبر هذا المعني لحكم بصحـة ردته وحجتنا ماروينا كل طلاق جائز الاطلاق الصدي والممتوة ولان السكران مخاطب فاذا صادف تصرفه محمله نفذ كالصاحى ودليل الوصف قوله تمالي لانقربوا الصلاة وانتم سكاري فان كان خطابًا له في حال سكره فهو نص وان كان خطابًا له قبـل سكره فهو دليـل على أنه مخاطب في حال سكره لانه لا يقال اذا جننت فلا تفعل كذا وهذا لان الخطاب انما يتوجه باعتدال الحال ولكنه امر باطن لايوقف على حقيقته فيقام السبب الظاهر الدال عليه وهو البلوغ عن عقل مقامه تيسيراً وبالسكر لا ينعدم هذا المهني فاذا ثبت أنه مخاطب قلنا غفلته عن نفسه لماكانت بسبب هو معصية ولا يستحق به التخفيف لم يكن ذلكعذراً في المنع من نفوذ شئ من تصرفانه بعد ماتقرر سببه لانبالسكر لايزول عقله انما يعجز عن استماله لغلبة السرور عليه بخلاف البنج فان غفلته ليست بسبب هو معصية وما يمتريه نوع مرض لا أن يكون سكرا حقيقة فيكون بمنزلة الاغماء وبخلاف النائم لان النوم يمنعه من الممل فلا نعدام الايقاع نقول إنه لايقع والسكر لا يمنعه من الممل مع أن الغفلة بسبب النوم لم تكن عن معصية وهذا تخلاف الردة فان الركن فيها الاعتقاد والسكران غير معتقد لما يقول فلا يحكم بردته لا نعـدام ركنها لا للتخفيف عليه بعد تقرر السبب ﴿ قال ﴾ وخلع المكره وطلانه وعتاقه جائز عنددنا وهو باطل عند الشافعي رحمه الله تعالى فتأثير الاكراه عنده في الغاء عبارة المكره كتأثير الصبي والجنون وعنــدنا تأثير الاكراه في انعمدام الرضا لا في اهمدار القول حتى تنعقد تصرفات المكره ولكن ما يمتمد لزومه

تمام الرضا كالبيع والشراء لايلزم منه وما لا يعتمد تمام الرضا كالنكاح والطلاق والعتاق يلزم منــه وحجته في ذلك قوله صلى الله علبه وســلم رفع عن أمــتى الخطأ والنســيان وما استكرهوا عليه فهذا يقتضي أن عين ما أكره عليه فحكمه واعمه يكون مرفوعا عنه والمدني فيه أن همذه فرقة يعتمد سببها القول فلا تصح من المكره كالردة وتأثيره أن القول انما يمتبر شرعاً اذا صدر عن قصد صحيح وبسبب الاكراه ينعدم ذلك القصــد لان المكره يقصد دفع الشر عن نفسه لا عين ما تـكلم به وهو مضطر الى هذا القصد والاختيار أيضاً فيفسد قصده شرعاً ألا تري أنه لو أكره على الافرار بالطلاق كان اقراره لغواً لهذا يقرره ان تأثير الا كراه المبيح للاقدام في جعل المكره آلة للمكره واعدام الفعل من المكره كما فى الاكراء على اتلاف المال فيجمل المكرهآلة ويصير كأن المكره هو الذي تـكلم بالايقاع | فيكون لغواً ألا تريأن حق ابقاء قدر الملك على المكره جمل كالآلة حتى يكون المكره ضامنا قيمة عبده عنــدكم اذا أكرهــه على أن يعتقه ويكون ضامنا نصف الصــداق إذا أكرهه على الطلاق قبل الدخول فكذلك في ابقاء عين الملك عليه بجمل آلة له وحجتنا في ذلك ما روى أن امرأة كانت تبغض زوجها فوجدته نائمًا فأخلنت شفرة وجلست على صدره ثم حركته ففالت لنطلفني ثلاثا أو لأذبحنك فناشدها الله تعالى فأبت فطلفها ثلاثا ثم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لا فيلولة في الطلاق واستكثر محمد من الاستدلال بالآثار في أول كتاب الاكراه حتى روى عن عمر رضى الله عنه قال أربع مبهمات مقفلات ليس فيهن رديد النكاح والطلاق والعتاق والصدقة والمعنى فيهأنه مكان أوقع الطلاق في محله فيقع كالطائع وتفسير الوصف ان الأكراه لايزيل الخطاب اما في غير ماأكره عليه فلا اشكال وفيما أكره عليه كنذلك حتى تنوع عليه أفعاله فتارة يباح له الافدام ونارة يفترض عليه كشرب الخمر وتارة يحرم عليه كالفتل والزنا وذلك لايكون الاباعتبار الخطاب وتأثيرهان انعقاد التصرف بوجود ركنه ومحله ولا ينعدم بسبب الاكراء ذلك أنما ينعدم الرضا به والرضا ليس بشرط لوقوع الطلاق ألا ترى ان الرضا باشتراط الخيار ينعدم ولا يمنع لزوم الطلاق فكذلك الاكراه وبسبب الأكراه لا ينعدم القصد الصحيح فان المكره يقصد ماباشره ولكن لغيره وهو دفع الشر عن نفسه لا لعينه فهو كالهازل يكون قاصداً التكلم بالطلاق ولكن للعبث لا لعينه

أثم الهزل لا يمنع وقوع الطلاق فكذلك الاكراه وللمكره اختيار صحيح لانه عرف الشرين فاختار أهونهما وهذا دليل صحة اختياره الاأنه لايحكم بصحة ردته لانها تنبني على الاعتقاد وهو غـير ممتقد وفيما يخبر به عن اعتقاده مكره فذلك دليـل ظاهر على أنه غـير ممتقد يخلاف الهازل فأنه مستخف بالدين والاستخفاف بالدين كفر وبخلاف الاقراربالطلاق فأنه خبر متمثل بين الصدق والكذب وقيام السبب على رأسه دليل على أنه كاذب والمخبر به اذا كان كذبافالاخبار عنه لايصيرصدقا ولا معنى لجعل المكره آلة للمكره هنالانه انمايجمل بالاكراه آلة فيما يصلح ان يكون فيه آلة لغير ددون مالا يصلح ان يكون كذلك وفي النكلم لا يصلح أن يكون آلة انميره اذ لا يحقق تكام المرء بلسان غييره فبتي مقصوراً عليه ولكن في حكم الاتلاف يصلح أن يكون آلة لغيره فلهـذا كان الضمان على المكره مـم ان الخلاف ثابت في الأكراه بالحبس وهذا النوع من الاكراه لا يجمل المكره آلة للمكره والمراد بالحديث رفع الاثم عن المكره لا رفع المين والحكم ألا ترى انه لوأ كره ان يجامع ام امرأته وجب علية الفسال وحرمت عليه امرأته بذلك ﴿قال ﴾ وخلع الصبي وطلاقه باطل لأنه ليس له قصد ممتبر شرعا خصوصا فيما يضره وهذا لما بينا ان اعتبار القصد ينبني على الخطاب والخطاب مذبى على اعتدال الحال وكذلك فعل اسه عليه في الطلاق باطل لان الولاية انما تثبت على الصبى لمعنى النظر له ولنحةق الحاجة اليه وذلك لا يُحقق فى الطلاق والعتاق﴿ قَالَ ﴾ والمعتوء والمفمي عليـه من مرض عَنزلة الصبي فى ذلك لا نعدام القصـد الصحيح منهما ﴿ قَالَ ﴾ واذا اختلمت الصبية من زوجها الكبير فالطلاق واقع عليها لأن الزوج من أهل الايقاع وابجاب الخلع تعليق الطلاق بشرط قبولها وقد تحقق القبول منها فيقسع كالوقال لها ان تكامت فانت طالق فتكامت ولكن لايلزم الله لان النزام المال من الصبيـة لايصح خصوصا فيما لامنفعة لها فيه كالالتزام بالاقرار والكفالة وقد بينا ان وقوع الطلاق يمتمد القبول لاوجود المقبول وكذلك الامة اذا اختلمت من زوجها بغير اذن المولى فالطلاق واقع علمها ولا تؤاخذ بالمال الابعد العتق لانبها مخاطبة يصح النزامها في حق نفسها دون المولى فتؤاخذ به بمد العتقكما لو التزمت بالانرار والكفالة وان فعلته باذن المولى سمت فيه لان التزامهــا المال باذن المولى صحيح في حق المولى فتؤاخــذ به في الحال والمدبرة وأم الولد في ذلك سواء كالامة الا انها لاتحتمل البيع فتؤدي البدل من كسبها اذا التزمت

باذن المولى فأما المكاتبة لاتؤاخذ ببدل الخلع الابعد العتق سواء اختلعت باذن المولى أو بغير اذنه لان اذن المولى غير معتبر في الزام المال اياها ألا ترى أن المولى لاعملك أن يلزمها المال ولا تأثير للكتابة في دك الحجر عن التزام المال بسبب الخلع فابذا تؤاخذ به بعدالعتق ﴿ قَالَ ﴾ واذا وكل أحد الزوجين صبياً أو معتوما أو مملو كابالقيام مقامه بالخلم والاختلاع جاز ذلك لان الوكيل بهذا العقد سفير معبر عن الموكل وله ولاء عبارة معتبرة حتى ينفذ تصرفهم باذن الولى فينفذ المقد بمبارتهم أيضا ﴿قال﴾ واذاخلم الرجل ابنته الصغيرة من زوجها على صداقها ولم يدخل بها فان لم يضمن الأب فهو باطل لانه ليس له ولاية الزام المال اياها مهذا السبب اذلا منفه مة لها فيه ولا يدخسل في ملكها بمقابلته ثبي بخلاف مالو زوج الله الصغير عاله فان ذلك المقد من مصالحه و لدخل في ملكه شيء متقوم بازاء مايلزمه من المال فان ضمن الأب المال جاز الخلع لأن لزوج ينفرد بالايقاع واشتراط القبول في الخلم لاجل المال فاذا كان الأب هو اللّذم لابال بضمانه يتم الخلع كما لو خالع امرأته مع أجنبي على مال وضمن الاجنبي من أصحابنا من يقول تأويل هذه المسئلة اذا خالعها على مال مثل الصداق فأما اذا خالعها على الصداق ينبغي أن لا يصح لا نه عدين ملكها وليس للاب ولاية اخراج ءين عن ملكما بغير عوض ولا معتبر بضانه في ذلك ولكنا نقول وان اسمى الصداق في الخلع فانما يتناول المـقد مثله فضان الاب اياه صحيح واسقاطه حقها في نصف الصداق باطل فيغرم الزوج لها نصف الصداق كما لو طاقها قبل الدخول ويرجم الزوج على الاب بمايضمن من ذلك لأنه قد ضمن لازوج وان كان قددخل بها فلها أن ترجع بجميع مهرها على الزوج لان حقمًا في جميع المهر تأكد بالدخول فلا يملك الأب ابطال حقهًا عن شيُّ ، نه ولكنها ترجع بالصداق على الزوج والزوج على الأب بحكم الضمان أو ترجع على الاب بجميع الصداق هنا وبنصف الصداق في الاول لان الاب يصير كالمعاوض مع الزوج بما ضمنه لازوج مم الها عليه ﴿ قال ﴾ ولو كانت كبيرة فان كان خلع الاب باذن البنت جاز ذلك عليها وان كان بنير اذنها وقد ضمن الاب لازوج فالخلع جائز وترجع هي بالصــداق على زوجها ثم الزوج على الاب بحكم ضمانه لانه ايس له ولاية الماوضة على مالها ﴿ قَالَ ﴾ وكل خلع كان بجمل فامتنع وجوب الجعسل اما لفساده كالخر أولان المنزم لم يكن من أهله كالصغيرة فالواقع به طلاق بأن لاز لفظ الخلع ليس بصريح في الطــلاق ولكنه يشــبه

الفرنة كالبينونة والحرمة وكل تطليقة أو تطليقتين بجعل أبطات الجعل وأمضيت فيه الطلاق فالطلاق رجمي اذاكان قددخل بها لان الوقوع بصريح لفظ الطلاق فلايوجب البينونة الا إموض ولم يجب الموض ﴿ قال ﴾ ولو خلع ابنته الكبيرة بصداقها وضمنه للزوج فبلغها فاجازت لم يضمن الاب شيئاً لان اجازتها في الانتهاء كاذنها في الابتدا، وكذلك لو خلمها بالنفقة وضمنها له بغير أمرها فإن أجازت قلائي على الاب وإن أبت فلها الاتتبع الزوج بالنفقة لانها حقها كالصداق فلا يعمل اسقاط الاب لحقها ويرجع الزوج على الاب بمـا ضمن له من ذلك وكذلك لوفعل هذاغيرالاب من الاغارب والاجانب لانه لاولا بة للاب عليها في هذا التصرف فهو والاجنبي فيه سواء ﴿قَالَ﴾، واذا اختلمت بمالودنمته اليهثم أقامت البينة أنه طلقما ثلاثًا قبل الخلع كان لها أن ترجع عليه بالمال لانه سين بهذا ان البينونة لم تحصل بما التزمت من المال فلايكون التزامها صحيحاوإندام اعلى الخلع لا يمنعم امن اقامة هذه البينة لان دعوا ممافي قبول البينة على الطلاق ليس بشرط فالتناقض منهالا يمنع قبول البينة وكذلك لو أقامت البينة على حرمة بنسب أورضاع أو مصاهرة ﴿ قَالَ ﴾ واذاقالت المرأة اخلمني ولك الف درهم أوقالت طلقني ولك الف درهم ففمل وقه ع الطلاق ولم يجب المال عليها عند أبى حنيفة وعند أبى يوسف ومحمدر حمماالله بجب المال لوجهين أحدهما ان الواو وان كان للمطف حقيقة فقد يستعمل بمعنى الباء مجازاكما في القسم فأن قوله والله كـ قوله بالله فقولها ولك الف بمنزلة نولها طلقني بألف أو بعني طلاق بألف وانمـا حماناه على هـذا الحجاز لمعنى المماوضة لان الخلع مماوضـة وفي المعاوضات لايمطف أحد العوضين على الآخر انما يلصق أحدهما بالآخر الاترى انه لو قال احمل همذا المتاع الى بيتى ولك درهم كان همذا وقوله أحمله بدرهم سواء حتى يجب المال اذا حمله ولان هذا الواو بمعنىواو الحال كـقول المولى لعبده ادّ إلى الفاوانت حر وقول الغازى للمحصور افتحالبابوأنت آمن وقد بينا فيما سبق ان الواو قدتكون للحال كما في قوله انت طالق وانت مريضة واذا كانت للحال كانت هي ملتزمة المال له حال القاع الطلاق عليهاوذلك لا يكون الا ءوضا وأبو حنيفةرحمه الله تعالي بقول الواو للمطفحقيقة والحمل على الحقيقة واجب حتى يقوم الدليــل على المجاز وباعتبار المطف تبــين أن الالف ليس بعوض عن الطلاق ولاوجه لحملها على الباء أو واو الحال لمعنى المعاوضة لان المــال في الطلاق نادر والممتاد فيه الايقاع بغير عوض بخلاف الاجارة فالعوض فيه أصــل لا تصح

الاجارة بدونه ومخلاف قوله أد الى الفا وأنت حر لان أول كلامه هناك غير مفيد شرعا الا بآخره فانه يصير به تمليقا للمتق بأداء المال وهنا أول الكلام ان صدر من الزوج بان قال أنت طالق وعليـك ألف درهم كان القاعا مفيدا بدون آخره فلا جاجة الى أن محمله على الحال وان صدر منها فهو التماس مفيد أيضاً فلهذا لا يحمل على واو الحال بل هو يمنى المطف فممناه ولك ألف درهم فى بيتـك أو بمعنى الابتداء فيكون وءـداً منها اياه بالمـال والمواعيد لا يتعلق بها اللزوم ولان أدني ما يكون في الباب أن يكون حرف الواو محتملا لجميع ما ذكرنا فالمال بالشك لا يجب ﴿ قال ﴾ واذا قالت طلقني ولك ألف درهم فقال أنت طالق على هـذه الالف التي سميت فعند أبي يوسف ومحمـد رحمهما الله تمالي الطلاق واقع والمال عليها قبلت أولم تقبل لانها بالكلام الاول ملتزمة للمال عندهما فبقي وعندأ بى حنيفة رحمه الله تمالى بالكلام الاول لم تدكن متمزمة للمال فبقي ايقاع الزوج عليها بمال ابتداءفان قبلت وقع الطلاق وازمها المال وان لم تقبل لا يقع عليها شئ ولوقالت طلةني ثلاثًا على أن لك على ألف درهم فطافها ثلاثا ازمها المال لانهاصرحت بحرف على وهو لالتزام المال ولوكان طلقها اثنتين قبل هذافقالت طلقني ثلاثًا على أن لك الفافطلقه أواحدة لزمها الالف لان الالف بازاء ما يصحوفيه التماسـما من الزوج وذلك ايقاع ماليس بواقع وهي التطليةــة الثالثــة فأما ايقاع ماهو واقع لا يتحقق فكان تكلمها به الموآغير معتد به ولانها التزمت المال لحصول البينونة الغليظة لهـــا وقدتم ذلك بايقاع الثالثة ﴿ قال ﴾ واذا قال الرجل طلقتك أمس بألف درهم أو على ألف درهم فلم تقبلي وقالت قد قبلت فالقول قول الزوج مع يمينه لان ايجاب الطلاق بمال تعليق بقبولها فالزوج أقر بالتمليق وأنكر وجود الشرط فكان الفول قوله كما لو علق بدخولها فقالت قد دخلت وأنكر الزوج ذلك وهذا بخلاف البيع اذ قال قد بعت منك هذا العبد أمس بألف درهم فلم تقبل وقال المشترى قدقبات فالفول قول المشترى لان البيع عقد معاوضة لاينعقد الا بایجاب، قبول فاقراره بالبیع یکون افراراً بقبول المشتری فلا یعمل رجوعه عن الاقرار بمد ذلك فأماا يجاب الطلاق عال يكون تصرفا عندالا يفاع وهو النعليق عنزلة المين ولهذا لابطل بقيامه قبل قبولها فلم يكن هو مقراً بالايةاع أصلا فجعلنا القول قوله مع يمينه لهذا﴿ قَالَ ﴾ واذاقال لها قد طلقنك واحدة بألف درهم وقبلت وقالت هي اعما سألتك أن تطلقني ثلاثًا بألف درهم وانما طلقتني واحدة فانما لك ثلث الالف فالقول قولها مع يمينها لانهما اتففاعلي

وقوع الواحدة عليها وانميا تنازعا فى الميال فهو يدعى الزيادة عليها وهي تذكر فالقول نولها وكذلك لو قالت سألنـك أن تطلفني بمائة درهم وقال الزوج بل بألف فالفول فولها لما بينا أن الاختلاف في مقدار المال الواجب عليها فان أقاما البينة فالبينــة بينة الزوج لانه يثبت الزيادة ببينته في حقه والبينة الاثبات فتترجح بالزيادة فيــه وكـذلك لو قالت خلمتني إنمير شي وقال الزوج بل بألف فالقول قولها والبينة بينة الزوج لما قلنا ﴿ قَالَ ﴾ واذا آنفقا على أنها سألت أن يطلقها ثلاثًا بألف درهم فقالت طلقتني واحدة وقال الزوج طلقتك ثلاثًا فالفول قول الزوج ان كان في ذلك المجلس لانه أخبر عماعلك انشاءه وقد بينا أنه لوطلقها ثلاثا متفرقات في المجلس يلزمها الالف فلا تتمكن المهمة في خبره ﴿ قال ﴾ ألا ترى أنه لو قال الها أنت طالق أنت طالق أنت طالق حصلت له جميع الالف فان كانا قد افترقا من ذلك المجلس ازمها الطـلاق ان كانت في الهـدة لافرار الزوج بوقوع الطلاق عليها وهو مالك اللايقاع ولا يكون عليها الاثلث الالف لانه في حق المال متهم في خبره فانه يخبر بما يملك انشاءه فكان القول قولها مع بمينها وعليه البات الزيادة بالبينة ﴿ قَالَ ﴾ واذا قالت المرأة سألتك أن تطلقني ثلاثًا على ألف درهم فطلقتني واحدة ولا شيُّ لك وقال هو إل سألتني واحــدة على ألف وقد طلقتكما فالقول في ذلك قول المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيُّ عليها لا نها تذكر وجوب المال بناء على ما تقدم اذا قالت طلقني ثلاثًا على ألف درهم فطلقها واحدة لا يجب عليها شي عندأبي حنيفة رحمه الله وان قالت سألتك أن تطلقني ثلاثا بألف درهم فلم تطلقني في ذلك المجلس وقال الزوج قد طلقتك ثلاثًا في ذلك المجلس فالتـــلاث واقمات عليها لاقرار الزوج بها والقول في المال تولها مع يمينها إمالا نكارها وجوب المال أولا نكارها الزيادة على الثلاث ان أقرت أنه طلقها واحدة في ذلك المجلس وان قالت سألتكأن تطلقني الماوصاحبتي فلانة على ألف درهم فطلقتني وحدي وقال الزوج طلقتها معك وقد افترقا من ذلك المجلس فالقول قول المرأة وعليها حصتها من الالف لان الاختلاف بينهما في مقدار ماعليها من المال والزوج مخبر بما لا يملك انشاءه في حق المال ولكن الطلاق واقع على الاخرى باقرار الزوج لانه ينفرد بالايقاع عليهـ ا وكذلك ان قالت لم تطلفني ولا صاحبتي في ذلك المجلس فالقول قولها مع يمينها لانكارها أصل المال وعلى الزوج ان يثبت المال بالبينة ولكن الطلاق واقع عليها باقرار الزوج ﴿ قال ﴾ واذا خلم الرجل امرأتيـ ، على ألف درهم فان

الالف تنقسم على مهريهماالذي تزوجهما عليهما لانه سمي الالف بمقابلة شيئين ومقتضى هذه التسمية الانقسام باعتبار القيمة كما لو اشترى عبدين بألف درهم الا أنالبضم عند خروجه من ملك الزوج غير متقوم فوجب المصير الى أقرب الاشياء اليه وذلك المهر الذي تزوجها عليه ألا ترى أن في الكتابة الفاسدة على الميد قيمة نفسه بمدما يعتق لان ما هو المقودعليه هوملك اليدوالمكاسب ليست بمتقومة فيصارالي قيمةأقرب الاشياء اليهوهوالرقبة ثمالاصل فى الخلع ان النشوزاذا كان من الزوج فلا يحل له ان يأخذ منها شيئاً بازا الطلاق لقوله تمالى وان أردتم استبه الزوج مكان زوج الى ان قال فلا تأخذوا منه شيئًا وان كان النشوز من قبلهافله أن يأخذمنها بالخلع مقدار ماساق اليهامن الصداق لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به ولو أرادأن يأخذ منها زيادة على ماساق اليهافذلك مكروه في رواية الطلاق وفي الجامع الصغير يقول لابأس بذلك وجه هـ ذه الرواية ماروى ان جميلة بنت سلول رحمها الله تعالى كانت تحت أبت بن قيس رحمه الله تمالى فجاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لاأعيب على ثابت بن تيس في دين ولا خلق ولكني أخشى الكفر في الاسلام اشدة بفضي اياه فقال صـ لي الله عليه وســلم أتردين عليه حديقته فقالت نيم وزيادة فقال صــلوات الله عليه وسلم أما الزيادة فلاوروى انه قال لثابت أخلعها بالحديقة ولا تزدد ولانهلايملكها شيئاً انمـا يرفع العقد فيحل له ان يأخـذ منها قدر ماساق اليها بالعـقد ولا يحـل له الزيادة على ذلك ووجه روایة الجامع الصغیر ماروی ان امرأة ناشزة اتی بها عمر رضی الله عنه فحبسها في مزبلة ثلاثة أيام ثم دعاها وقال كيف وجــدتمبيتك فقالت مامضت على ليال هن أقر لميني من هــذه الليالي لاني لم أره فقال عمر رضي الله عنه وهــل يكون النشوز الا هكذا إخلمها ولو بقرطها وعنابن عمر رضى الله عنه ان مولاة اختلمت بكل شي لها فلم يعب ذلك عليها وعن ابن عباس رضي الله عنــه او اختلعت بكل شي لأ جزت ذلك وهذا لانجواز آخذ المال هنا بطريق الزجر لها عن النشوز ولهذا لامحل اذا كان النشوز من الزوج وهذا لايختص بما ساق اليهامن المهر دون غيره فاما في الحكم الخلع صحيح والمال واجب في جميع الفصول عندنا وعندنفاة القياس لايجب المال اذاكان النشوز من الزوج ولا تجب الزيادة اذاكان النشوز منها لفوله تعالى ولا يحل لكم أن تأخذوا مماآ تيتموهن شيئاً الى أن قال تلك حدود الله فلا تمتدوهاوقال ابن جريج يعني في الزيادة والاعتداء يكون ظلما والمأل لايجب بالظلم ولكنا

نستدل بما روينا من الآثار وتأويل الآية في الحل والحرمة لافي منع وجوب أصل المــال ﴿ قَالَ ﴾ واذا قالت المرأة لزوجها ان طلقتني ثلاثًا فلك على ألف درهم فقال نعم أطلقك فلا شيُّ له حتى يفعل لانها النَّزمت المال بمقابلة الايقاع دون الوعد فان فعل ذلك في المجلس فله الالفوازلم يفعل في المجلس فلا شئ له والطلاق وافع لان الذي من جهتها التزام المال بمنزلة ايجاب البيع لايتوقف على ما وراء المجلس ولكن يبطل بالفيام عن المجلس قبل الايقاع فاذاأوقع الطلاق بعد ذلك مطلفا وقع الطلاقلان الزوج ينفرد بهوكلامهاوان كانشرطافي الصورة فني المدني التزام الموض لان التزام المال لايحتمل النمليق بالشرط فهو نظير قوله ان عملت لى هذا الممل فلك على ألف درهم يكون التزاما للموض بطريق الاجارة ﴿قالَ ﴾ ولو قال لها أنت طالق ثلاثًا اذاأ عطيتني ألفا أو متى أعطيتني ألفافهي امرأته على حالها حتى تعطيه ذلك لانه علق الطلاق بشرط اعطاءالمال فلا يقم بدونه ومتى أعطته فى المجلس أو بمده فالطلاق واقم عليها لان اذا ومتى للوقت فمنى قوله اذا أعطيتني في الوقت الذي تعطينني وليس للزوج أن عتنع منه اذا أته به لاانه بجبر على الفبول ولكن اذا وضعته بين يديه طلفت وهو استحسان وفى القياسلا تطلق حتى يقبله الزوج وهو قول زفر رحمه الله تمالى وأصله في المتاق اذا قال لعبده اذا أديت اليَّ أَلْفَا فأنت حروجه القياس أن الحالف لايجبر على ايجاد الشرط ووجه الاستحدان ان كلام اتعليق بالشرط صورة وايجاب للطلاق بموض معنى حتى اذاقبل المال كان الوانع بائناً ولو وجده زيو فاكان له أن يرد ويستبدل وهذا حكم المعاوضة والملتزم للموض اذا خلى بين صاحبه وبين المال يصير قابضاً فباعتبار الشرط فلنالاحاجة الى قبولها في المجلس وباعتبار المعاوضة قلنا اذا وضعت المال بين يديه طلقت وليس لها ان ترجع بشي منه لأنها أدت المال عوضاً عن الطلاق وقد سلم لها ﴿ قَالَ ﴾ ولوكان قال لها ان جئتني بالف درهم فأنت طالق فان جاءت به في ذلك المجلس وقع الطلاق وان تفرقا قبل ان تأتيه به بطل هـذا الفول لان كلام الزوج تمليق بالشرط فيتم به من غير حاجة الى قبولها ولكنها تتمكن من اداء المال في المجلس فقيامها قبل الاداء يكون مبطلا بمنزلة قوله أن شئت فانت طالق وهما سواء في المني الا أن ذلك تمليك الأمر منها بغير عوض وهـذا تمليك الأمر منها بموض فكما يبطل هناك بقيامهاءن المجلس قبــل المشيئة يبطل هنا بقيامها قبل الأداء ﴿ قَالَ ﴾ وان قال لها أنت طالق على أن تمطيني ألف درهم أو على ألف درهم فهو ســوا، فان قبلت في ذلك

المجلس وقع الطلاق عليها والمال دين عليها تؤخذ به لان كلام الزوج ايجاب للطلاق بجعل وليس بتعليق بشرط الاعطاء عنزلة من يقول لغيره بعت منك هذا العبد على ألف درهم أو على أن تعطيني ألف درهم يكون ايجاباً لاتعليقا فاذا وجد القبول في المجلس وقع الطلاق ووجب المال عليها بخـ لاف قوله ان جئتني أو اذا أعطيتني فان هناك قــد صرح بالتعليق بالشرط فما لم يوجد الشرط لايقع الطلاق والدليل على الفرق ان هناك لوكان لها على الزوج ألف فاتفقا على جمل الالف قصاصا بما عليه لايقع الطلاق وهنا يصير قصاصا بالدين الذي لها عليه وقد يجوز أن يثبت الحكم بالقبول معالتصريح بالاعطاء قال الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وبالقبول يثبت حكم الذمة فاذا ثبت ان الحكم هنا يتعلق بقبول المال يشترط القبول منها في المجلس فاذا لم تقبل حتى قامت فهو باطلوفيما تقدم لما كان الاعطاء شرطا فبجعله قصاصا بما عليه لايصير الشرط موجوداً قبـل الاعطاء والمقاصة بين دينين واجبين فني قوله اذا أعطيتني المال المال غير واجب عليها فلا يصير قصاصا وفي قوله انت طالق على أن تعطيني المال يجب عليها بالقبول فيصير قصاصا فاذا لم يصر قصاصاً في قوله اذا أعطيتني فرضي الزوجان يوقع عليها طلاقا مستقبلا بالالف التي لها عليه فذلك جائز اذا قبلت وكان هذامنه لها ایجابا مبتدآ ﴿ قال ﴾ وان كان للرجــل امرأنان فسألناه أن يطلقهما على ألف أو بألف فطلق احداهما لزم المطلقة حصتها من الالف أما في حرف الباء فلانهما جعلتا الألف بدلا عن طلاقها فاذا طلق احداهما فعليها حصتها وكذلك في حرف على لانه لامنفعة لمما في طلاق الضرة حتى يجعل شرطا ولان أكثر مافى الباب ان كل واحدة منهما التزمت حصتها من الالف بشرط أن يطلق صاحبتها واذا أبي كان هذا شرطا فاسدا الا أن الخلع لايبطل بالشرط الفاسد كالنكاح فان طلق الاخري في ذلك المجلس أيضاً لزمتها حصتهامن المال فان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة فكان هذا ومالو طلقها بكلام واحد سواء وانافتر قواقبل ان يطلق واحدة منهما بطل ايجابهما بالافتراق فاذاطلقهما بعد ذلك كان الطلاق وافعاً بنسير بدل ﴿ قال ﴾ واذا ادعت المرأة الخلسم وأنكره الزوج فأقامت شاهدين شهد احمدهما بالخلع بألف والآخر بألف وخسمائة فالشهادة باطلة لانها تدعي احمد الاسرين لامحالة فتكون مكذبة للشاهـ الآخر ولأن الخلع فى جانبها قياس البيـع وشهود البيـع اذا اختلفوا في جنس الثمن أو في مقداره بطلت الشهادة فكذلك هذا اذا اختلفا في جنس

الجعل كالعرض والعبدأو كالعرض والدراهم فالشهادة باطلة لانكل واحدمنهما شهد بالطلاق الموض آخر ولا يمكن ايجاب واحدمن العوضين عليها فلوحكم بالطلاق لحكم بالطلاق بغير عوض وقد آنفقا ان الزوج ما أوقع الطلاق بغير عوض ﴿ قال ﴾ ولوكان الزوج هو المدعى للخلم والمرأة منكرة فشهد أحد الشاهدين بألف والآخر بألف وخسمائة فانكان الزوج يدعى الفأوخسمائة جازت شهادتهما على الالفلان الطلاق قد وقع باقرار الزوج بقيمنه دعوي المال ومن ادعى على غيره ألفاً وخسمائة فشهد لهشاهدان شهد أحدهما بالف والآخر بالفوخسائة تقبل شهادتهماعلي الألف لاتفاق الشاهدين علمها لفظا ومعنى فان ادعي الزوج الالفًا يُجِز شهادتهما لان الزوج قد كذب أحد شاهدته وهو الذي شهد بألف وخمسائة والمدعى اذا أكذب شاهده بطلت شهادته له والطلاق واقع بافراره وكذلك اذا اختلفا في جنس الجعل لان الزوج مكذب لاحدهمالا مالة فلابدان يدعى أحد الجنسين فان شهداً حدهما بألف والآخر بخمسائة فعند أبى حنيفة لاتقبل شهادتهما لاختلافهما لفظآ وعندهما تقبل على الحُسمانة اذا ادعى الزوج الالف لانفاقهما على مقدار الحُسمانة معني وقد بيناهذا فيما سبق ثم الاصل بعد هذا في باب الخلع ان البدل في الخلع عِنزلة الصداق في النكاح فانه مال يلتزمه لابمقابلة مال وقدبينا حكم الصداق فىالنكاح فالخلع قياسه الا فىفصول بذكر الفرق بينهما فيها حتى اذا اختلمت على دارفلا شفعة للشفيع فيها وان اشترطأن يرد عليها الفاً مع ذلك فني وجوب الشفعة في حصة الالف خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه كمافي الصداق وليس في جمل الخلم خيار الرؤية ولا رد بعيب يسير كما في الصداق ﴿ قَالَ ﴾ واذا اختلمت بما في بيتها من شئ فهو جائز وكما يكون في بيتها في تلك الساعة فهو له لان بالاشارة الى المحل تنقطع المنازعة بينهما بسبب الجهالة وان لم يكن فيه شئ فلا شئ له عليها لانها لم تغر الزوج بتسمية الشئ فانه ينطلق على مالا قيمة له فلهذالا يلزمها شي وفي هذا الفصل في النكاح يجب مهر المثل ولكن باعتبار ان تسمية الشي لغومن الزوج فكانه تزوجها على غير مهرفلها مهر مثلهاوهنا يصيركانه خامها بفير شيُّ فلا شيُّ عليها وهذالان البضع عند دخوله في ملك الزوج متقوم عهر المثل ولا قيمة للبضع عند خروجه عن ملكه ﴿ قَالَ ﴾ واذا اختلعت على مافي بيتها من متاع فله مافيه فان لم يكن فيه شي رجم عليها بالمهر الذي أخذت منه لانها غرته بتسمية المتاع فانه اسم لما يكون متقومامنتفعابه فاذا لم يوجد في البيت شئ كان مغروراً من جهتها وللمغروردفع الضرر عن

نفسه بالرجوع على الفار ولا يمكن اثبات الرجوع بقيمة المناع لكونه مجهول الجنس والقدرولا بقيمة البضع لانه عندالخروج منملك الزوج غير متقوم فانه لايملكها شيئا انما يسقط حقه عنها فكان أولى الاشياء ماساق اليها من الصداق فان الغرريندفع عنه بالرجوع بذلك وقال وان قالت اخلمني على مافي يدى من دراهم فان كانت في بدها ثلاثة دراهم أوأكثر فله ذلك وان لم يكن في يدها شي فله ثلاثة دراهم لانها سمت جميع الدراهم وأدنى الجمع المتفق عليمه ثلاثة وليس لأ قصاه نهاية فأوجبنا الادني وفي الصداق في هذا الفصل لهما مهر مثلها لأ ن هناك الزوج يملك عليها ماهو متقوم فلها أن لاترضي بالادنى وفي معاوضة المتقوم بالمتقوم يجب النظر من الجانبين وفي تميين الادنى ترك النظر لها فلهذا أوجبنا مهر المثل وهناالزوج لابملكهاشيئاً متقوما فيتمين أدنى الجمع لكونه متيقنا ولانها لماكانت تلتزم لابعوض متقوم كان هـ ذا في حقها قياس الاقرار والوصية ومن أقر لنديره بدراهم أو أوصى له بدراهم يلزمه ثلاثة وان كان في يدها درهمان تؤمر باتمام ثلاثة دراهم له لانهافيا النزمت ذكرت لفظ الجمع وفي المثنى معنى الجمع وليس بجمع مطلق فان التثنية غير الجمع وفان قيل ، قدد كرت في كلامها حرف من وهو للتبعيض والدرهمان بعض الجمع فينبني أن لا يلزمها الاما في يدها كما قال في الجامع اذا قال ان كان ما في يدى من الدراهم الا ثلاثة فعبده حر وفي يده أربمة دراهم كان حانثا ﴿ قلنا ﴾ نم حرف من قد يكون للتبعيض وقد يكون صلة كما في قوله تمالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وقال الله تمالى ما اتخذ الله منولد فني كل موضع يصح الكلام بدون حرف من كان حرف من فيه صلة لتصحيح الكلام كما في مسئلة الخلع فأنها لو قالت اخلمني على ما في يدى دراهم كان الكلام غتى لا وحرف من صلة لتصحيح الكلام ويبق منها لفظ الجمع فلهذا يلزمها ثلاثة دراهم والدنانير والفلوس في هذاقياس الدراهم وقال وان اختلمت منه بما في تخلها من عُرة وليس فيها شيَّ فله المهر الذي أعطاها لانها غرته بتسمية الثمرة وهو اسم لمال متقوم وان اختلعت منه بما يثمر تخلهاالعام فهو جائز فان أثمرت فله ذلك وان لم نثمر شيئاً فلا شي له في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم رجع فقال يرجع عليها بما أعطاها من المهر أثمرت أو لم تثمر ولا شئ له من الثمرة وهو قول محمــد رحمه الله تمالى وجمه قوله الاول انها لم تفره بشئ ولكنها أوجبت له ما يُمرنخلها العام فكان هـذا بمنزلة الايجاب بطريق الوصية ومن أوصى بما نثمر نخيله العام فان أثمرت فعي للموصى له

وان لم تمر فلا شي له فهذا مشله وجه قوله الآخر انها تلتزم بدل الخلع عوضا وان لم يكن بمقابلته ما هو متقوم والثمار المعدومة لا تصاح عوضا في شئ من العقودفيبتي مجرد تسمية ما هو متقوم منتفع به وذلك بمنزلة الغرور منها وذلك يثبت حق الرجوع بما أعطاها وهذا لأن الغرور ثابت هنا معنى لما تعذر تسليم المسمى له شرعا فهو بمنزلة ما لووجد الغرور منها صورة بأن سمت المتاع الذي في يدها وليس في يدها متاع فيرجع عليها بما أعطاها ﴿ قَالَ ﴾ وان اختلمت منه بما في بطن جاريتها أو على مافي بطون غنمها فهو جائز وله مافي بطونها بخلاف الصداق فان في مسئلته يجب مهر المثل لها لان مافي البطن ليس بمال متقوم في الحال ولكن باعتبارالمآل هو مال بعد الانفصال إلا أن أحدالموضين في باب النكاح لايحتمل التعليق بالشرط فكذلك الموض الآخر ولاعكن تصحيح التسمية في الحال لان المسمى ليس بمال ولا باعتبارالمآل لانه في معنى الاضافة أو التعليق بالانفصال فـكان لها مهر مثلها واما في الخلع أحد العوضين وهوالطلاق يحتمل الاضافة والتعليق بالشرط فكذلك العوض الاخر وأمكن تصحيح تسمية ما في البطن باعتبار المآل وهو مابعـــــ الانفصال واذا ضحت التسمية فله المسمى وان لم يكن في بطونها شيُّ فلا شيُّ له لانها ماغرته فما في البطن قد يكون مالا متقوما وقد يكون غير ذلك من ريح أو ولد ميت والرجوع عليها بما أعطى بحكم النرور وما وجد في بطونها بعد الخلع فهو للمرأة لانها سمت الموجود في البطن عند الخلع فلا يتناول مايحدث بعد ذلك بل الحادث نماء ملكها فيكون الها ﴿ قَالَ ﴾ وإن اختلمت منه بحكمه أو أو بحكمها أو بحكم أجنبي فهو جائز كما في الصداق الا أن هناك المعيار مهر المثل وهنا المعيار ما أعطاها فان اختلمت بحكمه فحكم الزوج عليها بمقدار ماأعطاها أو بأقل فذلك صحيح لانه مسقط بعض حقمه وان حكم بأكثر من ذلك لم يلزمها الزيادة الا أن ترضى به وانكان بحكمها فان حكمت بما أعطاها الزوج أوأ كثرجاز لان تصرفهاعلى نفسها بالنزام الزيادة صحيح وان حكمت بأقل من ذلك لم يثبت النقصان الا أن يرضى الزوج بذلك لان حكمها بذلك على الزوج وان كان بحكم أجنبي فله ماأعطاها لان الاجنبي ان حكم بأقل من ذلك فهو متصرف على الزوج باسقاط بعض حقه وانحكم بأكثر من ذلك فهومتصرف عليها بالزام الزيادة فلا ينفذ بدون رضاها ﴿ قال ﴾ وان اختلمت منه على خادم بغير عينها فهو جائز وله خادم وسط أوقيمته أيهما أتتبه أجبر على القبول كما في الصداق ﴿قَالَ ﴾ وان اختلعت منه

بما تكتسب العام من مال أو بما ترثه أو بما تتزوج عليه أو بمـا تحمل جاريتها أو غنمها فيما يستقبل كان له المهر الذي أعطاها في جميع ذلك لان المسمى لا يصلح عوضا في شي من النقود اما لأنه على خطر الوجود لابدري أيكون أملا أو لأنه مجهول الجنس والصفة والقدر فلا يصح التزامـ في الخلع أيضاً ولكنها غرته بتسمية المال فيلزمها ردماساق اليها بسبب الغرور وكذلك ماتحه لجاريتها أو نعمها من ولد لا يصح تمليكه من الغير بشي من اسباب التمليك الوصية وغيرها فيه سواء فيلزمها رد المقبوض بسبب الغرور ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك ان اختامت على أن تزوجــه امرأة وتمهر عنــه فالخلع جائز والشرط باطل للجهالة المستتمة في المسمى ولكن الغرور بتمكن لتسمية الامهار فعليها ردالعوض وان اختلعت منه على موصوف من المكيل أو الموزون أو النبات فهو جائز كما في الصداق وان اختلمت منه على ثوب أو على دار فالتسمية فاسدة للجالة المستتمة كافي الصداق وله المهر الذي أعطاها بسبب الغرور وكذلك ان اختلعت منه بدايةللجهالةالمستتمة فان اسم الداية يتناول أجناسا مختلفة فله المهر الذي أعطاها وان اختلعت منه يشئ معروف مسمى ولها عليه مهر وقد دخل ما أولم مدخل مها لزمها ماسمت له ولا شئ لها مماسمي على الزوج من المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف وعمد رحمهما الله تعالى لها أن ترجع عليمه بالمهر ان كان قد دخل بها وينصف المهر ان لم يدخل بها وكذلك لوكانت أخذت المهر ثم خلمها قبل الدخول على شئ مسمى فليس للزوج أن يرجع عليها بشئ من المهر في قول أبي حنيفة وفى قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يرجع عليها بنصف المهر وان كان العقد بينهما بلفظة المبارأة فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو بوسف رحمه الله تمالي في المبارأة الجواب كما قال أنو حنيفة رحمه الله تمالي والحاصل أن الخلم والمبارأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى توجبان براءة كل واحدمنهماعن صاحبه من الحقوق الواجبة بالنكاح حتى لايرجع أحدهماعلى صاحبه بشئ بعــد ذلك وعنــد محــد لايوجبان الا المسمى في العقد وفيها سوى ذلك من حقوق النكاح بجمل كالفرقة يفير جمل بالطلاق وعنــد أبي يوسف رحمه الله تمالى في الخلع الجواب كما قال محمد رحمه الله تمالى وفي المبارأة الجواب كما قال أبو حنيفة رحمه الله تمالى وجه قول محمد رضي الله عنه ان هذا طلاق بعوض فيجب به العوض المسمى ولا يسقط شئ من الحقوق الواجبة كمالو كان بلفظ الطلاق وهذا

لانهلاتأثير لمقد المماوضة إلافي استحقاق الموض المسمى بهوالدليل عليه أنه لوكان لأحدهما على الآخر دين واجب بسبب آخر أو عين في يده لا يسقط شيُّ من ذلك بالخلع والمبارأة فكذلك الحقوق الواجبة عليه بالنكاح والدليل عليه ان نفقة عدتها لاتسقط وهيمن الحقوق الواجبة بالنكاح فكذلك المهر بل أولى لان النفقة أضعفوأ بو حنيفة رحمه الله تعالى يقول المقصود بهذا العقد لايتم الاباسقاط الحقوق الواجبة بالنكاح فلا تمامهذا المقصود يتعدي حكم هذا العقد الى الحقوق الواجبة بالنكاح لكل واحد منهما وهذا لان الخلع انما يكون عند النشوز وسبب النشوز الوصلة التي بينهما بسبب النكاح فتمام انقطاع المنازعة والنشوز انما يكون باسقاطما وجب باعتبارتلك الوصلة وفي لفظهما ما يدل عليه فان المبارأة مشتقة من البراءة والخلم من الخلم وهو الانتزاع يقول الرجل خلمت الخف من الرّ جل اذا قطمت ما بينهما من الوصل من كل وجه فأما اذا كان العقد بلفظ الطلاق فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رخمهما الله تمالى أنه يسقظ الحقوق الواجبة أيضاً بالنكاح لاتمام المقصود وفي ظاهر الرواية ايس في لفظ الطلاق مامدل على اسقاط الحقوق الواجبة بالنكاح فلهذا لاتسقط فأما سائر الديون،فوجوبها ماكان بسبب وصلة النكاح والنشوز والمنازعة لم يتحقق فيــه فلهــذا لايسقط وأما نفقة المدة فهي غير واجبة عند الخلع انمـا تجب شيئاً فشيئاً والخلع والمبارأة سقاط ماهوواجب بحكم النكاح فى الحال وأبو يوسف رحمه الله تمالى أخذ فى المبارأة بقول آبي حنيفةرحمه الله تمالى لتحقيق معنى البراءة وفي الخلع أخــذ بقول محمد رحمــه الله تمالى لانه ليس فيه معنىألبراءةعن الحقوقالواجبة فجمل لفظ الخلع بمنزلة لفظ الطلاقوعلي هذا الاصل لوكان مهرها ألف درهم فاختلعت منه قبــل الدخول على مائة درهم من مهرها فليس لها أن ترجع على الزوج بشيُّ في قول أبي حنيفة رحمــه الله تمالى وفي قولهما ترجع عليه بأربعهائة ولوكانت قبضت الالف ثم اختلعت بمائة درهم منها لم يكن للزوج غير المائة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجع عليها الى تمام النصف وكذلك لوكان المهر عبداً بعينه في يدها فاختلمت منه بمائة درهم عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي لا يرجع عليها بشيء من العبد وعندهما يرجع عليم ابنصف العبد ولو تزوجها على ألف درهم فو هبت له النصف وقبضت النصف ثم اختلعت منه بشئ مجهول كالثوب وتحوه فانه يرجع عليها بما دفع اليها من المهر لا بالالف التي كان أصـل العقد بها لان تبوت حق الرجوع عنــد الغرور لدفــم

الضرر عن الزوج وذلك يتم اذا رجع بمــا ساق اليها ولو كانت وهبت جميع المهر لزوجهــا لم يرجع الزوج عليها بشي لان الرجوع بحكم قبضها ولم يقبض شيئاً والرجوع لدفع الضرر عن الزوج والضرر مندفع هناحين سلم لهجميع المهر بالهبة ﴿قَالَ ﴾ واذا اختامت من زوجها بعبد بعينه فمات قبل أن يسلمه فعليها قيمته له كما في الصداق لان السبب الموجب للتسليم لم ينفسخ بهلاكه فانسين ان العبدكان مات قبل الخلع فانما يرجع عليها بالمهر الذي أخذت منه لأنها غرته بتسميةالعبدوان كان حيا فاستحق فعليها قيمته لانه تعــذرتسليمه مع بقاء السبب الموجب للتسليم له وان ظهر أنه كان حراً فعليها المهر الذي أخــذت منه في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وفي قول أبي يوسفرضي الله عنه عليها قيمته أن لو كان عبداً وهــذا والصداق سواء ﴿قال﴾ وان اختلعت منه بما لايحل كالحمر والخنزيروالميتة لم يكن له عليها شي لانالمسمى ليس عالمتقوم في حق المسلمين فلا يتمكن الفرورمنها بهذه التسمية فصارت هذهالتسمية وجودها كمدمهاومهذا فارق الصداق فان تسميةالخر هناك وجودها كمدمها ولكن بدون التسمية يجب مهر المثل هناك ولا يجب هنا شيء وان غرته فقالت اختلع منك بهذا الخل فاذا هوخمر فعليها أن ترد المهر للأخوذ في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليها مثل ذلك الكيل من خل وسط وهذا والصداق سواء ﴿ قَالَ ﴾ واذا تزوجها على ألف درهم ثم اختلفت منه بمال مؤجل فهوجائز اذاكان الأجل معلوما لان الخلع عقد معاوضة فيصح اشتراط الاجل المعلوم في بدله كسائر المعوضات وان كان الاجل مجهولاجهالة مستتمة مثل الميسرة أو موت فلان أو قدوم فلان فالمال عليها حال لان الأجل إسم لزمان منتظر ولم يصر مذكوراً بذكر هذه الألفاظ لجواز ان يتصلموت فلان أو قدومه والميسرة بالمقدفبتي هذا شرطاً فاسداً والخلع لايبطل به فكان المال حالا عليها وان كان الى الاعطاء أوالى الدياس أو النــيروز أوالمهرجان فالمال الى ذلك الأجل لانهما ذكرا في العقد ماهو أجل وهو الزمان الذي هو منتظرفان وقت الشتاه ليس بزمان الحصاد والدياس بيقين ولكن في آخره بعض الجهالة من حيث أنه قد يتقدم اذا تعجل الحر ويتأخر اذا تطاول البرد ولكن هذا القدر لا يمنع صحة الأجل خصوصاً في العقد المبني على التوسع كالكفالة والخلع مبنى على النوسع فتثبت فيــه هــذه الآجال فان ذهبت الفلة في ذلك العام فلم يكن حصاد ولاجزاز فالاجل الى مثل ذلك الوقت

الذي يكون فيه في مثل ذلك البلد وكذلك العطاء لان ذكرالعطاء كان على سبيل الكناية عن وقته فلا معتبر بوجود حقيقته ووقته معروف عند الناس في كل موضع فاذا جاء ذلك الوقت وجب تسليم المال وبدل الخلع اذا كان دينا فهو في حكم أخـذ الرهن والكفيــل به بمنزلة الصداق حتى اذا هلك هلك بما فيه وكان هو أمينا في الفضــل ﴿ قَالَ ﴾ وان خلمها على وصيف بغير عينه فان جاءت بقيمته أجبر على قبوله كما في الصداق وان صالحها من الوصيف على دراهم مما يكال او يوزناً و العروض أو الحيوان من غير صفته فهو جائز بمــــ ان يكون يدآبيد كما في الصداق وهذالانه اذا لم يكن مقبوضاً كان دينا بدين وذلك حرام ﴿ قَالَ ﴾ واذا اختلمت في مرضها بمدرها الذي كان لها على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميرانهومن المهر ان كان يخرج من ثلث مالها مهر وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله الاقل من ميراثه منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث مالها والحاصل انه اذا اختلعت في مرضها فبــدل الخلع معتــبر من ثلث مالها عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى من جميع المال واعتبر الخلع بالنكاح فأن المريض لو تزوج امرآة بصداق مثلها اعتبر من جميع ماله لان ذلك من حوائجه وكذلك المريضة اذا اختلمت لان ذلك من حوائجها لتتخلص بهمن أذى الزوج ولكنا نقول البضع عند دخوله في ملك الزوج متقوم وعند الخروج لايتقوم حتى ان للاب أن يزوج ابنه امرأة بماله وليس له أن يخالع ابنته من زوجها بمــالها والخلع ليس من أصول حوائجها فكان بدل الخلع بمنزلة الوصية منها للزوج فيعتبر من الثلث ومن عليه القصاص اذا صالح في مرضه على الدية عندنا يعتبر من جميع ماله لانه يحتاج اليه لاحياء نفسه فكان ذلك من أصول حوائجه بخلاف بدل الخلع وعند زفر رحمه الله تمالى يعتبر هنا من الثلث بخلاف الخلع لان القصاص عقوبة فلا يعتاض عنه بالمال حقيقة فيكون التزام المال بمعنى الصلة المبتدأة والمملوك بالنكاح مما يعتاض عنه بالمال باعتبارالاصل وما يسلم للزوج هنا يصلح أن يكون عوضا يمتبر من جميع مالها اذا عرفنا هذا فنقول اذا ماتت قبل انقضاء العدة فسبب ميرانه باق يبقاء العدة ويجوز أن يكون قصدها بهذا الخلع ايصال المنفعة المالية الى الزوج ولكن هــذه النهمة في الزيادة على قدر ميرانه فأما في الاقل فلاتهمة فلهذا كان له الاقل من ميرانه ومما سمت له واذا ماتت بعد انقضاء العدة فليس بينهما سبب التوارث عند موتها فيكون له جميع المسمى من الثلث بمنزلة

مالو أوصت له أو أقرت له بشيُّ بعد ماطلقها ثلاثًا وان كان لم يدخل بها فاختلمت منــه في مرضها بمهرها فنقول امانصف المهر فقدسقط عن الزوج بالطلاق قبل الدخول لا منجهتها والنصف الباقي له من ثلث مالها لان ذلك القدر بمنزلة الوصية منهاله وليس بينهما سبب التوارث اذا كان الطلاق قبل الدخول فلا معنى لاعتبار الاقل وكذلك انكانت اختلمت منه بأكثر من مهرها فنصف المهر سقط بالطلاق قبل الدخول والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث مالها فان برئت من مرضها فله جميع المسمى بمـنزلة مالو خالعها في صحتها ﴿ قَالَ ﴾ وان اختلمت وهي صحيحة والزوج مريض فالخلع جائز بالمسمى قل أو كثر لانه لوطلقها بغير عوض كان صحيحا فبالموض القليل أولى ولا ميراث لها منه لان الفرقة انما وقعت بقبولها فكانه طلقها بسؤالها ﴿ قال ﴾ وان تبرع أجنبي في مرضه باختـ الاعها من الزوج بمال ضمنه للزوج فهو جائز من ثنته اذا مات من ذلك المرض لان الاجنبي النزمالمال في مرضه من غير عوض حصل له فكان معتبراً من ثلثه وان كان الزوج مريضاً حين فعل الاجنبي هذا بغيررضاها فلها الميراث اذا مات الزوج قبل انقضاء عدتها لان الفرقة وقمت فقام الوكيل من مجلسه قبل أن يخلم ا فهو على وكالته لان مطلق التوكيل لا يتوقت بالمجلس كما في سائر العقودوهذا لان المطلوب من الوكيل تحصيل مقصود الموكل والمجلس ومابعده في هذا سواء وهذا بخلاف مالو قال لها أمرك بيدك لان ذلك تمليك الامر منها وجواب النمليك يقتصر على المجلس وهذا إنابة له مناب نفسمه في عقد الخلع فيصير نائبا عنــه مالم يمزله كما لو قال له طلقها ﴿ قال ﴾ واذا وكل رجلين بالخلع فخلع أحــدهما لم يجز لان الخلع عقد معاوضة بحتاج فيه الى الرأى والتدبير وهو انمارضي برأى المثني ورأى الواحدلا يكون كرأي المثني فلا يحصل مقصوده اذا انفرد أحدها به كما في البيع بخلاف ما لو قال طلقاها فطلقها أحدهما جاز لان ايقاع الطلاق مجرد عبارة لا يحتاج فيه الى الرأى والتدبير وعبارة الو احد وعبارة المثنى سواء وما هو مقصود الزوج يحصل بايقاع أحدهما ﴿ قال ﴾ واذا قال لامرأته أنت طالق الاناعلى عبدي هذا ان شئت فقامت من مجلسها قبل أن تشاءفهي امرأته ولا يقع الطلاق في هـذا الا يقبولها لان العبد المسمى ملك الزوج فكان ذكره والسكوت عنه سواءفيبتي فوله أنت طالق ثلاثًا ان شئت فاذا قامت قبل أن تشاء خرج الامر من

يدها فلا يقع عليها شئ لان المشيئة منها لم توجــد ولانه اوقع الطلاق بعوض فلا يقع الا بوجود القبول وان لم يجب العوض ولا منفعة فيــه لأحدهما كما لو طلفها على خمر أو ميتة لا يقع الطلاق الا يقبولهـ ا وان كان لا يجب عابها شي بعـ القبول وان قبلت في المجلس وقع الطلاق عليها لوجود القبول ولانها لما قبلت فقد شاءت والعبد عبــــد الزوج على حاله لان ملك لا يكون عوضاً عن ملكه ولا شئ له عليها لانها لم تغره وان قال أنت طالق ان شئت على عبدك الذي في يدى فان قبلت وقع الطلاق عليها وله العبد لان ملكها يصلح عوضاً عن الطلاق سواء كان في يدها أو في يد الزوج فان استحق العبـ فله قيمته لان التسليم بالمقد صار مستحقاً عليها وقد بطل فيبتى الزوج بالاستحقاق من الاصل والسبب الموجب تسمليم قائم فعليها قيمته له ﴿ قال ﴾ وان طلقها عملي ما في يده فقبلت فاذا في يده جوهرة لها ذهي له وان لم تكن علمت بذلك لانها هي التي أضرت بنفسها حين قبلت الخلع قبل أن تعلم مافي يده ولو اشترى منها بهذه الصفة كان جائزا ولا خيار لها فالخلع أولى واللم يكن في يده شي فالطلاق رجمي ولا شي له عليها لانها لم تغره وصريح الطلاق لايوجب البينونة الا بموض ﴿قال﴾ وان اختلمت منه بمبد حلال الدم فقتل عنده بقصاص رجع عليها بقيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا يمنزلة الاستحقاق عتده على مأنبينه في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى وكذلك لوكان وجب قطع بده فقطع عند الزوج رده وأخذ قيمته في نول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وهذا عِنزلة العيبالفاحش يكون في يدها بالعبد وعندهما عيب القطع في حكم الحادث عنــد الزوج فيمنعه من رد العبد عليها وموضع بيان هذه المسئلة في كتاب البيوع ﴿ قال ﴾ ولو خلعهاعلى عبد نصر اني أو أمة لها زوج أو عبد له امرأة ولم تملمه ذلك لم يرجع عليها بشئ فان هذا بمنزلة العيب اليسير لان نقصان المالية يقل بهذه الاسباب وبدل الخلع لايرد بالعيب اليسير كالصداق ﴿قَالَ ﴾ وان اختلمت ومهر هاألف درهم على عبدعلى ان زادها ألف درهم فاستحق العبد من يده رجع عليها بالالف وبنصف قيمة المبدلان المرأة بذلت العبدبازاء شيئين الالف التي قبضت والخلع وهما سواء فانقسم العبد نصفين نصفه بيع من الزوج بالالف فعند الاستحقاق يرجع بثمنـــه المـــدفوع ونصفه بدل الخلع فمند الاستحقاق يرجع بقيمته فلهذا رجع عليها بالالف وبنصف قيمة المبد وكذلك لو كان أعطاها مكان الالف خادما قيمته ألف أخذ الخادم ونصف قيمة العبد

لان نصف العبدكان بيماً له بالخادم والاستحقاق يبطل البيع فيرجع بالخادم والنصف الآخر من العبدكان جعلا فيرجع بقيمته عند الاستحقاق ﴿ قَالَ ﴾ وان خامها على ان أعطته درهما قد نظراليه في يدُّها فاذاهوزيف أوستوق فلهأن يأخذ منها جيداً لانمطلق تسمية الدراهم يتناول الجياد فكانله ان يرد الزيف والستوق ويطالبها بما استحق من العقد ﴿قَالَ ﴾ وليس هذا عُنزلةالميب في العبد يريد به ان العبد لا يرد بالعيب اليسير في الخلع والدراهم ترد بعيب الزيافة وإنكان ذلك عيباً يسيراً لان الخلع ماتملق بتلك الدراهم بعينها وانما تملق بدراهم جياد ف ذمتها حتى أن لها أن تمنع ذلك الدرهم وتعظيه آخر فكان له أن يطالبها عا استحق بالعقد ولانهبالردهنا يستفيدشيتا وهو الرجوع بالجيدبخلاف العبد فان العبد تملق بمينه فلايستفيد شيئاً برده بعيب يسير لا نه يرجع بقيمته ولا فرق بين قيمته صحيحاً وبين عينه مع العيب اليسير ﴿ قَالَ ﴾ ولو اختلمت منه على توب في يدها أصفر فقالت هو هروى فاذا هو مصبوغ كان له ثوب هروى وسط لان المسمى اذا لم يكن من جنس المشاراليه فالعقد يتعلق بالمسمى ولهذا لا يجوز البيع في مثله لانه يتعلق بالمسمى وهو معدوم فكذلك بالخلع يتعلق بالمسمى وهو توب هروى والخلم على مثله صحيح وينصرف الى الوسط كما في الصداق ﴿ قَالَ ﴾ واذا تزوج المريض امرأة مريضة على الف درهم ودفعها اليها ولا مال له غيرها ومهر مثلها مائة درهم فاختلمت بها منه قبل ان يدخل بها ثم ماتت من ذلك المرض ولا مال لها غيرها ثم مات الزوج بعمدها من ذلك المرض فلورثة المرأة من همذه الألف ماثتا درهم وخمسة وسبعون درهما ولورثة الزوج سبمائة وخمسة وعشرون درهماوهذه المسألة تنبني علىأصول أحدها ان المريض اذا تزوج امرأة على أكثر من صداق مثلها فالزيادة على صداق المسل بمنزلة الوصية في الاعتبار من الثلث ومقدار صداق مثلها لايعتبر من الثلث والثاني ان المريضة اذا اختلعت من زوجها بمال يكون معتبراً من ثلث مالهـا والثالث أن الطلاق قبل الدخول يسقط نصف الصداق عن الزوج شرعا ثم وجه تخريج المسئلة أن في مقدار مهر مثلها وهو المــائة لا وصيةمن الزوج لها وقد عاد بالطلاق قبل الدخول نصفه اليه بتي لهـــا خمسون وقد أوصت بذلك للزوج حين اختلعت منه به فانمــا يسلم للزوج ثلث ذلك وهو ستة عشر وثلثان فيكون حاصل مال الزوج تسعائة وستة وستين وثلثين وقدحاباها بأربعائة وخمسين في أصل النكاحلان المحاباة كانت تسمائةولكن بالطلاق قبل الدخول عاد الىالزوج

نصفها فبقيت المحاباة بأربعائة وخمسين وذلك أكثر من ثلث ماله فتعتبر محاباته من الثلث فكان ينبني أن يسلم لهائلت هذاالقدار الا أنه قال انه تنفذ وصيته في ثلاثة أثمان هذا المقدار لانا لو نفذنا في ثلثها رجم ثلث ذلك الى ورثة الزوج بالخلع فيزداد ما لهم وتجب الزيادة في تنفيذ الوصية لهما بحسبه فلا يزال يدور هكذا فلقطع الدور قال تنف.ذ وصيته في ثلاثة آثمانه وطريق معرفة ذلك بالسهام انك تحتاج الى مال ينقسم ثلثه أثلاثا وأقل ذلك تسمة فكان ينبغي أن يجمل مال الزوج على تسمة أسهم وتنفذ وصيته في ثلثه الا أن سهمامن هذه الثلاثة يمود الى الورثة بالخلع وصية منها له فيصير في يد ورثة الزوج سبعة أسمهم وحاجتهم الى سنة وهذا السهم الزائد هو الدائر الذي يسمى الى الفساد فالسبيل طرحهذا السهم من قبل من خرج الدور من قبله وهومعنى قول أبى حنيفة سهم الدورساقط وانما ظهر هذا الدور من جانب الورثة بزيادة حقهم فنطرح من أصل حقهم سهما فيبقى حقهـم في خمسة وحق المرأة في ثلاثة فيكون ثمانية فالمهذا جعلنا مال الزوج على ثمانية ثم نفذنا نفذنا الوصية في ثلثه فيستقيم الثلث والثلثان ثم وجــه التخريج من حيث الدراهم ان مال الزوج تسمائة وستة وستون وثلثان فاذا قسمت ذلك اثمانًا فكل ثمن من ذلك مائة وعشرون وخمسة أسداس فثلاثة أثمانه تكون ثلمائة واثنين وستين ونصفا تنفذ الوصية في الابتداء في هذا المقدار يبقي للورثة سمّائة وأربعة وسندس ثم يعود اليهم من جهمها مائة وعشرون وخمسة أسداس فيكون جملةذلك سبعائة وخمسة وعشرين وقدنفذنا الوصية فىثلمائة واثنين وستين ونصف فيستقيم الثلث والثلثان وحصل لورثة المرأة في الابتــداء ثلاثة وثلاثون وثلث وبالوصية مائتان واحد وأربعون وثلثان فيكون جملة ذلك مائتين وخمسة وسبعين فاستقام التخريج وهذه المسألة بأخواتها تمود في كتاب العتق في المرض فيؤخر تخريج سائر الطرق الى ذلك الموضع والله أعلم بالصواب

- ﴿ باب المشيئة في الطلاق ﴾

﴿ قَالَ ﴾ رجل قال لامرأته ان شئت فأنت طالق فذلك اليها مادامت في مجلسها لانه علق الوقوع بمشيئتها وذلك من عمل قلبها بمنزلة اختيارها وقد الفقت الصحابة رضوان الله عليهم

ان للمخيرة الخيار مادامت في مجلسها فكذلك يثبت هذاالحكم فياهو في معناه وهوالمشيئة وهذا لانالرأي الذي يوجبه الزوج لها معتبر بما يثبت لهامن الخيار شرعا وهوخيار المعتقة وذلك يتوقت بمجلسها غير أنها ان شاءت هنا فهي طالق تطليقة رجمية لان الوقوع بلفظ الزوج وقد أتى بصريح الطلاقوان قامت قبلان تشاء فهي امرأته ولامشيئة لها بعد ذلك لانقطاع مجلسها بالقيام أولوجو ددليل الاعراض عما فوض اليها من المشيئة وكذلك ان أخذت في عمل آخر يعرف أنه قطع لما كانا فيه من ذكر الطلاق لان الاعراض عن المشيئة تحقق باشتغالها بعمل آخر كما يتحقق بقيامها وقيام الزوج من ذلك المجلس لا يبطل مشيئتها لان قيامه دليل الرجوع فيكون كصريح الرجوع ولو رجع عما قال كان رجوعه باطلا بخلاف قيامها فأنه دليل الردولو ردت المشيئة صبح منها وبه فارق البيع فان الموجب لوقام عن المجلس قبل قبول الآخر يبطل ايجابه فكذلك يبطل بقيامه وكذلك لو قال ان أحببت أو هويت أورضيت أوأردت فأنت طالق لان هذه الالفاظ في المعني تتقارب فانه تمليق للوقوع باختيارها ولان هـذه المماني لاتفارقها كمشيئتها فيتحقق منها في المجلس ولو قال طلقي نفسك ان شئت أوأحببت أو هويت أو رضيت أو أردت فهو كذلك الا أن هنا مالم تقل طلقت نفسي لايقع لان قوله طلقي نفسك عليك الامر منها وقد علقه بالمشيئة فاذا قالت شئت صار الامر في يدها لوجود الشرط فلا يقع ما لم توقع وهناك قوله أنت طالق ايقاع وقد علقـــه بالمشيئة فاذا قالت شئت يتنجز وان قال ان كنت تحبينى أو تبغضيني فأنت طالق أو ما أشبه هذا من الكلام الذي لا يطلع على ما في قلبها غيرها فذلك اليها في المجلس والقول فيه قولها استحسانًا وفي القياس لا يقبل قولهـ اذا أنكره الزوج لانها تدعى شرط الطـ لاق وذلك منها كدعوى نفس الطلاق ولكنه استحسن فقال لا طريق لنا الى معرفة هــذا الشرط الا من جهتها فلا بدمن قبول قولها فيه لان الحجة بحسب المكن في كل فضل ولما علق الزوج الطلاق عما في قلبها مع علمه أنه لا يعرف ذلك الا يقولهما صار الطلاق معلقاً باخبارها فكأنه قال ان أخبرتني أنك تحبينني وقد أخبرت بذلك فاعا أقنا نفس الخبر مقام حقيقة ما في قلبها للتيسير استحسانًا لهذا وانما توقت بالمجلس لان إخبارها يتحقق في المجلس كمشيئتها واختيارها ولو قال لها طلقي نفسك ولم يذكر فيه مشيئة فذلك بمنزلة المشيئة لهما ذلك مادامت في المجلس لانه تمليك للايقاع منها وجواب التمليك يقتصر على المجلس بخلاف مالو

قال لا جنى طلق امرأتي فان ذلك توكيـل والتوكيـل لايتوقت بالحجلس وفي جانبها ليس يتوكيل فانها لاتكون وكيلا ولا رسولا في الايقاع على نفسها فبقي تمليكا للأمر منها فان طلقت نفسها ثلاثا وقال الزوج أردت ثلاثا فهي طالق ثلاثا لان توله طلتي نفسك تفويض ولهذا جملناه تمليكا للامر منها على معنى أنه فوض اليها ماكان اليه والتفويض يحتمل معنى العموم والخصوص فنية الثلاث فيه نية العموم وبعد ما صارت الثلاث مفوضة اليها يكون القاعها الثلاث كايقاع الزوج ولو قال أردت واحدة لم يقع عليها شئ في قول أبي حنيفة وعندهما يقع عليها واحدة وكذلك لو قال طلقي نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شئ في تول أبى حنيفة رحمه الله تمالي وعندهما يقع عليها واحدة وان قال لها طلقي نفسك ثلاثا فطلقت نفسها واحدة أو اثنتين وقع ذلك بالانفاق همــا يقولان أوقعت ما فوض اليها وزادت على ذلك لان الواحدة موجودة في الثلاث فهو كما لو قالت طلقت نفسي واحدة وواحدة وواحدة وكما لوقال لها طلقي نفسك فطلقت نفسها وضرتها وكما لوقال لعبده أعتق نفسك فأعتق نفسه وصاحبه أوقال لاجنبي بع عبدى هذا فباعه مع عبد آخر والدليل على وجود الواحدة في الثلاث أن الثلاث آحاد مجتمعة ألا ترى أنه لو قال لها طلقي نفسك ثلاثًا فطلقت نفسها واحدة يقع وانما يصح ايقاعها اذاكان ما أوقعت موجوداً فيما فوضاليها توضيحه انه لو قال لها طلقي نفسك فقالت ابنت نفسي يقع عليها تطليقة رجعية وبما زادت من صفة البينونة لاتنعدم الموافقة فيأصل الطلاق فكذلك اذا أوقعت الثلاث لان موجب الثلاث البينونة الغليظة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أتت بغير مافوض اليها فكانت مبتدئة فيتوقف ايقاعها على اجازة الزوج كما لو قال لهـ اطلق نفسك فطلقت ضرتها وبيان الوصف ان الثلاثغير الواحدة وقد قررنا هذا في مسئلة الشهادة فيما سبق بخلاف مالو قالت واحدة وواحدة وواحدة لأنها بالكلام الاول تكون ممتثلة لما فوضوفي المكلام بالثانية والثالثة تكون مبتدئة وكذلك أن أوقمت على نفسها وضرتها ﴿ فَانْ قَيْلَ ﴾ فَكَذَلْكُ هَنَا بِقُولُهَا طَلَقْتُ نفسى تكون ممتثلة لو اقتصرت عليه فانما تكون مبتدئة في قولها ثلاثا فتلغو هــذه الزيادة ﴿ قَلْنَا﴾ الطلاق متى قرن بالعدد فالوقوع بالعدد لا بلفظ الطلاق ولهذالوقال لغير المدخول بها انت طالق ثلاثًا تطلق ثلاثًا ولو مات بعد قوله طالق قبل قوله ثلاثًا لم يقع شيء فاذا كانت مبتـدئة في كلمـة الايقاع لم يقع عليها شئ بدون اجازته وبه فارق صَّفة البينونة لان قولها

أبنت نفسى أى طلقت نفسي تطليقة بائنة واصل الطلاق انما يقع بقولها طلقت نفسي لابذكر صفة البينونة وهي في ذلك ممتثلة امره وهذا بخلاف مالو قال لهاطلق نفسك ثلاثًا فطلقت نفسها واحدة لان الثلاث غير الواحدة ولكن من ضرورة صيرورة الاص في يدها في الشلاث وقوع الواحدة بايقاعها فأنها بعض ما صار مملوكا لهما فانما ينف في باعتبار أنها تصرفت فيما ملكت وهنا انما صارت الواحدة في يدها وليس من ضرورته صيرورة الثلاث في يدها فهي في ايقاع الثلاث غيير متصرفة فيما تملك ولا ممتثلة أصره توضيحه أن المخاطب متى زاد على حرف الجواب كان مبتدئًا كما لو قال تعالَ تفــد ممى فقال ان تغديت اليوم فعبده كذا كان مبتدئا حتى لو رجع الى بيته فتغدى حنث لانهزاد على حرف الجواب ومتى نقص لا يكون مبتدئا والمخاطبة بالواحدة اذا أوقعت الثلاث فقد زادت على حرف الجواب والمخاطبة بالثلاث اذا أوقمت الواحدة لم تزد على حرف الجواب فابذا افترقا يقرره أنه اذا فوض الشلاث اليها فأوقعت واحدة فهي تقدر على ايقاع الثانيــة والثالثة في المجلس ولو فعلت كانت ممتثلة لاعالة فبتركها ايقاع الثانيـة والثالثة لا تخرج من أن تكون ممنثلة في الاولى بخلاف مااذا أوقعت الثلاث وقد أمرها بالواحـدة لان هناك لا تقدر على الامتثال بعد هذا لاشتغالها بغير ما أمرها به ﴿قَالَ ﴾ ولو قال لهـا أنت طالق ثلاثاان شئت فقالت قد شئت واحدة أو اثنتين فهذا باطل لان قوله ان شئت أى ان شئت الثلاث فان هذا اللفظ غـير مفهوم المعني بنفسه فلا بد من أن يجمل بناء على ما سبق واذا جعلناه بناء يتبين أنه جعل الشرط مشيئتها الثلاث فلا يتم الشرط بمشيئتها الواحدة ولو قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت اثنتين أو ثلاثًا لم يقع شئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لمتوجدمشيئها الواحدةفان الثلاثة غيرالواحدة وعندهما تقعواحدةلانها قد شاءت الواحدة وزيادة وهذا بناء على الفصل الاول ﴿قَالَ ﴾ ولوقال لها انت طالق ثلاثاان شئت فقالت قدشئت واحدة وواحدة وواحدة وقع عليها ثلاث تطليقات دخل بهاأو لمبدخل بها لان تمام الشرط بآخر كلامها فما لم يتم الشرط لا ينزل الجزاء فلهذا وقع الثلاث عند تمام الشرط جملة سواء دخلها أولم يدخل بهاولان الكلام الممطوف بمضه على بمض يتوقف أوله على آخره وبآخره تحقق منها مشيئة الثلاث فكأنها قالت شئت ثلاثاولو قالتشئت واحدة وسكنت ثم قالت شئت واحدة وواحدة لم يقع عليها شيء لان كلامها تفرق بسكوتها وهي

في الكلام الاول شاءت غير ماجعله الزوج شرطا لان الشرط مشيئتهاالثلاث وقد شاءت الواحدة واشتغالها بمشيئة أخرى يكون ردآ للمشيئة التي جملها الزوج شرطا فكان هذا بمنزلة قولهالا أشاء ولو قالت ذلك لم يكن لها مشيئة بعده فكذلك هنا بخلاف الاول فان كلامها موصول هناك ويتأخره سينانه ابجاد للشرط لارد للمشيئة ولو قالت قد شئت ان شاء أبي كان هذا باطلا لان الشرط مشيئهاوما أتت به انما علقت مشيئها بمشيئة أبهاوالتعليق غير التنجيز ألا ترى ان المفوض اليها تنجيز الطلاق لاتمليك التمليق ثم اشتغالها بالتعليق عنزلة قيامها في خروج الامر من بدها فلا مشيئة لها بعد ذلك وان كانت في المجلس ولو قال لها اذا شئت فانت طالق أومتي شئت كان لها ان تشاء في المجلس وبعد القيام من المجلس متى شاءت مرة واحدة لان كلة اذا ومتى للوقت فكانه قال أى وقت شئت فيكون موجب هذا الحرف تمدى المشيئة الى مايمــد الحياس من الاوقات لا التكرار فكان لها المشيئة مرة واحدة في أي وقت شاءت وكذلك قوله اذا ماشئت أو متى ماشئت ولو قال لها أنت طالق كلما شئت كان لها ذلك أبداً كلما شاءت مرة بعد أخرى حتى يقع عليها ثلاث تطليقات لان كلة كلما تقتضي التكرار وان شاءت مرة واحدة وضارت طالفا واحدة وانقضت عدتها ثمتزوجها كان لها المشيئة أيضاً لبقاء بعض التطليقات المملوكة لهولو شاءت ثلاث مرات ثم تزوجها بعد زوج فلا مشيئة لها لان كلامه انما يتناول التطليقات المملوكة ولم يبق منها شئ بمدوقوع الثلاث وفي هذا خلاف زفر وقد بيناهولو انها شاءت مرتين ووقع عليها تطليقتان وانقضت عــدتها فتزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم عادت اليه تعود بشــلاث في قول أبي حنيفــة وأبي نوسف رحمهما الله تعالى ولها المشيئة في ذلك كله مرة بعـــــــ مرة لبقاء شيُّ من التطليقات المملوكة له وقدقررنا هذا الفرق فيما سبق أنه اذا بتي شي مما تناوله عقده واستفاد من جنسه يتعدى حكم ذلك العقد اليه بخلاف مااذا لم يبق شي منه وكذلك لولم تشأحتي طلقها الزوج ثلاثا فلا مشيئة لها بعد ذلك وانعادت اليه بعــد الزوج بخــلاف مالو طلقها واحدة أو اثنتين ولو لمتشأ شيئا وردت المشيئة كان ردها باطلالاً ن ردهاإعراض بمنزلة قيامها عن المجلس وفي لفظ كلما لا تبطل مشيئتها نقيامها فكذلك بردها وهذا لان شرط المشيئة في حكم الردكسائر الشروط ولو علق الطلاق اللهخولها الدار فردت كان ردها باطلا ألا ترى أن في جانب الزوج جعل هذا في اللزوم والتعليق بشرط آخر سواء ﴿قال ﴾ ولو

قال لها كلما شئت فأنت طالق ثلاثًا فقالت شئت واحدة فهـذا باطل لان ممنى كلامه كلما شئت الشلاث ولو قال كلما شئت فأنت طالق واحدة أو قال فأنت طالق ولم يقل واحدة فشاءت الثلاث لم يقع عليها شئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدةوقد بينا هذا ولو قالت قد شئت أمس تطليقة وكذبها الزوج فالقول قول الزوج لانها أخبرت بما الاتملك انشاء فانها أخبرت عشيئة كانت منها أمس ولا يبقى لها ذلك بعد مضى أمس ﴿ فَانَ قِيلَ ﴾ أليس أنها لو شاءت في الحال يصحمنها فقد أخبرت بماتملك انشاء ﴿ قَلْنَا ﴾ لا كذلك فالمشيئة في الحال غير المشيئة في الامس وكل مشيئة شرط تطليقة فهي لا تملك إنشاء ما أخـبرت به انمـا تملك انشاء شي آخر وهو بمنزلة فوله لهـا أنت طالق ان دخلت الدار اليوم أو ان كلمت فلانا غداً فقالت في النهد قد كنت دخلت الدار أمس لايقبل قولها وان كانت تملك الايقاع في الحال بأن تكلم فلانًا ولوقالت قد شئت أن أكون طالقا غداً كان ذلك باطـلا لانه فوض اليها التنجيز فلا تملك الاضافة الى وقت منتظر كما لاتملك التعليق بالشرط ﴿ قال ﴾ واذا قال لامرأتيه ان شتما فأنتما طالفان فشاءت إحداهما دون الاخرى كان باطلا عندنا وقال زفر رحمه الله تمالي تطلق التي شاءت لانه لوخاطبها بالطلاق مطلفا كان كلامه متناولا كل واحدة منهما فكذلك اذا خاطبهما يطلاق معلق بالمشيئة يصيركانه قال لكل واحدة منهماأنت طالق ان شئت ولكنا نقول معنى قوله اذا شئبًا أى شئبًا طلاقكما فبمشيئة احداهما وجد بمض الشرط وبوجود بمض الشرط لاينزل شيُّ من الجزاء كما اذا قال اذا دخلتماهذه الدار أو كلنما فلانا ففعلت احداهما دون الاخري وعلى هذا لوشاءنا القاع الطلاق على احداهما دون الاخرى لم تطلق لان الشرط مشيئتهما طلاقهما فبمشيئتهما طلاق احداهما يوجدبعض الشرط وكذلك لوماتت احداهما ثم شاءت الاخرى الطلاق كأن ذلك باطلالانه تحقق فوات بمض الشرط عوت احداهما وكذلك هذا فى الاجنبيتين وكذلك في الحبة اذا قال ان احبيبا أن أطلفكما فاحبتا طلاق احداهما لم يقع شي ﴿قال ﴾ قال رجل لامرأته شائى طلاقك بنوى الطلاق فقالت قد شئت فعي طالق فان لم يكن له سة فليس بطلاق لما بينا أن مشيئتها من عمل قلبها كاختيارها وهذا بمنزلة قوله اختارى الطلاق فقالت قد اخترت وهناك أن نوى الزوج الايقاع يقع فكذلك هنا لانه يحتمل أن يكون مراده اختاري الطلاق لا طلقك أو اختاري فتكونى طالفا فاعتبر نية الايقاع فيه فكذلك

في المشيئة وان قال أحيي الطلاق أو أربدي الطـلاق أو اهوى الطلاق فقالت قد فعلت كان باطلا وان نوى به الطلاق لان الارادة والمحبة والهوى من العباد نوع تمن فكأنه قال لهما تمني الطلاق فقالت قد تمنيت لا يقع به شئ وفي الكتاب أشار الى الفرق بين هذا وبين قوله شائي لان قوله شائي الطلاق واجبة فيكون مملكا منها وأحى وأربدي واهوى لم يملكهافيه شيئاً ومعنى هذا أن المشيئة في صفات المخلوقين الزم في اللغة من الارادة والهوى والمحبة ألا تري أن المشيئة لا تذكر مضافة الى غير العقلاء وقد تذكر الارادة قال الله تمالى فوجدا فيهاجدارا يريد أن ينقض وليس الى الجدار من الارادة شئ توضيح الفرق أن الزوج هوالموقع ولهذاشرط بيةالايقاع منه ولفظ المشيئة يملك الزوج الايقاع به فأنه لوقال لها شئت طلاقك بنية الايقاع يقع فكذلك اذافوض اليهايكون مملكامها ماكان له فأما لفظ الارادة والمحبة والهوى لا علك الزوج الانقاع به لانه لوقال أحببت طلاقك أوهويت طلاقك أو أردت طلاقك لايقه به شي وان نوى فكذلك لايصير تملكا منها بهـــذا اللفظ شيئاً وكذلك لو قال انت طالق ان أحببت فقالت قــد شئت الطلاق وقع عليها لانها أتت بمــا جعله شرطاً بل بافوى على ما بينا ان المشيئة منها أقوى من المحبة مخلاف مالو قال انت طالق ان شئت فقالت قدأ حببت او هويت أو أردت لم يقع شئ لانها أتت بدون ماجعله شرطا في حكم الطلاق وما لم يتم الشرط لا ينزل الجزاء ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت فقالت قــد طلقت نفسي واحــدة فهي طالق لان ايقاعها على نفســها مشيئة منها وزيادة فيتم به شرط المشيئة ﴿ قال ﴾ ولو قال انت طالق ثلاثًا ان شئت فقالت قــد شئت ان كان كذا لشيء ماض كانت طالقًا لأن التعليق بشرط موجود يكون تنجزاً ألا ترى ان الوكيل بالتنجيز علك هذا النوع من التعليق مخلاف التعليق عا يكون في المستقبل ألا ترى أنها لو قالت قد شئت ان كنت زوجي كان ذلك مشيئة منها ولو قالت قد شئت ان شئت فقال الزوج قد شئت كان باطلا لانها علقت مشيئتها عشيشة منتظرة وهي مشيئة الزوج فكان ذلك باطلا منها كما لوعاةت بمشيئة رجل آخر ﴿ فَانَ قَيلَ ﴾ ينبني أن يقع يقول الزوج اشئت لأنه علك ايقاع الطلاق م ـ ذا اللفظ ﴿ قلنا ﴾ أنما علك الايقاع عشيئة الطلاق وهو بهــذا اللفظ شاء مشيئتها لانه قصد جوابها حــتي لو قال شئت الطلاق نقول يقم اذا نوى الطلاق واذا قال لغيره طلق امرأتي فهو رسول معناه ان الوكيل في الطلاق والرسولسواء

لانه سفير ومدبر والرسالة لاتختص بالمجلس فكان له أن يطلقها بمد المجلس ولو قال طلقها ان شثت كان ذلك على المجلس عندنًا حتى لا يملك الا يقاع بعد قيامـ من المجلس وعلى قول زفر رحمه الله تمالي عِلك لان قوله ان شئت فضل من الكلام فانانملم أنه انما يطلقها اذا شاء فتلغو هذه الزيادة ويبقى قوله طلقها ولكنا نقول بآخر كلامه يتبين أن مراده تمليك أمرها منه لا الرسالة وجواب التمليك يقتصر على المجلس كما لوخاطبها به وحاصل هذا ان في حقها لا تعقق الرسالة فانها لاتكون رسولا الى نفسها فيكون تمليكا سواء قال لها طلق نفسك أو قال ان شئت وفي حق الاجنبي تعقق الرسالة والتمليك جميما فاذا قال طلق كان رسالة واذا قال ان شئت كان تمليكا لامرها منه وعلى هـ ذا نقول اذا قال طلقها فله ان يعزله قبــل الايقاع ولو قال طلقها ان شئت لم يكن له أن يمزله كالو ملك الامر منها وكذلك لوجعل ذلك الى صبى أو معتوه لان مجرد العبارة يتحقق من هؤلاء ﴿ قال ﴾ وان قال هي طالق اذا شئت فقال قــد شئت فهي طالق لوجود الشرط وان قال طلقها ان شئت فقال قــد شئت كان باطلاحتي يقول هي طالق لان هذا اللفظ تمليك فسلا يقم الطلاق به مالم يأت بكلمة الايقاع وقد بينا هــذا الفرق في التمليك منها فكذلك من الاجنى وان قال طلقها ثلاثًا فقال قــد فعلت فهي طالق ثلاثًا لان هذا جواب الكلام وهذا لان قوله قد فعلت غير مفهوم المعنى بنفسيه فيصير ماتقدم معادا فيه فكانه قال قد فعلت ماقلت من القاع الشلاث عليها ﴿ قال ﴾ وان قال لرجاين طلقاها فطلقها أحـدهما جاز لان الانقاع مجرد عبارة لا يحتاج فيه الى الرأى والتدبير فينفرد به كل واحد منهما وهذا بخلاف مالو قال لغيره طلق امرأتي فوكل الوكيل غيرة بذلك لان الموكل رضي بمبارته لابعبارة غيره وانمـا جعـله رسولا في الايقاع لا في الارسال وان قال طلقاها ثلاثًا فطلقها أحـدهما واحمدة والآخر أثنتين فهي طالق ثلاثا لان فعمل كل واحمد منهما كفعلهما ولو أوقع الواحدة ثم الأثنتين كانت طالفا ثلاثًا ولو قال طلقاها جميعاً ولا يطلق واحــد منــكما دون صاحبه فطلق أحدهما لم يقع لان آخر كلامه عزلهما عن الايقاع الا أن يجتمعا عليه ولو عزاها عن الايقاع أصلا صح عزله فكذلك اذا عزاها عن الايقاع الا أن يجتمما ﴿ قال ﴾ واذا قال لرجل طلق امرأتي ثم نهاه بعد ذلك فان علم بالنمي فليس له أن يوقع بعد ذلك وان لم يعلم به فهو على وكالته لانه خاطبه بالنهى عن الايقاع وحكم الخطاب لايثبت في حق

المخاطب مالم يعلم به كحطاب الشرع لانه لاتمكن له من الامتثال مالم يعلم والتكليف بحسب الوسع وعلى هذا قال في اختلاف زفر ويعقوب رحمها الله تمالي اذا جمــل طلاق امرأته الى رجل غائب فطلقها ذلك الرجل قبل أن يعلم بالتفويض اليــه لم يقع في قول أبي يوسف رحمه الله تمالى لان حكم ذلك الخطاب لايثبت في حقه مالم يعلم به ألا ترى أنه لوكان قال له طلقها ان شئت كان له مجلس علمه فما لم يعلم لا يبطل بقيامه ولكن زفر رحمـه الله تمالى يقول الموقع للطلاق ممبر لايلحقه في ذلك عهدة وانمـا يتوقف حكم الطلاق في حقــه على علمه لدفع الضررعنه ولا ضررعايه هنا فيقع الطلاق بايقاعه ﴿قَالَ ﴾ ولو قال لامرأته طلقي نفسك ثمنهاها فطلقت نفسهاقبل ان تقوم من مجلسهاوقع الطلاقلان ذلك فيحقهاتمايكلا إرسال وتوكيل وكما يتم ايقاع الطلاق بالزوج اذا أوقع على وجه لايملك الرجوع عنه فكذلك يتم التمليك به على وجه لا يملك الرجوع عنه أوهذا في معنى التمليق بمشيئتها أو تخييره لهافلا يملك الرجوع عنه بعد تمامه ﴿ قال ﴾ ولو قال لها ان شئت فأنت طالق فقالت نع كان هذا باطلا لانالشرط مشيئتها وقولهانع ليس بمشيئة منها للطلاق فمالم يوجدالشرط بقولها شئت لايقم عليهاشي وكذلك لو قالت قدقبلت لان قبولهاليس بمشيئة للطلاق ﴿قالَ ﴿ وَالَّ وَلَوْ قَالَ لَرْجَايِنَ اذا شنَّما ففلانة طالق ثلاثًا فشاء احدهما واحدة والآخر اثنتين لم يقع عليها شي لان الشرط مشيئتهما الثلاث ولم يشأ أحد منهما الثلاث وبدون تمام الشرط لاينزل الجزاء ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال لها أنت طالق اذا شئت وشاء فلان فقالت قد شئت ان شاء فلان وقال فلان قــد شئت كان هـــذا باطلا لان الشرط مشيئتهما ولم يوجــد لانها علقت مشيئتها بمشيئة فلان وقد بينا ان مثل هــذا التعليق لايكون مشيئة منها وبمشيئة فلان انحــا وجـــد بعض الشرط وان قال لها ان شئت فأنت طالق ثلاثًا ثم قال لأخرى طلافك مع طلاق هذه ثم شاءت تلك الطلاق طلقت وطلقت هـذه معها ثلاثا ان كان أراد بقوله الطلاق لأنه على طلاق الاولى بمشيئها فقوله للاخرى طلاقك مع طلاق هـذه كلام محتمل يجوز ان يكون المراد طلاقك مع طلاق هـذه في ملكي ويجوز ان يكون المراد طلاقك مع طلاق هذه متعلق بذلك الشرط فينوى في ذلك فان نوى الطلاق وقع عليهما عشيئة الاولى وان قال لم أنو الطلاق كان مدينا في القضاء لكون كلامــه محتملا وان قال اذا شئت فأنت طالق ثم قال لامرأة له أخرى أنت طالق اذا طلقت فلانة ثم شاءت

فلانة الطلاق طلقت لوجود الشرط ولم تطلق الأخرى لان الوقوع على الاولى عنــد مشيئتها بايقاع الزوج وايقاعه سبق يمينه في حق الثانية وشرط الحنث يراعي وجوده بعد اليمين ونو قال أولا ان طلقت فلانة فأنت طالق ثم قال لفلانة أنت طالق اذا شئت فشاءت الطلاق وقع عليهما على فلانة يوجود المشيشة وعلى الاخرى يوجود شرط الحنث لا نه صار مطلقا فلانة بالقاع منه بعد العمين بطلاقها وذلك شرط الحنث في حقها ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال لهــا ان تزوجت فلانة فهي طالق ان شاءت فتزوجهــا فلها المشيئة حين تعــلم بذلك في مجلسها لان قوله ان تزوجت فلانة شرط وقوله فهي طالق ان شاءت جزاء والمتعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز فكأنه بعد ماتزوجها قال هي طالق ان شاءت فلهذا توقف على مجلس علمها وان شاءت قبـل أن يتزوجها فتلك المشيئة باطلة لان المعلق بالشرط ممدوم قبله فقبل النَّزوج لم يصر في يدها شئ فلهذا تلغو مشيئتها قبل النَّزوج وفي كل فصل نتوقت مشيئتها بالحبلس ان كانت قائمة فقمدت لم تبطل مشيئتها وان كانت قاعدة فقامت بطلت مشيئتها لان حالة القمود أجم على الرأى مما قبل القمود لانالقمود يفرغ الرأى والقيام يفرقه فانما انتقلت الى القمود للتروى والنظر في أمرها فلا يكون ذلك إعراضاً منها فاذا قامت فذلك دليل الاعراض منها ﴿ قال كه ولو قال لهما أنت طالق غداً ان شئت فقالت الساعة قد شئت كان باطلا وانما لها المشيئة في الغد مخلاف ما لو قال لهما ان شئت فأنت طالق غدا ونوى الساءة بذلك أو قال ان شئت الساعة فأنت طالق غـدآ فان لها المشيئة في مجلسها لان قوله ان شئت شرط وقوله فأنت طالق غدآ جزاء فقد علق الشرط طلاقا مضافا الى الغد ولو علق بالمشيئة طلاقامنجزآ يعتبروجود المشيئة في الحال حتى اذا قامت بطلت مشيئها فكذلك اذا علق بها طلاقا مضافا وفي الفصل الاول بدأ بإضافة الطلاق الى الغد ثم جمل ذلك الطلاق معلقا بمشيئتها فيرامي وجود المشيئة في ذلك الوقت وروى أبو توسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن في الفصلين جميما يراعي وجود المشيئة في الغد لان التعليق بمشيئتها في المعني كالتنجيز فأنما يعتبر وجوده وقت وقوع الطلاق وفي الفصلين الوقوع في الله فلذلك يعتبر وجود المشيئة في الله وعن زفر رحمه الله تمالى ان في الفصلين يعتبر وجود المشيئة في الحال لان قوله ان شئت شرط والشرط وان تأخر ذكره كان متقدما معنى لانه مالم يوجــد الشرط لاينزل الجزاء فكانه

بدأ بذكر المشيئة ألا ترى أنه لافرق بين قوله ان دخلت الدار فأنت طالق عــداً وبين فوله أنت طالق غدا ان دخلت الدار ثم انما يقع في قوله ان شئت الساعة فأنت طالق غدا اذا قالت شئت أن أكون غدداً طالقا وان قالت شئت أن يقم الطلاق اليوم كانت هـذه المشيئة باطلة ولم يقع عليها الطلاق اليوم ولا غدا لانها شاءت غير ماجعله الزوج مفوضا الى مشيئتها فانه جمل الطلاق في الفهد مفوضًا الى مشيئتها فاذا شاءت أن يقع اليوم فقه اشتغلت بشي آخر فكان ذلك كقيامها عن المجلس ﴿ قال ﴾ ولو قال ان شئت فأنت طالق اذا شئت فهما مشيئنان إحداها على المجلس قوله ان شئت والاخرى مطلقة قوله اذا شئت ولكن المشيئة المطلقة معلقة بالمشيئة المؤقتة فاذا قالت في المجلس شئت أن أكون طالفا اذا شئت فقد وجد الشرط وصارت المشيئة المطلفة منجزة فكأنه قال لها أنت طالق اذا شئت فتي شاءت بمد هذا طلقت وان لم تقل شيئاً حتى قامت من المجلس فلا مشيئة لها لان شرط المشيئة المطلقة لم يوجد والمشيئة المقيدة بطات بالقيام عن المجلس ويستوى أن صرح بذكر الساعة فقال أن شئت الساعة فأنت طالق أذا شئت أو لم يتسكلم بالساعة ونواها قال لان هذا كلام له وجهان في القضاء وفيا بينه وبين الله تمالي فان نوى مادامت في المجلس فهو كما نوى وان نوى بعده فهو كما نوي ومراده أن كلة اذا قد تكون بمعنى ان وقد تبكون بمعـنى متى فان جملت بمعنى ان كان آخر كلامه تبكرارا وان جملت بمعنى متى كان تصريحا بالمشيئة المطلقة فينوى في ذلك ولم يذكر في الكتاب ما اذا قال اذا شئت فأنت طالق ان شئت وذكر في اختلاف زفر ويعقوبرحهما الله تمالي أن عند زفر رحمه الله تمالى التقديم والتأخير سواء فهذا كالاول وعند أبي يوسف رحمه الله تمالى المعتبر هنا المشيئة المطلقة فسواء شاءت في المجلس أو بعده طلقت فان المشيئة المطلقة أعم فلا تظهر بعدها المشيئة المؤقتة ﴿قال﴾ وان قال أنت طالق كيف شئت فهي طالق الطليقة في قول أبي حنيفة | رحم الله تعالى ولا مشيئة لها ان لم يكن دخل بها وان كان دخل بها وقمت تطليقة رجميــة والمشيئة المهافي الحجلس بعد ذلك فانشاءت البائنة وقدنوى الزوج ذلك كانت بائنة وانشاءت ثلاثًا وقد نوى الزوج ذلك كانت طالقاً ثلاثًا وان شاءت واحدة بأننة وقد نوى الزوج ثلاثًا فهي واحدة رجمية وان شاءت ثلاثًا وقد نوى الزوج واحدة بائنة فهي واحدة رجميةوعند أبي يوسف ومحمدرهمهما الله تمالى لايقع عليهاشئ مالم تشأفاذا شاءت فالتفريم كماقال أبوحنيفة

رحمه الله تمالى وعلى هذالو قال لعبده أنت حركيف شئت عنق عنداً في حنيفة رحمه الله تمالى ولامشيئةله ولا يمنق عندهما مالم يشأ همايقولان الزوج تكلم بطلاق المشيئة فلا يقع بدون مشيئتها كقوله أنت طالق كم شئت أوأنت طالق حيث شئت أوابن شئت لايقم مالم تشأ وهذا لان حرف كيف وان كان استخباراً عن الوصف والحال ولكن ذلك انما سَحقق فما كان أصله موجوداً قبل الاستخبار دون مالم يكن أصله موجوداً فيقام الاصل مقام الصفة فيما لم يكن موجوداً قبل كلامه فالمذاتماق أصل الطلاق بمشيئتها وأبو حنيفة رحمه الله تمالى يقول انما يتأخر الى مشيئتها ماعلق الزوج بمشيئتها دون مالم يملق وكيف لايرجع الىأصل الطلاق فيكون منجزاً أصل الطلاق ومفوضاً للصفة الى مشيئتها بقوله كيف شئت الا ان في غير المدخول مها وفي العتق لامشيئة لها في الصفة بعدالقاع الاصل فيلغو تفويضه المشيئة في الصفة اليهاأ يضا وفي المدخول بها لهاللشيئة في الصفة بعد وقوع الاصل ان تجملها بأنَّا أو ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى على ما أمليناه في كناب الدعوي فيصح تفويضه اليهافان شاءت فى مجلسها ان تكون باثنة أوثلاثا جاز ذلك اذا نوى الزوج ماشاءت واذنوى الزوج الواحدة البائنة فشاءت الشلائة فقد شاءت غير ما نوى فلهذا كان الواقع عليها تطليقة رجعية توضيحه أن الاستخبار عن وصف الشيء وحاله لما كان من ضرورته وجود أصله تقدم وقوع أصل الطلاق في ضمن تفويضه المشيئــة في الصفة اليها فان الاستخبار عن وصف الشيء قبل وجود أصلة محال كما قال القائل

يقول خليلي كيف صبرك بعدنا فقلت وهل صبرفيسأل عن كيف بخلال قوله كم شئت لان الكمية استخبار عن العدد فيقتضى تفويض العدد الى مشيئها وأصل العدد في المعدودات الواحد وبخلاف قوله حيث شئت وأين شئت لانه عبارة عن المكان والطلاق اذا وقع في مكان يكون واقعاً في الامكنة كلهافكان ذلك تعليق أصل الطلاق بمشيئها وهذه الالفاظ كلها على الحجلس لانها لاننبي عن الوقت فيتوقت بالحجلس كقوله ان شئت ولو قال انت طالق زمان شئت أو حين شئت فقامت من ذلك المجلس لم تبطل المشيئة لان زمان وحين عبارة عن الوقت فكأنه قال أنت طالق اذا شئت أو متى شئت فلها المشيئة. في ذلك المجلس لانه لو لم يقل النس النسئت أو متى المناب المشيئة في ذلك المجلس لانه لو لم يقل النس النسئة في الحال وكان قوله في ذلك المجلس لانه لو لم يقل النسئة كان يقع الطلاق عليها في الحال وكان قوله

امس لغوا فكذلك اذا قال ان شئت يكون كلامه تعليقاً للطلاق في الحال عشيئتها فلها المشيئة مادامت في المجلس وان قال أنت طالق على ألف درهم اذا شئت أو متى شئت أو كلا شئت فذلك اليها متى شاءت اعتباراً للطلاق بالجعل بالطلاق بغير جمل وهذالان في الطلاق بج.ل يمتبر قبولها وهيبالمشيئة تكون قابلة ولما كانحرف اذا ومتى للوقت فقد علق الطلاق بجمل بقبولهاني أىوقت يكون فسواء قبلت في المجلسأو بعده بمشيئتها وقع الطلاق ولزمها المال وان قال ان شئت فهذا على المجلس كما لوكان الطلاق بغير جمل فان قالت في المجلس قد شئت وقع الطلاق ولزمها المال وان قامت قبل أن تشاءفهي امرأته ﴿ قال ﴾ واذا قال لها اذا شاء فلان فانت طالق وفلان ميت أوكان حياً فمات ساعتندوالزوج يعلم بذلك أولا يملم لم يقع عليها الطلاق أما اذاكان حيا فمات فلان الشرط مشيئته وقد فات عوته ونفوات الشرط يمتنع نزول الجزاء وأما اذاكان ميتا فلأنه علق الطلاق بشرط لاكون له فيكون تحقيقا للنفي كمالو قال انتطالق ان شاه هذا الجدار أو ان تكامت الموتى أو ان تكامت هذه الحصاة يكون تحقيقا للنني لا ايقاعا وكذلك اذا قال اذا شاء الجن أو ما أشبه هذا من خلق لا يرى ولا يظهر ولا تعلم مشيئته هذا تحقيق للنني وتأثيره في اخراج الكلام من أث يكون عزيمة ولو قال اذا شاء فلان وفلان غائب فمات ولا يعلم أنه شاء أولم يشأ لم تطلق كالو قال أنت طالق ان تكلم فلان بطلاقك فات فلان قبل أن يملم ذلك منه لم تطلق لان المتملق بالشرط لا ينزل الا بعد العلم بوجود الشرط ﴿ قال ﴾ ولو قال أنت طالق ان كنت تحبين كذا لشيُّ يعلم أنها تحبه أولا تحبه مثل الموت والعذاب فقالت أنا أحب ذلك فعي طالق اذا قالت ذلك في مجلسها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تمالي وقال محمد رحمه الله تمالى فيما يعلم أنها لا تحبه لايقبل قولها ولا تطلق لانا نتيقن بكذبها فان أحدا لايحب المذاب في النار ولا الموت في الدنيا والمخبر عن الشيُّ اذا كان متهما بالكذب لايقبل خبره فمنه التيقن بالكذب أولى وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تمالي قالا محبتها تكون بقلبها وذلك بما لايوقف عليه فيقام خبرها بذلك مقام حقيقته تيسيرآ وصار كانه قال لهـــا ان أخبرتني أنك تحبين الموت والعذاب وقد أخبرت بذلك مع أن في خبرها احمال الصدق وقد يبلغ ضيق الصدر بالمرء وسوء الحال درجة يحبفها الموت وقد تحملها شدة بغضها للزوج على أن تؤثر العذاب والموت على صحبته وذلك محسوس وقد تحملها شدة البغض أو

النيرة على أن تقتل نفسها وهل في ذلك الا ايشار العـذاب والموت على صحبته وكذلك لو قال لها ان كنت تبغضين كذا لشئ يعلم أنها تحبه مثل الجنة والغنى فقالت أنا أبغضه فهو كالأول على مامينا وان قال أنت طالق ان كنت تحبين كذا فقالت لست أحبه وهي كاذبة لم يقع الطلاق عليها لان السبب الظاهر وهو الاخبار قام مقام المعـنى الخنى فيدور الحكم مع السبب الظاهر وجوداً وعدما ويسقط اعتبار المعني الخني وكذلك ان قال أنت طالق تسكرنا ان كنت انا أحب ذلك ثم قال لست أحب ذلك وهو كاذب فمي امرأته ويسعه ان يطأها فيما بينه وبين الله تمالى ويسمها المقام معه وهذا مشكل لانه ان كان لايعرف مافي فلبها حقيقة يعرف مافى قلبه ولكن الطريق ماقلنا ان مافى قلبـــه ومافى قلبها لايمكن الوقوفعلى حقيقته فانما يتعلق بالسبب وهو الاخبار فاذا أخبر بخلاف ماجعله شرطاً لم يقع عليها شي الحبة والبغض في ذلك سواء وانقال لها ال كنت أحب طلاقك فأنت طالق ثم قال لست أحب ذلك أو لم يقل شيئًا فهي امرأته لان شرط وقوع طلاقها إخباره بمحبة طلافها فاذا لم يقل شيئاً لم يوجــد الشرط وان قال لستأحبه فقد أخبر بضد ما جعله شرطا فلا يقع الطلاق وان كان يحب ذلك حقيقة وكذلك لو قال لها ان كنت تحبين طلاقك فأنت طالق ثلاثا فشرط الوقوع إخبارها بمحبة الطلاق مادامت في المجلس حتى اذا قامت قبل أن تقول شيئاً لم تطلق وان كانت تحب ذلك بقلبها لانمدام الشرط وهو الخبر وكذلك ان قالت لا أحبه وهي كاذبة لم تطلق لانها أخبرت بضــد ماهو شرط الطلاق وكذلك لو قال ان كنت تحبين الطلاق نقلبك أو تهويه أو تريدسه أو تشتهينه بقلبك دون لسانك فأنت طالق ثلاثًا فقالت لا أشاء ولا أحب ولا أهوى ولا أربد ولا أشتمي فهي امرأته لانها أخبرت بضد ما هو شرط الطلاق ولا تصدق بعد ذلك على خلاف هذا القول اما للتناقض أو لان بالخبر الاول قد تم شرط بره وبعد تمام شرط البر فى المين لا يتصور الحنث وان سكتت ولم تقل شيئاً حتى قامت فهي امرأته لان الشرط لم يوجد وهو إخبارها في المجلس وانكان في قلبها خلاف ما أخــبرت به فأنه يسمها ان تقيم معه فيما بينها وبين الله تمالي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يسمها ذلك في قول محمد رحمه الله تمالي لانه جعل الشرط محبتها بقلبها حــين صرح به فلا معتبر بخبرها بخلافه ولكنا نقول انما يعتبر من كلامه ما يمكن الوقوف على معرفته فاما أن يقوم

خبرها مقام حقيقة ما في قليها لانه انما يمبرهما في قليها لسانها أولما جعل الشرط ما لا طريق لنا الى معرفتــه حقيقة كان ذلك تحقيقاً للنفي كما بينا من نظائره فما سبق ﴿ قَالَ ﴾ وان قال لامرأتيم أشكما شاءت فهي طالق ثلاثا فشاءنا جيما فهما طالفان وان شاءت احمداهما وسكتت الاخرى فالتي شاءت طالق لان كلية أي تتناول كل واحد من المخاطبين على الانفراد قال الله تمالى أيكم يأتيني بعرشها ولم يقل يأنونى ويقال أيكم فعــل كـذا ولا يقال فعملوا ولافعلتم واذا ثبت أنه يتناول كل واحمدة على الانفراد صارت مشيئة كل واحمدة شرطا لوقوع الطلاق عليها على الانفراد بخـلاف قوله ان شنتها على ماتقــدم فان شاءتا وقال الزوج انما عنيت احدا كما لم يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر ويصدق فيما بينــه وبين الله تمالى على معني أنه نوى التخصيص في لفظ العموم فان كان عني واحــدة منهما بعينها فارق تلك الواحــدة وان عنى بغير عينها يمســك أينهما شا. وفارق الاخرى ولا يسم امرأتيه ان تقيامعه لانهما يتبعان الظاهر فكما لا يصدقه القاضي في ذلك فكذلك لا يسمهما ان يصدقاه وان قال أشد كاحبالي أوللطلاق طالق أوقال أشد كابنضالي أوللطلاق طالق فادعت كل واحدة منهما أنها أشد حباً أو بغضاً في ذلك وكذبهما الزوج لم تطلق واحدة منهما لان كل واحدة منهما تدعى شرط الطلاق والزوج ينكر ذلك وقديكونان في ذلك سوا، لايحبان ولا يبغضان هوفان قيل، لماذا لايقام هنا إخبار كل واحدة منهما مقام حقيقة كونها أشد حبا أوبغضا ﴿ قلنا ﴾ لاطريق لواحدة منهما الى معرفة مافى قلب صاحبتها وبدون ذلك لايدرف أنها أشد حبا أو بغضا فتكون في الاخبار مجازفة فلهذا لايقام الخبر مقام حقيقة الشرط توضيحه الما أقمنا هنا الخبر مقام حقيقة الشرط جعلناهما طالقين ونحن نتيقن انهماطلقهما انما طلق أشدهما حباله أو بفضاله ولا يتصور ذلك فى حقهما جميعا ولهذا لاتطلق واحدة منهما والله أعلم

۔ ویل باب الخیار کھو۔

﴿ قَالَ ﴾ واذا قال لا مرأته اختارى فاختارت نفسها فى القياس لا يقع عليها شي وان نوى الطلاق لان التفويض اليها انما يصح فيا يملك الزوج مباشرته بنفسه وهو لايملك ايقاع الطلاق عليها بهذا اللفظ حتى لو قال اخترتك من نفسى أو اخترت نفسى منك لابقع شي فلا يملك التفويض اليها بهذا اللفظ أيضاً ولكنا تركنا القياس لآثار الصحامة روى عن عمر وعُمان وعـلى وابن مسـمود وابن عمر وجابر وزيد وعائشــة رضوان الله عليهم أجمين قالوا في الرجل يخير امرأته أن لها الخيار مادامت في مجلسها ذلك فان قامت من مجلسها فلا خيار لها ولان الزوج مخـير بين أن يســــديم نكاحها أو يفارقها فيملك ان يسويها بنفسه في حقه بأن يخيرها وقد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه حين نزل قوله تعمالي فتعالين امتعكن وأسرحكن ثم كان القياس أن لا يبطل خيارها بالقيام عن المجلس لان التخيير من الزوج مطلق والمطلق فيما يحتمل التأبيد متأبد ولكنا تركنا هــذا القياس لآثار الصحابة رضي الله عنهم ولان الخيار الطارئ لها على النكاح من جهمة الزوج معتبر بالخيار الطارئ شرعا وهو خيار المعتقة وذلك يتوقت بالمجلس فكذلك هذا لها الخيار مابقيت في المجلس وان تطاول يوما أو أكثر لان المجلس قد يطول وقديقصر ألا ترى ان حكم قبض بدل الصرف ورأس مال السلم لما توقت بالمجلس لم يفترق الحال بين ان يطول أو يقصر فاذا قامت أو أخذت في عمل يعرف أنه قطع لما كانت فيهمن ذلك بطل خيارها لان اشتغالها بعمل آخر يقطع المجلس ألاترى أن المجلس يكون عجلس مناظرة ثم ينقلب عبلس أكل اذا اشتغلوا به ثم عبلس القتال اذا اقتتلوا ولان الذهاب عن المجلس انماكان مبطلا لخيارها لوجود دليل الاعراض عما فوض البها وذلك يحصل باشتغالها بعمل آخر وكذاك بقيامها وانلم تذهب لان القيام يفرق الرأى وبه فارق الصرف والســلم فان بمجرد القيام قبل الذهاب هناك لايبطل العقد لانه لامعتبر بدليل الاعراض ثم واعما المعتبر الافتراق قبل القبض وان كانت قاعدة حين خيرها فاضطجءت بطل خيارها في قول زفر رحمه الله تعالى وهو رواية الحسس بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الاضطجاع دليل الاعراض والمهاون عاخيرها وروى الحسن بن زيادعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يبطل خيارهما لان الانسان قعد يضطجم اذا أراد أن يروى النظر في أمر ولو كانت متكثة حين خيرها فاستوت قاعدة لايبطل خيارها لانه دليل الاقبال على ماحزبها من الاس وان كانت قاعدة فاتكأت ففي احدى الرواتين لا يبطل خيارها لان الاتكاء نوع جلسة فكانها كانت متربعة فاحتبت وفي الرواية الاخرى يبطل خيارها لان الاتكاء عمنزلة الاضطجاع لانه اظهار للتهاون بما خيرها واذا خيرها وقال لم أرديه الطلاق

فالقول قوله مع بمينه لان قوله اختاري كلام محتمل بجوز أن يكون مراده اختاري نفيقة أوكسوة أو دارا للسكني وفي الكلام المحتمل القول قول الزوج آنه لم يرد الطلاق مع يمينــه لكونه متهما في ذلك وان نوى الطلاق فان كان قال لها اختاري فقالت اخترت لايقه شي أيضا لا نه ليس في كلامه ولا في كلامها ما يوجب التخصيص وازالة الابهام والطلاق لايقم بمجرد القصد من غير لفظ يدل عليه بخلاف ما اذا قال لها اختارى نفسك فقالت اخترت أو قال اختاري فقالت اخترت نفسي لان هناك في كلام احدهما تنصيص على التخصيص فيقع به الطلاق عنــد النية ثم المخــيرة اذا اختارت زوجها لم يقم عليها شيُّ الا على قول علي رضي الله عنه فانه يقول بقع تطليقة رجمية اذا اختارت زوجها فكأنه جمل عين هــذا اللفظ طلاقا فقال اذا اختارت زوجها فالواقع به طلاق لا يرفع الزوجية ولسنا نأخذ بهذا بل نأخذ بقول عمر وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما أنها اذا اختارت زوجها فلاشئ وهذا لحديث عائشة رضي الله عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه ولم يكن ذلك طلاقا وان اختارت نفسها فواحدة باثنة عندنا وهو نول على رضي الله عنه وعلى نول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما واحدة رجعية وعلى قول زيدرضي الله عنه اذا اختارت نفسهافثلاث وكأنه حمل هذا اللفظ على أتم مايكون من الاختيار وعمر وابن مسعود رضي الله عنهما حملا على أدنى ما يكون منـــه وهو التطليقة الرجعية ولكنا نأخذ في هذا بقول على رضى الله عنه لان اختيارها نفسها انمـا يتحقق اذا زال ملك الزوج عنها وصارت مالكة أمر نفسها وذلك بالواحدة البائنة 'وليس في هــذا اللفظ ما يدل على الثلاث لان حكم مالكيتها أمر نفسها لايختلف بالثلاث والواحدة البائنة ولهـذا قلنا وان نوى الثـلاث بهذا اللفظ لا تقع الا واحـدة بأنة لان هـذا مجرد نية المدد منيه وقوله اختاري أمر بالفيعل فلا يحتمل معنى العدد بخيلاف قوله أنت بائن فنية الشلاث انمـا تصح هناك باعتبار أنه نوى به نوعا من البينونة وهنا الاختيار لايتنوع فبتي هذا مجرد نية المدد ﴿ قال ﴾ والتخيير في السفينة كالتخيير في البيت لان السفينة في حق را كبها كالبيت لا يجربها بـل هي تجري به قال الله تعالى وهي تجري بهـم ألا تري أنه لا يتمكن من القافها متى شاء فلها الخيار مادامت في مجلسها مخلاف مااذا خيرها وهي راكبة فسارت الدابة بعد الخيار شيئاً يبطل خيارها لان سير الدابة مضاف الى را كبهاحتي يتمكن

من ايقافها متى شاء فكان ذلك كمشيئتها في حكم تبدل المجلس الا أن تكون الدابة واقفة أو سائرة فاختارت نفسها متصلا بتخيير الزوج من غير سكوت بين الكلامين فحيننذ يصح اختيارها لان دليل الاعراض أغا يتحقق بسكوتها بمد تخييرالزوج ولم يوجد وكذلك ان كان ممها على تلك الدابة أو كانا في محمل واحد وهكذا الجواب في البيم ان اتصل قبول المشتري بايجاب البائم من غير سكتة بينهما في هذا الفصل ينعقد البيع والافلا وان خيرها وهي في صلاة مكتوبة فاتمت صلاتها لم يبطل خيارها لانها ممنوعة عن قطع الصلاة قبــل اتمامها فلا تتمكن من الاختيار مالم تفرغ ودليل الاعراض بترك الاختيار بعد التمكن منه والوتر في هـذا كالمكتوبة لانها ممنوعـة من قطعها قبل الاتمـام فأما في التطوع اذا كانت في الشفع الاول فأتمت ذلك الشفع لا يبطل خيارها لانها ممنوعة من ابطال العمل والركمة الواحدة لانكون صلاة معتبرة كما قال ابن مسمو درضي الله تعالى عنه والله ماأ جزت ركمة قط وان تحوات الى الشفع الثاني بطل خيارها لان كل شفع من التطوع صلاة على حدة فاشتغالها بالشفع الثاني دليل الاعراض عنزلة ما لو افتنحت الصلاة بعد ما خيرها الزوج وروى ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تمالي في الاربع قبل الظهر اذا كانت في الشفع الاول حين خيرها فأتمت أربعاً لم يسقط خيارها لان هذه الاربع تؤدى بتسليمة واحدة عادة وان كانت قاعدة فدءت بطعام فطعمت يبطل خيارها لان مجلسها تبدل حين دعت بطعام فقد صار مجلسها عجلس الاكل وهذا دليل الاعراض والنهاون منها بخلاف ما لو أكلت شيئاً يسيراً من غـير أن تدعو بالطعام فذلك القدر لقلته لا يبدل المجلس فلا يكون ذلك دليــل الاعراض بل ذلك منها تفريغ نفسها لما حزبها وكذلك ان شربت ما الانها انما شربت لتنمكن من الكلام ففي حالة المشاجرة قد بجف فم المرء فلا بقدر على الكلام ما لم يشرب فلا يكون ذلك دليل الاعراض بل ذلك منها تفريغ نفسهاولو نامت أوامتشطت أواغتسات أو اختضبت في ذلك المجلس فهذا كله دليل الاعراض لا شتغالها بعمل آخر لا تحتاج اليه وليس ذلك من عمل الاختيار وكذلك ان جامعها فتمكينها من أدل الدلائل على اعراضها وكذلك ان أقامها من مجلسها اما لانها طاوعته في القيام أو لانها تركت الاختيار حتى أقامها فذلك دليل الاعراض منها وكذلك هــذا كله في نوله أمرك بيدك وأنت طالق ان شئت لتوقيهما بالمجلس وان لبست ثيابها منغير أن تقوم لميبطل خيارها لانها انما تلبس لتكون مستترة منهاذا ختارت

نفسها فلا يكون دليل الاعراض وكذلك اذا دعت شهودا لانها تقصد بذلك اشهادهم على اختيار أمر نفسها وكذلك اذاقالت ادعواالي أبي أو أمى لانها تقصد مذلك أن تستشير همافلا يكون ذلك دليل الاعراض منها والاستشارة في مثل هذا حسن على ماروى أن الني صلى الله عليه وسلم قال لمائشة رضى الله تعالى عنها انى أعرض عليك أمراً فلا محدثي فيه شبئاً حتى تستشيري أبويك ثم تلا عليها آية التخيير وخيرها فقالت أفي هـذا أستشير أبوي أنا أختار الله ورسوله وكذلك ان سبحت أو قرأت آية أو نحوها من القرآن فلا يكون دليل الاعراض منها وقد يفعل المرء ذلك للاستخارة فلا يبطل به ما صار في بدهامن الخيار والامر والمشيئة وقال وواذا خيرها أو جمل أمرها اليها فقالت قد طلقتك فهو باطل وقد بينا هذا فيما سبق أن الزوج ليس بمحل للطلاق وروينا فيه حديث ابن عباس رضي الله تمالی عنه ﴿قال﴾ واذا قال اختاری ثم اختاری ثم اختاری ینوی الطلاق بهذا کله فاختارت نفسها فهي ثلاث تطليقات لان الوقوع بهذ ،الالفاظ عنداختيارها نفسها يكون جملة واحدة فازاختيارها نفسها جواب للكلمات الثلاث والترتيب بحرف ثم في كلام الزوج فلا يوجب ذلك ترتيبا في الوقوع لان الوقوع باختيارها نفسها ولو اختارت نفسها بالاولى قبـل أن يتكلم بالثانية والثالثة بانت بالاولى ولم يقع بالثانية والثالثة شي لان البائن لايلحق البائن ولانها ملكت أمر نفسها حين بانت بالاولى فلايكون كلامه الثانى والثالث ايجابابل اخبارآ عن حالها أنها مالكة أمر نفسها وهو صادق في ذلك بخلاف الاول فان هناك كلامه الثاني والثالث ابجاب لانه تكلم به قبل ان تملك أمر نفسها ﴿ قال ﴾ ولوقال لها اختارى اختارى اختارى فاختارت نفسها فقال الزوج نويت بالأولى الطلاق وبالاخريين ان أفهمها لم يصدق في القضاء وبانت بثلاث لان الكلام الثاني والثالث ايجاب صحيح من حيث الظاهر والقاضي مآمور باتباع الظاهر ولكنه يدين فيما بينسه وبين الله تعالى لان الكلام الواحد قد يكرر للتأ كيدوتفهم المخاطب ولو قال لهـ ا اختارى فقالت قد اخترت فلما قامت عن الحبلس قالت عنيت نفسي لم تصدق في ذلك لان الامر خرج من يدها بالقيام عن المجلس فأنما اخبرت عا لا تملك انشاءه وهذا مل على أنها لو قالت قبل أن تقوم أردت نفسى أن ذلك يصح منها لبقائها في المجلس كما لو سكتت حتى الآن ثم قالت اخترت نفسي ولكنه قال في النعليل قد خرج الامر من يدها حين تكامت بذلك فهذا إشارة الى أنها وان قالت في الجلس أردت

نفسي لا يقبسل قولها وهـذا هو الصحيح لان اشـتفالها بكلام مبهم دليـل الاعراض والتهاون وان قال لهما اختاري نفسك فقالت قد اخترت فهمذا جواب وهي طالق لان جوابها بناه على خطاب الزوج فمـ ا تقدم في الخطاب يصير كالمعاد في الجواب فـكانها قالت اخترت نفسي واذا خــيرها بعد ذكر الطلاق فاختارت نفســما ثم قال لم انوبه الطلاق لم يمسدق في الفضاء وكذلك ان قال هذا في غضب وقد بينا هذا في فصول الكنايات وكما لايصدته القاضي فكذلك لايسع المرأة ان تقيممه الابنكاح مستقبل واذا قال لها اختاري ثم طلقها واحدة باثنة بطل الخيار لانها صارت مالكة أمر نفسها بما أوقع عليها وانما كانت عنار أمر نفسها لهذا المقصودفلا يتحقق ذلك بعد ماملكت أمر نفسها وكذلك لوقال أنت طالق واحدة بائنة أن شئت فقالت قدشئت سقط الخيار لانها ملكت أمر نفسها ولوكان الطلاق رجعياً كان الخيار على حاله لانها بهذا الطلاق لا تصير مالكة أمر نفسها وكذلك هذا في الامر باليد وذكر في الأمالي انه اذا قال لها اختاري اذا شئت أو امرك بيدك اذاشئت ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها فاختارت نفسها انها لاتطلق في قول أبي يوسف رحمه الله لان الزوج أوقع بنفسه مافوض البها فيكون ذلك اخراجا للامر من يدها وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تطلق تطليقة باثنة لان التفويض قد صح فلا يبطل بزوال الملك الا انها بمد زوال الملك كانت لا تمكن من الاختيار لكونها مالكة أمر نفسها فاذا زال ذلك بالمقدفهي على خيارها وما قاله أبو يوسـف رحمه الله ضميف لان الطلاق متعدد فلا يتعـين ما أوقعه الزوج لما فوضه اليها كما لو قال لغيره بع قفيزاً من هذه الصبرة ثم باع بنفسه قفيزا لاينعزل الوكيل ﴿ قَالَ ﴾ واذا قال لها اختاري الازواج أو اختاري أهلك أو أبويك فقالت قداخترت الازواج أو أبي أو أهلي وقد عني الزوج الطلاق في القياس لا تطلق لانها ما اختارت نفسها وقد كان الفياس في أصل هذا اللفظ ان لا يقع به شي تركنا القياس لآثار الصحابة رضى الله عنهم وانما ورد الاثر في اختيارها نفسها فما سوى ذلك يبتى على أصل الفياس ولكنه استحسن فقال هي طالق لان هذا في معنى اختيارها نفسها فانها انماتختار الازواج اذاملكت أمر نفسهاوانما تمكن من الرجوع الى بيت أبيهاوأهلها اذا ملكت أمر نفسهافكان هذافي معنى اختيارها بخلاف مالوقال اختاري أختك أو أخاك أو ذا رحم محرم منك فاختارت ذلك وهو بنوى الطلاق فان هذاليس في معنى اختيارها نفسها من كل وجه فيؤخذ فيه بالقياس

ولا يقع علمها شي ولو قال لها اختاري فقالت أختار نفسي في القياس لا تطلق لان كلامهاوعد وليسَ بايجاب ألا ترىأنه لو قال لها طلق نفسك فقالت أنا أطلق نفسي لم يقع شي ولكن فى الاستحسان تطلق لان فولها أختار وعدصورة وايجاب معني والعادة الظاهرة فى هذا اللفظ أنه يراد بهالحال دون الاستقبال يقول الرجل فلان يختار كذاوأنا أختار كذا والشاهد تقول بين يدى القاضي أشهد والمؤذن يقول أشهد أن لااله الا الله والمراد به التحقيق دون الوعد ولم يوجدمثل هذهالمادة في قولهاأ ناأطلق نفسي فلهذا يؤخذ هناك بالفياس ولوقال لهااختاري فقالت قد فعلت لم يقع شي كما لو قالت اخترت لان قولهـا قد فعلت في معنى الابهام أزيد من قولما قد اخترت واذا قال اختاري نفسك فقالت قد فعلت طلقت كما لو قالت اخترت لانها أخرجت الكلام مخرج الجواب فيصير ماتقدم في الخطاب كالمعاد في الجواب وان قال اختارى ان شئت فقالت قد اخترت نفسي وقع الطلاق عليها لان في اختيارها نفسها مشيئة وزيادة وان قال اختاري بألف درهم فاختارت زوجها لم يلزمها المال لان وجوب المال علمهابازاء البينونةولا بحصل ذلك اذا اختارت زوجها بخلاف مااذااختارت نفسهافا لبينونة قد حصلت هنا وقد أوجب الزوج ذلك لها بعوض وفي اختيارها نفسها قبول منها ﴿قَالَ ﴾ وان قال اختاري فقالت قد اخترت نفسي ان كنت زوجي أو ان كان كذا لشيُّ ماض وقع الطلاق لانالتمليق بالموجود تنجيز فهذاونو لهااخترت نفسي سواء فان اشترطت شيئاً لم يكن فقد يطل الخيار لانها أتت بالتعليق وانما فوض اليها التنجيز فاشتغالها بالتعليق يكون اعراضا عما فوض اليها فيبطل خيارها ﴿ قَالَ ﴾ وان قال اختاري فقالت قد طلقت نفسي طلقت واحدة بائنة بخلاف ما لو قال لها طلق نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان هـ ذا باطلا لان لفظ الاختيار أضعف من لفظ الطلاق ألا ترى أن الزوج علك الايقاع بلفظ الطلاق دون لفظ الاختيار فالاضعف لا يصلح جوابا للأقوى والاقوى يصلح جوابا للأضعف توضيحه أن نولها طلقت نفسي لو كان قبل تخيير الزوج توقف على اجازة الزوج فاذا كان بمد تخيير الزوج يكون عاملا وقولها اخترت نفسي قبل تخيير الزوج يكون لنوآ لا يتوقف على اجازة الزوج فكذلك بعد تفويض الزوج يقوله طلقي نفسك لان النفويض غير التخيير يقرره أن بقوله اختارى نفسك يثبت لها الخيار ومن ضرورته أن تملك اكتساب سبب الفرقة وقولها طلفت نفسي من ذلك فيصح منها فأما قوله طلقي نفسك فانه تفويض للطلاق

اليهاوليس من ضرورته أن يثبت الخيارلها في اكتساب سبب الفرقة وقولها اخترت نفسي من ذلك فلهذا كان باطلا منها ﴿ قال ﴾ ولو قال الزوج لرجل خير امرأتي أو قل لها امرك بيدك فا لم يخيرها ذلك الرجل لايصير الامر بيدها لانه أناب ذلك الرجل مناب نفسه في تخييرها وما أوجب لها الخيار ينفسه مخلاف مالوقال لذلك الرجل قل لها ان الخيار بيدها أو ان أمرها يدها أوانها طالق ان شاءت فذلك يدها أخبرها الرجل أولم يخبرها لانه أوجب لهاذلك بنفسه وجعل المخاطب رسولا اليهافى إعلامها ذلك فسواءأعلمها أو علمت بنفسها بسماعها من الزوج أو من غيره كان لهاالخيارفي مجلس علمها ولو لم تعلم به الا بعد أيام فتي علمت كان لها الخيار في مجلسها لانهالا تمكن من التصرف عقتضي هذا النخيبر مالم تعلم به فيتوقف بوت الحكم في حقماً على علمايه في خطاب الشرع وكما في خيار المعتقة انه يبتى الى علمها به ومتى علمت كان لها الخيار في ذلك المجلس ﴿قال ﴾ وان قال هي بالخيار اليوم فلما الخيار الى غروب الشمس ولابطل خيارها بقيامها عن المجلس لانه أوجب لما خياراً ممتداً فلاسطل ذلكمابق وقته وان لمرَّملم حتى مضى اليوم بطل خيارها لان الخياركان مؤقتًا بوقت فلا موجب له بمد مضى ذلك الوقت ولكن ينتمي بمضى الوقت سواء علمت أو لم تعلم وكذلك لو قال هي بالخيار هذا الشهروذكرفي النوادر انها لواختارت زوجها ثمأرادت أن تختار نفسهافبل مضي الشهر فليس لها ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي نوسف رحمه الله تعالى لهاذلك وذكر بشر بن الوليدعن أبي بوسف رحمه الله لها ذلك على عكس هذا وقال اذا قال لها الخيار الى رأس الشهر فاختارت زوجها في يوم ثم أرادت أن تختار نفسها في يوم آخر فليس لها ذلك في قول أبي توسف رحمه الله تمالي ولها ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله فن يقول لها ذلك قال لان اختيارها زوجها غنزلة قيامها عن المجلس فكما لاسط خيارها في الامر المؤنت بالقيام عن المجلس واشتغالها يعمل آخر فكذلك باختيارها زوجها ومن يقول ليس لها أن تختار نفسها قال لان الخيار واحد في جميع المدة وقد أبطلت حين اختارت زوجها فلا يبقى بمدابطالها خيار حتى تختار به نفسها ﴿قال﴾ وان قال لامرأة يوم أتزوجك فاختاري أو متى أتزوجك فاختاري أو ان تزوجتك أو اذا تزوجتك أوكلما تزوجتك فلها الخيار فى جميع ذلك فى المجلس الذى يتزوجها فيه لان المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز الافي كلما فانالها الخيار كلما تزوجها في ذلك المجلس من بعد من ةلان كلمة كلما تقتضي التكرار

﴿ قَالَ ﴾ وان قال اختارى اذا أهل الشهر أو اذا كملت السنة أو اذا قدم فلان فان لم تعلم بذلك فلها الخياراذا عامت فالمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز ولو خيرها مطلقا عند وجود هذه الامور يتوقف على المجلس الذي علمت به كـ ذلك هنا ﴿ قَالَ ﴾ وان قال اختاري يوم كذا أو رأس الشهر أو صلاة الاولى فلها الخيار في ذلك اليوم كله ووقت تلك الصلاة كله ورأس الشهر ليلته ويومه كلهلان الشهر يشتمل الليالي والايام ورأسه الليلة الاولى ويومها ويسقط خيارها بمضى هذا الوقت ان عامت أو لم تعلم لانه أوجب لها الخيار مؤقتا فلا يبتى بمد مضى الوقت ﴿ قال ﴾ وان قال اختاري يوم يقدم فلان فقدم فلان ليلا فلا خيار لهـــا ولو قدم بالنهار فلها الخيار في ذلك اليوم الى غروب الشمس لان الخيار يتوقت فذكر اليوم فيه التوتيت به فيتناول بياض النهار خاصة بخلاف قوله أنت طالق يوم يقدم فلان لا ن الطلاق لا يحتمل النوقيت ولا يختص بأحمد الوقتين فذكر اليوم فيمه عبارة عن الوقت ﴿ قَالَ ﴾ وان قال اختاري تطليقة فقالت قد اخترتها فهي واحدة رجمية لان قوله تطليقة بمنزلة التفسير لاول كلامه والمبهم اذا تمقبه تفسير يكون الحكم لذلك التفسير فيصير مفوضاً اليها الطلاق باللفظ الصريح وكذلك الامر باليد لو قال لها أمرك بيدك في تطليقة كان هــذا تفسير الأول كلامه ولو قال اختارى تطليقتــين فقالت قد اخترت وا مدة وقع عليها تطليقة رجعية لانها ملكت ايقاع إثنتـين ومن ضرورته أن تملك القاع الواحدة وهذا بخلاف ما لو قال لها اختاري تطليقتين ان شئتهما فاختارت واحدة لا يقم عليها شيُّ لا نه جعــل الشرط مشيئها تطليقتين ولم يوجــد ذلك بايقاع الواحدة ﴿ قال ﴾ ولو قال الما اختارى اختارى اختارى فقالت قد اخترت نفسي فهذا جواب منها تام للسكلات الشلاث فتطلق ثلاثًا وكذلك لو قالت اخترت نفسي مرة واحدة أو بمرة أو اختيارة فهذا جواب نام للكايات السلاث فتطلق ثلاثا وان قالت اخترت التطليقة الاولى وقع عليها واحدة بالاتفاق ﴿ قال ﴾ وان قالت اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخبيرة في طالق ثلاثًا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنـــد أبي يوسف ومحـــد رحمهما الله تعالى تطلق واحدة بأئسة عنزلة ما لو قالت اخترت التطليقة أو اخترت التطليقة الاولى لان معنى قولها اخــترت الاولى ما صار اليها بالكلمــة الاولى والذي صار اليها بالكلمة الاولى تطليقــة فكأنها صرحت بذلك توضيحه ان الاولى نمت لمؤنث فيجوز ان يكون المراد به التطليقة فلايقــع به الا واحــدة ويجوز ان يكون المراد به المرة أو الاختيارة فيقــع الثلاث ولـكن الطلاق بالشك لا ينزل وأبو حنيفة رحمه الله تمالي نقول الاولى نمت لمؤنث ولكرس النمت ينصرف الى منموت مــذكور ولا ينصرف الى مالم يذكر مع امكان صرفه الى المذكور والمذكور الاختيار دون الطلاق فكان هذا عنزلة فولها اخترت الاختيارة الاولى أو المرة الاولى ولوصرحت بذلك طلقت ثلاثًا وحرف آخرله أنها أتتبالتربيب فما لايليق به صفةالترتيب فيلغو ذكر الترتيب فيبقى قولها اخترت فيكون جوابا للكل وبيان هذاأن التطليقات الثلاث قد اجتممت في ملكها حتى يقع الثلاث جملة باختيارها نفسها والمجتمع فى زمان أو مكان لا يليق به صفة الترتيب فكذلك المجتمع في الملك لا يليق به صفة الترتيب وهذا مخلاف قولها اخترت التطليقة الاولى فان هناك يلغوذكر الترتيب أيضافييق قولهما اخـترت النطليقة ﴿ فَانْ قِيـل ﴾ كان ينبني أن لا يقـم هناك شي لا نه لمـا لني ذكر الترتيب بتى نولها اخترت وقد بينا أن بهذا اللفظ لا يقع الطلاق مالم تقل اخترت نفسى ﴿ قَلْنَا ﴾ هــذا اذا لم يكن في الفظ الزوج مايدل على تخصيص الطلاق وهنا مايدل على ذلك وهو قوله اختاری ثلاث مرات فان الطلاق هو المحصور بمدد الثلاث ولو قال اختاری نفسك أو طلاقك فقالت اخترت كان جوابا فكذلك هنا ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال ان قـدم فلان فاختارى فقالت بعمد قدومه بأيام لم أعلم الا الساعة ولى الخيار فالقول فولها مع بمينها ان نازعها الزوج لانه يتمسك بالاصـل وهو عـدم العلم بالقـدوم ولان الزوج يدعى عليها ما يسقط خيارها بعد ما عرف ثبوته لها وهي تذكر ذلك فالفول قولها مع بمينها ولكن لو لم تختر نفسها في ذلك المجلس حتى خاصمت فيه الزوج وذهبت الى القاضي فلاخيار لها لقيامها عن المجلس بعمد ما علمت بالفهوم فهو كما لو أقامها الزوج ﴿قال ﴾ واذا خميرها في مجلسها فقالت بعد القيام منه قد كنت اخترت نفسي فيه لم تصدق على ذلك اذا كذبها الزوج لانها تخبر عا لاعلك انشاءه فاذا أقامت البينة على ذلك كان الثابت بالبينة كالثابت بتصديق الخصم فيفرق بينهما وان لم يكن الها بينة فالقول قول الزوج مع يمينه على علمه لانه يستحلف على فعل غـيره ﴿ قال ﴾ وان قال لها اختاري اليوم واختارى غدا فردت الخيار اليومأو اختارت زوجها فليسلها الخيارفى بقية ذلك اليومولها الخيار غدآلان قولهواختارى عداً تخيير مضاف الي وقت آت والمضاف غير المنجز فانها أنما ردت الخيار المنجز فىاليوم

فيبقى خيارها في الغد على حاله بخلاف مالو قال اختاري اليوم وغداً فردت اليوم أواختارت زوجها فبلا خيار لها في الغبد لانه عطف الغبد على اليوم والعطف للاشراك فاقتضى ذلك امتداد الخيار الى مضى الغد لا تجديد الخيار المضاف واذا كان الخيار واحداً وقد يطل ذلك ردها فلا خيار لها بمد ذلك فأما اذا قال واختارى غداً فهو خيار آخر أوجب لهـا في الفد لانه ذكر للغد خبراً فلا مجمل الخبر الاول خبراله وان اختارت اليوم نفسهافبانت فلاخيار لها في الغد لأنها قد ملكت أمر نفسها باختيارها نفسها وذلك سنى الخيار المضاف كاينفي الخيار المنجز ولان الخيارالمضاف الى الغد لا يتضمن تطليقة أخرى لان التطليقة التي في ضمن الخيار المنجز تحتمل الاضافة الىالفد مالم تقع فاذاوقمت باختيارها نفسها فىاليوم لم يبق حتى تختار نفسها في الغديها ﴿قال﴾ وان قال اختاري غدا الطلاق فقالت اليوم اخترت غدا الطلاق أو قالت قداخترت الزوج فاختيارها اليوم باطل ولها الاختيار غدآلان الزوج أضاف النخيبر الى وقت منتظر فلا يثبت لهاالخيار قبل مجمى • ذلك الوقت واختيارها قبل ان يثبت لها الخيار لغو وانقالت في الغــد قد اخترت زوجي لابل نفسي كانت امرأته ولا خيار لها لان نقولها قد اخترت زوجي بطل خيارها فبقولها لابل نفسي اختارت نفسها بمدمابطل خيارها وان قالت اخترت نفسي لابل زوجي بانت يقولها اخترت نفسي فلا ترفع البينونة يقولها لابل زوجی بعد ذلك ﴿ قال ﴾ وان قال ان شئت فانت طالق واختاری فقالت قد اخترت نفسي وشئت الطلاق كانت طالقاً اثنتين لان قولهاقد اخترت نفسي جواب التخيير وقولها شئت الطلاق ايجاد للشرط في طلاق المشيئة والصريح يلحق البائن ولا يكون قولها اخترت نفسي عملا هو صد مشيئة الطلاق بل هذا من جنس مشيئة الطلاق فلا يخرج به طلاق المشيئة من مدها وكذلك لو قال اختاري ان هو بت أو احبيت أوأردت فقالت قد أخترت نفسى وقعت تطليقة بائنة لوجو دالشرط باختيارها نفسها فقد هويت ذلك وأحبت وأرادت حين اختارت نفسها ﴿ قال ﴾ ولو قال اختاري من ثلاث تطليقات ماشئت فعلم قول ابي حنيفة رحمه الله لا تملك ان تختار بهذا اللفظ الا واحدة أو اثنتين وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تملك ان تختار الثلاث بهذا اللفظ لان كلة ماللتعميم ومن قد تكون المتبعيض وقد تكون للتمييز كايقال سيف من حديد وهو معنى قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان وقد تكون صلة كما في قوله تعالى يغفر لكم من ذنو بكم وقوله تعالى ما آتخذ الله

من ولد فكانت مراعاة جانب التعميم بكامة ما أولى واذا حمل على معنى النعميم صارت الثلاثة مفوضة اليها فكانت كلمة من لتمييز الطلاق من سائرالاشياء في التفويض اليها أو هوصلة وأبو حنيفة رحمهالله تمالى يقول كلةما للتعميم كما قالاوكلة من للتبعيض حقيقة والكلام محمول على حقيقته قان الحقيقة لا تترك الى الحجاز الالفيام الدليل فيعمل بحقيقة الكامتين ويقول يزاد على الواحدة لحرف التعميمو ينقص عن الثلاث لحرف التبعيض فيصير بيدها نتان فاذا أوقعت واحدة أو النتين جاز ذلك وان أوقعت ثلاثًا لم يقع شيُّ عند، لان المأمور بالنتين لا يملك ايقاع الثلاث عنده وعندهما تطلق ثلاثالان الثلاث صارت مفوضة اليها وفى الكتاب استشهد لقولهما بما لو قال كل من هذا الطمام ما شئت جاز له أن يأكل كله ولكن أبو حنيفة رحمه الله تمالى يقول هناك قام دليل المجازوهو المرف ولانه اباحة لا يتملق بها اللزوم فينبني الامر فيه على التوسع بخلاف الطلاق فانه يتعلق به اللزوم فيعتبر فيه حقيقة كل لفظ ولو لم تختر شيئاً حتى قال الزوج لك ألف درهم على أن تختاريني فاختارته كانت قد أبطلت الخيار لان اسمقاط الخيار لايتعلق بالجائز من الشرط الفاسد فان الشرط الفاسد لا يمنع شبوته ولا شيءٌ لهــا من الالف لانها لا تملك الزوج باســقاطها خيارها شيئاً ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال لها اختاري فقالت قد اخترت نفسي أو زوجي بطل الخيار ولم يقم شيُّ لان حرف أو يقتضى آنبات أحد المذكورين بغير عينه فاشتغالها بالكلام المبهم يكون ابطالا منها للخيار ولا يقع عليها شي لانها لم تجمل اختيارها نفسها عزيمة في كلامها وان قالت قد اخترت نفسى وزوجي طلقت بقولها قد اخترت نفسي فقولها بعد ذلك وزوجي لغو وان قالت قد اخترت زوجي ونفسي فقد سقط اختيارها يقولها اخترت زوجي فقولها ونفسي بعد ذلك لغو وهي امرأته ولا خيار لها والله سبحانه وتمالى أعنم بالصواب واليه المرجع والمآب

م اب الأمر باليد كه م

وقال واذا جعل الرجل أمر امرأته بيدها فالحكم فيه كالحكم في الخيار في سائر مسائل الباب المتقدم الا ان هذا محيح فياساً واستحسانا لان الزوج مالك لامرها فانما يملكها بهذا اللفظ ماهو مملوك له فيصح منه ويلزم حتى لا يملك الزوج الرجوع عنه اعتباراً بايقاع الطلاق وان نوى بالامر ثلاثا كان كما نوى حتى اذا طلقت نفسها ثلاثا تطلق ثلاثا لان هذا تفويض

للامر اليها وهو يحتمل العموم والخصوص يخلاف توله اختارى فأنه أمر بالفعل فلايحتمل معنى العموم وان لم ينو الثلاث فهي واحــدة بائنة وعن ابن أبي ليــلى رحمــه الله تعالى هي ثلاث ولا يصدق في القضاء اذا قال نويت واحدة لأنه فوض اليها بهذا الكلام جنس مايملك عليها وذلك ثلاث ولكنا نقول التفويض قد يكون خاصا وقــد يكون عاما فاذا نوى الواحدة فقد قصد تفويضاً خاصا وهو غير مخالف للظاهر وكذلك ان نوى الطلاق فقط لانه لا يثبت الآ القدر المتبقن عند الاحمال وكذلك ان نوى اثنتين لان هذا لية المدد وهي لاتسم في هذا اللفظ فتكون واحدة بائنة ﴿ قال ﴾ واذا قال لها أمرك بيدك أثم قال لها أمرك بيدك بألف درهم فقالت قد اخترت نفسي فهي بأن بتطليقتين والالف عليها لازمة لان كلامها جواب للايجابين جميعاً واحدهما سدل والآخر بفير بدل وانما يقعان معا عند اختيارها نفسهافيلزمها المال لان الطلاق بجعل يصادفها وهي منكوحة كالتي هي بغير جمل ﴿قَالَ ﴾ واذا قال لها امرك في يدك ينوي ثلاثًا ثم قال لها أمر أله بيدك على الف درهم ينوي ألمانًا فقبلت ذلك ثم قالت قد اخترت نفسي بالخيار الاول كان المال عليها لازما في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى لان الامرين قد صارا أمر آواحداً معناه ان الزوج لايملك عليها الاالثلاث والذي أوجبه بجعـل هو الذي تضـمنه الكلام الاول وقد قبلت ذلك وأوقعت فيلزمها المال توضيحه ان ذكرها النرتيب لغو على أصـل أبي حنيفـة فيبقى قولها اخترت نفسي فيكون جوابا للكلامين ويلزمها المال وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هي طالق ثلاثا ولا يلزمها المال لأنها بالاختيار أوقمت ماتضمنه الكلام الاول وقد كان ذلك بغير جمل ﴿ قَالَ ﴾ وان قال لها أمرك بيدك اليوم أو قال في اليوم فان اختارت زوجها فقد بطل خيارها وان لم تختر شيئاً فلها الخيار الى غروب الشمس وذكر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تمالي فرقا بين قوله اليوم وبين قوله في اليوم فقال اذا قال فى اليوم فلها الخيار في مجلسها لوجود حرف في فان المظروف قد يشغل جزءًا من الظرف فأنما جعل لها الخيار في جزء من اليوم بخلاف ةوله اليوم فان ذلك تصريح بالخيار في جميع اليوم ولكن هذا الفرق ضعيف والمقصود في الوجهين جميعاتوقيت الخيار باليوم ﴿قَالَ ﴾ واذا قال الزوج جملت أمرك بيدك أمس فلم تختاري شيئاً وقالت هي بل قد اخترت فالفول قول الزوج مع بمينه على علمه لانها اخبرت بما لاتملك انشاءه وتدعي وقوع الطلاق عليها والزوج

منكر لذلك فأنه أقر بالتخيير فقط ولا يقع به شئ مالم تخترنفسها ﴿قالَ ﴾ وان جمل أمرها سد صبى أو مجنوز فهو بيده في مجلسه لان موجب هذا النفويض صحة ابقاع الطلاق منهما وذلك يكون بمبارته والصبي من أهله فكان كالبالغ ليس للزوج أن يخرجه من يده ولا يبطل الا بقيام المفوض اليه من مجلسه وقال ، وان جمل أمرها بيد رجلين فطلقها احدهمالم يقع لانه ملك الامر منهمافاحدهما لايستبد بالتصرف فيا هو مملوك لها ولانه جعل الآس فى أيديهما ليرويا النظرفي أصرها ونظر الواحد لايقوم مقام نظر المثني بخلاف قوله طلقاها لانه أتم النظر بنفسه وانما أنا بهما مناب نفسه في المبارةوعبارةالواحد والمثني سواء ﴿قَالَ ﴾ ولوقال لامرأته وهي امة أمرك بيدك يوبد اثنتين فاختارت نفسها طلقت اثنتين لان هذا نية العموم في التفويض فالاثنتان في حق الامة كالثلاث في حق الحرة بخلاف ما اذا كانت حرة فنية الانتين في حقها نية العدد وهذا اللفظ لايحتمل بيةالعدد وكذلك ان كانت الحرة عنده في ثنتين فهذا في حقها نية المدد لانه بأصل النكاح يملك عليها ثلاثا فلا يكون هذا في حقها إلا نية المدد فلا تقع الا واحدة ﴿قال﴾ وان قال لها أمرك بيدك اليوم وغدا وبمد غد فهو أمر واحد ان ردته اليوم بطل كله وقد بينا هذا في التخيير فكذلك في الامر باليد وروى أبويوسف رحمه الله تعالي فى الامالىءن أبى حنيفة رحمه الله انهااذاردت اليوم فأسما يدها غدا فهو بمنزلة مالوفال وأمرك بيدك غدا وقد بينا الفرق بينهما وقال وواذاقال أمرك بيدك اليوم وبمد غد فهما أمران حتى اذا ردتاليوم فلها الخياربمد الفد وعلى قول زفر رحمه الله هــذا امر واحــد وكـذلك لو قال اليوم ورأس الشهر زفر يقول عطف أحد الوقتين على الآخر من غير تكرار لفظ الامر فيكون أمرا واحداكما في قوله اليوم وغدا ولكنا نقول أحــد الوقتين المذكورين هنا غير متصل بالآخر بل بينهما وقت غير مذكور ولا يثبت فيه حكم الامر فعرفنا انه ليس المراد بذكر الوقت الثاني امتداد الامر الاول فاقتضى ضرورة ابجاب أمر آخر فاما اذا قال وغداً فأحد الوقتين متصل بالوقت الآخر فكان ذكر الغد لامتداد حكم الامر اليه فلا يثبت به أمر آخر اذ لاضرورة فيه والله أعلم

مر باب الظهار كهم-

اعلم بأن الظهار كان طلاقافي الجاهلية فقرر الشرع أصله ونقل حكمه الى تحريم مؤقت بالكفارة

من غـير أن يكون مزيلا للملك بيانه فى قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهــم الا ية وسبب نزولهــا قصة خولة بنت ثملبة فانها قالت كـنت تحت أوس بن الصامت رضي الله عنه وقد ساء خلقه لكبر سنه فراجمته في بمض ما أمرني به فقال أنت على كظهر أمي ثم خرج فجلس في نادي قومه ثم رجع الى وراودني عن نفسى فقلت والذي نفس خولة بيده لاتصل الى وقد قلت ما قات حتى يقضي الله ورسوله في ذلك فوقع على فدفعته بما تدفع يه المرأة الشيخ الكبير وقد خرجت الى بعض جيرانى فأخذت ثيابا ولبستها فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرته بذلك فجمل يقول لى زوجك وابن عمك وقد كبر فاحسني اليه فجملت أشكوالى الله ما أرى من سوء خلقه فتغنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يغشاه عند نزول الوحي فلما سرى عنه قال قد أنزل الله تعالى فيك وفي زوجك بيانا وتلا قوله تمالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها الى آخر آيات الظهار ثم قال مريه فليمتق رقبة فقلت لا بجــد ذلك يارسول الله فقال صلى الله عليه وســلم مريه أن يصوم شهرين متتابمين فقلت هو شيخ كبير لا يطيق الصوم فقال صلى الله عليه وسلم مريه فليطم ستين مسكينا فقلت ما عنده شيُّ يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم أنا سنعينه بفرق وقلت أما أعينه بفرق أيضاً فقال صلى الله عليه وسلم إفعلى واستوصى به خيراً ثم اختلفت العلماء رحمهم الله تمالى في قوله تمالى ثم يمودون لما قالوا فقال علماؤنا رحمهم الله تمالى هو المزم على الجماع الذي هو امساك بالممروف وقال الشافعي رحمه الله تمالي المراد هو السكوت عن طلاقها عقيب الظهار وقال داود المراد تكرار الظهار حتى ان على مذهبهم لا يلزمه الكفارة بالظهار مرة حتى يعيد مرة أخرى وهذا ضعيف لانه لو كان المراد هذا لكان يقول ثم يمودون لما قالوا والدليل على فساده حديث أوس فانه لم يكرر الظهار انمــا عزم على الجمــاع وقد ألزمه ا رسول الله صلى الله عليه وسلم الكفارة وكذلك حديث سلمة بن صخر البياضي رضي الله عنه فانه قال كنت لا أصبر عن الجماع فادخل شهر رمضان ظاهرت من امراتي مخافة أن لا أصبر عنها بعد طلوع الفجر فظاهرت منها شهر رمضان كله ثم لم أصربر فواقعتها وخرجت الى قومى فأخبرتهم بذلك فشددوا الامر على فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرته بذلك فقال صلى الله عليه وسلم انت بذاك فقلت انا بذاك وهما أنا بين يديك فامض في حكم الله تعالى فقال صلى الله عليه وسلم أعتق رقبة الحديث كما روينا في كتاب

الصوم وليس في هذا تكرار الظهار والشافعي رحمه الله تنالي يقول كما سكت عن طلاقها عقيب الظهار فقد صار ممسكا لها فيتقرر عليه الكفارة ولكنا نقول المراد بقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا أن يأتى بضد موجبكلامه وموجب كلامه التحريم لاازالة الملك فاستدامة الملك لا تكون ضده بل ضده العزم على الجماع الذي هو استحلال وبمجرد العزم عندنا لا تتقرر الكفارة أيضاً حتى لوأبانها بعد هذا أو ماتت لم تلزمه الكفارة عندنا والحاصل أن عند الشافعيرحمه الله تعالى معنى العقوبة يترجح في الـكفارة فتجب بنفس الظهار الذي هو محظور محض الا أنه يتمكن من اسقاطها بأن يصل الطلاق بكلامه شرعافاذا لم يفعل تنقرر عليه الكفارة وعندنا في الكفارة معنى المبادة والعقوبة والمحظور المحض لا يكون سبباً لها وانما سببها ما ترددبين الحظر والاباحة وذلك انما يتحقق بالعزم على الجماع الذي هو امساك بالمعروف حتى يصير السبب به متردداً وسنقرر هذا الاصل في كتاب الاعان ان شاء الله سبحانه وتعالى ثم لاخلاف ان هذه الكفارة على الترتيب دون التخيير فان من كانت كفارته بالاعتاق أو الصيام فليس له أن يقربها حتى يكفر لقوله تمالي من قبل أن يتماسا فأن جامع قبل ان يكفر استغفرالله تعالى ولم يمد حتى يكفر لانهار تكب الحرام وليس عليه فيا صنع كفارة لما روي ان رجلا ظاهر من امرأته ثم وقع عليها من قبلأن يكفر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وســـلم فأمره ان يستغفر الله تمالى ولا يمودحتي يكفر ولو جامعها في صوم الكفارة بالنهار ناسياً أو بالليل عامداً فعليه استقبال الكفارة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقد إينا هــذا في كتاب الصوم وكـذلك لو أعتق نصف رقبة ثم جامعها ثم أعتق ما بتي لم يجزه عند أبي حنيفة رحمـ الله تعالى لان الشرط في الاعتاق تقديمـ على المسيسوأ خلاؤه عنه كما فى الصوم والعتق عنــد. يتجزى وهــذا التفريع لا يجيُّ على قولهما لان العتق عندهما لا يتجزى ولما أعتق بعضه عتق كله وان كانت كفارته بالاطمام فليس له ان يجامعها قبل التكفير عندنا وقال مالك رحمهالله له ذلك لانه ليس في التكفير بالاطمام شرط التقديم على ا المسيس ولا مدخل للقياس في هذا الباب ولكنا نستدل بقوله صلى الله عليه وسلم استغفر الله ولا تمد حتى تكفر من غير تفصيل ولان من الجائز ان يقدر على الاعتاق أو الصيام فتصير كفارته بذلك فلو وطئهاكان قد مسها قبــل التكفير بالعتق وذلك حرام الا آنه لو أطم ثلاثين مسكيناتم جامعها لايلزمه استقبال الطعام بخلاف الاعتاق والصياملان شرط

الاخلاء عن المسيس من ضرورة شرط التقديم على المسيس وذلك غير منصوص عليه في الاطمام وثبوته لمعنى في غير الاطمام على مابينا فلهـذا لايلزمه الاستقبال بخلاف الاعتاق والصيام ﴿قال﴾ واذا ظاهر الرجل منأربع نسوة له فعليه أربع كفارات عندنا وقال الشافعي رضى الله عنــه اذا ظاهر منهن بكلمة واحدة لم يلزمه الأكفارة واحدة لان الظهار سبب موجب للكفارة فبالكامة الواحدة لاينعقدالاظهار واحدفي حكمالكفارة كالممين ولوقال لله على اللاأ قر بكن ثم قربهن لم يلزمه الاكفارة واحدة ولكنا نقول الظهار يوجب تحريما مؤقتاً بالكفارة فاذاأ ضاف الى عال مختلفة يثبت في كل محل حرمة لا ترتفع الابالكفارة كالتطليقات الثلاث لما كانت توجب حرمة مؤقتة بزوج فاذا أوجبها في أربع نسوة بكلمة واحدة تثبت في حق كل واحدة منهن حرمة لا ترتفع الا بزوج بخلاف اليمين فان الكفارة تجب هناك بهتك حرمة اسم الله تعالى بالحنث وذلك لا يتعدد بتعدد النساء ومذهبنا مروى عن عمر رضى الله تمالى عنه وابراهيم والحسن البصرى رحمهما الله تمالى ﴿ قَالَ ﴾ واذا ظاهر من امرأته مرتين او ثلاثًا في مجلس واحد أو مجالس متفرقة فعليه لكل ظهار كفارة هكذا نقل عن على رضى الله تمالى عنه ولأن تكرار الظهار في امرأة واحدة كتكرار المين فكما يجب باعتبار كليمين كفارة فكذلك باعتبار كل ظهار وفان قيل كافاأببت الحرمة المؤقتة بالظهارالا ول كيف تثبت بالظهار الثاني والثالث ﴿ قلنا ﴾ بالظهار الاول تثبت الحرمة مع بقا، ملك المحل فيتحقق الظهار الثاني والثالث وأسباب الحرمة تجتمع في عمل واحد فان صيد الحرم حرام على المحرم لا حرامه ولكونه في الحرم والحر حرام على الصائم لمينها ولصومه وليمينه اذاحلف لايشربها والكفارة الثانية غير الكفارة الأولى فالحرسة الثانية في الحكم غير الاولى أيضاً وان ظاهر منها ثلاث مرات ونوى بالثاني والثالث تكرار الكلام الاول فعليه كفارة واحدة لان صفة الاخبار والانشاء في الظهار واحدة والكلام الواحد يماد ويكرر ولا يجب به الا مايجب بالاول﴿ قالَ ﴾ وان قال لها أنت على كظهر أمي أو كبطنها فهو مظاهر لان بطن الام عليه في الحرمة كظهر هاوالظهار منكر من القول وزور كما قال الله تمالى وذلك أن يشبه من هو في أقصى غايات الحل بمن هو في أقصى غايات الحرمة وذلك لايختلف بالظهر والبطن وكذلك لوذكر جزءاً من امرأته شائماأ و عضوا جامعا يعبر به عن جميع البدن بخلاف مااذا ذكر عضوا لا يعبر به عن

جميع البدن كاليد والرجل وقد بينا هــذا فى باب الطلاق وكذلك اذا شــبهها بظهر امرأة محرمة عليه على التأبيد منسب أو رضاع أو مصاهرة فهلذا والتشبيه يظهر الام سواء للمعنى الذي بينا كما قال أبو بوسف رحمه الله تمالي في الامالي انه اذا شميها بظهر امرآة قد زنا بامها أو بابنتها فحرمت عليه بذلك فهو مظاهر منها لانه شهها عجرمة عليه على التأبيدقال لان قضاء القاضي بحل المناكحة بينهما لا ينفذ عندى لكونه بخلاف النص فان النكاح حقيقة للوطء وهذا بخلاف مالو شبهها بظهر امرأة قد لاعنها لان اللمان وان كان يوجب الحرمة المؤيدة عندى فهو مما يسم فيه الاجتهاد وينفذ فيه قضاء القاضي بخلافه فلم يكن في معنى حرمة الام وقال محمد رحمه الله تمالى في الكيسانيات اذا شبهها بظهر أم المزنى بها لايكون مظاهراً لأن العلماء مختلفون في حرمتها عليه ولوقضي القاضي بحل المناكحة بينهـــما نفذ قضاؤه لان الناس تعارفوا اطلاق اسم النكاح على المقد ولو شبهما بظهر امرأة قد المس أمها أو ابنتها من شهوة أونظر الى فرجها من شهوة لم يكن مظاهراً في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي لان هذه الحرمة حرمة ضميفة ليست في معنى حرمة الام حتى ينفذ قضاء القاضي مخلافها وعند أبي توسف رحمه الله تمالي يكون مظاهراً لان ثبوت الحرمة بالنظر الي الفرج منصوص عليه في قوله صلى الله عليه وسلم ملعون من نظر الى فرج امرأة وابنتها فيتحقق معنى الظهار اذا شبههابه وان شبهها بظهر امرأة أجنبية أو ذات رحم منه غير محرم فليس عظاهر لانه شبه محللة عحللة فان الاخرى تحل له بالملك فلا يكون مظاهراً وكذلك لو شبهها بظهر رجل أجنبي أو قريب فهوليس بمحرم عليه النظر اليه ومسه فلا يكون مظاهراً ﴿ قَالَ ﴾ وان ظاهرت المرأة من زوجها فليس ذلك بشئ لان موجبه التحريم وهو مختص بالنكاح كالطلاق وليس الى المرأة من ذلك شي وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال عليها الكفارة للظهار لان المعنى في جانب الرجل تشبيه المحللة بالمحرمة وذلك تحقق في جانبها والحل مشترك بينهما وقال الحسن عليها كفارة اليمين لان هذا بمنزلة النحريم منها زوجها على نفسها وتحريم الحلال عين فتلزمها الكفارة كما لو حلفت ان لا تمكنه من نفسها ثم مكنته ﴿ قَالَ ﴾ ولا يكون الرجل مظاهراً من أمته ولا من أم ولده ولا من مديرته عندنا وقال مالك يصح ظهاره منهن لانملك اليمين في علملك المتعة سبب لملك المتعة كملك النكاح فيتحقق معنى الظهار وهو تشبيه المحللة بالمحرمـة ولكنا نسـتدل يقوله تمالي والذين يظاهرون من

نسائهم وهذا يتناول الزوجة دون الملوكة وقد بينا ان الظهار كان طلاقا في الجاهلية ونقــل الشرع حكمه الى التحريم المؤقت بالكفارة والملوكة ليست عحس للطلاق فلا تكون محلا للظهار أيضاً ولهذا لايصح إيلاؤه من الأمة لان الايلاء طلاق، وجل والامة ليس بمحل للطلاق وقال ابن عباس رضي الله عنه من شاء باهلته عند الحجر الاسود أنه لا كفارة في الظهار من الأمـة وكذلك لو ظاهر من امرأة أجنبية فهو باطـل كما لوطلقها وهذا لان الأجنبية لا تحل له مالم يتزوجها فانما شبه محرمة بمحرمة ﴿ قَالَ ﴾ ولو قال لامرأنه أنت على كفرج أمى أو كفخه ذها كان مظاهراً لان فرج الام وفخذها محرم عليه كظهرها فيتحقق تشبيه المحللة بالمحرمة ولو قال كيدها أو رجلها لم يكن مظاهراً لانه لايحرم عليه النظر الى يدها ورجلها ولامسها فلم يتحقق بهذا اللفظ تشبيه المحللة بالمحرمة ولو قال جنبك أو ظهرك على كظهر أمي لم يكن مظاهراً عنزلة قوله بدك أورجلك لان هذا العضو لا يعبر به عن جميع البدن عادة وقع في بعض النسخ ظفرك مكان قوله ظهرك وهو غلط فالظهر مع الجنب اليق من الظفر ﴿ قال ﴾ ولو قال أنت على كأمي فهذا كلام يحتمل وجوها لان الكاف للتشبيه وتشبيه الشي بالشي قديكون من وجهوقد يكون من وجوه فاذانوي به البر والكرامة لم يكن مظاهراً لان مانواه محتمل ومعناه أنت عندي في استحقاق البروالكرامة كأمى وان نوى الظهار فظهار لانه شبهها مجميع الأمولو شبهها بظهر الأم كان ظهارا فاذا شبهها بجميم الأم كان أولى وان لم يكن له نية فليس ذلك بشي في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول محمد رضي الله تمالى عنه هوظهار ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله تمالى وعنه روايتان إحداهما كقول محمدرضي الله تمالى عنه لانه قال في الأمالي اذا كان هذا في حالة الفضب وقال نويت به البر لم يصدق في القضاء وهو ظهار وعنه انه قال إيلاء لان الام محرمة عليه بالنص قال الله تمالى حرمت عليكم امهاتكم فكان قوله انت على كامي بمنزلة قوله انت على حرام وقد بينا في هذا اللفظ أنه أذا لم ينو شيئاً يثبت أقل الوجوه وهوالايلاء وبنحو هذا يحتج محمدرضي الله تمالى عنه ولكنه يقول هو ظهار الكاف النشبيه في كلامه فان الظهار يختص بهذا الحرف ومنى كان مراده البريقول أنت عندى كأمى ولا يقول على الا أنه اذا نوى البر أقمنا حرف على مقام عند لتصحيح نيته فاذا لم ينو بتي محمولا على حقيقته فكان ظهاراً وأبو حنيفة رحمه الله تمالي يقول كلام العاقل محمول على الصحة مهما أمكن حمله على وجه صحيح يحل شرعا

لا يحمل على ما يحرم شرعا والظهار منكر من القول وزور فلا يمكن حمله عليه اذا أمكن حمله على معنى البر والكرامة توضيحه أنها كانت محللة له وهذا الكلام يحتمل معنى الـبر ويحتمل معنى الظهار ولكن الحرمة بالشك لا تثبت كا لا يثبت الطلاق بالشك ﴿ قال ﴾ ولو قال لهـ انت على حرام كأمى فقـ د انتنى احتمال معنى البر هنا لتصريحـ ه بالحرمة فبستى احمال الطلاق والظهار فان أراد الطلاق فهو طلاق لان قوله انت على حرام يكون طلاقا بالنية فقوله كأمى لتأكيد تلك الحرمة فلا تخرج به من ان تكون طالقا بالنية وكذلك ان أراد التحريم دون الظهار فهو طلاق وبعض مشايخنا رحمهم الله يقولون ينبغي أن يكون ايلاء بمنزلة فوله أنت على حرام اذا قصد به التحريم فقط ولكنا نقول انما قصـــد التحريم هنا لزوال الملك لانه شبهها بالام وهي محرمة حرمة تنافي الملك وزوال الملك بالتحريم يكون بالطلاق وان نوى به الظهار فهو ظهار لانه شبهها فى الحرمة بامه ولو شبهها بظهر الام كان ظهارآ فكذلك اذا شـبهها بالام وان لم يكن له نيـة فهو ظهار لان عند الاحمال لايثبت الا القدر المتيقن والحرمة بالظهار دون الحرمة بالطلاق فالحرمة بالظهار لاتزيل الملك والحرمة بالطلاق تزيله ﴿ قال ﴾ وان قال أنت على حرام كظهر أمى فهو ظهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى سواء نوى الظهار أو الطلاق أولم يكن له نية بمنزلة قوله أنت على كظهرأمي لان ذلك اللفظ انما كان ظهاراً باعتبار التشبيه في الحرمة فالتصريح بما هو مقتضى كلامه يؤكد حكم الكلام ولايغيره وهذا اللفظ صريح في الظهار فلاتعمل فيه نية شي آخر كاللفظ الذي هوصريح في الطلاق لا تعمل فيه نية شئ آخر وعند أبي يوسف ومحمد رحمهماالله تعالى ان نوى الظهارأو لم يكن له نية فهو ظهار وان نوى الطلاق فهو طلاق لان المنوى من محتملات لفظه فان قوله أنت على حرام تسع فيه ية الطلاق لواقتصر عليه فقوله كظهر أى بحتمل معنى التأكيد لتلك الحرمة فلا يخرج به منأن يكون محتملا لنية الطلاق وروى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله تمالى أنه اذا قال نويت به الطـلاق يقع الطـلاق بنيته ويكون مظاهرا بالتصريح بالظهار ولا يصدق في الفضاء في صرف الكلام عن ظاهره بمنزلة قولة زينب طالق وله امرأة معروفة بهذا الاسم فقال لى امرأة أخرى واياها عنيت يقع الطلاق على تلك بنيته وعلى هـذه المعروفة بالظاهر ولكن هـذا ضميف فان الطلاق لو وقع بقوله أنت على حرام كان متكلما بلفظ الظهار بعد مابانت والظهار بعدالبينونة لايصح وفان قيل

الظهارمع الطلاق اثنتان بقوله أنت على حرام ﴿ قلنا ﴾ اللفظ الواحد لا يحتمل المعنيين المختلفين وقال ﴾ وانقال أنا منك مظاهر فهو ظهار لان موجب الظهارهوالتحريم وقد بينا ان لفظ التحريم يصح اضافته الى كل واحد منهما باعتبار ان الحل مشترك بينهما فكذلك لفظ الظهار وكذلك لو قال قدظاهرت منكفان صيغة الاقراروالانشاء في الظهار واحدة كما في الطلاق وقال وكذلك لوقال أنت مني كظهر أمي أوعندى ومعي فهو ظهار كقوله على لان تشبيه المحللة بالمحرمة يحقق بهذه الكلمات ﴿ قال ﴾ ولا ينبغي للمرأة ان تدعه يقربها حتى يكفر لانها عرمة عليه مالم يكفر وعليها أن تمتنع من الحرام ولها ان تطالبه بالتكفير وتخاصمه في ذلك لأنهااستحقت الامساك بالمروف وهو بالظهار فوت عليها ذلك فلهاان تطالبه عاصار مستحقا لها بالنكاح ويجبره القاضي على التكفير عند طلبها لانه لايتوصل الى الامساك بالمعروف الا به ولا ينبغي له أن يباشرها ولا يقبلها حتى يكفر لفوله تعالى من قبل أن يماسا ولان هذه الحرمة في معنى الحرمة بالطلاق الافي حكم زوال الملك والارتفاع بالكفارة والحرمة متى ثبتت بالطـلاق توجب تحريم اللمس والنقبيـل فكذلك بالظهار ﴿ قَالَ ﴾ واذا قال لامرأة اذا تزوجتك فأنت على كظهر أي أو قال كل امرأة أتزوجها فهي على كظهرأمي فهوكما قال لان الظهار يحتمل التعليق بالشرط كالطلاق فيصح اضافته الى الملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز ﴿ قال ﴾ واذا قال اذا تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهرآميثم تزوجها طلقت وبطل الظهار عندأبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الظهار معطوف على الطلاق فتبين بالطلاق قبل أن يصير مظاهرا وعندهما يقعان مماً وقد بينا هذا في باب الطلاق ﴿قَالَ﴾ واذا قال اذا تزوجتك فأنت طالق ثم قال اذا تزوجتك فأنت على كظهر أمى ثم تزوجها لزم الطلاق والظهار جميعاً لانه تملق كل واحــد منهما بالتزويج هنا من غير واسطة فعنه النزويج يقهمان مماً ﴿ قال ﴾ ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت على " كظهر أمي ثم أبانها فدخلت الدار في العدة أو بعد العدة لم يكن مظاهرا منها لان موجب الظهار حرمة ترتفع بالكفارة وبالبينونة تثبت حرمة أفوى من ذلك فلا يظهر الضعيف مع القوى ولأن المرأة محمل الظهار لانهما محللة له بأبلغ جهاته وقد زال ذلك بالبينونة والمملق بالشرط عند وجود الشرط لا ينزل الا عند بقاء المحل لان الوصول الى المحل عنــد ذلك يكون فاذا لم تبق محلا بعــد البينونة لم يكن مظاهراً منها ﴿ قَالَ ﴾ واذا ظاهر المسلم وهو

حر أوعبد من زوجته وهي حرة أو أمة مسلمة أوصبية أوكتابية فهو مظاهر لفوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ولان العبد كالحر في كونه أهلا لموجب الظهار وهو الحرمة المؤقتة بالكفارة والامة والصبية والكتابية كالحرة المسلمة في كونها محللة بأبلغ جهاته ﴿ قَالَ ﴾ وان كان الزوج ذمياً فظهاره باطل عندنا سواء كانت المرأة مسلمة أو ذمية وعند الشافعي رحمه الله تمالى ظهار الذي صحيح لان الذي من أهل الطلاق وقد بينا أن الحرمة بالظهار في منى الحرمة بالطلاق فكل من صبح طلاقه صبح ظهاره وكذلك هو من أهل الكفارة لانه من أهل الاعتاق والاطمام الا أنه ليس من أهـل الكفارة بالصوم وبهذا لايمتنع صحة الظهار كالعبد فانه ليس من أهل التكفير بالمال وكان ظهاره صحيحا وهذا على أصله مستقيم فان معني العقوبة عنده يترجح فىالكفارة فيكون بمنزلة الحد وفي الحد معنى الكفارة قال صلى الله عليه وسلم الحدود كفارات لأهلها شميقام على الذمى بطريق العقوبة ولئن لم يكن من أهل الكفارة فهوأهل للحرمة فيعتبرظهاره في حق الحرمة كمااعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى إبلاء الذمي في حق الطلاق وان لم يعتبر في حق الكفارة وكلامنا في المجوسي يتضع فأنه يعتقد الحل في أمهوأخته فانماشبه امرأته بمن يمتقدا لحل فيها بالنكاح فلا يكون مظاهراً كالمسلم اذا شبه امرأته بأجنبية ﴿ ولنا ﴾ ان الذمي ليس من أهل الكفارة فلا يصح ظهاره كالصبي وبيان الوصف أن المقصود الكفارة التكفير والتطهير والكافر ليس بأهل له وما فيه من الشرك أعظم منالظهار بخلاف الحدودفالمقصود هناك الخزى والنكال وانما الكفارة فى حق منجاء تاثبا مستسلماً لحكم الشرع كما فعله ماعز رضى الله عنه والدليل عليه ان معنى العبادة يترجح ف الكفارة حتى تتأدي بالصوم الذي هومحض عبادة ولايتأدى الابنية المبادة ويفتى به ولايقام عليه كرهاوالكافر ليس بأهل للمبادة وتأثير هذاالوصف بمد ثبوته انموجبالظهارالحرمة المؤتنة بالكفارة ولايمكن أنبات تلك الحرمة هنالانه ليس بأهل للكفارة فلوصم ظهاره لثبتت به حرمة مطلقة وهذا ليس بموجب الظهار وبه فارق حرمة الطلاق فأنه حرمة بزوال الملك آو بانمدام محل الحل والكافر من أهله وبه فارق العبد لانه من أهل الكفارة إلا أنه عاجز عن التكفير بالمال لعدم الملك حتى لو عتق وأصاب مالا كانت كفارته بالمال وبه فارق الايلاء لانه طلاق مؤجل على ما نبينه في بابه ان شاء الله تمالى والذمي من أهــل الطلاق ولان الحرمة الثابتة باليمين تكون مطلقة لامؤنتة بالكفارة ولهذا لا يجوز التكفير قبــل

الحنث ﴿ قَالَ ﴾ واذا ظاهر المسلم من امرأته ثم ارتد ثم أسلما فهو على ظهاره في قول أبي حنيفة رخمه الله تمالى حتى يكفر وعندأبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالى قد سقط الظهار عنـه بالردة لان الكافر ليس من أهـل الظهار وهو بالردة قد التحق بالكافر الاصهلي وكما لاينعقد الظهار بدون الاهلية لايبقي بعد انعدام الاهلية وهذا لان التابت بالظهار حرمة مؤقتة بالكفارة وبعد الردة لا يكن ابقاء هذه الحرمة لانه لم يبق أهلا للكفارة فلو بقي انما يبقى حرمة مطلقة وهذا لم يكن موجب ظهاره وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ظهاره قد صبح موجبا لحكمه فلا يرتفع حكمه الا بالكفارة وهذا لان الحرمة بالظهار في معنى الحرمة بالطلاق ثم المسلم لو طلق امرأته ثلاثًا ثم ارتد ثم أسلما لأتحل له الابعدزوج فكذلك اذا ظاهر منها وهذا لانه غير مقرعلي كفره بل هو مجبرعلي المود الى الاسلام فيمكن ابقاء الحرمة المؤقتة بالكفارة باعتبار مايمد اسلامه توضيحه ان اعتبار الاهليةعند انمقاد السبب ليتقرر موجباً وعند أداء الكفارة ليصح الاداء ففيما بين ذلك لايعتبربقاء الاهلية ألا ترى أنه لو جن بعد ما ظاهر من امرأته ثم افاق بقي ظهاره حتى يكفر مع أنه من أهل التكفير بالعتق حتى لو أعتق عبـ هـ آعن ظهاره في ردته ثم أسلم جاز عتقه عن الكفارة على مانبينــه ﴿ قَالَ ﴾ واذاقال لامرأته ان شئت فأنت على كظهر أي فشاءت ذلك في مجلسها لزمه الظهار وهمذا والطلاق المملق بمشيئتها سواء في أنه يعتسبر وجود المشيئة في المجلس وان المملق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز ﴿قال﴾ وان قال أنت على كظهر أمي اليوم فهو كما قال لايقربها في ذلك اليوم حتى يكفر فاذا مضى اليوم بطل الظهار وقال ابن أبي ليلي رحمه الله تمالي هو مظاهر أبدآ حتى يكفر وقاس هذا بالحرمة الثابتة بالطلاق في أنه لايتوقت بالتوقيت ولكنا نقول موجب الظهار الحرمة وهو محتمل للتوقيت كالحرمة بسبب المدة وحرمة البيع الىالفراغ من الجمعة وحرمة الصيد على المحرم الى ان يحل والحرمة بسبب اليمين فاذا احتمل التوقيت صح توقيته ولا يبتى بعد مضى الوقت بخلاف الطلاق فالجرمة هناك باعتبار زوال الملك أو لانعدام محل الحل وذلك لايحتمل التوقيت وعلى هــذا لو قال انت على كظهر أمى شهراأو حتى يقدم فلان فهو كماقال ويسقط بمضى الشهرأو قدوم فلان لانتهاء الحرمة بمضى وقتها ﴿قال ﴾ ولوظاهر من امرأته ثم طلقها ثلاثًا أوارتدت عن الاسلام فبانت منه ثم أسلمت وتزوجته بمد زوج آخر كان الظهار على حاله لايقربها حتى يكفر

لان ظهاره قد صح وتثبت به الحرمة الى أن يكفر فثبوت الحرمة بسبب آخر لايمنه بقاء تلك الحرمة لان أسباب الحرمة تجتمع في محل واحد واذا بقيت لك الحرمة لاترضع إلا بالكفارة ﴿قَالَ﴾ ولو ظاهر من امرأنه وهي أمة ثم اشتراها لم يكن له ان يقربها حتى بكفر لان الحرمة تثبت بالظهار فهو عنزلة الحرمة الثانة بالطلاق ولو طلقها أثنتين لم تحل له بسبب الشراء بعــد ذلك مالم تتزوج بزوج آخر فكذلك اذائبتت الحرمة بالظهار أو هذه حرمةمم بقاء الملك فكانت كالحرمة الثابتة بسبب الحيض والحائض لأتحل له علك اليمين كما لاتحل له علك النكاح وكذلك ان أعتقها ثم تزوجها لان النكاح الثاني كالاول ومم بقاء النكاح الاول ما كان يحل له ان يقربها حتى يكفر فـكذلك في النـكاح الثاني ﴿قَالَ ﴾ وظهار الصبي والمعتوه باطل كطلاقهما لان موجب الظهار الحرمةالمؤقتة بالكفارةوليسا من أهل وجوب الكفارة عليهما ولا من أهل مباشرة سبب الحرمة بالقول ﴿ قال ﴾ وظهار السكران والمكره لازم كطلاقهما لان الاكراه والسكر لايؤثر في اكتساب سبب الحرمة بالقول ولا في اكتساب وجوب الكفارة عندنا ﴿ قال ﴾ وظهار الاخرس من امرأته في كتاب أو اشارة مفهومة صحيح كطلاقه لكونه أهلالموجب الظهار ولايدخل على المظاهر ايلاءوان لم مجامعها أربعة أشهر أوأ كثر وقال مالك رحمه الله اذا لم يجامعها ولم يكفر حتى مضت أربعة أشهر بانت بالايلاء لان المولى مضار متعنت بمنع حقها في الغشيان وقد تحقق ذلك في حقها بالظهار لان في الموضعين لا يتمكن من قربانهـا شرعا إلا بالكفارة ولكنا نقول حكم كل واحد منهما منصوص عليه في القرآن ولا يقاس المنصوص على المنصوص فلو أثبتنا حكم الايلاء في الظهاركان بطريق المقايسة وكما لا يجوز أن يثبت حكم الظهار في الايلاء بطريق المقايسة فكذلك لا يثبت حكم الايلاء في الظهار مع أن الظهار ليس في معنى الايلاء فان التكفير في الظهار قبل الجماع وفي الايلاء بعده ﴿ قال ﴾ ولو قال ان قربتـك فانت على كظهر أميكان مولياً ان تركها أربعة أشهر بانت بالايلاء وان قربها في الاربعةالاشهرازمه الظهار بمنزلة قوله أن قربتك فانت طالق وهذا لانه منع نفسه من قربانها إلا بظهار يلزمه ومعنى الاضرار والتعنت بهذا يتحقق فكان موليا منها واذا بانت بالايلاء ثم تزوجها فقربها فهو مظاهر لان اليمين باقيــة والمعلق بالشرط عنــد وجود الشرط كالمنجز ﴿ قَالَ ﴾ واذا ظاهر من امرأته ثم قال لامرأة له أخرى انت على مشل هذه ينوى الظهار فهو مظاهر

لانه شبه الثانية بالاولى ولان قصد التشبيه في حكم الظهار وهذا قصد صحيح لما بينا أن تشبيه الشيء بالشي قد يكون في وجه خاص وكذلك أن قال رجل آخر لامرأته أنت على مثل امرأة فلان عليه ينوى الظهاركان مظاهراً منها أيضاوان لم ينو الظهار فهو باطل لانالكلام محتمل بجوز أن يكون التشبيه في حكم الحلوالملك أو البروالكرامة والمحتمل لا يكون ملزما شيئاً بدون النيـة ﴿قال﴾ وان ظاهر من امرأته ثم قال لامرأةله أخرى قد أشركتك في ظهار فلانة كان مظاهراً أيضا منها كما في الطلاق وهذا لان الاشراك يقتضي التسوية وقد صرح بالظهار فكان ذلك تنصيصاً على التسوية بينهما في حكم الظهار وان قال لامرأته أنت على كظهر أمي ان شاء الله لم يازمه شئ لان الاستثناء اذا اتصل بالكلام يخرجه من أن يكون عزيمة كما في الطلاق والعتاق قال صلى الله عليه وسلم من حلف بطلاق أو عتاق واستثنى فلاحنث عليه وان قال ان شاء فلان فالمشيئة الى فلان في مجلس علمه كافي الطلاق ألا ترى أنه لو علق بمشيئتها ينجز اذا شاءت في مجلس علمها فكذلك اذا علق بمشيئة غيرها ﴿ قَالَ ﴾ وكفارة الظهار على العبد الصوم مالم يعتق لانه عاجز عن الاعتاق وعجزه أبين من عجز الممسر فانه ليس بأهـل للملك فيكفر بالصـوم وليس لمولاه أن يمنعـه من الصوم لما تعلق به من حق المرأة وقد بيناه في كتاب الصوم فان عتق قبل أن يكفر وملك مالا فكفارته بالعتق لان التكفير بالصوم كان لضرورة العجز عن التكفير بالمال فإذ زال ذلك لزمـــه النكفير بالمال كالمتيم اذا وجد الماء وهذا بناء على أصلنا أن المعتبر في الكفارات حالة الاداء لاحالة الوجوب وفي أحد قولى الشافعي رضيالله عنهالمعتبر حالة الوجوب بناء على أصله في اعتبار معنى العقوية فيها كمافى الحدود حتى اذا وجب عليه الحد وهو عبدتم عتق قبل الاقامة علم عليه حد العبيد لأحد الاحرار بخلاف الكفارة وعندنا المعتبر حالة الاداء إلاأن الصوم بدل عن العتق ومع القدرة على الاصل لا يتأدى الواجب بالبدل وحدد العبيد ليس ببدل عن حد الاحرار والمصير اليه ليس للمجز فبدن العبد يحتمل من الضرب فوق ما محتمله بدن الحر وسنقررهذا في كتاب الاعان ان شاء الله تعالى ﴿ قَالَ ﴾ وان أعتى عنه مولاه في رقه أو أطم عنه بأمره لم يجزه لان الرق مناف للملك فلا يملك المال بمليك للولى مع قيام المنافي فيمه فإن المتنافيين لا يجتمعان وبدون ملكه لايتصور الاعتاق عنمه والكفارة الواجبة عليه لا تسقط علك الغير فلهذا لا يجوز اعتاقه عن كفارته ولا اطعامه المساكين

سوا، باشره المولى أوالعبد باذن المولى ﴿ قال ﴾ حر ظاهر وهو معسر ثم أيسر فعليه العتق لان جواز تكفيره بالصوم كان للمجز وقد زال قبل اسقاط الواجب فالتحق بما لوكان موسراً في الابتداء فان أعسر قبل أن يكفر فعليه الصوم لانه عاجز عن التكفير بالعتق فيكفر بالصوم لفوله تعالى فن لم يجد فصيام شهرين منتابعين الآية والله سبحانه وتعالى أعلم والله سبحانه وتعالى أعلم والله المرجع

MAGA

۔ ﷺ تم الجزء السادس ویلیه الجزء السابع ﷺ۔ ﴿ وأوله باب العتق فی الظہار ﴾

﴿ فهرس الجزء السادس من المبسوط للامام السرخسي ﴾

محيفة

- ٢ كتاب الطلاق
 - ١٩ باب الرجمة
- ٣٠ باب المدة وخروج المرأة من بيتها
- ٥٧ باب الرد على من قال اذا طلق لفير
 - السنة لايقع
 - ٥٨ باب اللبس والتطيب
 - ٦١ باب المتعة والمهر
- ٧٠ باب ما تقع به الفرقة مما يشبه الطلاق
 - ٨٦ باب طلاق أهل الحرب
 - ٨٨ باب ما لا يقع فيه الطلاق على المرأة
 - ٨٨ مباب من الطلاق
 - ١٤٣ باب طلاق الاخرس
 - ١٤٠ باب الشهادة في الطلاق
 - ١٩٤ باب طلاق المريض
 - ١٦٩ باب الولد عند من يكون في الفرقة
 - ۱۷۱ باب الخلع
 - ١٩٦ باب المشيئة في الطلاق
 - ۲۱۰ باب الخيار
 - ٢٢١ باب الاس باليد
 - ٢٢٣ باب الظهار